كمال ديب

لعنة قايين

حروب الغاز من روسيا وقطر إلى سوريا ولبنان

scanned by Omar Livers

الفارابي

لعنة قايين

حروب الغاز من روسيا وقطر

إلى سورية ولبنان

كمال ديب

لعنة قايين

حروب الغاز من روسيا وقطر
إلى سورية ولبنان

دار الفارابي

الكتاب: لعنة قايين

حروب الغاز من روسيا وقطر إلى سورية ولبنان

المؤلف: كمال ديب

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان

ت: ٣٠١٤٦١(٠١) – فاكس: ٣٠٧٧٧٥(٠١)

ص.ب: ١١/٣١٨١ – الرمز البريدي: ٢١٣٠ ١١٠٧

www.dar-alfarabi.com

e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: كانون الثاني ٢٠١٨

ISBN: 978-614-432-847-7

© جميع الحقوق محفوظة

تباع النسخة الكترونيًا عبر موقع الدار.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن رأي الدار.

المحتويات

إهداء ٩

شكر ١١

مقدمة المؤلف ١٣

الفصل الأول: تاريخ الغاز الطبيعي ٢٣

الفصل الثاني: اقتصادات الغاز الطبيعي ٦٣

الفصل الثالث: كيف أصبح الغاز الطبيعي سيّد الطاقة ٩٣

الفصل الرابع : أميركا تشعل حروب الغاز ١٩٩٠-٢٠٠٩ ..... ١٢٩

الفصل الخامس: أوراسيا: عودة روسيا ١٥٣

الفصل السادس: أوراسيا: الصين ووسط آسيا ١٨٧

الفصل السابع: حروب الغاز ولبنان ٢٠٣

الفصل الثامن : لعنة الغاز والحرب السورية ٢٣٩

الفصل التاسع: حروب الغاز في شمال إفريقيا ٢٦٩

الفصل العاشر : أميركا تشعل حروب الغاز ٢٠١٠-٢٠١٧ ..... ٢٩١

الفصل الحادي عشر: أوراسيا: الجيوبوليتيك الدولي ٣٠٧

إهداء

إلى الدكتور رزق الله هيلان.

شكر

هذا الكتاب هو ثمرة عام ونصف العام من البحث والكتابة، جاءتني فكرته من الأستاذ جوزف بوعقل مدير «دار الفارابي»، الذي انتحى بي جانباً في معرض الكتاب في بيروت العام ٢٠١٥ وقال بثقة: «الغاز... الغاز». ولم أفهم ما يقصد، فشرح: «الغاز هو موضوع الساعة، وعليك أن تؤلّف كتاباً عنه». ومع إدراكي لأهمية الموضوع، كنتُ قد أجّلت البحث فيه في السنوات السابقة لانصرافي إلى الكتابة عن سورية وتاريخها وحربها. ولذلك كان التوقيت في منتصف ٢٠١٥ مناسباً لأعود إلى وضع كتابٍ عن اقتصاد الغاز وعلاقته بالجيوبوليتيك الدولية. ولهذا أشكر الأستاذ بوعقل على الفكرة/ الاقتراح، وعلى التشجيع والتذكير في العامين المنصرمين.

كما أشكر صديقي الدكتور رزق الله هيلان، وهو الخبير الاقتصادي المرموق وابن سورية البار، الذي تخرّج في جامعة جنيف في سويسرا بدرجة دكتور في الاقتصاد العام ١٩٦٤ وعمل مستشاراً اقتصادياً في سورية ووضع عدداً من الكتب عن اقتصادات سورية ولبنان. ولقد شاءت ظروف سورية الحالية أن يصبح جاري هنا في كندا حيث يمتعني أسبوعياً بأحاديث واقتراحات مفيدة جدّاً عن هذا الموضوع وغيره من المواضيع الاقتصادية والفلسفية، ما أغنى أبحاثي وجعلني كل أسبوع أتطلّع إلى لقائنا التالي.

وأخيراً أشكر أسرة دار الفارابي، وأخصّ بالشكر السيدة سناء قنديل لعملها الدؤوب على إنجاز هذا الكتاب ليكون في متناول القراء الأعزاء.

أما مضمون ما ورد في المتن فهو يقع على مسؤوليتي وحدي، وأكون ممتناً لمَن يراسلني حول ملاحظات أو تصحيح أخطاء عبر بريدي الإلكتروني: kamaldib@videotron.ca

كمال ديب
كندا
تشرين الثاني ٢٠١٧

مقدمة المؤلف

يتضمّن الكتاب مقدّمة وأحد عشر فصلاً ويسير وفق خطة مُحكمة، حيث نمسك يد القارىء في رحلة تأخذه في (١) تاريخ الغاز الطبيعي و(٢) تطبيقات علم الاقتصاد حول الغاز كمصدر للطاقة و(٣) أسباب صعوده وتراجع النفط. ثم يتشعّب منذ الفصل الرابع إلى عددٍ من الفصول لمعالجة الجيوبوليتيك الدولي والحروب والأزمات التي كان الغاز في طليعة أسبابها، سواءٌ في أوروبا وآسيا أو في الشرق الأوسط وإفريقيا. هذه الفصول تتضمن معلومات وتفاصيل عن الحرب السورية والغاز في قطر ولبنان وشرقي البحر المتوسط وأدوار كل من السعودية وتركيا وإيران. ونختم الكتاب بفصل عن مشروع أوراسيا وأهمية أن يلتحق العرب به.

****

يرى بعضُ المراقبين ومحلّلي قطاع الطاقة أنّ أحداث المشرق العربي وخصوصاً منذ ٢٠١١ تتعلّق بالدرجة الأولى بالغاز الطبيعي وموارده. أي إن حروب سورية وليبيا والعراق واليمن (وحتى مالي التي تقع جنوبي الجزائر)، تهدف إلى السيطرة على أسواق الغاز وحقوله.

بات الغاز مادة الطاقة الرئيسة في القرن الواحد والعشرين، وبديل الطاقة المناسب للنفط، سواءٌ بعد تراجع احتياطي النفط عالمياً، أو لأنّ الغاز هو طاقة أنظف من النفط وأقل ضرراً للبيئة. ولذلك فالسيطرة على المناطق الغنية بالغاز في المنطقة العربية وآسيا وإفريقيا، تُعتبر بالنسبة إلى القوى الكبرى أساس الصراع الدولي الحالي في تجلياته الإقليمية.

ومنذ أن أصبح الغاز مصدر الطاقة الاستراتيجي على المستوى العالمي، أخذت

أميركا، كما روسيا والصين وألمانيا زعيمة الاتحاد الأوروبي، تبدي اهتماماً كبيراً بمصادر الطاقة والغاز في الخليج العربي ودول شرق المتوسط وشمال إفريقيا.

ذلك أنّ سياسة أميركا منذ عشر سنوات باتت ترتكز على مشروع يربط مصادر الغاز في عددٍ كبير من البلدان لتغذية أوروبا الغربية. وبذلك يستمرّ نفوذ أميركا كوصي دولي على الطاقة بالنسبة إلى الدول الصناعية الكبرى، وبالتالي، فإن نجاح مشروعها لا يكتمل في تغذية المشروع إلا بإسقاط عدد من الدول بينها سورية والجزائر. إذ بدون ذلك، سيكون هناك ستّة مشاريع غاز تغذّي أوروبا خارج النفوذ الأميركي، ومن دول أقرب إلى روسيا وحلفائها ولا تتبع أميركا مباشرة. فتكون عملية بيع معظم الغاز هي بيد روسيا، وقد لا تكون بالدولار، بل بسلّة عملات تتفق عليها دول البريكس[1]. وقد يكون الدولار أو لا يكون من بينها. ما يضمن لموسكو نفوذها على ثروات بحر قزوين فيتهاوى النفوذ الأميركي من إفريقيا إلى آسيا وأوروبا ومعه تتهاوى العملة الأميركية[2].

ويتضّح من هذه العجالة كيف أنّ إنتاج الغاز وخطوط توزيعه يرتبطان مباشرة بالجيوبوليتيك العالمي.

وفق تقرير وكالة الطاقة الدولية للعام ٢٠١١، دخل العالم «عصر الغاز الذهبي» خلال العقد الأول من الألفية الحالية. ولا يزال الغموض يكتنف الآثار الجيو-سياسية لهذا التطوّر وانعكاساته المتوقعة على الطلب العالمي على الطاقة. فإذا أضفنا قوة أميركا البحريّة المهيمنة على البحار والمحيطات ونفوذها السياسي والعسكري حول العالم، وحقيقة أنّ حجم اقتصادها هو ١٥ مرّة حجم اقتصاد روسيا، كل هذا يدفع واشنطن إلى الاعتقاد أنّ اليد

---

(1) مجموعة البريكس BRICS تضم دولًا تسعى لنظام عالمي جديد يرفض سعي الولايات المتحدة لتصبح القطب العالمي الأوحد في القرن الواحد والعشرين. والكلمة مؤلفة من الأحرف الأولى للدول التالية: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا.

(2) Klare, Michael, Blood and Oil: How America's Thirst for Petrol is Killing us, London, Hamish Hamilton publishers, 2004, «Geopolitics Reborn: The U.S. – Russian – Chinese Struggle in the Persian Gulf and Caspian Basin», pp. 146-179.

العليا ستكون لها في أي مواجهة حول مصادر الطاقة وأسواقها، أي كما كان الوضع عندما هيمنت على النفط في القرن العشرين[1].

لكن في المقابل تتمتع روسيا والكثير من الدول المنتجة للغاز، باحتياطيات إستراتيجية، لكنها تعاني آحادية في تبعية اقتصاداتها لصادرات المحروقات ومشتقاتها. وعلى ضوء توزّع خارطة الغاز بين روسيا وجوارها - الخليج والشرق الأوسط وشمال إفريقيا - هناك تشابك مصالح إقليمية ودولية حول بحر قزوين، أطرافه روسيا وأميركا وإيران (التي وجّهت إنتاجها نحو آسيا بسبب المقاطعة الغربية)، وتركمانستان. وفي شرق البحر المتوسط ثمّة ١٢٢ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وهذه الثروة هي مدار تنازع بين إسرائيل ولبنان وقبرص وسورية وتركيا ومصر وفلسطين (حكومة قطاع غزة).

على صعيد المفهوم الاقتصادي، لا يمكن للغاز كسلعة تجارية أن يشعل حروباً بمفرده. إلا أنّ تشابك الأمور - جهد روسيا في السيطرة على حيّز هام من سوق الطاقة، وسعي أميركا لربط أمن الطاقة لدى حلفائها بمصالحها الدولية ومظلتها الأمنية - جعل الغاز أداة الصراع الدولي الجديد. ذلك أنّ أهمية الطاقة ليست اقتصادية فحسب، بل هي تُحرّك صراعات جديدة، وتُعتبر مؤشراً على عناصر القوة لدول المنشأ ودول الممرّ ودول المصبّ. حتى بات من السهل الإشارة إلى دور الغاز في عدّة اضطرابات راهنة لها علاقة بالسيطرة على حقول النفط والغاز وأسواقها وممراتها.

وما يعزّز من أهمية الغاز الطبيعي أنّه بات مادة الطاقة الرئيسة في القرن الواحد والعشرين، بديلاً للنفط الذي تراجعت احتياطياته عالمياً، ولأنّ الغاز الطبيعي أقل ضرراً للبيئة. ولهذا فإن التحكّم أو السيطرة في المناطق الغنية بالغاز في الخليج وإيران وشرقي المتوسط وشمال إفريقيا، يعتبر بالنسبة إلى القوى الكبرى نافذة أساسية للصراع الدولي في أبعاده الحالية.

---

(١) صراعات النفوذ برسم (حروب الغاز): القرم وشرق المتوسط وشمال إفريقيا، جريدة العرب، خطار أبو دياب، ٢٩ آذار ٢٠١٤.

قد تكون للغاز الطبيعي أبعاد جيوسياسية خطيرة ولكنّها لا تكفي بمفردها عاملاً يشعل حروباً أو مواجهات عسكرية كبرى. فالمنطق الاقتصادي يقول إنّ الدولة التي تريد شيئاً من دولة أخرى، يمكنها أن تخاطبها مباشرة وتطلب كمية الغاز وتفاوضها في السعر وتدفع لها ثمن ما تريد كجزء من التبادل التجاري. إذ إنّ الغاز كسلعة تجارية يمثّل فرصة للدول لترسي علاقات سلمية دائمة كما هو الحال بين دول آسيا وأوروبا منذ العام ١٩٩٠. وعلى سبيل المثال، فاليابان التي تعاني عجزاً في الطاقة سعت إلى روابط قويّة مع الدول التي تمدها بالغاز وبخاصة مع روسيا. فكان ثمرة تعاون البلدين مشروع الغاز الطبيعي المسال في منطقة سخالين الروسية بتكلفة ١٠ مليارات دولار لتوريد الغاز الروسي إلى اليابان. ويمثّل هذا المشروع تعهّداً كبيراً يعتمد أساساً على التزام موسكو وطوكيو بتعزيز الاستثمار بين البلدين. ومثال آخر على التبادل السلمي هو تعاون روسيا وتركمانستان، حيث نفّذت شركة غازبروم الروسية مشروعاً لضخ ٤٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي التركماني إلى الأسواق العالمية عبر أنبوب غاز «آسيا الوسطى» الذي يربط تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان وروسيا وأوكرانيا. وكذلك مذكرة تفاهم بين روسيا وبريطانيا.

هذه النماذج من التعاون السلمي في حقل الطاقة هي مثال على عشرات غيرها توحي أنّ لا داعي للصراع والأزمات. فأين المشكلة؟

المشكلة هي في الاقتصاد أيضاً وتقبع في قوانين العرض والطلب. فموارد الغاز في العالم محدودة ولا يمكن تجديدها حتى لو جرى ترشيد استهلاكها ببطء وامتدّ هذا الاستهلاك حتى العام ٢٠٧٠. فموارد الغاز مهدّدة بالنفاد نتيجة ارتفاع الطلب عليها لأغراض متعددة تتعلّق بالصناعة والزراعة والتكنولوجيا والاستهلاك المنزلي. وهذا الطلب يحتّم ندرتها واستنفادها يوماً ما. وهذا العامل الاقتصادي - الندرة - يوصلنا إلى حروب الغاز حيث يفوق الطلب العالمي للغاز الكميات المعروضة منه. وهذا الطلب جعل حرب الغاز ركناً رئيساً في التخطيط الاستراتيجي العسكري والاقتصادي والسياسي في العالم، ويقدّم أنموذجاً جديداً من الحرب ومقدمة لمعارك المستقبل. ومن هذه الزاوية ينكشف هزال المنطق الذي يصوّر حرب سورية وحرب اليمن وغيرهما

من المواجهات في المنطقة على أساس أنّها صراع بين السعودية وإيران أو بين سُنة وشيعة، أو أنّها حرب صعود الإسلام السياسي، ليتبيّن عند التدقيق أنّها حروب ذات أبعادٍ اقتصادية تتعلّق بالسيطرة على منابع الطاقة في العالم والسيادة على القرار السياسي والاقتصادي في الكرة الأرضية، وهو صراع جيوبوليتيكي على المصادر والموارد، وتحديداً على النفط والغاز. ولأجل ذلك تُستخدم كل الأسلحة المادية والمعنوية، حتى لو وصل الأمر إلى تدمير منجزات تاريخية وحضارية لدول وشعوب كالعراق وسورية، من أجل النهب والسيطرة.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن التقليل من أهمية الطاقة في صنع تاريخ البشرية. فقد أحدثت الطاقة ثورة اجتماعية واقتصادية هائلة في العالم، حيث كان الفحم الحجري محرّك الثورة الصناعية الكبرى في أوروبا في القرن التاسع عشر، وأصبح النفط الذهب الأسود ومحرّك ثورة التكنولوجيا في القرن العشرين، ليحتّل الغاز اليوم المرتبة الأولى في مصادر الطاقة وإحدى أهم أدوات الصراع في العالم.

ولا تقتصر حروب الغاز على الدول المصدّرة له، بل أيضاً وخصوصاً على الدول التي تعبرها خطوط نقله. ذلك أنّ هذه الخطوط تحوّلت إلى شرايين حياة لدول وكيانات، وإلى وسائل ضغط ومساومة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية، إقليمية ودولية، بحيث باتت هذه الخطوط والمشاريع المتعلقة بها، أهدافاً رئيسة لقوى إقليمية وعالمية تريد الضغط على حكومات أو إسقاط أنظمة حكم.

وهكذا يشهد العالم منذ تسعينيات القرن العشرين - وعلى امتداد مساحة آسيا وأوروبا - صراعاً غازياً يمتد من المنطقة العربية ويصل إلى وسط آسيا وشرقي أوروبا. وهذا الصراع استعر واتّخذ وجهة عسكرية عندما اقترب نضوب احتياطيات النفط في عدة مناطق من العالم، وكلّما ظهرت تقديرات جديدة عن تزايد الاعتماد العالمي على الغاز الطبيعي كأحد أهم مصادر الطاقة النظيفة[1].

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وضعت الولايات المتحدة يدها على المنطقة العربية

---

(١) حروب الغاز وانفجار ظاهرة الإرهاب، ريا خوري، المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي، ٢٦ نيسان ٢٠١٥.

لتستفيد من ثرواتها الطبيعية، ولتوظّف أهمية هذه البلاد في مصالحها الجيو - ستراتيجية. وسهّل هذا الأمر سقوط إمبراطوريتَيْ بريطانيا وفرنسا كرمزين للاستعمار القديم الذي امتد منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية التي أنهكتهما. ولقد اعتمدت واشنطن أسلوب تغيير أنظمة الحكم في العالم العربي منذ أواخر الأربعينيات، فقامت بتنصيب رجالٍ مطيعين وحكومات عربية تخضع لرغباتها ولرغبات الاقتصاد في الغرب حتى لو أدّى ذلك إلى سرقة ثروات الشعوب وتدمير حضاراتها وسرقة آثارها والعبث بتواميسها وأديانها ومعتقداتها وتغيير ثقافتها العربية وفرض أعمال الذبح والقتل والحرق والتدمير والتخريب، والقضاء على ثقافة النهضة العربية والمدنية المعاصرة. فقلّما وقع انقلاب في بلد عربي منذ ١٩٤٩ إلا وكان لأميركا يد في ذلك، وخصوصاً إذا ما كان في بلد عربي خضع سابقاً لبريطانيا.

لقد تضاعف الطلب العالمي على الغاز نتيجة احتياجات النمو والبحبوحة في البلدان الصناعية. فالطاقة من نفط وغاز كما ذكرنا هي العصب والمحرك الاقتصادي لدول أوروبا واليابان والولايات المتحدة وكندا. ولكنّها أصبحت مع بدايات القرن الحالي محرّك اقتصادات الصين والهند، وما يعني ذلك من حاجة السكان إلى الوقود لتشغيل سياراتهم واستخدامها وتحقيق متعهم المنزلية.

وإذ كانت أكبر المناطق المستهلكة للغاز في العالم - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وعمالقة آسيا كالصين والهند واليابان، فإنّ الدول المنتجة - باستثناء روسيا وإيران - هي دول ضعيفة، وبعضها تابع (قطر وأذربيجان ونيجيريا وغيرها). وهذا يثير الأطماع ويخفّف من إمكانية التعاون السلمي بين المنتجين والمستهلكين بشكل يعود بالفائدة على الطرفين. ذلك أنّ القوى المؤثّرة في العالم لم تترك لسوق العرض والطلب مهمة تحديد الأسعار والكميات وفق عقود توقّعها الدول المستهلكة لشراء الغاز مع الدول المنتجة، بل سعت إلى الهيمنة.

إنّ الصراع للتحكّم في هذه السلعة الإستراتيجية أضعَفَ سلطة السوق وجعل التحكّم

مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى العديد من الدول وبخاصة القوى الصناعية الكبرى. وكانت أبرز وسائل التحكّم هي وضع اليد على شرايين الطاقة وأعصابها - أي على خطوط الشحن عبر الناقلات وشبكات أنابيب الغاز العابرة للقارّات والتي تتوسّع باستمرار وتمتد إلى آلاف الكيلومترات حول العالم. وهذه الأنابيب صارت بمثابة شرايين حياة الدول وخصوصاً في أوروبا، وهي تنتشر من الشرق في هضاب آسيا الشمالية والوسطى وسهولها وتصل إلى شمال أوروبا ووسطها وجنوبها. كما أنّ هذه الخطوط وصلت إلى أميركا اللاتينية حيث نمت القوة المحرّكة لصناعة الغاز الطبيعي المسال في التسعينيات من القرن العشرين[1].

في منطقة الخليج، تتصدّر السعودية دول العالم بنسبة ٣٨,٧ بالمئة من الاحتياطي النفطي العالمي، تليها الكويت ١٤,٨ بالمئة والإمارات ١٤,٣ بالمئة، وقطر ٣,٧ بالمئة. ولكن قطر تحتل المرتبة الثالثة عالميًا في احتياطي الغاز الطبيعي بنسبة ٤٦,٣ بالمئة، تليها السعودية بنسبة ١٤,٥ بالمئة، فالإمارات بنسبة ١١,١ بالمئة، والكويت بنسبة ٣,٣ بالمئة، وعُمان بنسبة ١,٧ بالمئة. كما تحتل دول الخليج العربي المراتب الأولى عالميًا من حيث العمر الافتراضي لكل من النفط والغاز الطبيعي.

وتتواصل أهمية الخليج لعدّة عقود؛ إذ إنّ المملكة السعودية، بوصفها أكبر منتج للنفط في العالم وباحتياطيات مؤكدة تبلغ ٢٦٤ مليار برميل، يمكن أن تستمر في الإمدادات النفطية مدة ٨٠ عاماً أخرى بمستوياتها الإنتاجية الحالية، خصوصاً وأن شركة أرامكو السعودية أنجزت برنامجًا استثماريًا ضخمًا بتكلفة ١٠٠ مليار دولار في مشاريع النفط والغاز الطبيعي والتكرير والبتروكيماويات، وتمكّنت من زيادة طاقتها الإنتاجية القصوى لتبلغ ١٢,٥ مليون برميل يوميًا، وسعت إلى زيادتها حتى وصلت إلى ١٥ مليون برميل يوميًا العام ٢٠١٥. (وسنعود إلى خلفيات رفع الإنتاج السعودي عام ٢٠١٤).

---

(1) Kandiyoti, Rafael, *Pipelines: Flowing Oil and Crude Politics*, London, I. B. Tauris, 2012, «Oil and gas pipelines: The ground tules», pp. 1-28, «Pipelines and their problems», pp. 29-48.

وأخيراً فإنّ ميزان القوى قد بدأ يتحوّل من الغرب إلى الشرق، ومن المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ، ما نبّه الأذهان إلى أنّ منطقة البحر الأبيض المتوسط هي «مركز العالم»، لأنّ هذا التحول العالمي في ميزان القوى يمر إلزاماً وواقعاً بهذا المركز المتوسطي وليس بالمعنى المجازي. ذلك أنّ طرق التجارة بين الشرق والغرب ومنها طرق الطاقة، وطرق السفر بالوسائل كافة، لا بدّ أن تمرّ من البحر المتوسط وأطرافه. وعلى سبيل المثال، فإنّ ينابيع الغاز هي في آسيا والشرق الأوسط، وقد بلغ إجمالي حركة الحاويات بين الشرق الأقصى وأوروبا ١٨ مليون حاوية نمطية سنوياً مقارنة بنحو ٢٠ مليون حاوية نمطية عبر المحيط الهادىء ونحو ٤,٤ ملايين حاوية نمطية عبر المحيط الأطلسي بين أوروبا وأميركا.

فالبحر المتوسط عبر قناة السويس هو مسار أسرع كثيراً من المرور عبر قناة بنما في آخر الأرض أو الدوران حول جنوب إفريقيا. وأي تهديد لطرُق البحر المتوسط سيرفع تكاليف الشحن أضعافاً مضاعفة. وكذلك فإنّ قعر البحر يحتوي على ثروات لا حدود لها ومنها الغاز. فغاز البحر المتوسط أصبح داخل اللعبة الإقليمية والدولية لأن عصر الطاقة النظيفة هو سمة القرن الواحد والعشرين. ولهذا، فالسيطرة على مناطق الاحتياطي الغازي في العالم تعتبر بالنسبة إلى القوى الكبرى أساس الصراع الدولي الجديد. والقراءة الأولية لخارطة الغاز في شرقي البحر المتوسط (سواحل سورية ولبنان ومصر وإسرائيل وقبرص واليونان) من حيث الكم والقدرة على الوصول إلى مناطق الاستهلاك، تدخل أيضاً في صلب الصراع، وتساهم في شرح حربَيْ سورية والعراق.

وفيما يلي بعض مراجع الكتاب، إضافة إلى مراجع يجدها القارىء في حواشي صفحاته:

Baer, Robert, *Sleeping with the Devil: How Washington Sold Our Soul for Saudi Crude*, New York, Crown Publishers, 2003.

Blair, John, *The Control of Oil*, New York, Pantheon Books, 1976.

Goldman, Marshall, *Petrostate: Putin, Power, and the New Russia*, Oxford, Oxford University Press, 2008.

Howarth, Stephen, *A Century in Oil, The «Shell» Transport and Trading Company 1897-1997*, London, Weidenfeld & Nicholson, 1997.

Kandiyoti, Rafael, *Pipelines: Flowing Oil and Crude Politics*, London, I. B. Tauris, 2012.

Klare, Michael, *Rising Powers, Shrinking Planet: The New Geopolitics of Energy*, New York, Henry Holt Company, 2008.

Klare, Michael, *Blood and Oil...0p.cit.*

Klare, Michael, *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict*, New York, Henry Holt and Company, 2002.

Luciani, Giacomo, *The Oil Companies and the Arab World*, London, Croom Helm, 1984.

Medici, Mario, *The Natural Gas Industry, A Review of World Resources and Industrial Applications*, London, Newnes - Butterworths Company, 1974.

Nore, Peter, and Terisa Turner, *Oil and Class Struggle*, London, Zed Books, 1980.

Roberts, Paul, *The End of Oil: On the Edge of a Perilous New World*, New York, Houghton Mifflin Company, 2005.

Shelley, Toby, *Oil Politics, Poverty, and the Planet*, London, Zed Books, 2005.

Stern, Andy, *Oil From Rockefeller to Iraq and Beyond*, New York, MJF & Conspiracy Books , 2005.

The Economist, Pocket World in Figures, 2016 Edition, Profile Books, 2015.

Tickell, Oliver, Kyoto2: How to Manage the Global Greenhouse, London, Zed Books, 2008.

أبانمي، راشد، خط أنابيب (نابوكو): اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة، جريدة الاقتصادية، ٣٠ حزيران ٢٠٠٩.

إكسبرس، لماذا يشتعل الشرق الأوسط بكل هذه الحروب؟، اكسبرس، ٢٨ آب ٢٠١٤.

غريب، نتاليا، أبو دياب.

حمادة، نضال، اتفاق الغاز بين روسيا وتركيا يلغي أهم أسباب الحرب العالمية على سورية، البديع ، ٥ كانون الثاني ٢٠١٥.

خطار أبودياب، صراعات النفوذ برسم (حروب الغاز) القرم وشرق المتوسط وشمال افريقيا، صحيفة العرب، لندن، ٢٩ آذار ٢٠١٤.

دينوتشي، مانيلو، ساوث ستريم معرقلاً صفقة الولايات المتحدة لأوروبا، روما، إيطاليا، ١١ كانون الأول ٢٠١٤، شبكة فولتير.

الزياتي، نعمان، العصر البترولي الجديد أشد فتكاً من الحروب العالمية، الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، ٢٠١٥.

زين، زين نور الدين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، بيروت، دار النهار، ١٩٦٨.

سعد، فارس، تكتل اقتصادي وسياسي وعسكري يعيد تكوين العالم الجديد، جريدة البناء، ٢٤ كانون الأول ٢٠١٤.

إمبراطورية الغاز، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠١١.

عليان، هناء، حروب الغاز سبب الاضطرابات في الشرق الأوسط، شبكة Albadee.net.

ميسان، تيري، حرب إقليمية على الغاز، ترجمة سعيد هلال الشريفي، شبكة فولتير، ٢١ تموز ٢٠١٤.

مطر، جميل، حروب أنابيب الغاز في سورية والمشرق، مجلة الشروق، ١٤ حزيران ٢٠١٤.

مطر، حسام، الصراع الدولي من الشرق الأوسط إلى الباسفيك، جريدة الأخبار، الثلاثاء ١٥ تشرين الثاني ٢٠١١.

نصر، كفاح، مفتاح أنابيب الغاز في إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط من منظور أمن الطاقة، جهينة نيوز، ١١ آذار ٢٠١٢.

الفصل الأول

تاريخ الغاز الطبيعي

شركات البترول والاستعمار الجديد

لطالما انتشرت معلومة غير دقيقة أنّ بترول المنطقة العربية والشرق أوسطية سيطر عليه بقبضة فولاذية عدد قليل من الشركات الغربية أُطلق عليه اسم «الشقيقات السبع» (Seven Sisters). ولكن النظرة التاريخية العميقة تدلّ أنّ اكتشاف البترول في المنطقة في مطلع القرن العشرين، وبكميات ضخمة لا مثيل لها في العالم، جعله المدخل الأول للشركات العالمية وكان علّة حياتها وازدهارها[1].

عندما أخذت المنطقة تلعب دور المصدر الرئيس للبترول، كانت شركتان تسيطران على صناعة النفط في العالم هما «ستاندرد أويل» الأميركية وشركة «رويال داتش – شل» الهولندية (التي تحققت من إدماج شركتي رويال داتش وشل عام ١٩٠٢)[2]. حتى أنّ أول تنقيب بدأ في إيران كان على يد رجل أعمال إنكليزي هو وليم نوكس دارسي عام ١٩٠٨. ففي العام ١٩٠١ حصل دارسي من شاه إيران مظفرالدين على امتيازات تنقيب واستخراج البترول من مناطق شاسعة من إيران مقابل مبلغ ٢٠ ألف جنيه استرليني نقداً و٢٠ ألفاً أخرى أسهماً من قيمة شركة يتم تأسيسها و١٦ بالمئة من الأرباح فيما بعد. ولكن في العام ١٩٠٨ باع دارسي معظم حصّته إلى شركة أسكوتلندية تدعى بورماه أويل (Burmah Oil

(1) Stern, Andy, *Oil From Rockefeller to Iraq and Beyond*, New York, MJF & Conspiracy Books , 2005, pp. 9-25.

(2) Howarth, Stephen, *A Century in Oil*,... Op.Cit, pp. 32-47.

Company). وتأسّست شركة جديدة في إيران على هذا الأساس واسمها شركة البترول الأنغلو فارسية (Anglo-Persian Petroleum)، وكان ذلك في العام ١٩٠٩. وبدأ إنتاج البترول الإيراني عام ١٩١٣ عبر مرفأ عبادان. فكانت هذه الشركة النواة التي أصبحت فيما بعد بريتيش بتروليوم (British Petroleum BP). وعلى هذا المنوال فإنّ بترول الشرق الأوسط هو الذي حكم ظهور الشركات من عدمه، وهو الذي حدّد حجم هذه الشركات[1].

بعد نجاح اكتشاف النفط في إيران ونقله واستخراجه، أخذت الحكومات الغربية والشركات تركّز اهتمامها على العراق المجاور. وتأسّست شركة بترول العراق (Iraq Petroleum Company) برأس مال غربي، وبمشاركة عدد من الشركات الأجنبية من بينها الشركة الفرنسية للبترول (Compagnie française des pétroles) التي تدين بوجودها لنفط العراق الذي كان السبب الرئيس لنموّها لتصبح شركة عالمية. وفي العام ١٩٣٢ اكتشفت شركة أميركية مغمورة البترول في البحرين، وتدعى ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (شفرون) (Standard Oil of California (Chevron) لتصبح الرابعة التي تدخل المنطقة. وبعد فترة قصيرة اكتشفت الشركة نفسها البترول في المنطقة الشرقية من السعودية. ولأنّ الاكتشاف السعودي كان ضخماً للغاية اضطرت ستاندر أويل لإدماج أعمالها مع شركة أميركية أخرى من تكساس تدعى تكساكو (Texaco). وهكذا وُلدت الشركة العالمية الخامسة. ونذكر أخيراً شركتَيْ غُلف (Gulf) وموبيل أويل (Mobil) اللتين كانتا كبيرتين وتعملان في مناطق مختلفة في العالم قبل ازدهار الشرق الأوسط كأهم مصدر للبترول. ولكن بعد ذلك أصبح بترول الشرق الأوسط يشكّل النسبة الكبرى من إمدادات النفط لهاتين الشركتين[2].

في الخمسينيات والستينيات، ارتفع عدد شركات النفط العاملة في الشرق الأوسط بشكل دراماتيكي بفضل الاكتشافات الكبرى. فشركات غيتي (Getty) وهانت (Hunt) وآرابيان أويل (Arabian Oil) اليابانية لم تكن لتوجد لولا البترول في الشرق الأوسط.

---

(1) Luciani Giacomo, *The Oil Companies and the Arab World*, London, Croom Helm, 1984, p. 16.

(2) Blair, John, The Control of Oil, New York, Pantheon Books, 1976, pp. 25-47.

كما ساهمت اكتشافات جديدة بواسطة شركات آموكو (Amoco) وفيليبس (Philips) الهولنديتين وإيني (ENI Ente Nazionale Idrocarburi) الإيطالية[1] وإلف (Elf) الفرنسية في نمو الشركات التي كانت موجودة قبل الستينيات. ومن منظار العام ١٩٧٤ عندما ارتفع سعر برميل النفط أربعة أضعاف، يمكن القول إنّه بعد ثلاثين عاماً، فإنّ شركات النفط الكبرى في العالم تدين بوجودها لوفرة البترول وضخامة حقوله في الشرق الأوسط. كما أنّ النفط العربي كان عاملاً دينامياً في السوق النفطية العالمية له تأثيره الشديد في الاقتصاد العالمي وفي صحّة الشركات الكبرى والمحرّك الأساسي للحروب والثورات والأزمات، وبات النظام الذي اتّبعته الشركات الغربية مع حكومات المنطقة أساس تنظيم قطاع النفط في العالم: أربعة كونسرتيوم (تحالف شركات) ربطت أهم شركات العالم كما نوضح في الجدول أدناه:

(١) قبل الحرب العالمية الثانية عملت شركة خاصة تدعى آجيب (Agip) في قطاع الطاقة وكانت صغيرة الحجم نسبة إلى الشركات الغربية الكبرى. وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح إنريكو ماتاي رئيسها في وقت تم اكتشاف حقل كبير من الغاز الطبيعي في وادي البو في شمال إيطاليا، نشأت على أثره شركة إيني (ENI) التي تملك الدولة أغلبية الأسهم فيها وأصبحت آجيب إحدى المؤسسات التابعة لشركة إيني. فتخصّصت آجيب بالنفط وتخصّصت شركة سنام بالغاز الطبيعي، ثم تشعّبت نشاطات إيني لتشمل الصناعات التحويلية والكيميائية والنسيج وصناعة الآليات ومشاريع الهندسة. ولهذا السبب فإنّ شركة إيني تُعتبر أهم من كل شركات الطاقة الأخرى من حيث تنوّع أشغالها وشبكة القطاعات الصناعية التي تعمل بها.

مجموعات الكونسرتيوم العاملة في الدول العربية وإيران ١٩٥٣-١٩٧٠ ونسب توزيع حصصها

Iranian oil Company	Arab-American Oil Company ARAMCO	Kuwait Oil Company	Iraqi Petroleum Company	الكونسرتيوم =< الشركات الأجنبية (تحت)
٤٠,٠٠	٠,٠	٥٠,٠٠	٢٣,٧٥	British Petroleum BP
١٤,٠٠	٠,٠	٠,٠	٢٣,٧٥	Shell
٧,٠٠	٣٠,٠٠	٠,٠	١١,٨٧٨	Exxon
٧,٠٠	٣٠,٠٠	٠,٠	٠,٠	Texaco
٧,٠٠	٣٠,٠٠	٠,٠	٠,٠	Chevron
٧,٠٠	١٠,٠٠	٠,٠	١١,٨٧٥	Mobil
٧,٠٠	٠,٠	٥٠,٠٠	٠,٠	Gulf
٦,٠٠	٠,٠	٠,٠	٢٣,٧٥	Compagnie française des pétroles CFP
٥,٠٠	٠,٠	٠,٠	٥,٠٠	شركات أصغر
١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	المجموع

Source: Giacomo Luciani, *The Oil Companies and the Arab World*, London, Croom Helm, 1984, p. 18.

تأسّست مجموعات الكونسرتيوم هذه على مراحل قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، وكان أحدثها شركة النفط الإيرانية عام ١٩٥٣ (بعدما أسقطت المخابرات الأميركية حكومة محمد مصدّق في طهران). وقبل هذا التاريخ كانت «بريتيش بتروليوم» تسيطر على شركة النفط الإيرانية بالكامل. فقامت حكومة محمد مصدّق بتأميمها عام ١٩٥١. إلا أنّ الحكومات

الغربية فرضت حظراً على النفط الإيراني، وقامت المخابرات الأميركية والبريطانية بانقلاب أسمته «عملية آجاكس». فعاد الشاه محمد رضا بهلوي ورمى مصدّق في السجن ثلاث سنوات. ولكن بعد انقضاء هذه الفترة، أمر الشاه بسجن مصدّق في بيته حتى وفاته عام ١٩٦٧. ثم أمر الشاه بدفنه في منزله حتى لا يخرج الشعب لوداعه في طرقات طهران.

جدول شركات البترول عام ١٩٧٥ (بدون ترتيب حسب الحجم)

U.S.A Companies	U.S. Lesser Majors	International «Seven Sisters»	International Leading ««Independents
Exxon	Getty	Exxon	Compagnie française (des pétroles (CFP
Mobil	Phillips	Mobil	Continental
SoCal	Signal	SoCal	Marathon
(.Stand. (Ind	Union	Texaco	Amerada Hess
Texaco	Continental	Gulf	Occidental
Gulf	Sun	Royal Dutch Shell	
ARCO	Amerada Hess	British Petroleum - BP	
Shell	Marathon		

Source: Blair, John, The Control of Oil, New York, Pantheon Books, 1976, p. xi.

كان الوضع الجيو - ستراتيجي العالمي قد تبدّل بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يكن ممكناً عودة الشركة البريطانية بعد سقوط مصدّق عام ١٩٥٣. إذ إنّ أميركا قد ورثت منذ آذار ١٩٤٧ دور الإمبراطورية البريطانية. ولذلك، فبعد إسقاط حكومة مصدّق الوطنية وإرجاع الشاه إلى السلطة في طهران، أجبرت الولايات المتحدة الشركة البريطانية على بيع ٦٠ بالمئة

من أسهم «شركة النفط الإيرانية» للشركات الغربية. إلا أنّ نسبة ٥٤ بالمئة بقيت بيد شركتَيْ «بريتيش بتروليوم» و«شل» الهولندية، وتعاونتا على هذا الأساس داخل الكونسرتيوم لتكون لهما أغلبية الأصوات. وكانت أهمية كونسرتيوم شركة النفط الإيرانية أنّها عزّزت علاقات الشركات الثماني الكبرى في العالم[1]، لمصلحة التعاون وحل المشاكل في أي مكان في العالم. وخطورة هذا الكونسرتيوم أنّه خفّض التنافس وخلق بيئة احتكارية. وإذ حاولت إيطاليا الانضمام إلى كونسرتيوم إيران (ممثّلة بشركة النفط الإيطالية إيني)، تصدّت لها الشركات الأميركية رافعةً الفيتو في وجهها. ولذلك أطلق إنريكو ماتاي رئيس شركة النفط (الإيطالية) إيني لقباً ساخراً على كونسرتيوم شركة النفط الإيرانية وهو «الشقيقات السبع»[2] (seven sisters) التي باتت الكارتل الاحتكاري المسيطر على ٨٥ بالمئة من احتياطي النفط في العالم، مانعاً أي منافسة، وواضعاً اليد على عمليات الاستكشاف والتنقيب والاستخراج والتكرير والنقل والتوزيع والتمويل والاستثمار كافة. فاستغل تحالف هذه الشركات دول العالم الثالث وكان النموذج الأوضح للاستعمار الجديد (حتى أواخر السبعينيات من القرن العشرين أقلّه)[3].

ولقد استعمل الكاتب البريطاني أنتوني سمبسون لقب الشقيقات السبع في كتابه عن احتكار النفط بعنوان (The Seven Sisters) الذي صدر عام ١٩٧٥. وأي بلد أراد تسويق ثروته من النفط والغاز دون المرور بالشقيقات السبع كان يواجه بغضب الدول الغربية التي

---

(1) الشركات الثماني الكبرى التي عملت في الشرق الأوسط هي:
British Petroleum, Exxon, Mobil, Texaco, Gulf, Compagnie Française des pétroles CFP, Elf, Amoco, and Shell.

(2) Anglo-Iranian Oil Company (now British Petroleum BP), Gulf Oil (later part of Chevron), Royal Dutch Shell, Standard Oil Company of California (SoCal, now Chevron), Standard Oil Company of New Jersey (Esso, later Exxon), Standard Oil Company of New York (Socony, later Mobil, now part of ExxonMobil), Texaco (later merged into Chevron).

(3) Sampson, Anthony (1975). The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Shaped. New York: Viking Press.

تقف وراء هذه الشركات، والذي يُترجم بالحظر والعقوبات والانقلابات والاغتيالات إلخ. إلى أن يمتثل البلد لمشيئة الشقيقات.

في العراق، تأسّس كونسرتيوم «شركة نفط العراق» عام ١٩٢٨ وكانت تركيبته تعكس توازناً سياسياً وتجارياً عالمياً. حتى أنّ خمساً من «الشقيقات» السبع الكبرى في العالم كانت في هذا الكونسرتيوم منذ البداية. فحصص شركات «بريتيش بتروليوم» وشل وشركة النفط الفرنسية بلغت ٢٣,٧٥ بالمئة لكل منها، في حين تقاسمت شركتا إكسون وموبيل الحصّة الرابعة (٢٣,٧٥ بالمئة بمعدّل ١١,٨٥ بالمئة لكل منهما). أمّا الخمسة بالمئة المتبقية فذهبت إلى رجل الأعمال الأرمني كالوسته سركيس غلبنكيان الذي كانت أعماله أساساً للاكتشافات الكبرى في العراق، وأصبح يُعرف بلقب «مستر فايف برسنت»[1].

ولئن اتفق أطراف الكونسرتيوم في العراق على أنّ أي استثمارات في عمليات التنقيب والاكتشافات الجديدة في أنحاء أراضي الامبراطورية العثمانية السابقة يجب أن تتبع توزيع الحصص نفسه المتّفق عليه، في شركة النفط العراقية، وبما أنّ الخليج اعتبر من أراضي السلطنة العثمانية السابقة، فقد نشأت مجموعات كونسرتيوم بالهيكلية نفسها، منها «شركة قطر للبترول» عام ١٩٣٥، و«شركة أبو ظبي للبترول» عام ١٩٣٩. إلا أنّ إشكالاً وقع حول نفط الكويت وانتهى الأمر عام ١٩٣٤ أنّ أسهم كونسرتيوم «شركة نفط الكويت» توزّعت مناصفة بين غَلف وبريتيش بتروليوم.

وفي السعودية كانت شركة شفرون الأميركية أول مَن حصل على امتيازات. فبعد اكتشاف هذه الشركة للبترول في البحرين عام ١٩٣٢ حصلت على امتيازات في السعودية في أيار عام ١٩٣٣. ولقد فازت الشركة الأميركية بعدما رفضت المملكة عرضاً مماثلاً من كونسرتيوم شركة النفط العراقية حيث السيطرة لبريطانيا.

---

(١) كان غلبنكيان موظفاً في وزارة المالية العثمانية في اسطنبول عندما بعثته الوزارة لوضع تقرير عن منطقة شمال العراق وسورية عام ١٨٨٧. واكتفى بالتحدّث إلى المسافرين والمهندسين الذين كانوا يعملون على سكّة الحديد من برلين إلى بغداد. وكان تقريره كافياً لوزير المالية العثماني هاغوب باشا (وكان أرمنياً أيضاً) ليتحقق من وجود كميات كبيرة من النفط في بلاد ما بين النهرين وجذب انتباه البعثات الأجنبية في اسطنبول وحكومات بريطانيا وفرنسا.

اكتشفت شفرون بعد سنتين من التنقيب في السعودية أنّ المساحات الشاسعة تطلّبت استثمارات ضخمة من جانبها لتكون العملية رابحة. فتشاركت مع شركة تكساكو الأميركية عام ١٩٣٦ تحت اسم كلتكس CalTex التي رعت الأعمال في كل من السعودية والبحرين (عملت الشركة في البحرين باسم «شركة نفط البحرين»). وبجهد الشركتين تمّ استخراج النفط السعودي في الظهران عام ١٩٣٨ (بئر الدمّام). وفي العام ١٩٤٤ أصبح اسم هذه الكونسرتيوم «شركة النفط العربية -الأميركية - آرامكو».

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتوصّل الولايات المتحدة الأميركية إلى معاهدات تاريخية مع المملكة العربية السعودية منحت شركاتها امتيازات كبرى وعلاقات استراتيجية طويلة الأمد، اشترت شركة إكسون حصّة تعادل ٣٠ بالمئة من آرامكو فيما اشترت موبيل حصّة ١٠ بالمئة، وكان ذلك عام ١٩٤٧، واحتفظت شفرون وتكساكو بحصّة ٣٠ بالمئة لكل منهما. أمّا الإنكليز، فلأنّهم فقدوا فرصة وضع اليد على البترول السعودي، فقد خسرت بريتيش بتروليوم نفوذها وحضورها الطاغي في الشرق الأوسط وكان ذلك مؤشّراً على تراجع غير مسبوق للإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط وحول العالم رغم أنّ الشركة البريطانية بقيت عملاقاً عالمياً عقوداً طويلة. ففي الخليج، تأسست أيضاً «شركة منطقة أبوظبي» البحرية فتقاسمتها «بريتيش بتروليوم» (بقيمة ثلثي الأسهم) وشركة البترول الفرنسية (بقيمة الثلث).

توقّفت قوّة كل كونسرتيوم - سواءٌ في العراق أو في السعودية والخليج وإيران ليس على حجم الشركات الغربية العضو في الكونسرتيوم أو الحكومات الغربية التي تقف وراءها فقط، بل أيضاً على حجم إنتاج كل كونسرتيوم، حيث بقيت شركة النفط الإيرانية في المركز الأول على صعيد الإنتاج حتى العام ١٩٥١ لتأخذ مكانها الكويت بعد ذلك حتى العام ١٩٦٥ ثم لتعود الشركة الإيرانية وشركة آرامكو في السعودية إلى الصدارة في منتصف الستينيات، وهكذا[1].

(1) Giacomo Luciani, The Oil Companies and the Arab World, London, Croom Helm, 1984, p. 20.

فحكومات بلدان المنطقة والعالم الثالث التي تسيطر فيها الشقيقات السبع على قطاع النفط لم تقف مكتوفة اليدين أمام نهب ثرواتها، بل إنها سعت، هي منذ البداية، لمقاومة الاحتكار الأجنبي. وأمام إجبار الحكومات المحلية على منح امتيازات مجحفة بحقها للشركات الغربية، حصل بعض الدول أقلّه – خصوصاً في حال العراق وإيران – على حق شراء حصص في الكونسرتيوم وحق التمثيل في مجلس إدارته. ولكن الشركات الأجنبية، وبدعم من الحكومات الغربية منعت أي ممارسة لهذين الحقين. وكان واضحاً بشكل سافر أنّ الاستعمار الغربي قد وضع يده على أهم ثروة وطنية في البلاد العربية وإيران، في وقت كانت هذه الدول تسعى للاستقلال السياسي والاقتصادي، وتريد أن تبني نفسها وتتقدّم اقتصادياً واجتماعياً.

في حالة إيران والعراق والسعودية والكويت وقطر كان الكونسرتيوم الغربي المهيمن هو المنتج الوحيد للنفط، وبالتالي، فإنه يمنع أي طرف آخر – محلي أو أجنبي – من دخول القطاع. وفي العام ١٩٥٠ هدّد الملك السعودي عبد العزيز بن سعود شركة آرامكو بالتأميم ما لم تشارك المملكة بنسبة ٥٠ بالمئة من الأرباح. وفي حال ليبيا وأبو ظبي وفنزويلا اختلف الوضع، حيث كانت ثمّة محاولات كسرت احتكار الكونسرتيوم في كل بلد. فقد نجحت فنزويلا في الأربعينيات من القرن العشرين في الحصول على شروط أفضل من الشركات الأميركية وعلى مناصفة الأرباح أيضاً.

تدهورت تركيبة الشقيقات السبع ثم انفك عقدها في السبعينيات من القرن العشرين بعد سلسلة من التأميمات والتحولات العميقة في القطاع عالمياً (وكان من أكبر أسباب تراجع الشركات الثورة الإيرانية وسقوط الشاه عام ١٩٧٩ وتأميم نفط العراق ونفط ليبيا في مطلع السبعينيات، والحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣ التي أدّت إلى حظرٍ جزئي للنفط العربي عام ١٩٧٤)، حتى اختفت جميع الشركات الكبرى عن ساحة المنطقة في الثمانينيات أو أنها بقيت بصيغٍ أخرى[1].

في العراق كان مآل كونسرتيوم شركة نفط العراق هو الذي رسم مستقبل سوق النفط

(1) Blair, John, The Control of Oil, New York, Pantheon Books, 1976, pp. 261-267.

في العالم بعدما أمّمه الزعيم العراقي صدّام حسين عام ١٩٧٢. فوضعت عوائد هذه الشركة بعد تأميمها دولة العراق على الخريطة الإقليمية وساهمت، إلى حدّ بعيد، في نهضة اقتصادية واجتماعية جبارة في العراق استمرّت حتى العام ١٩٨٠.

أما أوبك، فقد ظهرت عام ١٩٦٠ (منظمة الدول المنتجة والمصدّرة للنفط) ولكن لم يكن لها دور يذكر أقلّه حتى العام ١٩٧٥. إذ لعدّة سنوات اجتمع ممثلو دول منظمة أوبك مراراً للاتفاق على سياسة مشتركة للأسعار وتحديد كميات العرض، ووصلوا إلى الحائط المسدود عام ١٩٧١ لأنّ التوافق على سياسة موحّدة ونهج واحد للمنظمة هو شأن غير ممكن، واتفق بعد ذلك أن تعمل دول الخليج مجتمعة على سياسة نفطية خاصة بها ضمن منظمة دول عربية منتجة للنفط ومصدّرة له، وأن تعمل كل دولة عضو أخرى بمفردها (إيران، فنزويلا، الجزائر، الخ).

وتوصّلت دول الخليج إلى اتفاق في تشرين الأول ١٩٧٢ يفرض على الشركات الغربية أن تشارك الحكومة الوطنية في كونسرتيوم كل بلد بحصّة تبدأ صغيرة ثم ترتفع كل سنة تدريجاً، وذلك على مدى تسع سنوات. فتبدأ حصّة الحكومة الوطنية بنسبة ٢٥ بالمئة في أول كانون الثاني ١٩٧٣ وتصل إلى ٥١ بالمئة من الأسهم في الكونسرتيوم في ١ كانون الثاني ١٩٨٢. وعملياً حصل كل بلد على أغلبية أسهم الكونسرتيوم على أراضيه قبل انقضاء الفترة المرسومة. ففي العام ١٩٧٤، أعلنت حكومات الكويت والسعودية وقطر وأبوظبي زيادة حصص كل منها إلى ٦٠ بالمئة. فحصلت أبو ظبي على هذه النسبة أمّا الكويت فتوصّلت إلى اتفاق مع «بريتيش بتروليوم» وغُلف لتكون للكويت نسبة مائة بالمئة من شركة النفط الكويتية. وتم ذلك في كانون الأول ١٩٧٥. وحذت قطر حذوها عام ١٩٧٦.

أمّا السعودية فقد حصلت على نسبة ٢٥ بالمئة من شركة آرامكو في أول كانون الثاني ١٩٧٤ ثم على نسبة ٦٠ بالمئة في أول كانون الثاني ١٩٧٥. وبعدما خاضت مفاوضات مع الشركات الأعضاء في الكونسرتيوم توصّلت السعودية إلى اتفاق عام ١٩٧٧ بنقل الملكية كاملة إلى الحكومة السعودية مع إبقاء الوضع كما هو عليه من ناحية إدارة الكونسرتيوم وموظفيه وأعمال الإنتاج والتسويق. وتم تنفيذ هذا الانتقال على مراحل. وبحلول العام

١٩٨٠ أصبحت آرامكو سعودية تماماً. وفي تشرين الثاني ١٩٨٨ تسلّمت السعودية الإدارة والعمليات من الشركات الأجنبية وجعلت اسم الشركة سعودي آرامكو (Saudi Arabian Oil Company). وكانت أهم محطاتها للتكرير والتصدير هي في ينبع وجدّة ورأس تنورة والرياض.

أمّا الجزائر فقد اتخذت قراراً سيادياً (بعد فشل الوفاق في أوبك عام ١٩٧١) بتأميم الامتيازات الفرنسية التي تملكها «شركة البترول الفرنسية» وشركة إلف بنسبة ٥١ بالمئة من الأسهم. ولحقتها ليبيا التي أصبحت تحت حكومة العقيد معمر القذافي الثورية بتأميم الامتيازا ت الغربية في كانون الأول ١٩٧١، ومنها أسهم شركة بريتيش بتروليوم. أمّا شركة الغاز الإيطالية آجيب (Agip) فقد عرضت الشركة على الحكومة الليبية نسبة ٥١ بالمئة من أسهم امتيازها، فوافقت ليبيا، ثم طلبت، أي ليبيا من شركة «إن بي هنت» العاملة في «حقل سرير» أن تعقد صفقة مماثلة، فرفضت الشركة الأجنبية، فأقدمت الحكومة الليبية على تأميمها برمتها في حزيران ١٩٧٣ ووضعت يدها على «حقل سرير». وكان سهلاً على الحكومة الليبية بعد ذلك الحصول على أغلبية الأسهم في كونسرتيوم أوكسدنتال وكونسرتيوم آواسيز، وفرض تسليم أغلبية ٥١ بالمئة على كل الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا، وقد أُعلن ذلك بمناسبة «الأول من فاتح سبتمبر» (العيد الوطني الليبي) في أيلول ١٩٧٣، تيمّناً بإعلان جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦. فكانت سياسة ليبيا ذكيّة بالتعامل مع كل شركة بمفردها باعتراف خبراء الطاقة الغربيين[1].

ولكن الخطوة الأسرع وشبه الانقلابية كانت تلك التي اتخذها العراق. إذ خلال يوم واحد في حزيران ١٩٧٢ قامت الحكومة بأمر من صدام حسين بوضع اليد على كامل شركة نفط العراق التي ضمّت حقول شمال العراق. ثم أكملت الحكومة العراقية التأميم جنوباً بحق شركة البصرة عام ١٩٧٥ [2].

(1) Nore, Peter, and Terisa Turner, Oil and Class Struggle, London, Zed Books, 1980, «Libya: Class and State in an Oil Economy», pp. 119-142.

(2) Nore, Peter, and Terisa Turner, *Oil and Class Struggle*, «Oil and the penetration of capitalism in Iraq», pp. 172-198.

وكان الوضع مختلفاً في إيران إذ إنّ قرار محمد مصدّق عام ١٩٥٣ تأميم شركة نفط إيران كان نافذاً في السبعينيات ولم يُلغ التأميم بعد عودة الشاه، بل إنّ كونسرتيوم الشركات الأجنبية كان يعمل لمصلحة شركة النفط الإيرانية الوطنية التي امتلكت كل الامتيازات طوال الفترة بعد إطاحة حكومة مصدّق الوطنية. فاكتفى الشاه محمد رضا بهلوي عام ١٩٧٤ – أمام موجة التأميمات في بلدان أوبك – بأن يغيّر على الورق العلاقة بين الشركة الوطنية والشركات الأجنبية حتى يكون واضحاً للجميع أنّ ١٠٠ بالمئة من الأسهم هي للدولة الإيرانية. واستمرّ عمل الشركات الأجنبية في إيران كما كان سابقاً إلى أن اشتعلت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ [١]. وبعد ذلك بقيت شركة «بريتيش بتروليوم» وشركة شل تعملان بشكل محدود في إيران. أمّا فنزويلا التي تقع في أميركا اللاتينية فقد نجحت في تأميم قطاع النفط والغاز كاملاً عام ١٩٧٦، كما حصلت نيجيريا التي تقع في غرب إفريقيا على نسبة ٥٥ بالمئة من الأسهم.

وهكذا اختفت إلى الأبد ظاهرة الكونسرتيوم الأجنبية القابضة ومعها الشقيقات السبع. ومنذ منتصف السبعينيات نجحت أوبك في توحيد الجهود لعمل مشترك، فأصبحت قوّة معروفة في العالم وأخذت مكان الشقيقات السبع[٢].

فعلى الرغم من الزلازل السياسية والاقتصادية الكبرى التي كانت تضرب المنطقة العربية وإيران في السبعينيات، والتراجع الكبير للشركات الأجنبية في قطاع الطاقة، إلا أنّ بعضها واصل لعب دور مهم عدّة سنوات. كما بقيت **شركة بريتيش بتروليوم BP** الأقوى في الشرق الأوسط رغم أنّها كانت الأكثر تأثّراً بالتقلبات السياسية. فهي وُلدت على يدي المستر دارسي وشركة النفط الأنغلو فارسية في مطلع القرن العشرين كما شهدنا، والتي كانت أول من اكتشف النفط واستخراجه في المنطقة. ولذلك فعراقة هذه الشركة البريطانية كانت واضحة وملموسة في كل مكان في العالم رغم إقصائها منذ الثلاثينيات عن السعودية. وفي

(1) Nore, Peter, and Terisa Turner, *Oil and Class Struggle*, London, «The Internationalization of Capital and Capital Accumulation in Iran», pp. 143-171.

(2) Stern, Andy, Oil From Rockefeller to Iraq and Beyond, New York, MJF & Conspiracy Books , 2005, «The Oil Producing Countries Take Control», pp. 89-116.

السبعينيات تراجع وجود هذه الشركة في المنطقة وانحصر في إمارة أبو ظبي، كما انخفض إنتاجها من النفط الخام في الشرق الأوسط من ٤,٤ ملايين برميل يومياً عام ١٩٧٤ إلى ٢٥٣ ألف برميل عام ١٩٨١. ومثّلت الكمية للعام ١٩٧٤ نسبة ٨٢ بالمئة من مجمل إنتاج الشركة العالمي، في حين مثّلت الكمية عام ١٩٨١ نسبة ١١ بالمئة فقط من مجمل إنتاج الشركة العالمي أيضاً. وسُجّل هذا الهبوط الحاد خلال سنوات قليلة. والخسارة الكبرى للشركة البريطانية كانت طبعاً في إيران حيث انخفض إنتاجها اليومي هناك من مليونَيْ برميل عام ١٩٧٤ إلى ٤٠ ألف برميل بعد أشهرٍ قليلة من الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. يلي ذلك الكويت حيث انخفض إنتاج بريتيش بتروليوم فيها من مليون برميل عام ١٩٧٤ إلى ٧٣ ألف برميل عام ١٩٨١. ولكن هذه الشركة البريطانية عوّضت خسارتها بالنسبة إلى نفط الشرق الأوسط باكتشافات متواصلة في بحر الشمال في أوروبا وفي آلاسكا ومناطق أخرى في العالم. فارتفع إنتاجها خارج الشرق الأوسط من ٨٢٠ ألف برميل يومياً إلى ٢,١ مليون برميل يومياً عام ١٩٨١. كما ألغت مبيعاتها لكبار التجّار وأخذت تتعامل مع زبائنها مباشرة وحافظت على مكانتها في منتجات السلع النفطية التي تباع في الأسواق بالمفرّق (زيوت وشحوم، الخ) حيث زاد إنتاجها من هذه السلع من ٢,١ مليون برميل في اليوم إلى ٢,٤ مليون[1].

أمّا شركة غُلف **(Gulf)** فرغم أنّ حجم وجودها في الشرق الأوسط كان أقل بكثير من الشركة البريطانية (٥٠ بالمئة من أسهم شركة الكويت الوطنية و٧ بالمئة من الكونسرتيوم الإيراني)، إلا أنّ خسائرها كانت أفدح. حيث هبط إنتاجها من النفط الخام في الكويت وإيران من مليوني برميل يومياً عام ١٩٧١ (أي ما يعادل ٦٣ بالمئة من إنتاجها العالمي) إلى ٣٩ ألف برميل عام ١٩٨١. ولم تعوّض (غُلف) هذا الهبوط باكتشافات جديدة خارج المنطقة كما فعل غيرها، وراوح مجموع إنتاجها خارج الشرق الأوسط عام ١٩٨١ المليون برميل يومياً، أي ٤٠ بالمئة مما كانت تنتجه عام ١٩٧١.

في السعودية، كانت أربع شركات أميركية قد امتلكت كونسرتيوم «شركة آرامكو»

(1) Giacomo Luciani, *The Oil Companies and the Arab World*, ..., Op,Cit., pp. 34-37.

وهي: **إكسون وشفرون وتكساكو وموبيل**. وهنا لم يتغيّر الوضع كثيراً لأنّ الحكومة السعودية – التي باتت تملك ١٠٠ بالمئة من آرامكو – واصلت تسويق كل إنتاج آرامكو عبر هذه الشركات الأربع، وواصلت إدارة آرامكو وكأنّ التغيير كان على ورق فقط.

ولكن وجود هذه الشركات الأميركية خارج السعودية تراجع كثيراً في السبعينيات، حتى أنّ السعودية باتت مصدر ثلثي إنتاج هذه الشركات. فقد تراجع إنتاج **شركة إكسون** في العالم العربي من ٣,٤ ملايين برميل في اليوم عام ١٩٧٣ إلى ٢,٢ مليون ومعظمه من آرامكو. ولكن إنتاجها خارج العالم العربي تراجع أيضاً من ٣,٤ ملايين إلى ١,٨ مليون يومياً عام ١٩٨١. أمّا **شركة تكساكو** التي عملت بشراكة دائمة مع شفرون سواءٌ في الكونسرتيوم في إيران أو في البحرين والسعودية، فقد كان إنتاجها الرئيس في السعودية، وكميات قليلة جدّاً في الدول الأخرى في المنطقة. وقد ارتفع إنتاجها من ١,٦ مليون برميل يومياً إلى ٢,٦ مليون عام ١٩٧٦ وراوح بين ٢,١-٢,٣ عام ١٩٨٠. في حين انخفض إنتاجها خارج الشرق الأوسط من ١,٨ مليون برميل يومياً إلى ١,٢ مليون عام ١٩٨٠. هذا يعني أنّ نسبة إنتاجها في السعودية إلى مجمل إنتاجها العالمي قد ارتفع من ٤٥ بالمئة عام ١٩٧١ إلى ٦٤ بالمئة عام ١٩٨٠.

ويختلف الوضع بالنسبة **إلى شركة شفرون** التي كان إنتاجها ٢,٧ مليون برميل يومياً من السعودية ودول المنطقة عام ١٩٧٤ (أو ٧٠ بالمئة من إنتاجها العالمي) ثم لم ينخفض إلا قليلاً عام ١٩٨٠ إلى ٢,٤٤ مليون، أو ٨١ بالمئة من إنتاجها العالمي (هبط إنتاجها خارج الشرق الأوسط من ١,١ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٤ إلى ٦٣٠ ألف برميل عام ١٩٨٠).

ولذلك فالفضل في وجود تكساكو وشفرون واستمرارهما بعد ١٩٨٠ يعود – أكثر من السابق – إلى عملهما في السعودية حيث سحب كل منهما مليوني برميل يومياً.

وكانت **شركة موبيل** هي أصغر شركات النفط الأميركية العاملة في المنطقة العربية (باستثناء شركة غُلف)، وبلغ إنتاجها في الشرق الأوسط ١,٥ مليون برميل عام ١٩٧٤ معظمه في السعودية وإيران. ولكنّه هبط إلى ١,٢ مليون عام ١٩٨٠ وهذا كلّه تقريباً من

السعودية بعد خروج الشركة من إيران، وبعد مشارفة بترول البحرين النضوب[1]. وإذ بلغت نسبة إنتاج موبيل من الشرق الأوسط إلى إنتاجها العالمي ٦٠ بالمئة عام ١٩٧٤ فهذه النسبة لم تتغيّر عام ١٩٨٠.

ارتبط تاريخ شركتَيْ النفط الفرنسيتين **CFP** (الشركة الفرنسية للزيوت) و**Elf** بهويتهما الفرنسية وبعلاقة فرنسا بالمنطقة. فالأولى تُعتبر «الثامنة» بعد الشقيقات السبع. بينما الثانية – Elf – هي كشركة آجيب الإيطالية – كانت موضع شك وكراهية من الشقيقات الكبرى الأخرى لأنّها وبدعم الحكومة الفرنسية التي كانت أكثر سيادية تجاه أميركا في الستينيات والسبعينيات، كانت تدخل في اتفاقات وصفقات مع الدول المنتجة بعيداً من مصالح الشركات الأخرى. ولقد تراجع إنتاج الشركتين الفرنسيتين عبر عقود مباشرة مع الحكومات المحلية في المنطقة وباتتا تحصلان على النفط الخام عبر عقود توقّعها الحكومة الفرنسية مع الدول المنتجة مباشرة. وبهذا فقد خسرتا صفة «شركة عالمية» (multinational corporation) التي طبعت شركات النفط الأخرى، وأصبحتا تمثلان الجانب التقني فقط من عقود النفط التي توصّلت إليها ووقّعتها الحكومة الفرنسية في المنطقة العربية بفضل نفوذها السياسي.

كانت «الشركة الفرنسية للزيوت» من الأعضاء المؤسسين لشركة نفط العراق بعدما اعتبرت فرنسا نفسها وريثة أراضي الدولة العثمانية إلى جانب بريطانيا بموجب اتفاقية سايكس–بيكو وما تلاها من اتفاقات بعد الحرب العالمية الأولى. كما أنّ الشركة اكتشفت النفط في الجزائر عام ١٩٥٧ في حقل «حاسي مسعود»، وعملت مع «بريتيش بتروليوم» في الحقول البحرية التابعة لأبو ظبي. والمثير أنّ هذه الشركة الفرنسية نوّعت استثماراتها وعملياتها في المنطقة العربية أكثر مما فعلت الشركات الأميركية. فقد كان لها حصّة في الشركات العاملة في الجزائر وليبيا وتونس ومصر وأبو ظبي وعُمان والسودان. ولهذا السبب واصلت الحصول على النفط من السعودية والعراق والكويت، مع تراجع نسبة نفط المنطقة العربية في مجمل إنتاجها العالمي من ٩٢ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى ٦٥ بالمئة عام ١٩٨٠.

---

(1) Giacomo Luciani, *The Oil Companies and the Arab World*,..., Op.cit., pp 36.

في العام ١٩٧١ أمّمت الحكومة الجزائرية أعمال «الشركة الفرنسية للزيوت» في الجزائر. فتجاوبت الشركة رغم معارضة الحكومة الفرنسية. إنّ مرونة الشركة في الجزائر جعلتها تحوز رضى الحكومة الجزائرية التي سمحت لها بامتلاك حصّة من شركة «توتال آلجيري» عام ١٩٧٥. وهذه الحصة ساعدتها على المحافظة على إنتاج مهم في الجزائر. إذ قبل التأميم الجزائري سحبت «الشركة الفرنسية» ٢٧٣ ألف برميل في اليوم من الجزائر، ليهبط إلى ١٣٢ ألفاً بعد التأميم عام ١٩٧١. إلا أنّ الاتفاق مع شركة توتال آلجيري سمح للشركة الفرنسية بالصعود مجدداً إلى ٢٣٧ ألف برميل في اليوم عام ١٩٧٨. وإذ لم تجدّد الجزائر الاتفاقية عام ١٩٨١ هبط سحب الشركة الفرنسية من الجزائر إلى ٩٨ ألف برميل في اليوم.

ولم يوافق الحظ شركة إلف الفرنسية. فقد أغلقت الشركات الأميركية والبريطانية الباب بوجهها في المشرق العربي وإيران، وبقي عملها أساساً في الجزائر وتونس وليبيا. ولأنّها قريبة من الحكومة الفرنسية لم تكن في موقع استحسان لدى أميركا وبريطانيا. ولكنّها كانت الأولى في العراق في التنقيب عن النفط في مناطق خارج مشاع شركة النفط العراقية، فطوّرت حقلي «أبو غريب» و«بزرقان». إلا أنّ الحكومة العراقية في العام ١٩٧٧ أجبرت شركة إلف على التنازل عن امتيازها في الحقلين ثم سمحت لها بمواصلة استخراج النفط في الثمانينيات في ظل علاقات جيدة بين بغداد وباريس.

لقد بلغ إنتاج «شركة إلف» العالمي ٤٥٢ ألف برميل في اليوم عام ١٩٧٥ منها ١٤٥ ألفاً (٢٩ بالمئة) من البلدان العربية وغرب إفريقيا. وإذ بلغ إنتاجها العالمي ٣٦٤ ألف برميل في اليوم عام ١٩٨٠، إلا أنّ الكمية من المنطقة العربية وغرب إفريقيا تراجعت إلى ٢٨ ألف برميل في اليوم (أقل من ٨ بالمئة).

لقد وقّعت فرنسا اتفاقية تعاون اقتصادي طويلة الأمد مع العراق عام ١٩٧٣ ومنها قطاع النفط، فقدّمت باريس العقد العراقي للشركة الوطنية الفرنسية. وعام ١٩٧٩ وقّعت الحكومة الفرنسية اتفاقاً اقتصادياً شاملاً مع العراق فمنحت مضمونه النفطي للشركتين الفرنسيتين لتنفيذ الجوانب التقنية في استخراج النفط العراقي وتسويقه.

وفي العام ١٩٧٤، وقّع وزير الخارجية الفرنسي ميشال جوبير اتفاقية نفطية مع السعودية وجيّرتها فرنسا للشركتين الفرنسيتين للتنفيذ، فاستفادت شركة إلف لأول مرّة من سحب النفط السعودي. ولكن عمل الشركتين عبر الحكومة الفرنسية كان سلاحاً ذا حدّين. ففي العام ١٩٨٠ ألغت إيران العقد مع الشركة الفرنسية بعد تدهور العلاقات بين باريس وطهران.

وعلى صعيد آخر، لم تُعتبر شركة آموكو الأميركية (Standard Oil of Indiana) من الشركات العالمية الكبرى في السابق، ولكنها بفضل الجهود المتواصلة في الاستكشاف والاتفاقات وصل إنتاجها إلى مليون برميل عام ١٩٧٧ (منها ٢٣٣ ألفاً من الدول العربية وإيران، و٧٧٠ ألفاً من خارج المنطقة)، ثم انخفض إلى ٨٣٦ ألفاً عام ١٩٨٠ (منها ١٤٥ ألفاً فقط من المنطقة و٦٩٠ ألفاً من خارجها). وعملت هذه الشركة في إيران حتى سقوط الشاه عام ١٩٧٩ ولكنّها وسّعت أعمالها في مصر في عهد الرئيس أنور السادات الذي سهّل دخول الشركات الأميركية إلى مصر، حتى أصبحت آموكو المنتج الرئيس في مصر عام ١٩٨٠ بكميّات بلغت ٤٠٠ ألف برميل يومياً، واحتفظت بـ١٤٤ ألفاً حصّتها اليومية وفق العقد مع الحكومة المصرية.

لقد استمر وجود شركة شل (**Shell**) الهولندية (وكانت الأكبر في العالم بعد شركة إكسون وذلك منذ بداية القرن العشرين). ولكن وجودها في الشرق الأوسط كان باهتاً مقارنة بمركزها العالمي حيث نشطت في مناطق أخرى من العالم. وكانت شل مرتبطة أساساً بكونسرتيوم شركة نفط العراق وكونسرتيوم شركة نفط إيران. وهذان أصبحا من الماضي في السبعينيات. وحتى امتيازاتها الحصرية في منطقة قطر البحرية انتهت عام ١٩٧٦ بعدما أمّمت الدوحة مساحات الأوف شور البحرية. وبلغ إنتاج شركة شل العالمي ٦,٧ ملايين برميل عام ١٩٧٣ (منها ثلاثة ملايين من الشرق الأوسط) وهبط إلى ٣,٧ ملايين عام ١٩٨٠ (منها ٩٤٠ ألفاً من الشرق الأوسط). أي إنّ خسائرها الإجمالية في العالم كانت بسبب تراجعها في دول الخليج والعراق وإيران. أضف أنّ شركة شل كانت تسحب ٤٠٠ ألف برميل في

اليوم في ليبيا قبل ثورة الفاتح من سبتمبر (العقيد معمّر القذافي) في ١٩٧٠ ثم هبط إنتاجها إلى ٨٤ ألفاً عام ١٩٨٠.

ولا يمكن إهمال شركة «إيني» الإيطالية التي نجحت في كسر كارتل النفط العالمي في أكثر من منطقة، ثم كانت خسائرها قليلة نسبياً في السبعينيات وأصبحت عام ١٩٨٠ تسيطر على احتياطي مؤكّد من النفط بلغ ٢,١ مليار برميل (منها ٤٥ بالمئة في ليبيا و٢٦ بالمئة في مصر وتونس وساحل العاج والكونغو، و٢٩ بالمئة في إيطاليا وبحر الشمال). وهذا الاحتياطي لا يستهان به فهو وضع الشركة الإيطالية في مصاف الشركات الكبرى الغربية (احتياطي شركة آموكو في الفترة نفسها بلغ ٢,٦ مليار برميل وشركة تكساكو ٢,٨ مليار برميل وشركة شفرون ١,٧ مليار برميل وإكسون ٧,٤ مليارات برميل ولكن بريتيش بتروليوم كانت الأكبر بـ ٧,٦ مليارات برميل)[1]. حتى أنّ شركة إيني كانت أفضل وضعاً من الشركات الأميركية في الحقول السعودية لأنّ امتيازات هذه الشركات في الاحتياطيات حُذفت من العقود وباتت معنوية بعدما أصبحت شركة آرامكو ملكاً كاملاً للحكومة السعودية عام ١٩٧٧.

بلغ مجمل سحوبات الشركات العالمية الكبرى (التي ذكرناها آنفاً) من الشرق الأوسط عام ١٩٧٤ ما يوازي ١١,٧ مليون برميل يومياً، ثم تراجع إلى ٨,٣ ملايين برميل يومياً عام ١٩٨٠. ولم يقتصر التراجع على المنطقة العربية وإيران بل على بلدان في إفريقيا وأميركا اللاتينية التي مارست سيادتها وطبّقت التأميم أيضاً وأسّست شركاتها الوطنية.

أمّا على المستوى العالمي، فقد تراجع إنتاج الشركات الكبرى من ٣٣,١ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٤ إلى ٢٢,١ مليوناً عام ١٩٨٠، أي بتراجع ١١ مليون برميل، منه تراجع ٦,٢ ملايين برميل كابدته الشركات الأميركية الخمس (غُلف وشفرون وتكساكو وموبيل وإكسون)، و٢,٢ مليون كابدتهما شركة شل الهولندية و٢,١ مليون كابدتهما شركة بريتيش بتروليوم البريطانية[2].

---

(1) Ibid., p. 125-129.

(2) Ib, p. 61.

الشركات تبحث عن بدائل

في الثمانينيات كثُر الكلام في أوساط الشركات الغربية والدول الصناعية عن بدائل طاقة للنفط، فانتشرت الإعلانات الترويجية مثلاً عن الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية وأحياناً الطاقة الذرية.

إلا أنّ أيّاً من الشركات لم توظّف مبالغ تُذكر في هذه البدائل. بل كان الاعتقاد أنّ البديل عن النفط سيكون العودة إلى الفحم الحجري كمحرّك لاقتصاديات الدول الصناعية. وكان الاحتياطي العالمي المعروف من الفحم الحجري عام ١٩٧٨ هو ٤٩٢,٥ مليار طن (وارتفع تخمين الاحتياطي إلى ٩٠٠ مليار طن عام ٢٠١٣)، يستغرق نفاده ١٥٠ عاماً، مقارنة باحتياطي النفط والغاز الذي ينفد خلال خمسين عاماً. والفحم الحجري موجود في كل بلدٍ في العالم تقريباً والكميات الكبرى هي بشكل خاص في الولايات المتحدة وروسيا والهند والدول التي تحاذي المحيط الهادىء.

ولكن لم يكن ثمّة توجّه فاعل لدى الشركات العالمية والحكومات الغربية واليابان لاستبدال النفط بالفحم، بل كان ثمّة تخوّف لدى الغرب أنّ الكميات الهائلة من الفحم في العالم وهي تبلغ أضعاف احتياطيات النفط، إضافة إلى ما لم يُكتشف بعد من الفحم الحجري، سوف تجعل من المستحيل ضبط أسواق الطاقة (الأسعار والكميات) مقارنة بكيفية إدارة أسواق النفط والغاز الطبيعي. ما شكّل تهديداً لاستمرارية شركات النفط الكبرى واهتزازاً للنظام الاقتصادي العالمي. ذلك أنّ أي زيادة ملحوظة في الطلب على الفحم في العالم ستؤدي إلى دخول كميات مذهلة منه إلى الأسواق، وستجد الشركات الغربية نفسها أمام منافسة جديّة من دول تملك الفحم بكثرة وتريد استخراجه وبيعه، فتقع الشركات الغربية بين المطرقة والسندان. فلا هي تملك احتياطيات نفطية لتضبط سوق الطاقة ولا هي قادرة على التنافس في سوق الفحم في حال دخول عشرات المنتجين (في العام ١٩٧٨ بلغ احتياطي شركات النفط الكبرى من الفحم الحجري ٢٤,١ مليار طن - أي أقل من ٥

بالمئة من الاحتياطي العالمي من الفحم المعروف آنذاك وهو ٤٩٢,٥ مليار طنٍ كما سبقت الإشارة)[1].

أمّا خيار إنتاج الطاقة الذرية فهو لم يجذب الشركات الغربية الكبرى، باستثناء شركة غُلف ولكن توظيفاتها في هذا الميدان لم تأتِ بنتائج تُذكر. ذلك أنّ السوق العالمية للطاقة كانت أسرع من الشركات في استيعاب معنى زيادة أسعار برميل النفط أربعة أضعاف عام ١٩٧٤، وبأنّ السلوك الاقتصادي المنطقي اقتضى البحث عن بدائل (substitute) (كاستبدال القهوة بالشاي عند ارتفاع الأسعار). والطاقة الذرية كانت من هذه البدائل وإنتاج الوقود الذري يحتاج إلى مادة اليورانيوم. لذلك وقبل أن يتحرّك أي من الشركات الكبرى للتوظيف في إنتاج الطاقة الذرية، أخذ سعر اليورانيوم يرتفع في سوق السلع أسوة بارتفاع أسعار النفط مباشرة عام ١٩٧٤، وسط توقعات انطلاق برامج بناء محطات نووية.

ولتفادي المخاطر التي ذكرناها عن سوق الفحم الحجري واحتمال فوضى أسعار وإغراق، فقد اتفق منتجو اليورانيوم سرّاً على تنظيم سوق اليورانيوم، وكانت بينهم شركة غُلف عبر فرعها في كندا. ولكن عندما انتشر خبر الاتفاقية السرية، أقامت شركات أميركية ومنها وستنغ هاوس، دعاوى ضد شركة غُلف لدى القضاء الأميركي. وسرعان ما هوت أسعار اليورانيوم أمام ضعف الطلب. وفي السنوات الخمس التالية (حتى ١٩٨٠) خسرت شركة غُلف ٥٥٠ مليون دولار في أميركا وحدها، في حين حقّقت مبيعات الطاقة الذرية من فرعها الكندي أرباحاً بقيمة ١٨٩ مليون دولار. وهكذا في الوقت الذي كانت الطاقة الذرية واعدة يمكن أن تحقّق مصدراً بديلاً للنفط، ظهر أنّها واجهت خطاً أحمر. فلم يتحقّق النمو المتوقّع في الطلب في عقد الثمانينيات.

وكان ثمّة بديل ثالث على الطاولة هو الوقود الصناعي المرّكب (synthetic fuels) (قياساً بالنفط والغاز وهما مصدر وقود طبيعي) . في ذلك الوقت كانت فكرة الوقود الصناعي أفضل من الطاقة الذرية ومن الفحم الحجري، لأنّ عملية إنتاج الوقود الصناعي تشبه عملية إنتاج النفط ويمكن استعمال البنية التحتية الصناعية نفسها في التسويق والنقل

(1) Ibid, pp 150.

والتكرير المستعملة في النفط، ما يمنح شركات البترول العالمية سمة تفاضلية فورية. بينما في حال الطاقة الذرية والفحم، المادة الخام والوقود المُستخرج يختلفان تماماً عن النفط شكلاً ومادةً وحجماً.

كما أغرت مزايا الوقود الصناعي إدارة الرئيس الأميركي جيمي كارتر، فأيدت الحكومة الأميركية بدون تردّد في الأعوام ١٩٧٨-١٩٨٠ تنمية إنتاج الوقود الصناعي كبديل. وقدّمت مراكز البحوث توقّعات عن دور كبير لهذا البديل في الولايات المتحدة. ولكن العيب الكبير الذي لم يبرز بطريقة علمية واضحة كان أنّ مصادر الوقود الصناعي لا بد أن تأتي من مواد طبيعية عديدة وعلى رأسها الفحم الحجري والغاز الطبيعي ورمال القطران (tar sands) والزيت الصخري (shale oil). وأنّ الطرائق التحويلية لإنتاج الوقود الصناعي مكلفة وملوّثة للبيئة. فقد قامت شركة إكسون بتوظيف ٣,٥ مليارات دولار لاستخراج الوقود الصناعي من النفط الصخري في كولورادو. ولكن في أحسن أيامه أنتج هذا الحقل ٥٠ ألف برميل يومياً. وسعت إكسون إلى الحصول على امتيازات حقل للنفط الصخري في أوستراليا وإقامة محطة بكلفة ٦٥٠ مليون دولار لاستخراج كمية ٢٠ ألف برميل في اليوم، على أن توظّف مليارات الدولارات في الحقل حتى تصل إلى إنتاج ٢٠٠ ألف برميل في اليوم.

فكان واضحاً أنّ التكاليف باهظة وأنّه حتى لو كانت هذه المشاريع ستصبح رابحة بمرور الوقت، فالكميات التي ستطرحها في السوق ستكون ثانوية مقارنة بكميات النفط. والشركات الكبرى كشركة إكسون لن تبدّل استراتيجتها لمصلحة الوقود الصناعي. فهذا الوقود يحتاج إلى توظيفات مالية ضخمة وإلى سنوات من العمل لبناء تجهيزات وبنية تحتية. وفي المقابل كان كافياً لوزير النفط السعودي مثلاً أن يتخذ قراراً في صباح يوم ما لإغراق الأسواق وخفض سعر البترول لتصبح مشاريع الوقود الصناعي غير ذات قيمة تجارية. وفي الثمانينيات أبطلت إدارة الرئيس رونالد ريغان برامج دعم مشاريع الوقود الصناعي، وقد شجّعها انهيار أسعار النفط في ذلك العقد وعودته السريعة ليتبوأ المركز الأول - موقتاً - مصدراً للوقود.

أثبتت السنوات الممتدة منذ أواسط السبعينيات وحتى أوائل التسعينيات من القرن

العشرين أنّ كل البدائل المطروحة، وحتى أكثرها أهمية وتمويلاً وحجماً، لم تستطع إضافة نسبة ولو محدودة إلى سوق الطاقة التي سيطر عليها النفط دوماً. وعلى أي حال فإنّ موجة التأميم وارتفاع الأسعار في الفترة بين ١٩٧١-١٩٨٠، رافقتها موجة ثالثة هي الاكتشافات الكبرى المتتالية للنفط خارج الشرق الأوسط وبخاصة في بحر الشمال وآلاسكا والمكسيك وغرب إفريقيا، ما ساهم في توفير مصادر للنفط في السوق العالمية من خارج دول أوبك.

فكانت حقول بحر الشمال وآلاسكا (حقل «برودهو») بإدارة شركات غربية في حين أدارت حقول المكسيك شركة وطنية مكسيكية (بتروليوس) التي تأسّست عام ١٩٣٨. وفي كندا حصلت عدّة اكتشافات أهمّها في محافظة ألبرتا في الغرب الكندي وحقل هايبرنيا (Hibernia) قبالة ساحل محافظة نيوفوندلاند في الشرق الكندي (احتياطي هايبرنيا كان ٢٥ مليار برميل، بإنتاج مليوني برميل يومياً وكان ضمن الحقول العشرين الأكبر في العالم). وكان دخول النفط الكندي إلى الأسواق العالمية علامة فارقة. وقام بتطوير حقل هايبرنيا كونسرتيوم ضم شركات موبيل وشفرون و«غُلف كندا» وشركة بترو كندا الوطنية التي تملكها الحكومة الفدرالية الكندية.

دول الخليج حاجة أمنية أميركية

عادت المنطقة العربية وإيران إلى صدارة سوق الطاقة بعد بدء مرحلة تراجع ونضوب حقول بحر الشمال وآلاسكا في التسعينيات من القرن العشرين، وتبيّن أنّه لا يمكن الاستغناء عن النفط العربي، خصوصاً وأنّ المناخ - سواءٌ في آلاسكا وبحر الشمال أو في كندا - والعامل الجيولوجي الصعب والطبيعة المعقّدة في تلك المناطق، جعل كلفة الإنتاج مرتفعة جداً مقارنة بسهولة التنقيب والسحب والنقل في المنطقة العربية بمناخها المريح نسبياً وطبيعتها البسيطة وموقعها الاستراتيجي من وجهة نظر الأسواق.

ولذلك وعلى مدى ٢٥ سنة رضخت قرارات الاستثمار الغربية لمزاج منظمة أوبك، وبخاصة الدول العربية: فإذا رفعت أوبك الأسعار أصبح توظيف الأموال في حقول آلاسكا

وبحر الشمال وهايبرنيا مقبولاً من حيث الكلفة. وإذا خفّضت أوبك الأسعار تراجعت أسعار أسهم البورصة للشركات الغربية وتراجع الاستثمار.

وأصبحت أهمية المملكة العربية السعودية في سوق الطاقة من العام ١٩٨٠ إلى العام ٢٠٠٠ واضحة لأنّها كانت تصدّر منفردة ثلاثة ملايين برميل في اليوم، فكان إنتاجها من الضخامة بشكل دفع الشركات الغربية – وخصوصاً الأميركية – لإدمان الخام السعودي الذي بات شريان الحياة بالنسبة إليها وإلى اقتصاد أميركا[1] (وسنرى أنّ قدرة السعودية على ضخ كميات كبيرة إلى السوق أصبحت سلاحاً استراتيجياً لدى الإدارة الأميركية في حربها لاحتواء روسيا والصين فيما بعد).

كما أنّ الدول المستهلِكة والمستوردة للنفط ومصادر الطاقة الأخرى لم تقف مكتوفة اليدين أمام قرارات الأوبك والشركات العالمية بشأن خفض الإنتاج أو إغراق الأسواق، وبالتالي إحداث بلبلة وعدم استقرار اقتصادي. فضعف الموقف إنّما ينطبق على الدول الصغيرة التي لا بديل لديها سوى قبول ما تقرّره دول الإنتاج والشركات.

أمّا الدول الأخرى فكانت نوعين:

- الدول الكبرى كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا التي فرضت شروطها (بفضل حجمها أو قوتها العسكرية أو لأنّها موطن الشركات الكبرى أو لأنّ عملتها قوية).
- والدول التي تمثّل ثقلاً إقليمياً أو سكانياً كان لها نفوذ محلي. كالبرازيل في أميركا الجنوبية والباكستان والهند واليابان في آسيا، وتركيا في الشرق الأوسط. فالبرازيل بسبب مساحتها الشاسعة وعدد سكانها الكبير وحجم اقتصادها، هي كانت في موضع أفضل من كوستاريكا مثلاً لتوقيع عقود طاقة بينها وبين أي حكومة أخرى. كما يمكن لتركيا والباكستان فرض شروطهما بفضل قواتهما العسكرية وعدد سكانهما ومساحتهما الجغرافية وقربهما من الدول المنتجة للطاقة في الشرق الأوسط. ولقد استغلت واشنطن هذه الناحية الجيوسياسية في استراتيجيتها

(1) Giacomo Luciani, *The Oil Companies and the Arab World*,..., Op,Cit., p. 166.

العالمية وجعلت الباكستان التابعة لها وتركيا العضو في حلف الناتو سلاح أساسياً. ولذلك نرى منذ أواسط التسعينيات وحتى اليوم أنّ وجود هاتين الدولتين – خصوصاً تركيا – كان لافتاً في المنطقة العربية، فيما باتت تركيا اللاعب الرئيس في الحرب السورية منذ ٢٠١١.

بالنسبة إلى واشنطن والعواصم الغربية لم تكن نتائج تطورات سوق الطاقة في عقد السبعينيات من القرن العشرين (التأميمات والحظر الموقت وارتفاع الأسعار) اقتصادية وحسب، بل كان لها أبعاد أمنية خطيرة ستكون لها عواقب بالنسبة إلى المنطقة العربية.

لقد أفاق الغرب على حقيقة أنّه مدمن ومعتمد على مصادر الطاقة من الشرق الأوسط وإذا كانت دول أوروبا الغربية واليابان تدرك مسبقاً هذا الأمر، إلا أنّه أغاظ واشنطن كثيراً وأشعرها بأنّ أمن أميركا الاقتصادي بات مهدداً. فسياسة الولايات المتحدة الاقتصادية كانت دوماً الاكتفاء الذاتي في كل شيء وليس فقط في الطاقة: بثرواتها وصناعاتها، وفي استيراد القليل من السلع من الخارج. وحتى القليل الذي تستورده من الخارج كانت تعمد إلى حفظ كميات استراتيجية ضخمة منه في حال نشوب أزمات وحروب في العالم متى أُقفلت الطرق أو تعطّل الاستيراد لسببٍ ما. كما كانت تمتلك بديلاً محلياً قد لا تستغله لارتفاع كلفته ولرخص السلعة المستوردة، فتفضّل استيراده. فكانت صدمة عميقة للولايات المتحدة في نهاية السبعينيات عندما أفاقت على واقع أنّها كانت هي أيضاً:

- قد اعتمدت مدّة عقد كامل (من الستينيات إلى السبعينيات) على النفط المستورد
- وأنّها لن تعيش بدونه؛
- وأنّ البديل سيكون مكلفاً للغاية؛
- وأنّ الأذية ستكون قاتلة للاقتصاد الأميركي ولمستوى معيشة الشعب الأميركي في حال وقف الإمدادات من الخارج.

لقد كانت المنطقة العربية في حالة غليان في الخمسينيات من القرن العشرين وفي حروب وأزمات في الستينيات. ولكن منذ ١٩٧٤ اكتسبت الأزمات والصعوبات السياسية بعداً نفطياً لا يمكن إنكاره. ففي الخمسينيات والستينيات، وضعت الولايات المتحدة

وبريطانيا أولوية في إدارة حكومات المنطقة العربية وإيران لمصلحتهما وليس لطموحات شعوب المنطقة ومستقبلها. ولكن في السبعينيات تجاوز الأمر مسألة النفوذ والتنافس الدولي إلى مهمة «الحماية» العسكرية لمنابع الطاقة.

ولم تعارض الدول الغربية الأخرى واليابان قيام واشنطن ولندن بدور الحارس العسكري لإمدادات النفط. وفي المقابل ادّعت واشنطن أنّها ستعير طموحات الشعوب العربية بعض الاهتمام ووفّرت بعض الجهد الديبلوماسي مثلاً في دغدغة ملف القضية الفلسطينية، فاستعمل وزير الخارجية هنري كيسنجر دهاءه ودماثته الديبلوماسية في مخاطبة العرب وخدع معظمهم. فالكثير من الجهد كان في التقرّب من مصر والسعودية ودول الخليج في حين كان الطعن والغدر موجّهين نحو سورية والفلسطينيين ولبنان. أمّا التحضير الحقيقي للمنطقة فلم يكن ديبلوماسياً بل كان في الميدان العسكري، بدءاً بدخول الجيش الأميركي شبه جزيرة سيناء بموجب معاهدة كامب دافيد وتأسيس قوّة التدخّل السريع (Rapid Deployment Force) في الخليج في أثناء إدارة الرئيس جيمي كارتر (الذي قُدّم في الأدبيات العربية على أنّه قريب من القضايا العربية)، وبمعظم السياسات الدفاعية الجديدة التي كان يعلنها دورياً الرئيس رونالد ريغان في الثمانينيات ووزيرا الخارجية والدفاع الأميركيان، والتي كان أساسها وضع اليد مباشرة على مصادر الطاقة العربية.

كان من أسباب التحوّل الأميركي نحو العسكرة أيضاً أنّ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ أخرجت الشاه الذي كان شرطي المنطقة بتفويض من واشنطن. فكان بديل واشنطن للشاه هو الحضور العسكري المباشر وتكليف العراق ضرب إيران عام ١٩٨٠ وذلك بمساعدة مصر ودول الخليج (التي باتت تابعة لأميركا أكثر من السابق). ثم غزت أميركا العراق عام ١٩٩١ (بعد انتهاء حربه مع إيران عام ١٩٨٨) وواصلت تدميره حتى احتلته بالكامل عام ٢٠٠٣. وهكذا انتشرت القواعد الأميركية في المنطقة العربية بشكل غير مسبوق.

لسنوات طويلة كان ملف حماية منابع البترول على طاولة مباحثات أعضاء حلف الناتو في بروكسيل الذي توصّل إلى دراسة تعديل خريطته الدفاعية من مجرّد التصدي للاتحاد السوفياتي إلى توسيع المجال الجغرافي الخاص به ليشمل الشرق الأوسط. وعملياً، اتفق

الحلفاء على وضع دفتر تقاسم المهام (work-sharing) التي تُخاض خارج النطاق الجغرافي للحلف الأطلسي. فكان من المهام الأمنية خارج المسرح الجغرافي التقليدي للناتو، غزو أفغانستان والعراق وسورية وليبيا ومالي وغيرها من الدول التي تمّت تحت عناوين مختلفة.

لقد كان موقف دول منظمة أوبك عقلانياً يسعى للتعاون واستقرار السوق والأسعار والكميات المطروحة. كما أنّ النقل لم يتوقّف يوماً ولم يتهدّد. ما يعني أنّ الحاجة إلى جهد عسكري للناتو انتفت لأنّها كانت ضد خطر وهمي لا يهدد إمدادات النفط. وادّعاء الولايات المتحدة والغرب بالحاجة إلى «حماية النفط» في الشرق الأوسط كان نهباً استعمارياً صرفاً تمّ بحججٍ واهية، خصوصاً وأن أي خطر سوفياتي يتهدّد المنطقة كان ضئيلاً. لا بل إنّ موسكو تراجعت وأصبح همها الدفاع عن حدود الاتحاد السوفياتي وبخاصّة بعد بدء حرب أفغانستان عام ١٩٧٨.

وحتى أنّ حظر النفط المزعوم ضد الولايات المتحدة في أثناء الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة (١٩٧٣-١٩٧٤) كان جزئياً لعدّة أسابيع وبكميات صغيرة سرعان ما رفعته السعودية. ولكن الدعاوى الأميركية والغربية استغلت الحظر واعتبرته «تاريخياً» وبالغت في وقعه وهوله واستهجنت جرأة أي دولة في العالم على ارتكاب الحظر. وفي الحقيقة كانت ردّة فعل أميركا والغرب هي المستهجنة. فعندما فرضت السعودية الحظر الجزئي كان لدى الدول الغربية المستوردة للنفط احتياطيات ضخمة. ورُفع الحظر حتى قبل أن تمسّ الدول الغربية هذه الاحتياطيات.

ومهما يكن، فقد أيقظ الحظر القصير والجزئي دول الغرب على ضرورة مراجعة استراتيجيتها حول أمن الطاقة وتخفيف الاعتماد على نفط الشرق الأوسط. ذلك أنّه حتى لو لم تحدث أزمة طاقة عام ١٩٧٤، فإنّ اعتماد الغرب عليه سيزداد بنسب كبيرة وخصوصاً أمام قدرة السعودية على تصدير ٢٠ مليون برميل في اليوم بحلول ١٩٨٠. ولكن المسألة كانت في مكان آخر، وهي أنّ الشركات الغربية فقدت سيطرتها على احتياطيات النفط في المنطقة وعلى عملية الإنتاج. فقد كان وجودها السابق كافياً وكانت تستطيع طلب الدعم العسكري

من أميركا والغرب متى شعرت بخطر ما، أو طلب الضغط السياسي على دول النفط لتلبية ما تريد.

ولكن مع حلول العام ١٩٨٠ انهارت سيطرة الشركات الغربية على النفط (رغم أنّ ثلاث شركات أميركية رئيسة هي موبيل وشفرون وتكساكو كانت مطمئنة إلى استمرار علاقاتها بشركة آرامكو وبالحكومة السعودية). فدخلت الحكومات الغربية بالأدوات التي تجيدها – أي العسكر والديبلوماسية – وليس بأدوات الشركات التقليدية في عالم التجارة والصناعة. وظهر الوجود العسكري الأميركي المباشر. (وسنعود إلى هذا الموضوع).

قطاع الغاز الطبيعي في الثمانينيات

بعد انحسار الشقيقات السبع عن الشرق الأوسط، وُلدت شركات وطنية حكومية جديدة أُطلق عليها لقب «الشقيقات السبع الجديدة»[1]. وبحلول العام ٢٠١٢، بقيت نسبة ٧ بالمئة فقط من احتياطي النفط العالمي بأيدٍ أجنبية في حين سيطرت شركات تملكها الحكومات الوطنية على ٦٥ بالمئة من الاحتياطي العالمي وبخاصّة في روسيا والسعودية وفنزويلا والصين وماليزيا والبرازيل[2].

وشهد عقد الثمانينيات تحركات قامت بها الشركات الغربية والحكومات الغربية، نفصّلها هنا في عدد من السلال.

فالسلة الأولى قضت بدخول الشركات الكبرى – بدعم من حكومات بلدان المنشأ الغربية – في مناقشات حول الاستراتيجية الأبرز للتعاون ما يحقّق استقراراً في سوق الطاقة وبالتالي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد العالمي.

---

(1) Industry dominance has shifted to the OPEC cartel and state-owned oil and gas companies in emerging-market economies, such as Saudi Aramco, Gazprom (Russia), China National Petroleum Corporation, National Iranian Oil Company, PDVSA (Venezuela), Petrobras (Brazil), and Petronas (Malaysia).

(2) Hoyos, Carola (11 March 2007). «The new Seven Sisters: oil and gas giants dwarf western rivals». Financial Times. Retrieved 20 October 2013.

فكانت سلة مقترحات حول ضرورة العمل المتواصل لتحسين إنتاج النفط واستكشافه وتطوير إنتاجية الحقول الموجودة والاحتياطيات المكتشفة ووضع دراسات مفصّلة عن الاحتياطيات العالمية الموجودة وتوزيعها، والاستثمار في البحث والتنقيب عن حقول جديدة. وإذ كانت هذه الاستراتيجية هي التي سمحت للشركات الأجنبية بوضع اليد على مصادر الطاقة في الماضي، فإنّ حكومات الدول المنتجة قد أنشأت شركات وطنية، وبعضها سمح بملكية أجنبية كشريك أقلية، وبعضها الآخر وقّع اتفاقيات شراكة مع الشركات الأجنبية لمدة زمنية محدّدة تقضي بتطوير وتشغيل واستثمار الحقول ومن ثم تسليم أي منشآت وأشغال للحكومات الوطنية (وهذا ما نصح به كثيرون الحكومة اللبنانية للقيام به وسنأتي على هذا الموضوع لاحقاً).

والسلة الثانية من المقترحات شملت منح الشركات الأجنبية عقوداً للتعاون مع الشركات الوطنية للعمل على أجزاء من العمليات الإنتاجية والتسويقية، وبخاصة في مجالات التكرير وتشعيب المنتجات وليس في سحب وإنتاج النفط الخام. ولقد توقّعت الشركات الغربية أنّ تركيزها هنا سيكون على المنتجات النهائية ما يجعلها قريبة من السوق. وبموجب ذلك يمكنها أن تؤمّن احتياجات الأسواق العالمية. وكانت الحكومات الوطنية تشكو في السابق أنّ الشركات الأجنبية تأخذ النفط الخام وتكرّره وتسوّقه في بلدانها أو في أماكن أخرى. ولذلك فمقترح دخول الشركات الأجنبية في مرحلتَيْ التكرير والتسويق يفيد الحكومات الوطنية والاقتصاد المحلي في تكوين منشآت صناعة محلية وفي نقل تكنولوجيا نوعية للصناعات البتروكيماوية ومشتقات الزيت والغاز.

والسلّة الثالثة من المقترحات ركّزت على تطوير صناعات بتروكيماوية محلياً، ما يجعل الدول المنتجة تنتقل من اقتصاد ريعي يعتمد على المواد الأولية إلى بلدٍ صناعي يستطيع من خلال نقل التكنولوجيا والتدريب المهني وتطوير العملية الإنتاجية أن ينوّع قطاعاته، وبخاصة عندما تنضب مصادر الطاقة في أراضيه مستقبلاً.

وذهبت بعض الدراسات حول استراتيجيات التعاون إلى توسيع دور الشركات الأجنبية في قطاعات أخرى غير قطاع الطاقة والبتروكيماويات. فتصبح الشركات الأجنبية عاملاً في

تنمية الدولة المنتجة للنفط اقتصادياً واجتماعياً فيساعد ذلك على إطلاق حملة علاقات عامة لتحسين سمعة الشركات الأجنبية بأنّها ليست عميلة للنهب الاستعماري. وكانت هذه الفكرة مطروحة منذ عقود بأنّ شركات الطاقة الغربية قادرة على دعم نهوض الدول المنتجة ويجب أن تفعل ذلك. فتنشط الشركات الأجنبية في تقديم خدمات لعامة الشعب كبناء المدارس والمستشفيات وبنية تحتية لممارسة أنواع الرياضة، وكذلك تقديم المنح الدراسية وتسهيلات التحصيل العلمي لأبناء بلد الإنتاج. كما تنشط أيضاً في تنمية القطاع الزراعي وقطاعات تصنيع لا علاقة لها بالطاقة، ما يساهم مباشرة في تطوير الاقتصاد الوطني للدول المنتجة. ولتسهيل هذه المهام ركّزت المفاوضات على توسيع شروط التعاقد بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية فلا تقتصر على الطاقة بل تشمل منح مهام اجتماعية واقتصادية للشركات الأجنبية في بلد الإنتاج، وتصبح العقود «اتفاقات تنموية». وعلى سبيل المثال يكون أساس العقد منح شركة أجنبية امتيازات في حقل طاقة معيّن وعلى الشركة تطوير المنطقة التي تعمل بها اجتماعياً واقتصادياً والمساهمة في البنية التحتية وتوسيع الخدمات الحيوية. وحتى أواسط الثمانينيات كانت «شركة بكتل» الأميركية في السعودية الأقرب للعب مثل هذا الدور المزدوج.

إلا أنّ أي شركة غربية لم تلعب مثل هذا الدور. فقد اعترضت الأمر صعوبات حقيقية لأنّ الشركات الأجنبية متخصّصة في قطاع الطاقة وليس لديها مقومات لمنافسة شركات أخرى في حقول التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أنّ الحكومات الوطنية لم ترحّب بلعب شركات النفط دوراً في التربية والتعليم والطبابة. وهي شؤون أساسية تخدم شرعية هذه الحكومات تجاه شعوبها وتقرّبها من الحاكم عندما يظهر أنّه هو الذي يوفّر ويفتتح مؤسسات الصحة والتعليم.

ولئن اعتبرت الشركات الأميركية الأربع التي سيطرت سابقاً على آرامكو أنّ سبب بقائها واستمرارها في العالم مرتبط بوجودها في السعودية، فهي دخلت في تنمية الصناعة السعودية عبر برنامج تديره شركة بترومين (Petromin) السعودية لإنتاج الزيوت والشحوم الصناعية وشركة سابك (SABIC) الوطنية لصناعة البتروكيماويات.

ومنذ ١٩٧٥ شرعت الحكومة السعودية في تطوير مشاريع تنموية بين هاتين الشركتين الوطنيتين وشركات النفط العالمية (وبخاصة موبيل وشل). فنجح مشروع في إطار خطة التنمية الثالثة عام ١٩٨٠ في إطلاق أول لائحة من الصناعات عبر الشركتين الوطنيتين بالتعاون مع الشركات الغربية والشركات الأميركية الأربع وخصوصاً موبيل وشفرون (فازت شفرون في الثمانينيات بالحصول على امتياز في السودان شمل ٣١١ ألف كلم مربّع للتنقيب واستخراج الطاقة من حدود تشاد وحتى محافظة النيل الأبيض).

والسلّة الرابعة ركّزت على الغاز الطبيعي، من منطلق أنّ المستقبل سيكون لهذه الطاقة النظيفة. وشمل السلّة تنمية مصادر الغاز واستكشاف حقوله والتنقيب فيها. ولعدّة عقود قبل الثمانينيات كان الغاز ملفّاً خلافياً بين الشركات الأجنبية من جهة والدول العربية المنتجة للنفط وإيران من جهة أخرى. فالشركات الأجنبية رأت أن لا أهمية تجارية للغاز ولم ترغب في الاستثمار في تطوير حقوله واستخراجه. ولما كان الغاز يوجد في حالتين، الأولى في حقول مستقلّة والثانية جنباً إلى جانب مع النفط، فإنّ الشركات الأجنبية كانت تهمله في الحالة الأولى فلا تنقّب عنه ولا تستخرجه.

أمّا في الحالة الثانية (أي وجوده مع النفط) فكانت تنفّثه وتتركه يُستهلك في شعلة دائمة فوق البئر تمهيداً لاستخراج النفط. وقد شكل ذلك هدراً مؤسفاً للطاقة وللثروة الوطنية لا يمكن تعويضه. فكانت الخطوة الأولى في أوائل الثمانينيات هي إصلاح الأمر ومنع الشركات تدريجاً من إحداث شعلة غاز فوق بئر النفط، والاستعاضة عن ذلك بضغط مكوّن الغاز المرافق للنفط في البئر نفسها إلى الأسفل لكي يصعد النفط إلى فوق. ورغم أنّ كميات تسريب الغاز في عملية الضغط كانت مهمة أيضاً إلا أنّها أعادت حفظ الغاز لاستخراجه في يوم آخر والاستفادة منه.

هذا يعني أنّ دور الشركات الغربية في نشوء سوق الغاز العالمية كان إمّا سلبياً (إحداث شعلة فوق بئر البترول للتخلّص من الغاز، ما كان يغضب السلطات المحلية في البلدان المنتجة) وإما حيادياً بدون تكلفة للشركات (ضغط الغاز إلى أسفل لتسهيل سحب النفط). ولذلك فإنّ قيام بعض الدول المنتِجة في المنطقة العربية وإيران باستعمال الغاز الطبيعي

المرافق في عملية فصل السوائل المرافقة للبنزين وإنتاج غاز البروباين السائل، كانا عملية داخلية لا دور للشركات الأجنبية فيها. فكان غاز البروباين السائل يصدّر إلى اليابان أو يستهلك في السوق المحلية لإنتاج الكهرباء وفي الاستعمال المنزلي.

ولكن الشركات الأجنبية كانت تسوّق أيضاً غاز البروباين السائل في السوق العالمية، إذ كان هذا الغاز أحد مُنتجات عمليات التكرير التي كانت الشركات تقوم بها. وحتى لو توسّع تسويق الشركات الأجنبية لهذا الغاز في الثمانينيات. فقد كان هامشياً كجزء من تكرير منتجات آبار النفط .

ولذلك تركّزت المباحثات بين الشركات الأجنبية والحكومات الوطنية في ملف الغاز في الثمانينيات حول حقول الغاز الطبيعي المستقلة عن النفط والتي كان بعضها معروفاً منذ فترة طويلة، ولم يكن قد انطلق تطويرها واستثمارها. فكان ثمّة حاجة إلى دراسات حول كميات الاحتياطي وسهولة بناء منشآت في حقول الغاز.

وباستثناء الجزائر التي اعتمدت منذ استقلالها عام ١٩٦٢ سياسة وطنية لتطوير حقول الغاز الطبيعي واستخراجه واستغلاله، فإنّ الدول العربية الأخرى وحتى أواسط ثمانينيات القرن العشرين لم تكن قد استغلّت أو استثمرت حقول الغاز لديها بل كانت ثروة متروكة في باطن الأرض أو في قعر البحر. وحتى الشركات الأجنبية لم يكن لديها شهية للاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي ولم ترَ حاجةً إلى تطوير حقول معروفة وتحديد احتياطيها أو لاستكشاف حقولٍ جديدة حيث رأى الخبراء أنّ الاحتياطي غير المكتشف قد يكون أضعاف ما هو معروف.

ولذلك بعد فقدان دورها في النفط خصوصاً بعد ١٩٨٠، جذب ملف الغاز الشركات الأجنبية وراحت تتعامل معه بجدية حيث خلصت دراساتها إلى أنّ دخولها قطاع الغاز سيكون مربحاً ويعود عليها بالفائدة خصوصاً وأنّ معظم البنية التحتية للنفط موجود ويمكن تجييره للتنقيب عن الغاز واستخراجه، وهو ما تجيده الشركات الأجنبية.

افتقرت الشركات الأجنبية إلى إمكانيات التسويق الواسع للغاز الطبيعي بالمفرّق ونقله إلى الأسواق العالمية كما كانت الحال بالنسبة إلى النفط. فعملية تسويق الغاز احتاجت إلى

أنابيب وخزانات ووسائل نقل ومعدات هائلة، ولن تكون المسألة مربحة إلا إذا حصلت واحدة من الشركات على احتكار كاملٍ لتسويق الغاز الطبيعي من بلد المصدر. وهذا لم يكن ممكناً في الثمانينيات (وعلى سبيل المثال لا يمكن مثلاً منح توزيع الكهرباء لعدّة شركات في المدينة نفسها بل يجب منح احتكار لشركة واحدة تقوم بمدّ البنية التحتية والأسلاك في المدينة، الخ). بل إنّ الشركات الأجنبية العاملة في تسويق النفط لم تدخل في تسويق الغاز في بلدانها الأم، بل كان ثمّة شركات وطنية في أوروبا وأميركا تقوم هي بمهام توزيع الغاز (باستثناء شركة إينيENI الإيطالية التي امتلكت شركتَيْ توزيع غاز هما «آجيب» Agip و«سنام» Snam في حين امتلكت «بريتيش بتروليوم» البريطانية شركة توزيع غاز في ألمانيا الغربية ولكن ليس في بريطانيا نفسها حيث قامت بالمهمة شركة «بريتيش غاز»)[1].

ولفترة طويلة فضّلت شركات النفط الأجنبية عدم دخول قطاع الغاز في الشرق الأوسط لأنّها لا تسيطر على أسواق الغاز في الدول الغربية وفي اليابان ولا تبغي توظيف أموال لخلق أسواق جديدة. فتصدير الغاز من دول أوبك – ومعظمها دول عربية – عبر مسافات طويلة جداً تبلغ آلاف الكيلومترات إلى البلدان الغربية – حيث الأسواق – يحتاج إلى استثمارات أولية هائلة في بناء الأنابيب ومنشآت التسييل ووسائل النقل. وإنّ هذه الاستثمارات تعتبر كلفة مائتة sunk cost أي ثابتة لا يمكن نقلها إلى مكانٍ آخر في حال تعطّلت العلاقة (سواءٌ مع بلد الإنتاج أو مع بلد الاستهلاك) إلا بشق النفس وبضخ أموال إضافية. فكانت الشركات الغربية تتهيّب دخول قطاع الغاز وتعتبره مجازفة.

والسبب الآخر هو أنّه لم يكن ثمّة مصلحة لشركات النفط دخول قطاع الغاز استكشافاً واستخراجاً لأنّه أولاً وأخيراً منافسٌ أساسيّ ورئيس لمشتقات النفط ومنتجاته مصدراً للطاقة. ولذلك فقد استنتج خبراء الشركات أنّ التوجّه نحو الغاز سيكون على حساب النفط وسيُحدث خسائر للشركات ولن يضيف شيئاً إلى أرباحها.

والسبب الثالث هو أنّ شركات النفط الكبرى الأجنبية كانت الحلقة الأضعف إزاء الشركات الوطنية التي تملكها الحكومات في الدول المنتجة للنفط والغاز وإزاء الشركات

(1) Giacomo Luciani, *The Oil Companies and the Arab World*, ..., Op.Cit, p.80.

الاحتكارية في الدول المستهلكة للغاز. فلم تكن الشركات الأجنبية في وضع تفاوضي جيد مع الطرفين يحقّق شروطاً محفّزة لدخول قطاع الغاز.

ورغم كل هذه الأسباب - العوائق وجميعها في غاية الأهمية، فإنّ الشركات الأجنبية كانت مستعدة لتحمّل المجازفة في حال ارتفع الطلب العالمي على الغاز إلى مستويات تجارية وبكميات كبيرة تُحقّق الأرباح. وهي قاعدة في علم الاقتصاد تقول إنّ كثرة الطلب على سلعة هي من شروط تحفيز الاستثمار. وإنّ امتلاك الدول المنتِجة لمنشآت التسييل والدول المستهلِكة لمنشآت إعادة الغاز المسيّل إلى حالته الغازية، سيمنح شركات الطاقة خيارات ومرونة في دخول القطاع والاستثمار. إضافة إلى دراسات هندسية خلصت إلى إمكانية مواءمة أنابيب النفط والغاز في خطوط وتجهيزات موحّدة تنقل الطاقة إلى عدّة أسواق فلا تخضع الشركات لاحتكار سوق واحدة، حتى أصبح تطوير موارد الغاز الطبيعي وتنميتها عاملاً استراتيجياً في رسم العلاقات بين الشركات والحكومات[1].

الصورة في أوروبا في الثمانينيات حول سوق الغاز كانت واعدة: حيث كانت الشركات الأوروبية الكبرى في وضع أفضل من الشركات الأميركية محلياً وعالمياً لدخول سوق الغاز الطبيعي.

فكما سبق ذكره، كانت شركة إيني تملك شبكة توزيع في إيطاليا وكان لدى شركة بريتيش بتروليوم شبكة توزيع في ألمانيا الغربية. أمّا شركة شل فقد أعلنت استعدادها لتنمية حقول الغاز في البلدان العربية ونقله إلى السوق اليابانية. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإنّ اكتشافات ضخمة للغاز الطبيعي في باطن الأرض وفي قعر البحر في الستينيات والسبعينيات قد أغنت شركاتها الكبرى - وخصوصاً شفرون وآموكو - عن الاهتمام بالغاز العربي.

وقد بلغ احتياطي حقل أوفر ثراست بِلت (Overthrust Belt) في ولاية وايومنغ ٢٠ ترليون قدم مكعّب من الغاز الطبيعي. كما أنّ شركة شفرون اكتشفت حقل «توسكا لوسا ترند» في ولاية لويزيانا واحتياطيه كان ١٠ ترليون قدم مكعّب. وفي الفترة نفسها، اكتشفت

(1) Shelley, Toby, Oil Politics, Poverty, and the Planet, London, Zed Books, 2005, «Petrocolonialism», pp. 127-147.

شركة تكساكو حقلاً في جمهورية كولومبيا بثلاثة ترليون قدم مكعّب من الغاز. وعُثر على كميات ضخمة من النفط والغاز في المكسيك سمحت بزيادة الصادرات إلى الولايات المتحدة عبر الحدود. إضافة إلى احتياطيات مهمة لمصلحة شركة موبيل داخل أميركا نفسها وفي حقل «آرون» في إندونيسيا الذي قدّرت احتياطياته بـ١١ ترليون قدم مكعّب، ما منح موبيل الأفضلية على شركة شل لنقل الغاز إلى اليابان لأنّ إندونيسيا هي أقرب مسافة من اليابان بكثير من الخليج العربي.

وحتى لو لم تمتلك الولايات المتحدة حقول الغاز الطبيعي، فمن منظور السبعينيات والثمانينيات، كان نقل الغاز من المنطقة العربية إلى أميركا مسألة معقّدة ومكلفة للغاية، وكان يُعتقد أنّ احتمال قيام الشركات الأميركية بلعب دور هام في تنمية الغاز العربي، كان طفيفاً. ولكن الصورة تغيّرت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٠ ورغبة أميركا الجامحة في فرض نظام القطب الواحد في العالم ما تطلّب وضع اليد على ثروة الغاز العربي حتى لو لم يتعلّق الأمر باستهلاكها هي لهذا الغاز بل للتحكّم في استهلاك الآخرين للطاقة.

وفي تلك الأثناء عملت الولايات المتحدة على إضعاف معظم الدول الأعضاء في منظمة أوبك (الدول المنتجة والمصدّرة للنفط) فسيطرت على قرارها الوطني وجيّرت أصواتها في الأوبك للمصلحة الأميركية وبخاصة في حال السعودية.

***

مهّدت التطورات التي ذكرناها في هذا الفصل الطريق لاستثمارات كبرى في حقول الغاز الطبيعي سواءٌ تلك المعروفة أو تلك التي تم استكشافها لاحقاً. وكان مؤتمر «قمّة الأرض» في البرازيل عام ١٩٩٢ (حول مواجهة مخاطر تلوث المناخ من احتراق البترول) دافعاً مهماً لنهضة قطاع الغاز عالمياً. ويُلاحظ مثلاً أنّ انطلاقة قطر الكبرى في قطاع الغاز الطبيعي لم تأتِ قبل ١٩٩٥.

ملحق الفصل الأول

ولادة شركات ستاندر أويل الأميركية
ورويال داتش وشل الهولندية وبريتيش بتروليوم

- في ١٠ كانون الثاني ١٨٧٠: أسس جون روكفيلر وشركاه شركة نفط ستاندارد أويل التي تمكّنت خلال سنوات من إملاء شروطها على سوق النفط والتحكم في نقله بالسكك الحديد وفي عمليات تكريره وبيعه بأسعار أقل بكثير من الشركات المنافسة. وسيطرت شركة ستاندارد على ٩٠ بالمئة من إجمالي سوق الكيروسين في أميركا، كما أصبحت روسيا سوقاً كبيرة لها.
- في ١٨٧١-١٨٧٢: شهدت أذربيجان حفر أول بئر بترول وتشغيل ٢٠ محطة تكرير بحلول عام ١٨٧٣، اشترت إحداها عائلة نوبل السويدية التي كانت تعمل في تجارة الأسلحة. وبدأ كيروسين عائلة نوبل ينافس شركة ستاندارد الأميركية في روسيا. وتمكنت عائلة نوبل من نقل النفط بحراً سنة ١٨٧٨. كما تأسّست «شركة الإخوة نوبل لإنتاج النفط» وكانت أول شركة نفطية متكاملة في العالم (حيث أدمجت عمليات التنقيب والإنتاج وأنظمة التوزيع بالتجزئة)، حتى أخرجت المنافسة الأميركية من السوق الروسية. وفي الفترة نفسها ألحّ منتجو النفط الروس على الحكومة الروسية في احتلال ميناء باتوم (Batum) التركي على البحر الأسود لكي ينقلوا نفط أذربيجان بالسكك الحديد. وبعد شق سكة الحديد بين باكو وباتوم أسّست عائلة روتشلد «شركة نفط البحر الأسود وبحر قزوين» (بنيتو).

- في ١٨٨٨: وصل الإنتاج الروسي من البترول إلى نسبة ٨٠ بالمئة من الإنتاج الأميركي، واحتاجت روسيا إلى أسواق لتصدير فائضها، ما أقلق شركة ستاندرد أويل فخفّضت أسعار نفطها في أوروبا.
- في عام ١٨٨٠، قام مدير هولندي في «شركة تبغ شرق سومطرة» الهولندية في أندونيسيا بتجميع عينات من تسرب نفطي في الأرض، وأرسلها للتحليل فكانت ٦٠ بالمئة من تركيبها عبارة عن كيروسين. وحصل هذا الهولندي، واسمه تسيلكر(Zijlker)، على امتياز من سلطان لانكات شمال شرقي سومطرة، حيث حفر أول بئر نفطية عام ١٨٨٥. وحصل تسيلكر على المال من مصرفيين وعلى الرعاية من الملك الهولندي نفسه الذي منح الشركة لقب «ملكية» ليصبح اسم الشركة الملكية الهولندية (Royal Dutch Company). واستكملت رويال دوتش تجهيز بنيتها التحتية في أندونيسيا وشرعت في أعمالها في ٢ نيسان ١٨٩٢ بحماية الحكومة الهولندية.
- في عام ١٨٨٢، ابتكر المخترع توماس أديسون مفتاح مولد كهربائي في مكتب المصرفي جيه بي مورغان في مانهاتن، فأحدث ثورة هائلة غيرت وجه العالم وسرت الكهرباء في لندن في العام نفسه. وحلت تدريجاً مكان الكيروسين للإضاءة.
- في ١٨٨٢: اخترع المهندس الألماني دايملر (Daimler) محرك الاشتعال الداخلي (الموتور) الذي يمكن استخدامه بمشتق آخر من البترول هو البنزين. وتمكن هنري فورد من تطوير سيارة تستعمل هذا المحرك وأسماها باسمه. وهكذا تبدلت أولويات المشتقات النفطية من الكيروسين إلى البنزين، ولاحقاً أنتج زيت الوقود عندما قرّر ونستون تشرشل قائد البحرية استبدال الفحم كوقود للأسطول البريطاني بزيت الوقود (fuel oil) (وهو مشتق بترولي آخر أضفى على النفط بعداً استراتيجياً). وعندما أصبحت المركبات المدرعة والدبابات والطائرات أسلحة الحرب العصرية، بات البترول الطاقة التي توجّه نمو اقتصاد القرن العشرين إلى جانب حروبه وصراعاته.

- في ١٨٩٧: حصل ممول بريطاني يدعى صمويل على امتياز في إقليم كيوتاي (Kutei) شرقي بورنيو (Borneo) في أندونيسيا الهولندية. واكتشف أول بئر نفطية هناك، وحفر أول بئر غزيرة الدفق في نيسان ١٨٩٨. فأدمج صمويل كل شركاته المتخصصة بالنقل البحري في شركة واحدة هي «شركة شل للنقل والتجارة». وهذه الشركة أُدمجت فيما بعد مع رويال دوتش لتصبح شركة رويال دوتش شل (Royal Dutch Shell) وهذه كانت أول شركة نفط من بين الشقيقات السبع.
- في ٢٥ أيار ١٩٠١، وقّع إمبراطور إيران مظفر الدين شاه اتفاقية لامتياز نفطي مع شركة ويليام نوكس دارسي التي منحتها وزارة الخارجية البريطانية الدعم السياسي والعسكري، وعينت الضابط آرنولد ويلسون مسؤولاً عن حماية عمليات دارسي في إيران. وتعرض دارسي لأزمة مالية فحاول الاستعانة بالفرع الفرنسي لشركة عائلة روتشل، ولكن الحكومة البريطانية أرسلت الجاسوس ريلي (Reilly) الذي أقنع دارسي بضرورة بيع الامتياز إلى شركة بريطانية.
- في ٢٥ أيار ١٩٠٨، اكتُشِفَ النفط قرب مدينة «مسجد سليمان». وفي ١٩ نيسان ١٩٠٩، باع بنك إسكتلندة أسهماً في شركة النفط الأنكلو – إيرانية.
- عام ١٩١٢، كان رأس مال هذه الشركة قد نفد بسبب حقول النفط الضخمة المكتشفة والبنى التحتية اللازمة لتطويرها واستغلالها.
- في ٢٠ أيار ١٩١٤، وقّعت البحرية البريطانية وشركة النفط الأنكلو-إيرانية اتفاقية امتلكت بموجبها الحكومة البريطانية ٥١٪ من الشركة المذكورة مع بنود سرية منفصلة تمنح البحرية البريطانية الوقود بأسعار تفضيلية. ولقد تغير اسم شركة البترول البريطانية الفارسية إلى شركة البترول البريطانية (BP).

المصدر:

Howarth, Stephen, *A Century in Oil, ..., Op,Cit.,*

Stern, Andy, *Oil From Rockefeller to Iraq and Beyond*, ... Op,Cit. pp. 9 -25.

عبد الحي زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأميركي الجديد، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٥.

الفصل الثاني

اقتصادات الغاز الطبيعي

ما هو الغاز الطبيعي؟

الغاز الطبيعي هو أحد مصادر الطاقة البديلة عن النفط، وهو من المحروقات العالية الكفاءة والأقل كلفة، كما أنّه قليل الانبعاثات الملوّثة للبيئة. والغاز هو مورد طاقة أوليّة هامة جداً للصناعات الكيماوية ويعتبر من أهم مصادر الطاقة التي يحتاج إليها الإنسان على مدى الساعة من أجل سد حاجاته المختلفة. ولقد عرفت الحضارات السابقة الغاز الطبيعي، حيث استعمله قدماء الصينيين لاستخراج الملح من البحر وكانت له استعمالات في بلاد ما بين النهرين منذ الحقبة السومرية. أمّا في الحقب المعاصرة، فقد استُعمل لأول مرة بطريقة منظّمة في بريطانيا لإنارة الشوارع في ١٧٨٥، ثم لحقتها في هذا الاستعمال بعض دول القارة الأوروبية إلى جانب الولايات المتحدة.

كيف يتكون الغاز الطبيعي؟

منذ ملايين السنين تحلّلت بقايا النباتات والحيوانات وشكّلت طبقات كربونية سميكة في باطن الأرض. وتسمى بقايا هذه النباتات والحيوانات المتحللة بالمواد العضوية (oirganic material). وبمرور الزمن تحوّل الطين والتربة إلى صخور غطّت هذه المواد العضوية وحصرتها تحت طبقات صخرية. ولقد تسبّب الضغط والحرارة بتحويل بعض هذه المواد العضوية إلى فحم حجري وبعضها الآخر إلى نفط أو إلى غاز طبيعي – وهو فقاعات صغيرة عديمة الرائحة. ويعدّ الميثان (methane) المكون الأساسي للغاز الطبيعي وهو عبارة عن مُركّب (compound) يتكوّن من ذرة كربون وأربع ذرات هيدروجين.

تكوّن الغاز الطبيعي من عوالق، وهي كائنات عضوية مجهرية تتضمّن الطحالب والكائنات الأولية التي ماتت وتراكمت في طبقات المحيطات وباطن الأرض منذ ملايين السنين، وانضغطت تحت طبقات رسوبية. وعبر آلاف السنين قام الضغط والحرارة الناتجان من الطبقات الرسوبية بتحويل هذه المواد العضوية إلى غاز طبيعي.

ولا يختلف الغاز الطبيعي في تكوينه كثيراً عن أنواع الوقود الأحفوري الأخرى كالفحم الحجري والبترول. إذ يتكوّن النفط والغاز في الظروف الطبيعية نفسها كمركّبات هيدرو-كربونية، ويوجدان معاً في حقول تحت الأرض أو في القعر الصخري للمسطّحات المائية. فالطبقات الرسوبية العضوية المدفونة في أعماق تراوح بين ١٠٠٠ و٦٠٠٠ متر (عند درجات حرارة تراوح بين ٦٠ و١٥٠ درجة مئوية) تنتج بترولاً. وتلك المدفونة في مواضع أكثر عمقاً وعند درجات حرارة عليا، تُنتج غازاً طبيعياً. وكلّما زاد عمق المصدر كان أكثر جفافاً (حيث تقل نسبة المتكثّفات في الغاز).

بعد التكوّن التدريجي في القشرة الأرضية منذ آلاف السنين وخصوصاً بعد انتهاء الحقبة الجليدية (قبل عشرة آلاف سنة)، تسرّب الغاز الطبيعي والبترول ببطء إلى جيوب حفرية صغيرة في الصخور المسامية القريبة من السطح والتي تعمل مستودعات طبيعية لحفظ الخام. ولأنّ هذه الصخور تكون عادةً مملوءة بالمياه، فإن البترول والغاز الطبيعي – وهما أخف من الماء وأقل كثافة من الصخور المحيطة – تجمّعا فوق كتلة الماء، فُحبست هذه المواد في طبقة لامسامية لا ينفذ منها الماء وتُعرف بصخور الغطاء (Cap Rock). ولأنّ الغاز الطبيعي أخفّ من البترول فقد أصبح طبقة فوق البترول (عندما يوجدان معاً) تسمّى غطاء الغاز (Gas Cap). ولا بد أن توجد مع البترول مادة «الغاز المصاحِب» (Associated Gas) مهما تضاءلت كميته. وكذلك تحتوي مناجم الفحم الحجري أيضاً على كميات من غاز الميثان – المُكوّن الرئيس للغاز الطبيعي – ولكن في طبقات الفحم الحجري الرسوبية، يتشتّت هذا الغاز غالباً من خلال مسام وشقوق في المنجم ويسمى ميثان مناجم الفحم.

الاحتياط والاستهلاك

نظراً إلى ارتفاع مستويات معيشة البشر في العالم، فقد زاد استهلاكهم للطاقة بشكل دراماتيكي، سواء في الاقتناء المتزايد للسيارات التي تنقلهم إلى أعمالهم وتساهم في رفاهيتهم خارج ساعات العمل، وهي تحتاج إلى الوقود يومياً، أو في سائر نشاطاتهم. وكذلك زاد استهلاك الكهرباء التي لا غِنى عنها في الحضارة الحديثة – في إنارة المنازل وتشغيل المعامل والشركات وتحريك عجلة الاقتصاد وتفعيل أي آلة أو سلعة يستعملها الإنسان، وغير ذلك الكثير من الاستعمالات سواءٌ في تشغيل الهاتف الذكي وشحنه، أو المصعد أو في أدوات الطبخ الكهربائية.

وحيث أن مصادر الطاقة العضويّة في العالم ناضبة غير متجددة (non-renewable)، فإنّ الاحتياطي المؤكد – من البترول أو الغاز الطبيعي – في حقل ما، يُعرّف بأنّه الكميّة القابلة للاستخلاص على مدى عمر الحقل في ظل التكنولوجيا والاعتبارات الاقتصادية السائدة. ولقد وصل إجمالي احتياطيات الغاز الطبيعي في العام ٢٠١٣ إلى ١٨٧,٣ تريليون متر مكعب. وحالياً فإنّ أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم يوجد في روسيا الاتحادية، ويبلغ قدره ٤٨,٨ تريليون متر مكعب.

رسم بياني: توزيع احتياطي النفط والغاز في العالم

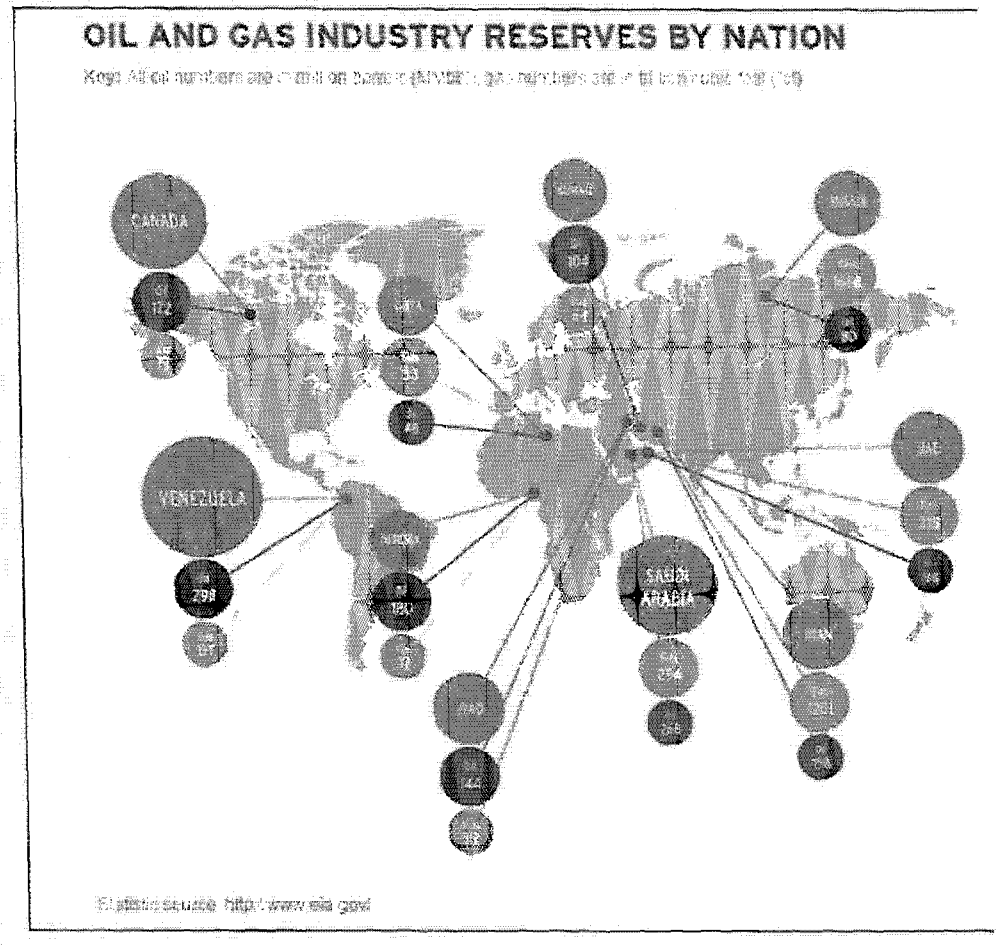

- وطبقاً لتعريف مجلة البترول والغاز (*Oil And Gas Journal*) الأميركية يُعرّف الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي بأنّه: «الكميات التي يمكن استخراجها في ظل ما هو معروف حالياً من الأسعار والتكنولوجيا».
- أما هيئة «سيديجاز» (Cedigas) الفرنسية فتُعرِّفه بأنّه «الكميات المكتشفة التي يتأكد بقدر معقول من اليقين إمكانية إنتاجها في ظل الظروف الاقتصادية والفنية السائدة».

ويُعدُّ التعريف الأميركي أكثر تحفظاً والتعريف الفرنسي فضفاضاً. لذا نجد أن

حتياطيات الغاز الطبيعي العالمية طبقاً للتعريف الأميركي تقلّ بنسبة عشرة بالمئة عن تقديرات سيديجاز الفرنسية. ويبدو افتراق التقديرين واضحاً خصوصاً في تحديد احتياطيات الغاز الطبيعي لمنطقة الشرق الأقصى وفق التعريف الأميركي حيث تقلّ بنسبة ٣٠٪ عن تقديرات سيديجاز.

رسم بياني: نمو احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد ١٩٦٠ إلى ٢٠١٥

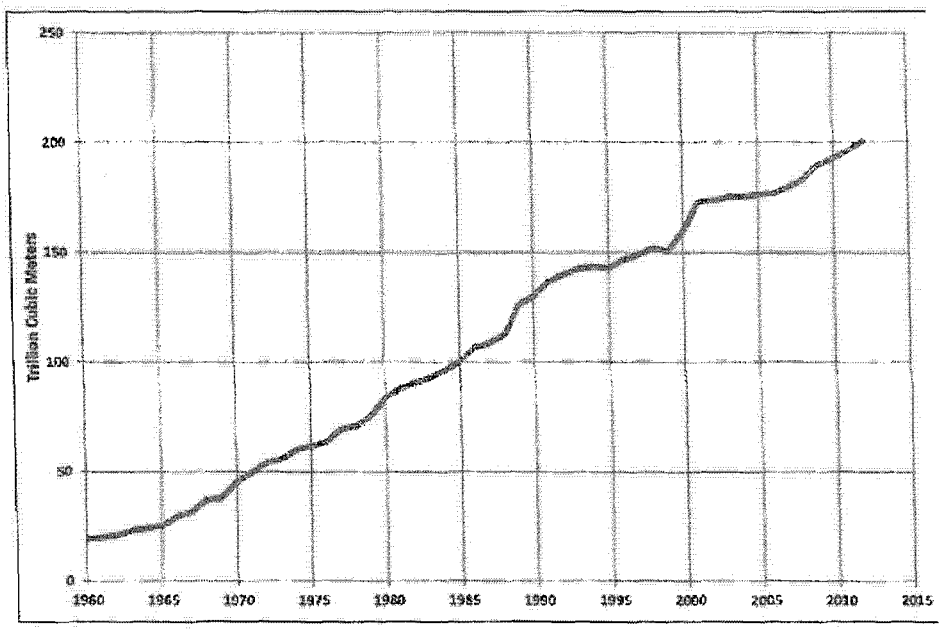

كما أنّ بعض الدول تلجأ إلى المبالغة في تقدير ما لديها من احتياطيات. فهي تصفها أنها مؤكّدة (confirmed) لأسباب سياسية واقتصادية، كالرغبة في اقتراض المال أو لدعم عملاتها، بضمان collateral ثرواتها البترولية والغازية. وتبالغ الشركات العالمية أيضاً في تقديرات احتياطيات الحقول التي تستثمرها وتستخرج منها الطاقة، وذلك لتقوية مراكزها المالية أو لزيادة الإنتاج فوق إمكانات هذه الحقول (وهو هدف خبيث يضرّ بالدول المنتجة على الأمد الطويل)، أو لتبرّر إمكانية تصدير الغاز إلى خارج الدول المنتجة (وهذا يكون ضرباً من الاحتيال تمارسه الشركات). فتقوم هذه الشركات بإقناع دول الإنتاج بأنّ حجم احتياطيها كبير - رغم حاجة بعض هذه الدول إلى كمياتها للاستهلاك المحلي.

ولقد تبيّن أنّ المبالغة في احتياطي الغاز هو سيف ذو حدّين والضرر أكبر من المكاسب. ولذلك فقد قامت المكسيك على سبيل المثال بخفض تقديرات احتياطياتها المؤكدة من الغاز الطبيعي بأكثر من النصف - من ٦٤ تريليون قدم مكعب ١٩٩٩ إلى ٣٠ تريليون قدم مكعب عام ٢٠٠٠. كما قامت بريطانيا في التسعينيات من العشرين بخفض تقديرات احتياطياتها المؤكدة.

الغاز المسيّل

الغاز المُسيّل (Liquefied natural gas) أو (LNG) هو غاز طبيعي تمّت معالجته وإسالته بالتبريد. ويُستخرج من حقول النفط والغاز، ثم ينقل عبر أنابيب خاصة إلى محطة المعالجة حيث تتم عمليات معالجة إضافية من تبريد وإسالة تحت ظروف حرارية معيّنة.

الاستغلال الفعلي للغاز المسال أخذ مجراه عندما وقّعت بريطانيا عقداً مدته خمس عشر عاماً مع الجزائر عام ١٩٦١ لتزويد الأولى بمليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً. وبعد ذلك انتشرت عمليات الغاز المسال في أنحاء العالم تدريجاً حتى وصلت في السنوات الأخيرة إلى ما يُقارب ٤٠ ميناءً للغاز المسيّل، عشرة منها في بلدانٍ عربية، مثل «سي غاز» في مصر وقطر غاز، وراس غاز في قطر ويمن ال ان جي في اليمن.

أول تجربة ناجحة لتسييل الغاز الطبيعي كانت عام ١٩١٠ في ولاية وست فرجينيا الأميركية، وذلك بوسائل ضغط ثم تكثيف وتبريد لفصل المكونات السائلة في الغاز الطبيعي الميثان والبروباين (propane) وبيعها للمستهلكين محلياً[1]. ومُنح براءة اختراع حول التسييل في وست فرجينيا عام ١٩١٤. وفي عام ١٩١٧ قامت شركة بريطانية بأول عملية إسالة تجارية في ولاية وست فرجينيا الأميركية. حتى أنّ بعض مهندسي صناعة السيارات في شركة فورد الأميركية استغلوا إمكانية تسييل الغاز وابتكروا عام ١٩٢٧ أول سيارة في التاريخ تسير على الغاز. إلا أنّها لم تعمل كما يجب بسبب تسرّب الغاز أثناء قيادة السيارة وعدّم توافر تكنولوجيا عازلة للغاز عبر مُحرّك السيارة وقطعها.

---

1. Mario Medici, *The Natural Gas Industry*, ... Op, Cit., p. 185.

وبعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) نجحت بريطانيا في تطوير محرّك للأوتوبيس يسير على الغاز المسيّل، واستمرّ في العمل بدون مشكلة حتى ٤٠ ألف كلم. وفي الولايات المتحدة نجحت شركة نقليات في استحداث محرّك يعمل على الغاز المسيّل في الستينيات من القرن العشرين، مجهّز مع قارورة غاز ميثان تمّ تركيبها في شاحنات نقل تجاري وتوفير محطات تعبئة غاز على الطرق. وكذلك استحدثت توربينات لإنتاج الكهرباء تعمل على الغاز وكذلك تجهيزات للغواصات العسكرية. واستطاعت شركة برات أند وتني (Pratt and Whitney) صنع لوحات عازلة للحرارة يمكن تبريد الغاز المسيّل داخلها إلى حد أقصى بلغ ٥٦٦ درجة مئوية تحت الصفر[1]. كما استخدم الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسيّل في ألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا في تشغيل المحركات في الستينيات والسبعينيات. وتبيّن أنّ غاز الميثان هو أكثر ملاءمة لتشغيل محركات السيارات حيث يمكن ضغطه وتسييله لأنّ نسبة الأوكتان فيه مرتفعة.

ولقد تطوّرت صناعة منشآت التبريد ونقل الغاز المسيّل لمسافات طويلة على ناقلات في مجاري الأنهار الكبرى في الولايات المتحدة في العشرينيات من القرن الماضي. وفي العام ١٩٣٧ طوّرت بريطانيا أولاً ثم الولايات المتحدة منشآت ضخمة لتسييل الغاز الطبيعي وتوزيعه على الأسواق بالأنابيب، وهو الأسلوب المفضّل اليوم في العالم.

والغاز الطبيعي المُسيّل هو عديم اللون والرائحة وغير مسبّب للتآكل وغير سام يتم تخزينه ونقله في ضغط جوي يتوافق مع درجة غليانه، ما يعني أن درجة حرارته تبقى ثابتة طالما تمت المحافظة عليه تحت ضغط ثابت.

ولأن الغاز الطبيعي عديم اللون والرائحة والطعم، يُضاف إليه مركّب كيميائي يطلق عليه اسم «مركابتن» (الذي يشبه الكبريت في رائحته) قبل عملية التوزيع للمستهلكين وذلك لإعطائه رائحة مميزة غير محبّبة (تشبه البيض الفاسد) كعنصر أمانٍ يسمح بالتعرف إليه في الهواء في حالة حدوث تسرب. ذلك أنّ تنشّق الغاز الطبيعي بكثرة كما هو معروف قد يؤدي

(1) Ibid, p. 236.

إلى الموت، وهو غير سام ولكن تنشّقه يسبّب الاختناق. كما يسبّب هذا الغاز حروقاً كلسعة الصقيع إذا لامس جسم الإنسان بضع دقائق متتالية.

ويستخرج الغاز الطبيعي من آبار شبيهة بآبار النفط، ويوجد الكثير من تجمعّاته قرب سواحل البحار والمحيطات، ويتم نقله بالأنابيب من منصات إنتاج مشاطئة إلى نقطة تجميع ومنها إلى معمل تكرير حيث ينقّى على مراحل.

في مرحلة التنقية الأولى يزال الماء وأي سوائل أخرى بتقنيّة الجاذبية. فيمرّ الغاز المستخرج من الأرض عبر أنابيب تنقله إلى مركز المعالجة. التي تبدأ بإزالة المواد غير اللازمة أو التي قد تشكل ضرراً - مثل الماء والزيوت النفطية والغازات والمواد الهيدروكربونية المتكثفة وغاز ثاني أُكسيد الكربون. وكل هذه المواد تتجمّد وتصبح مواد صلبة قبل أن يصل الغاز إلى درجة التسييل. ويُزال كذلك غاز كبريتيد الهيدروجين المحظور دولياً (وهو غاز سام يسبّب المطر الحمضي acid rain) كما يزال الزئبق السام لأنّه يتسبب بتآكل الأواني وانهيارها ويذيب أنابيب الغاز المصنوعة من الألمنيوم.

وفي المرحلة الثانية يُمرّ الغاز الجاف عبر جهاز مبرِّد حيث يبقى منه بروباين (PROPANE) سائل ويُجمّع. وفي هذه المرحلة تبدأ عملية التبريد وهي الأهم، حيث يتمّ تبريد الغاز بمبردات غازية مستخلصة من الغاز الطبيعي نفسه، وهي خليط من غاز الميثان والبروباين. وتُفصل بعض الغازات المكونة للغاز الطبيعي وفقاً لدرجة غليانها، مثل الميثان والإيثان والبروباين والبيوتان والبنتان. وغازات البنتان وما فوقه تُعتبر غازات ثقيلة يجب فصلها كي لا تتسبّب بتجمّد الأجهزة وانسدادها. وفي هذه المرحلة يصبح الغاز الطبيعي المضغوط بارداً في درجات أدنى من ١٥٠ درجة مئوية تحت الصفر. ويصل إلى حالة الإسالة الطبيعية في إناء التبخير النهائي عند ١٦١,٥ درجة تحت الصفر ويضخ إلى خزّانات تبريد ذات عزل حراري عالي الكفاءة ثم ينقل إلى حاويات النقل وهي سفن بحريّة في الغالب.

يُنقل الغاز المسيّل ليباع في الأسواق كمادة أولية لتصنيع الكيماويات أو يُعبّأ في قوارير للسخّانات ومواقد الطبخ في المنازل. أمّا ما يتبقّى من الغاز الطبيعي فيمكن ضخّه عبر شبكة إمداد أو يمكن تسييله بالتبريد والضغط وتسويقه. والغاز المسيّل لا يستخدم مباشرة وقوداً،

بل إنّ سبب تسييله هو لتسهيل عملية نقله فقط. إذ إنّ كلفة نقل الغاز في حالته السائلة عبر البحار أقل بكثير من نقله في حالته الغازية. ذلك أنّ الغاز المسيّل يأخذ حجماً أقل بحوالى ٦٠٠ مرة منه في حالته الغازية. ولقد اكتسب الغاز المسال قبولاً في الأسواق لأنّ طاقة احتراقه نظيفة جداً مقارنة بمواد الاحتراق النفطية مثل الديزل والبنزين.

من مخاطر الغاز الطبيعي احتمال انفجار الإناء الحاوي له عند ارتفاع درجة الحرارة عن درجة الإسالة (-١٦١,٥ درجة مئوية). أمّا إذا رافق الانفجار احتراق فيصبح من الصعب السيطرة على النار ويستمرّ احتراقه فترة طويلة. والخطر الثاني هو أنّ كميّات متسربة من الغاز المسال يمكن أن تسبب اختناق وموت البشر من حوله بالإضافة إلى تجمّد جسم الإنسان الذي يغطّيه الغاز بسبب البرودة الشديدة. وثمّة حوادث غاز كهذه مثل حادثة سكيكدا في الجزائر عام ٢٠٠٤ التي راح ضحيتها كل عمّال المنشأة (٢٧ فرداً). وحادثة أخرى وقعت عام ١٩٧٣ في الولايات المتحدة وقتلت ٣٧ شخصاً، وأخرى في كليفلاند عام ١٩٤٤ نجم عنها ١٢٨ قتيلاً.

كيف نحصل على الغاز الطبيعي؟

يحّدد علماء الجيولوجيا أنواع الصخور التي يدلّ وجودها عادة على أنّ ثمّة حقول غاز ونفط في جوارها. فيقوم العلماء والمهندسون باستكشاف منطقة بعينها يختارونها من خلال دراسة عيّنات من صخور الأرض وقياساتها. فإذا بدا الموقع واعداً بعد هذه الدراسات، توضع الاتفاقات والاستثمارات المناسبة وتبدأ عمليات التنقيب.

وبعض الأماكن التي يكتشفها العلماء تكون على اليابسة، لكن معظم اكتشافات الغاز عادة تكون تحت الماء – أي في قعر البحار والمحيطات.

وعند التنقيب، يتدفّق الغاز من البئر إلى سطح الأرض ومنه يُنقل إلى خطوط أنابيب ضخمة. وفي منصة الإنتاج البحري يتم فصل الغاز الطبيعي عن أنواع الغاز المتكثّفة المصاحبة له (هيدروكربونات ثقيلة سائلة) وتُترك هذه المكثّفات لتصل إلى حالة استقرار قبل نقل الغاز المُعالج مع المكثفات المرتبطة به إلى الساحل من خلال خط أنابيب تحت

سطح البحر. ويغذّي هذا الغاز الذي يتم نقله مصنع الغاز الطبيعي المسال على البر (كما أسلفنا الشرح).

بالنسبة إلى الدول التي تستهلك الغاز في أسواقها المحلية، يتمّ نقل الغاز بدون تسييل عبر خطوط أنابيب وهو الأصلح فنيّاً واقتصادياً، وهو الخيار المستخدم لنقل الغاز الطبيعي الروسي إلى الأسواق الأوروبية ونقل الغاز الكندي إلى أسواق الولايات المتحدة الأميركية. ولكن في أحوال أخرى كثيرة توجد عوائق طبيعية كبيرة تؤدي إلى استحالة نقل الغاز في خطوط الأنابيب. وهذه هي الحال مثلاً بالنسبة إلى دولة قطر. ذلك أنّ الأسواق الرئيسة لتوزيع الغاز القطري تقع على بعد آلاف الكيلومترات. فتصبح إسالة الغاز هي الحلّ الأمثل للنقل.

وبدلاً من نقل الغاز المسيّل عبر أنابيب، يتم ضخ الغاز المسال في صهاريج تخزين لتحميله على ناقلات بحرية. ولكل من الصهاريج جدار إسمنتي تبلغ سماكته متراً واحداً يحتوي على بطانة داخلية من الحديد المعزول تماماً للمحافظة على حرارة الغاز المسال (١٦٠درجة تحت الصفر)، الذي يتم نقله إلى الأسواق على متن ناقلات خاصة. وعند وصوله إلى ساحل البلد المستورد تتم إعادته إلى حالته الغازية من خلال إعادة تسخين الغاز الطبيعي المسال حتى يعود إلى حالته الغازية ويتم التسليم. ويرتبط مصنع إعادة التغويز بمرافق التخزين وخطوط الأنابيب، وبعدها يصبح الغاز معدّاً للتوزيع باعتباره الطاقة المفضلة في مجال العمل والاستخدامات المنزلية.

منتجات الغاز

عند استخراج الغاز الطبيعي من قعر البحر أو من باطن الأرض، يكون عبارة عن مزيج من عدد من المركبات الطبيعية التي عادةً ما تكون بكميات قليلة. وخلال عملية التسييل، يتم فصل المكونات غير الغازية. وإذا كانت كمية الغاز المستخرج هائلة، ترتفع كمية المنتجات الثانوية وتصبح ذات قيمة تجارية أيضاً، فتُعالج وتُشحن إلى أسواق مختلفة. وتشمل هذه المنتجات الثانوية الكبريت والهيليوم.

لقد أصبح الغاز الطبيعي المسال الوقود المفضّل لمرافق الطاقة في العالم نظراً إلى ميزة الاحتراق النظيف وقلة انبعاث ثاني أكسيد الكربون، بالإضافة إلى كفاءته العالية عند استخدامه لتوليد الطاقة. ويأتي الغاز الطبيعي في شكلين، جاف أو رطب. ولكن عادة ما يكون جافاً وهو ما يتم استخدامه في أنظمة التدفئة والتبريد وتوليد الطاقة الكهربائية، حيث يتكوّن بمجمله من غاز الميثان. وكلما ارتفع تركيز غاز الميثان داخل الغاز كان أكثر جفافًا. بينما في المقابل، يكون تركيز الميثان في الغاز الطبيعي الرطب أقل بـ ٨٥ بالمئة، كما تكون نسبة الغازات الطبيعية السائلة الأخرى فيه مثل الإيثان والبوتان أعلى أيضًا.

تطلق تسمية الغاز الطبيعي على ذلك المزيج من الغازات الهيدروكربونية وهي ثلاثة أنواع:

- الميثان ويشكّل النسبة الكبرى من كتلة الغاز الطبيعي، حيث تصل نسبته إلى مئة بالمئة في بعض الأحيان. وقد تكون أقل من ذلك حيث تصل في حدودها الدنيا إلى سبعين بالمئة.
- أمّا الغاز الثاني فهو الإيثان الذي تراوح نسبة وجوده في الغاز الطبيعي من واحد بالمئة إلى عشرة بالمئة.
- وغاز البروبان وهو الغاز الثالث ونسبته ضئيلة جداً من إجمالي نسبة الغاز الطبيعي.

ورغم أنّ الغاز الطبيعي يتكوّن أساسًا من غاز الميثان (CH4)، لكنّه يحتوي أيضًا على مواد هيدروكربونية أخرى مثل الإيثان والبيوتان والبروبان والنافتا والبنتان الخ[1]. وإذا كانت نسبة هذه المواد الأخرى عالية نسبياً في الغاز الطبيعي فهي تجعله مفيداً في الصناعات البتروكيماوية، خصوصاً إذا كانت خالية من المواد لكبريتية والكبريتيد (mercaptan) التي تبعث الرائحة وتلوّث أي مواد أخرى تختلط بها عند التصنيع.

أمّا الميثان (CH4) فهو الجزء الأكبر من الغاز الطبيعي وهو عديم الرائحة واللون وقابل للاشتعال بلون أزرق زاهٍ، كما أنّه عديم السميّة وأخف وزنًا من الهواء،

(1) Natural gas components: mainly methane, and smaller amounts of thane, propane, butanes, pentanes, and other hydrocarbons.

ولكن الشركات تضيف مادة الكبريتيد (mercaptan) الذي يمنح الغاز رائحة كريهة وذلك بغية الكشف عن أي تسرّب للغاز لتتعرّف إليه الأنوف البشرية. ولدى احتراقه يبعث في الهواء ثاني أوكسيد الكربون وبخار الماء وفق التركيب الكيميائي التالي[1]:

$$CH(4)+2\ O(2)=CO(2)+2\ H(2)O$$

ولذلك أمكن تحويل الميثان إلى هيدروجين عام ١٩٢٥ فدخل في صناعة الذخيرة في الولايات المتحدة إلى درجة أنّ ٥٠ بالمئة من ذخيرة الجيش الأميركي تمّ صنعها باستعمال الهيدروجين المستمد من غاز الميثان. وكذلك في صنع الآمونيا والكربون والأسمدة الكيماوية للزراعة (مثل نترات الآمونيوم وكبريتات الآمونيوم واليوريا) والميثانول والسيانيد والكلوروميثان وحمض الهيدرو سيانيد، والأسيتيلين وهو مادة أساسية في عدّة مصنوعات كيماوية طوّرت صناعته بشكل تجاري واسع شركة «باسف BASF» الألمانية[2]. ودخلت منتجات الغاز الطبيعي في صناعات كانت غير ممكنة سابقاً كصناعة المطاط الاصطناعي وأنواع النسيج الاصطناعي و«جل» السيليكا.

واستعمال الغاز الطبيعي في يومنا هذا شمل أوجه الاستعمالات البسيطة والمحدودة، إلى الاستعمالات الصناعية الضخمة والمعقّدة، بفضل التقدم العلمي في استخراج الغاز الطبيعي بكميات تجارية كبرى واستعماله بشكل أكثر فاعلية. فيدخل الغاز الطبيعي في طهو الطعام وتشغيل المصانع وفي التدفئة وتسخين الماء والتكييف. ويوفّر دخلاً مادياً ثابتاً ومرتفعاً، فهو أكثر اقتصاداً من بعض أنواع الوقود البديلة. ويعتبر من أكثر مصادر الطاقة أماناً ويساعد على استدامة واستمرارية عمل المنشأة (مصنع أو مبنى تجاري أو مرفق حيوي) التي تعتمد عليه في عملها، وذلك يعود إلى أنّ الغاز الطبيعي يتم توزيعه من خلال شبكات خاصة قادرة على تلبية المنشآت المختلفة بكميات الغاز التي تحتاج إليها بشكل مستمر دون انقطاع أو توقف. كما تساعد طريقة النقل هذه على التقليل من التلوث السمعي الضوضائي. فالنقل يتم من خلال شبكات خاصة مدفونة تحت سطح الأرض.

---

(1) Mario Medici, *The Natural Gas Industry*,..., OP, Cit., p. 318.

(2) Badisch Anylin und Soda Fabrik.

والأجهزة المتوافرة تساعد على توفير الكميات الموجودة من الغاز واستغلالها كاملة دون وجود فاقد، وذلك يعود إلى دقة عدادات الغاز المستعملة.

شركات الغاز المسيّل

تعتبر قطر حالياً أكبر مصدّر للغاز الطبيعي المسيّل في العالم، والجزائر أول منتج له. وفيما يلي بعض الشركات المنتجة للغاز المسيّل مع متوسط إنتاجها السنوي:

North West: ٤,٤ ملايين طن.

سي جاز: ٥,٥ ملايين طن.

الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال: ٦,٧ ملايين طن.

Tango: ٧,٦ ملايين طن.

ساخالين الروسية: ٩,٦ ملايين طن.

قطر غاز: ٧,٨ ملايين طن.

راس غاز قطر: ١٥,٦ مليون طن.

ظهر الغاز الطبيعي المسيّل في ستينيات القرن الماضي كعملية مستحدثة لنقل الغاز غير المستغل في أسواق مثل الجزائر وبروناي. ومنذ ذلك الحين شهدت سوق الغاز الطبيعي المسال تذبذباً حيث توافرت طاقة إنتاج فائضة في السبعينيات والثمانينيات. غير أن هذه السوق حقّقت تطوّراً مهمّاً في الفترة الحالية، إذ يُصدّر نحو ٩٠ مليون طن سنوياً من تسع دول بعدما انخفضت تكلفة التسييل من ٣٥ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة خلال السنوات العشر الماضية. واستوعبت سوق الغاز الطبيعي المسال في منطقة آسيا والمحيط الهادي أكثر من نصف صادرات العالم وما يقرب من ثلاثة أرباع الواردات في العام ٢٠٠٠. كما أن تكلفة الشحن بناقلات الغاز الطبيعي المسيل انخفضت هي الأخرى بنسبة راوحت بين ٢٠ بالمئة و ٣٠ بالمئة. ولقد فاق عدد سفن نقل الغاز الطبيعي المسيّل في العالم الـ٢٠٠ سفينة. ويتكلّف بناء وحدة تسييل الغاز نحو مليار دولار، وبناء ثلاث سفن لنقل الغاز ٥٠٠ مليون دولار. إضافة إلى تكلفة مواطىء (موانىء)

التسليم سواء في نقاط الاستخدام أو نقاط الضخ. وكلفة كل موطىء ٣٠٠ مليون دولار. وينافس الغاز المسيّل الغاز الذي يُنقل عن طريق الأنابيب عندما تتجاوز مسافة الشحن ألفي كيلو متر. إذ طالما أنّ سوق الاستهلاك تقع على مسافة ما دون ٢٠٠٠ كلم يكون الغاز بحالته الغازية أقل كلفة من الغاز المسيّل. ورغم أنّ مدّ خطوط أنابيب الغاز يستغرق تنفيذه أعواماً، فمتى اكتملت، تتقلّص التكلفة فقط إلى التشغيل. وأحياناً تمرّ الأنابيب في أراضي دول تحصل على حصة من الغاز بدلاً من أن تسدّد ثمنه. أمّا إذا مرّت الأنابيب في البحار فهي تبنى في مساحات ضحلة تحت سطح البحر، إذ يصعب نصب الأنابيب في مياه المحيطات العميقة.

وبسبب التكلفة والصعوبات والفترات الزمنية الطويلة لإنجاز أنابيب الغاز، فإنّ المستثمرين يريدون ضمان صفقات مستقبلية وعوائد متواصلة ويطلبون حماية أنفسهم من أي تحولات غير متوقعة في السوق. وفي العادة لا يبدأ تنفيذ المشروع إلا بعد تغطية الاستثمار بعقد لبيع الإنتاج مدة عشرين عاماً يربط الإنتاج بسوق مضمونة.

ويمكن الإشارة هنا إلى حقيقة أنّ انخفاض أسعار الغاز في الأسواق حتى لو كان موقّتاً، يمكن أيضاً أن يُثبط همم المستثمرين ويخنق الاستثمارات الجديدة، حتى لو كان تسعير الغاز الطبيعي ثابتاً سنوات طويلة.

الغاز الطبيعي عبر العصور

يُعتبر الغاز الجزء الهش من مشتقات عائلة البترول ولكنه ليس مرتبطاً بالضرورة بالنفط الخام. فتكوين الغاز أقدم بكثير من النفط ويعود إلى المرحلة الجيولوجية الكمبريّة (نسبة إلى منطقة كمبريا (Cambria) في بريطانيا وهو الاسم اللاتيني لولاية وايلز التي حدّد فيها العالم الجيولوجي آدم سدجويك عمر كوكب الأرض). وتعود المرحلة الكمبرية إلى ٥٥٠ مليون سنة. في حين أنّ النفط أساسه عضوي من النبات والحيوان وتعود بداياته إلى مائة مليون سنة. وقد يُكتشف الغاز منفصلاً تحت اليابسة أو تحت قعر البحر ولكنّه عند ظهوره

ضمن حقل بترول استخدمه المهندسون سابقاً للضغط على النفط الخام ليصعد إلى السطح ولم يسحبوه كمنتج منفصل.

اكتُشفَ الغازُ الطبيعي في المشرق العربي قبل آلاف السنين، وخصوصاً في بلاد ما بين النهرين وشواطىء الخليج العربي. وعرفه الإنسان بدون جهد يذكر خصوصاً متى كان قريباً من سطح الأرض. فاكتشف قوّته الاحتراقية عندما أشعلته الصواعق، أو عندما تسرّب من شقوق الأرض إلى السطح. أمّا ما كان مخبأً في باطن الأرض فقد اكتُشف في مراحل تالية.

وإذ استخدم الإنسان الغاز في مكان اكتشافه للتدفئة والطهو واستعمالات النار، كان ثمّة حاجة إلى الابتكار لنقل هذا الغاز من المنبع إلى أماكن أخرى. فكانت فكرة نقل الغاز بالأنابيب التي ظهرت أولاً في الصين عام ٥٠٠ قبل الميلاد، حيث ابتكر الصينيون أنابيب مصنوعة من خشب البامبو لنقل الغاز. وكان أول استخدام لهذه الأنابيب في الصين هو في مناجم الملح الذي كان مرتفع الثمن في ذلك الزمن وبعيد المتناول عن معظم الناس. ولكن أنبوب البامبو لم يكن عملياً لأنّ أكثر من نصف كمية الغاز كانت تنفث قبل بلوغها مكان الاستعمال. واستُعمل الغاز لإنارة الشوارع في العاصمة بكين منذ القرن التاسع الميلادي.

كما عُرف الغاز في حقبة الإمبراطورية الرومانية وكتب عنه بالتفصيل عالِم البيولوجيا بلنيوس الأكبر (Plinius the Elder) الذي عاش في القرن الأول الميلادي. ولقد مضى حوالى ١٥٠٠ عام قبل أن يُكتشف الغاز في العالم الجديد ويوضع قيد الاستعمال. فقد عثر رحالة فرنسيون على الغاز الطبيعي في القارة الأميركية عام ١٦٢٦، عندما وصلوا إلى منطقة البحيرات الكبرى (التي تفصل كندا عن الولايات المتحدة) وشاهدوا الهنود الحمر يشعلون الغاز الذي كان يتسرّب من بحيرة «إيراي Erie» وحولها، لاستعمالها. وأول مرّة استعمل الغاز في المنازل في الولايات المتحدة كانت في معرض الرسام رامبرانت في بالتيمور عام ١٨١٦، لإضاءة القاعة حيث تُعرض رسومه في متحف. ثم اكتُشف حقل في بلدة فريدونيا على ساحل بحيرة إيراي شمال ولاية نيويورك عام ١٨٢١، ولاحقاً تم تطوير تكنولوجيا استخراج غاز الميثين من مناجم الفحم الحجري لاستعماله في إنارة طرقات البلدات والمدن. وإذ لم يوفّر حقل فريدونيا كميات تجارية بسبب عمقه (٣٦٦ متراً) فهو لم يدخل

قيد الاستعمال قبل العام ١٨٥٤، إلى أن انطلقت الصناعة الأميركية لإنتاج الغاز الطبيعي عام ١٨٥٩، عندما اكتشف النفط والغاز على عمق ٢١ متراً تحت سطح الأرض في الولايات الجنوبية (تكساس ونيومكسيكو وآريزونا)[١].

بدأ استخدام الغاز في إنارة الطرق بشكل واسع عام ١٨١٢ في لندن عندما شرعت شركة ونزور (Winsor) في نشر أعمدة إنارة تشتعل بالغاز المستخرج من مناجم الفحم الحجري. ثم امتد استخدام الغاز في استعمالات أخرى في القرن التاسع عشر كالطهو والتدفئة. واستمرت شركات الإنارة في استعمال غاز الفحم الحجري في مدن بريطانيا بشكل واسع أقله حتى العام ١٩٥٥، عندما تراجع استهلاك الفحم الحجري والاستثمار في مناجمه بشكل كبير، فارتفع سعر غازه، ليبدأ الاعتماد على الغاز الطبيعي والغاز المستمد من استخراج البترول في الفترة ١٩٥٦-١٩٦٥. وهبط استعمال بلديات بريطانيا لغاز الفحم الحجري في إنارة الشوارع إلى ٤٠ بالمئة عام ١٩٦٨ ووُضعت خُطط لوقف استعماله تماماً قبل ١٩٧٥ [٢]. وبعدما نجح توصيل الغاز بالأنابيب إلى المنازل والمصانع القريبة من محطات تخزين الغاز، انتشرت بشكل واسع بعد الحرب العالمية الثانية قوارير الغاز لخدمة مناطق بعيدة أو للزبائن في بلدات لا توجد فيها أو في جوارها محطات التخزين. حيث كانت تنتقل شاحنات مجهّزة بخزّان يتسع لأربعة آلاف متر مكعّب من الغاز إلى تلك الأماكن لتعبئة القوارير للاستعمال المنزلي.

الغاز الطبيعي في القرن العشرين

رغم أنّ صناعة الأنابيب من الحديد الصلب كانت متوافرة منذ العام ١٧٩٦ في فيلادلفيا، وكذلك منذ العام ١٨٠٢ في مدينة جَنَوى في إيطاليا، إلا أنّ استخدام أنابيب معدنية لنقل الغاز الطبيعي انتظر بضعة عقود، لأنّ عملية النقل احتاجت إلى أنابيب تمتد مئات الكيلومترات بقطر يراوح بين نصف متر ومتر كامل وهو ما لم يكن متوافراً[٣].

---

(1) Mario Medici, *The Natural Gas Industry ...,Op,Cit., p 1*

(2) Ibid, p. 254.

(3) Ibid, p. 140.

وأول محاولة في العصر الحديث لنقل الغاز الطبيعي بالأنابيب جرت في الولايات المتحدة عام ١٨٧٠ في بلومفلد نيويورك حيث اكتشف الغاز عام ١٨٦٥ أثناء التنقيب عن النفط. فقد أقدمت الشركة المستثمرة على بناء أنبوب طوله ٣١ كلم من جذوع شجر الصنوبر بعد ثقبها وربطها. ولكن رغم إتقان صنع هذا الأنبوب من الخشب فقد تعرّض للفشل بسبب ثقوب صغيرة لا تُرى بالعين المجرّدة تسلّل منها الغاز.

إلى أن نجحت شركة في بلدة «تيتوسفيل» في ولاية بنسلفانيا عام ١٨٧٢ في صنع أنبوب نقل الغاز طوله ٦,٣ كلم من الحديد الصلب. وساهم تحسين الأنابيب وطولها في اعتمادها وسيلة مهمة لنقل الغاز الطبيعي إلى مسافات أبعد. ولكن طول المسافات احتاج إلى قوّة دفع هائلة لتسريع تدفّق الغاز نحو الجهة الأخرى. ولذلك فقد تم ابتكار محطات ضغط في حقول الغاز في ولاية لويزيانا، تغذّي أنبوباً طوله ٣٥٠ كلم نحو مدينة بومون (Beaumont) في تكساس.

ولكن الاهتمام تركّز طبعاً على النفط في العقود التالية رغم اكتشاف كميات هائلة من حقول الغاز مع اكتشافات النفط. وكان إهمال الغاز كمصدر للطاقة لافتاً إلى درجة أنّ بعض الشركات كانت تنفّثه في الهواء لتحرير آبار النفط. وحتى عند اكتشاف حقل غاز فإنّ الشركات كانت تتركه يحترق ولا تستثمره. حتى أنّ شركات تستخرج النفط في أوكلاهوما سيتي و«ترنر فالي» تركت الغاز يتسرّب ويحترق أكثر من عامين في الفترة ١٩٣٠-١٩٣٤ لتنفيثه واستخراج النفط حتى بلغت كمية الغاز المهدور هناك ٢٨ مليون م٣. سلوك الشركات في هدر الغاز دفع الحكومة الأميركية وحكومات الولايات إلى إصدار قوانين تمنع إحراق حقول الغاز وتنفيثها. والسبب كان طبعاً صعوبة نقله وتخزينه والبنية التحتية الباهظة الكلفة. ولذلك فإنّ استعمال الغاز في الولايات المتحدة كان ثانوياً وجانبياً اقتصر على البلدات والمدن التي اكتشف فيها الغاز بكميات تجارية يسهل نقلها للاستعمال المنزلي في التدفئة والطهو أو لإنارة الطرق ليلاً وذلك قبل تعميم استعمال الطاقة الكهربائية.

عملية تنفيث الغاز وإحراقه لم تتوقف في مناطق أخرى من العالم. ففي العام ١٩٧٠، وإثر خلاف بين حكومة معمر القذافي الثورية وشركة ESSO الأميركية التي كانت تعمل

في ليبيا منذ ١٩٥٥، تمّ حرق ٨١٠ ملايين م٣ من الغاز الطبيعي. (بعد قرارات التأميم عام ١٩٧٣، أنهت شركة إسّو أعمالها في ليبيا وانسحبت نهائياً عام ١٩٧٦).

ولم يتغيّر وضع الغاز في سوق الطاقة إلا بعدما تطوّرت صناعة الأنابيب المعدنية مع العزقات والبراغي المناسبة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى. فشهد العقد ١٩٢٠-١٩٣٠ استعمالاً واسعاً للغاز في المصانع بعد نقله بالأنابيب من مسافات بعيدة. وبعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) تطوّرت تكنولوجيا النقل وظهر جيل جديد من أنابيب الغاز قطره متر واحد (مقارنة بـ٢٠٠ ملم سابقاً) وأشكال مختلفة من قطع غيار الأنابيب ووسائل ضغط ضاعفت سرعة وصول الغاز[1].

في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية أقنع تقدّم التكنولوجيا لاستخراج الغاز ونقله وحفظه، الدول الصناعية - حكومات وشركات - باستثمار الغاز. وأدّى ذلك إلى تضاعف الحقول المكتشفة وأصبح للغاز اعتبار أكبر بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣ عندما تضاعف سعر برميل النفط أربع مرات. حتى أنّ توظيف استثمارات الغاز كان كبيراً إلى درجة سمحت باستكشاف حقول جديدة في مناطق نائية وخطرة في الكرة الأرضية في الستينيات سواء في آلاسكا أو في القطب الشمالي وذلك بفضل أجهزة إلكترونية «مسبارات» تكشف الفجوات في صخور الطبقات الجيولوجية في الأرض التي تكوّنت قبل مئات ملايين السنين.

ولقد بدأ استكشاف النفط والغاز في قعر المحيطات (offshore) عام ١٩٠٠ في ساحل كاليفورنيا، ثم بعد الحرب العالمية الثانية تطوّرت تكنولوجيا استخراج الغاز في البحر متى كان قريباً من السطح، وقد بدأ استخراجه أمام ولاية لويزيانا في خليج المكسيك عام ١٩٤٧ على عمق ٥ أمتار، وفي فنزويلا على عمق ١٥ متراً في قعر بحيرة مراكايبو. لقد اكتشف المهندسون الجيولوجيون أنّ تركيبة أرضية البحار والمحيطات في الجرف القاري (أي المجاور لليابسة) مشابهة لتركيبة اليابسة التي تطل عليها (والسبب أنّ الجرف القاري كان جزءاً من اليابسة قبل ٢٠ ألف سنة ثم غطّته مياه البحار وبخاصّة بعد انتهاء العصر الجليدي).

---

(1) Ibid, p. 2-3.

ومن ١٩٤٧ إلى ١٩٦٧ تمّ بناء ٢٠٠٠ منصة لاستخراج الغاز والنفط في خليج المكسيك وهي عبارة عن جزر اصطناعية مجهّزة بآلات الحفر والاستخراج ومعدّات ثقلية وأماكن سكن وعمل الموظفين والعمال والمهندسين. وكانت هذه الجزر الاصطناعية مشيّدة على أعمدة محكمة في أرضية البحر، ثم ظهرت للمرّة الأولى عام ١٩٥٠ منصّات عائمة التي أصبحت مع حلول عام ١٩٧٠ تمثّل نصف المنصّات الاستخراجية في البحار حول العالم[1].

ساهم تطوير تكنولوجيا الأوف شور - استخراج الغاز من أعماق البحار - والمنصّات العائمة في تعميم هذه التكنولوجيا في العالم وخصوصاً في بحر الشمال والبحر الإدرياتيكي (المتفرّع من البحر الأبيض المتوسط) وخليج بيسكاي الإسباني على المحيط الأطلسي والخليج العربي وكذلك في البحر المتوسط أمام ليبيا وفي المحيط الأطلسي أمام نيجيريا وفي البحر الكاريبي والمحيط المتجمد الشمالي. وبعدما كانت المنصات تعمل على عمق ٢٠٠ متر قبل بدء الحفر في القعر، تطوّرت التجهيزات وأصبحت تعمل على عمق ٥٠٠ متر في الستينيات و٢٠٠٠ متر فيما بعد. وعلى سبيل المثال افتتحت في العام ١٩٧٤ منصة أوف شور عائمة في بحر الشمال تخص سكوتلندا لمصلحة شركات برنت إسّو الأميركية وشركة شل الهولندية ووزن المنصّة ٤٠ ألف طن تقاوم أمواجاً بارتفاع ٣٥ متراً وتصمد أمام سرعة رياح حتى ٢٤٠ كلم بالساعة، ترافقها سفينة لحفر الآبار وزنها ١٤ ألف طن تعمل آلياتها في مياه عمقها ٦٠٠ متر لمصلحة شركة سدكو الأميركية.

أمّا تخزين الغاز الطبيعي، فلعدة عقود من القرن العشرين كانت الأنابيب نفسها تُستعمل لتخزين كميات من الغاز، ثم استعملت آبار النفط الفارغة (أي التي استنفد استخراج الطاقة منها) وخصوصاً تلك القريبة من أسواق استهلاك الغاز. أمّا الأسلوب الثالث الذي أصبح متوافراً في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، فهو بناء خزانات من الفولاذ يخزّن فيها الغاز بعملية ضغط مرتفع. وأخيراً الأسلوب الرابع وهو تخزين الغاز الطبيعي في حالة سائلة مضغوطة. ومهما كان أسلوب التخزين فإنّ الشركات راعت عامل الوقت وإذا ما كان

(1) Ibid, p. 30.

التخزين لفترة قصيرة جداً قبل استهلاك الكميات أو أنّه تخزين طويل الأمد – كما في حال تخزين النفط – لفصول الطقس البارد أو للاحتياطي الاستراتيجي[1].

الغاز ينافس النفط ١٩٦٥-١٩٧٥

منذ اكتشاف الغاز الطبيعي بكميات تجارية في هولندا وبحر الشمال (خصوصاً المناطق الاقتصادية للنرويج وسكوتلندا) نما قطاع الغاز بسرعة في الخمسينيات وبخاصة بسبب تطوير تكنولوجيا التسييل وسهولة نقله بحراً إلى أسواق الاستهلاك (إذ إنّ الغاز بحالته الطبيعية يُنقل بالأنابيب وبحالته المسيّلة يُنقل بحاويات). وحيث لم تتوافر أنابيب الغاز، أخذت الشركات تنقل غاز الميثان السائل على متن بواخر من مناطق حيث يمكن استخراجه بسهولة وبكلفة معقولة إلى أسواق الاستهلاك. وهذا كان الحل المنطقي بسبب بعد المسافات واستحالة بناء أنابيب إمّا لكلفتها وإما لأنّ بحاراً ومحيطات تفصل بلد الاستهلاك عن بلد الإنتاج. وفي الواقع كانت أول عملية ناجحة لنقل الغاز المسيّل بحراً عام ١٩٥٩ على متن السفينة (Methane Pioneer) بنقل ٢,٢ مليون كيلو من الغاز المسيّل بدرجة حرارة مئوية ١٦٢ تحت الصفر من منصّة وسط خليج المكسيك إلى مرفأ في جوار مدينة لندن في بريطانيا. وبعد ذلك أثبتت التجارب أنّ نقل الغاز المسيّل بحراً أسهل من نقل النفط.

منذ الستينيات أخذ الطلب على الغاز الطبيعي يرتفع بنسبة ٨ إلى ١٠ بالمئة سنوياً في الدول الصناعية الأوروبية (ما هيّأ سوق الطاقة في أوروبا لتصبح الأكبر في العالم عندما أصبح الغاز المصدر المفضّل منذ العام ١٩٩٠). وكان من الطبيعي أنّ المناطق الجغرافية القريبة من بحر الشمال وحقول هولندا هي الأكثر استهلاكاً للطاقة وتعوّداً على الغاز الطبيعي وهي: هولندا وبلجيكا وبريطانيا وألمانيا الغربية والنصف الشمالي من فرنسا. وعلى سبيل المثال، قامت مجموعة شركات طاقة هولندية وألمانية ببناء أنبوب غاز طوله ١٩٥ كلم وقطره نصف متر من مرفأ برغن في هولندا إلى محطة كهرباء غرستيان في ألمانيا، ومنذ ١٩٧٥ باتت نسبة ٣٥ بالمئة من استهلاك الطاقة في هولندا تأتي من الغاز الطبيعي

(1) Ibid, p. 214.

وكانت هذه أعلى نسبة في أي دولة في العالم. وكان ذلك مؤشراً أنّ الدول التي تنتج الغاز أو قريبة من حقوله جغرافياً ستوقف استهلاك الفحم الحجري إلى درجة كبيرة وتخفّف من استهلاك مشتقات النفط.

أمّا في الولايات المتحدة فقد ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة ثلاثة أضعاف بين ١٩٤٥ و١٩٦٥، وبلغت نسبة الغاز الطبيعي ٣٦ بالمئة من إنتاج الطاقة الأميركي عام ١٩٦٦ (استهلكت منه المصانع ٦٦ بالمئة والمنازل ٢٥ بالمئة وبقية الاستعمالات ٩ بالمئة). أمّا أنابيب الغاز داخل الولايات المتحدة فقد ارتفع طولها من ٣٦٥ ألف كلم عام ١٩٤٦ إلى ١٢٦٣ ألف كلم عام ١٩٦٣ و١,٥ مليون كلم عام ١٩٧٥ (يليها الاتحاد السوفياتي في الفترة نفسها بـ١,٣ مليون كلم)[1]. وكان ثمّة توقعات أنّ معدل نمو استهلاك الغاز في الولايات المتحدة في السبعينيات وفي غياب اكتشافات جديدة سيؤدي إلى استيرادها الغاز في المستقبل.

الاستهلاك والإنتاج

بلغ الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي ٧٥٠ مليار م٣ (متر مكعّب) عام ١٩٦٥ (منها ٣٠٠ مليار لأوروبا الغربية) ثم ارتفع إلى ترليون م٣ (أي ألف مليار) عام ١٩٧٤، أو ١٩ بالمئة من حاجة الطاقة في العالم. ثم واصل الاستهلاك ارتفاعه إلى ٣,٥ ترليون م٣ عام ٢٠١٣.

(١) بلغت نسبة أنابيب الغاز الطبيعي ٧٠ بالمئة من مجمل الأنابيب في العالم في السبعينيات، وأنابيب البترول ومشتقات النفط ٢٨ بالمئة وأنابيب نقل الحليب والبيرة وسوائل أخرى ٢ بالمئة. ففي سويسرا مثلاً استعملت أنابيب بلاستيكية لنقل الحليب وفي كينيا استعملت أنابيب فولاذية لنقل الثلوج المذابة من جبال كلمنجارو، في حين استعملت شركات البيرة في مدينة دبلن عاصمة إيرلندا أنابيب لنقل البيرة إلى الأسواق، بلغ طولها عشرات الكيلومترات، في حين استعملت شركة تنقيب نفط بريطانيا أنبوب لضخ ١٣ ألف كوب من الشاي الساخن يومياً إلى منصات عائمة في البحر الإيرلندي لخدمة ٥٥٠٠ عامل.

كانت الولايات المتحدة هي المنتج الأول للغاز[1] عام ١٩٧٠ بنسبة ٦٨ بالمئة من مجموع الإنتاج العالمي الذي كان قد بلغ ٥٩٣ مليار م٣. يليها مباشرة الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية بنسبة ٢٢ بالمئة (١٩٢ مليار م٣)، ثم الاتحاد الأوروبي، ٩ بالمئة (٤١ مليارم٣) والشرق الأوسط (٢ , ٦ مليارات م٣)[2].

ولكن منذ السبعينيات، حقّق الاتحاد السوفياتي ميزة تفاضلية ليس لامتلاكه ٦٠٠ حقل غاز موزّعة على أراضيه وجمهورياته، واحتياطياً عملاقاً تُستهلك منه نسبة ضئيلة محلياً فقط بل لأنّ الاتحاد السوفياتي بنى أنابيب غاز عملاقة عابرة للقارات – من ساحل سيبيريا على المحيط الهادئ وعبر روسيا وشرقي أوروبا، ومن شمالي روسيا إلى جنوبها على البحر الأسود وجمهوريات آسيا الوسطى، وأطلق مشاريع جديدة لمدّ الأنابيب غرباً إلى دول أوروبا وشرقاً إلى اليابان والكوريتين والصين ودول جنوب شرقي آسيا.

ولقد اكتمل في روسيا عام ١٩٧٤ أنبوب طوله ١٥٠٠ كلم من «حقل أوخا» في أقصى شمال جزيرة ساخالين إلى مرفأ موروران جنوب جزيرة هوكايدو في اليابان. كما أنّ تعاون الاتحاد السوفياتي مع دول أوروبا الغربية كان واسعاً منذ تلك الفترة حيث أعطى تراخيص لشركات فرنسية لبناء أنابيب غاز ومنشآت عام ١٩٦٧ وإنجاز أنابيب طولها ٤٨٠٠ كلم بالاشتراك مع عدّة شركات أوروبية ومنها ENI الإيطالية، تنطلق من شمالي روسيا وتمرّ في روسيا البيضاء وأوكرانيا وتشيكوسلوفاكيا والنمسا، لتنتهي في مرفأ تِريَست الإيطالي، وبلغ قطر الأنبوب ١ , ٦ متر[3]. أمّا الاتحاد الأوروبي فقد استهلك ٨٤٨ مليار م٣ من الغاز الطبيعي عام ١٩٧٢ توزّعت كما يلي:

- محطات إنتاج الكهرباء (١٩٧ , ٥ مليار م٣ سنوياً).
- الصناعة (٣٧٩ , ٤ مليار م٣).

---

(١) استخرج ثلاثة أرباع الغاز الأميركي في ولايتي تكساس ولويزيانا في العام ١٩٧٠ حيث ساهمت ولاية تكساس بنسبة ٣٨ بالمئة من مجمل إنتاج الغاز الأميركي تلتها ولاية لويزيانا بنسبة ٣٥ بالمئة وأوكلاهوما (٨ بالمئة) ونيو مكسيكو (٦ بالمئة) وكنساس (٤٪) وكاليفورنيا (٤ بالمئة).

(2) Mario Medici, *The Natural Gas Industry*,..., Op, Cit., p. 35-36

(3) Ibid, p. 140.

- الاستعمال المنزلي والتجاري (٢ , ٢٤١ مليار م٣).

في حين جاءت هولندا في المرتبة الأولى في الإنتاج (٤٣٣ مليار م٣) وألمانيا الغربية في المرتبة الثانية (١٥٤ مليار م٣) وإيطاليا (١٢٤ مليار م٣) وفرنسا ٧٠ مليار م٣).

رسم بياني: أكبر مستهلكي الغاز في العالم

تراجعت مرتبة الولايات المتحدة كثيراً منذ ١٩٧٠ وهبطت مساهمتها إلى ١٥ بالمئة. ووفق وكالة الطاقة العالمية فإنّ الإنتاج العالمي للغاز عام ٢٠١٣ بلغ ٤ , ٤ ترليون م٣ وثمّة عشر دول تنتج ثلثي ما يستهلكه العالم سنوياً. وهي كالتالي: روسيا وأميركا ما يناهز ٧٠٠ مليار م٣ لكل منهما وإيران ٢٥٠-٣٠٠ مليار م٣، يليها قطر ١٦٠-١٨٠ مليار م٣، وكندا ١٦٠ مليار م٣ والصين ١٢٠ م٣ والنرويج ١١٠ م٣ مليار وهولندا ٩٠ مليار م٣ والسعودية ٨٥ مليار م٣ والجزائر ٨٠ مليار م٣. فيما تنتج حوالى ٩٠ دولة الثلث الباقي. وتقدّر احتياطيات الغاز الطبيعي حالياً في العالم بـ٣, ١٨٧ ترليون م٣ منها ٧, ٤٨ ترليون في روسيا و٦ , ٣٣ ترليون في إيران و٧ , ٢٤ ترليون في قطر، تليها مباشرة تركمانستان (٥ , ١٧ ترليون م٣). أمّا احتياطيات النفط في العالم فستدوم في أفضل الظروف ٥٠ عاماً: السعودية ٣٠ أو ٤٠ عاماً،

والعراق ٧٠ عاماً وإيران ٥٠ عاماً. أمّا احتياطي روسيا من الغاز (٤٤ تريليون متر مكعب) فهو سيدوم ٧٥ عاماً، كما أنّ روسيا هي أكبر منتج للنفط في العالم أيضاً.

رسم بياني: الدول المنتجة للغاز الطبيعي

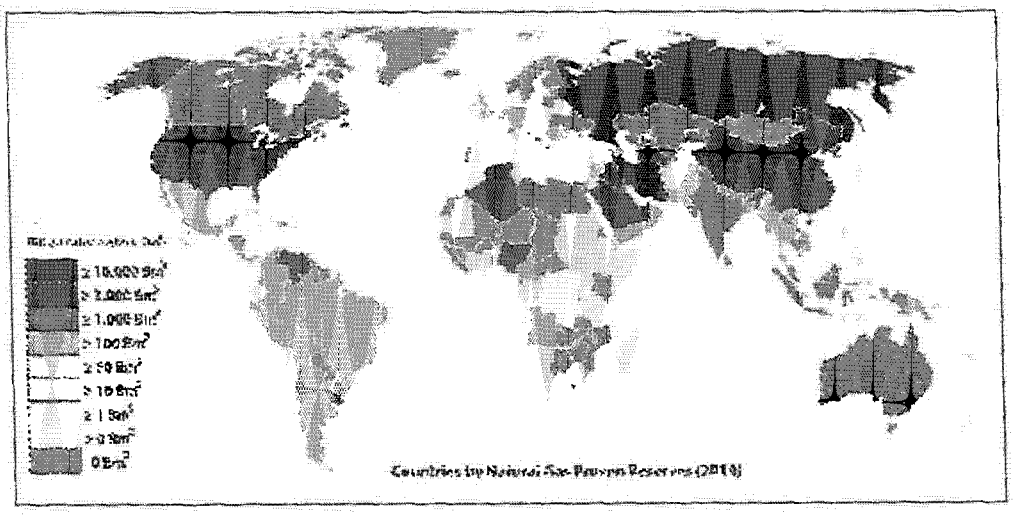

ومن ناحية أخرى، فقد استهلك العالم ٣,٥ ترليون م٣ من الغاز الطبيعي عام ٢٠١٥. وجاءت في المرتبة الأولى الولايات المتحدة ٧٧٨ ملياراً ثم الاتحاد الأوروبي ٤٠٢ مليار وروسيا ٣٩٢ ملياراً وإيران ١٩١ ملياراً والصين ١٧٧ ملياراً واليابان ١١٣ ملياراً والسعودية ١٠٦ مليارات وكندا ١٠٣ مليارات والمكسيك ٨٣ ملياراً ودولة الإمارات العربية ٦٩ ملياراً.

ورجّح الخبراء أن كميّات الغاز المتوافرة في العالم ستكفي ٦٠ سنة بوتيرة الاستهلاك السنوي الحالي، أي ستنفد في العام ٢٠٧٠. ومن أرقام الاحتياطي رُسمت خرائط توزيع مصادر الغاز في العالم، فتبيّن أنّ روسيا تحتّل المرتبة الأولى (٤٨ تريليون متر مكعب)، تليها إيران (٣٤ تريليون متر مكعب)، فقطر (٢٥ تريليون متر مكعب). وبعد الثلاثة الكبار، توزّع بقية الاحتياطي (٨٠ تريليون م مكعّب) على حوالى أربعين دولة أبرزها تركمانستان والولايات المتّحدة والسعودية والإمارات وفنزويلا ونيجيريا والجزائر والعراق والصين، وصولاً إلى سورية ولبنان وقبرص وفلسطين المحتلّة. أما أرقام الاستهلاك فتأتي الولايات

لمتحدة في المرتبة الأولى (٦٩٠ مليار متر مكعب سنويّاً)، تليها روسيا (٤٥٧ مليار متر مكعب)، فالاتحاد الأوروبي (٤٤٤ مليار متر مكعب)، ثم إيران والصين واليابان والسعودية وكندا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والهند.

واليوم يستخدم الغاز الطبيعي حول العالم في الطبخ والتسخين وفي صنع العديد من المنتجات اليومية التي لم تكن متاحة من دونه، مثل سجّاد أرضيات الفينيل والأنابيب، وأيضًا دواء الأسبرين والأطراف الاصطناعية للذين فقدوا قدماً أو يداً، وفي صمامات القلب ونظارات الشمس ومزيلات التعرّق والهواتف المحمولة. وهناك اليوم أكثر من ١٥ مليون سيارة في العالم تستخدم الغاز الطبيعي وقوداً لها.

أسعار الغاز

تعتمد التوقعات بشأن اتجاه أسعار الغاز الطبيعي بشكل كبير على متغيرات سوق النفط، وذلك لارتباط معظم عقود الغاز بالآليات المعتمدة لتسعير النفط.

ولذلك فإنّ انخفاض أسعار النفط يؤثّر سلباً في منتجي الغاز الصخري لمصلحة مصدّري الغاز المسيّل والجاف. ومن العوامل المؤثّرة أيضاً في الطلب على الغاز، منافسة الفحم الحجري فيما يخص إنتاج الكهرباء لأنّ تكاليف الفحم أقل، حتى ولو كان له تداعيات بيئية سيئة. فقد شهد سعر الفحم ابتداء من العام ٢٠١١ انخفاضاً من ١٠٠ دولار للطن إلى ٧٥ دولاراً. ووفقاً لحسابات الوكالة الدولية للطاقة، يكلّف إنتاج الكهرباء بواسطة الغاز المسيّل الدول الآسيوية ضعف ما يكلفها إذا استخدمت الفحم الحجري.

وبما أنّ قوانين العرض والطلب تحدّد أسعار السلع والخدمات، فإنّ ندرة أي سلعة تتعلّق أيضاً إذا ما أمكن إعادة إنتاجها أو أنّ استهلاكها يتمّ مرة واحدة (non-renewable) – تُكسب الغاز أهمية فوق العادة. ذلك أنّ احتياطياته معروفة لا تكفي لدعم الاستهلاك العالمي أبعد من العام ٢٠٧٠. وتشير وكالة الطاقة الدولية (International Energy Agency IEA)، إلى أن المصادر غير التقليدية للنفط والغاز يمكن أن تشكّل ما يصل إلى ٥٠ بالمئة من الاحتياطيات العالمية غير المكتشفة.

وإضافة إلى الحقول التقليدية من الغاز الجاف، فإنّ الغاز الصخري يكسبُ أيضاً أهمية مستجدة. فالصين – البلد الذي يستهلك الغاز بكثرة – تمتلك أكبر موارد متوقّعة من الغاز الصخري القابلة للاستخراج في العالم، وتقارب ضعف التي توجد في الولايات المتحدة ويليها الأرجنتين.

لقد توقّعت وكالة الطاقة الدولية في تقرير صدر عام ٢٠١٤ أنّ الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في المدى المتوسط سينمو بنسبة ٢,٢ بالمئة سنوياً حتى ٢٠٢٠ وسيكون للغاز المسيّل نصيب هام من ذلك النمو بفضل مشروعات تسييل الغاز في أميركا الشمالية وأوستراليا التي ستدفع حجم تجارة الغاز المسيّل إلى التوسّع بنسبة ٤٠ بالمئة بحلول عام ٢٠١٩. إلا أنّ ثمّة معضلة لا يمكن تجاوزها وهي أنّ ارتفاع الطلب على الغاز وهبوط الطلب على النفط يؤديان منطقياً إلى ارتفاع أسعار الغاز وهبوط أسعار النفط. ولذلك فإنّ أسعار الغاز عالمياً مرتبطة بأسعار النفط، ما يضع علامة استفهام على قرارات بعض الدول المنتجة للغاز في تنفيذ مشاريع تسييل الغاز خصوصاً بعد انخفاض أسعار النفط منذ ٢٠١٤. إذ إنّ ذلك يساهم في ارتفاع الطلب على النفط وارتباط تسعير الغاز بأسعار النفط بشكل وثيق يشكّل العامل الأهم في قرارات إنتاج الغاز واستخراجه. وعلى سبيل المثال، في العام ٢٠١٥ وإثر تراجع أسعار النفط، تعرّضت مشاريع لتسييل الغاز للإلغاء أو للتأجيل في كندا وأوستراليا والولايات المتحدة، ما يدّل على أنّ أي مشاريع قد يُخطّط لها وفق معطيات إيجابية ويمكن أن تؤجّل إذا تراجعت أسعار النفط. وأهمية هذا المنحى أنّ ٣٦ مشروعاً لتسييل الغاز في العالم وبطاقة إنتاجية مجتمعة تبلغ ٤٦٠ مليار متر مكعب كانت قيد الإنشاء أو التشغيل عام ٢٠١٥. ولكن هذه الخطوات ارتبطت بمخاطر هبوط أسعار النفط في ذلك العام.

لقد كان صعباً في الماضي ربط أسعار الغاز بالنفط، لأنّ النفط كان ينقل بالناقلات البحرية العملاقة إلى كل بقعة في العالم، بينما الغاز الطبيعي كان يُنقل عبر أنابيب بين الدول وحسب. ولكن مع ازدهار صناعة الغاز المسيّل وتجارته كما ذكرنا، أصبح الغاز الطبيعي كالنفط تمامًا يُنقل إلى كل مكان في العالم، ولذلك أصبح من الأجدى أن يُربط مباشرة

بالنفط على أساس مشترك هو تسعير كل مليون وحدة حرارية لكل منهما. ويوجد حاليًا ٢٧ محطة في العالم لاستيراد الغاز المسيّل وأربع قيد الإنشاء وأكثر من ٣٠ محطة تحت التخطيط، ما يجعل الغاز المسيّل واسع الانتشار كالنفط.

ولا توجد طريقة واحدة لتسعير الغاز الطبيعي في العالم، كما لا يوجد سوق واحدة لتجارة الغاز. بل ثمّة عدّة أساليب للتسعير وعدّة أسواق للعرض والطلب، حسب المنطقة الجغرافية وبلد المنشأ.

١- وعلى سبيل المثال، الطريقة الوحيدة لنقل الغاز من البلد المنتج إلى اليابان هي تسييله ونقله بالناقلات البحرية العملاقة من ماليزيا وقطر وغيرهما من الدول المنتجة. وفي حالة اليابان، ارتبط سعر الغاز ارتباطًا وثيقاً بأسعار النفط العالمية. مثلًا كل برميل نفط يحتوي على نحو ٥,٨ ملايين وحدة اشتعال، فإذا كان سعر برميل النفط ١٠٠ دولار يكون سعر مليون وحدة اشتعال من النفط هو نحو ١٧ دولاراً (أي ما دفعت اليابان ثمناً للغاز عام ٢٠١٤). وهذا التسعير يحدّد معدلات أسعار الغاز المسيّل العالمية، فتراوح عندئذٍ بين ١٢ و١٨ دولاراً. ما يدفع دولاً منتجة للغاز الطبيعي والمسيّل إلى ربط أسعارها بمعدلات تسعير على أساس أسعار النفط العالمية.

٢- الطريقة الثانية لتسعير الغاز، هي في أميركا حيث يُستخرج الغاز الطبيعي من الحقول ويباع وفق تسعير مركز «هنري هوب» Henry Hub لتجارة الغاز والقائم على أساس العرض والطلب. فمثلاً إذا كان معدّل سعر الغاز هو ١٢ دولاراً للمليون وحدة حرارية، ثم وقعت حادثة وتعطّل بعض خطوط إنتاج الغاز، فإنّ السعر سيرتفع إلى ١٣ أو ١٤ دولاراً. وكذلك إذا ارتفعت الكميات المعروضة من الغاز وهبط الطلب، سيتدهور السعر دون ١٢ دولاراً. وهذا ما حصل في ربيع ٢٠١٣، عندما هبط سعر الغاز في أميركا إلى ٤,١٧ دولارات.

٣- والطريقة الثالثة هي في أوروبا حيث يتمّ تحديد سعر الغاز وفق معادلة تجمع بين أسعار الغاز المسيّل العالمية والأسعار الأميركية. وتراوح أسعار السوق الأوروبية بين ١٠ و١٢ دولاراً للمليون وحدة حرارية. ورغم أنّ روسيا تحتكر جزءاً كبيراً من السوق

الأوروبية عبر شركة غازبروم، وأنّ سعر الغاز الروسي عبر الأنابيب هو أرخص بنسبة ٢٠ ـــ ٤٠ بالمئة من الغاز المسيّل، فإنّ أوروبا تستورد الغاز المسيّل أيضاً بالناقلات البحرية، لتنويع المصادر وعدم منح روسيا الاحتكار.

ورغم اختلاف أنماط التسعير والعوامل التي تدخل في معادلاته ي العالم، يبقى العامل الأكبر والأكثر عقلانية اقتصادية هو ربط سعر الغاز بسعر النفط (relative price)، لأن أسعار النفط العالمية موحّدة تعكس قيمة موارد الطاقة في كل زمان ومكان (وهي كذلك منذ مائة عام تقريباً).

ولعدّة عقود بقيت كلفة نقل الغاز أكبر من كلفة نقل النفط. فالأنبوب بقطر ٦١٠ ملم ينقل النفط بكميات تفوق ثلاثة أضعاف الغاز الطبيعي، في حين أنّ الباخرة التي تنقل ٢٥ ألف طن من النفط لا تستوعب أكثر من ١٠ آلاف طن من الغاز المسيّل. ذلك أنّ الحجم الذي يأخذه سائل الميثان هو أكبر من حجم البترول[1]. كما أنّ كلفة إنتاج الغاز تراوح من بلدٍ إلى آخر ومن حقل إلى آخر وتختلف وفق العمر الافتراضي للبئر، وإذا ما كان الحقل في البر أو في البحر. فالدراسات منذ خمسين عاماً تجري مقارنات في تكاليف الإنتاج، وتبيّن مثلاً أنّ كلفة إنتاج ونقل الغاز الطبيعي من قعر البحر هي ثلاثة أضعاف كلفة إنتاجه ونقله في البر.

ولكن الهوّة في الكلفة تضاءلت بعدما كثُرت منشآت الغاز ووسائل نقله عبر الأنابيب والبواخر. فالعائق الأكبر قبل عقود كان عدم توافر مبالغ الاستثمار الأساسية لمنشآت الغاز وبنيته التحتية من محطات وأنابيب وناقلات بحرية. ولكن كلما اكتملت بنية تحتية في بلدٍ ما أو حول حقلٍ ما كانت كلفة إنتاج الغاز ونقله تتضاءل في السنين التالية، شريطة أن يتم استعمال المنشآت والأنابيب والسفن كل أيام السنة وبكميات وافرة وإلّا استغرق استرجاع الاستثمار الأولي فترات أطول.

(1) Mario Medici, *The Natural Gas Industry*, ..., Op, Cit., p 57.

الفصل الثالث

كيف أصبح الغاز الطبيعي سيّد الطاقة

البحث عن طاقة بديلة

في غياب توافق عالمي على حماية طبقة الأوزون وإلجام التلوث وانبعاث الغازات السامة في البيئة، باتت توقعات الأزمات والكوارث المخيفة حديث الساعة في الحواضر الكبرى[1]. وذكر مقال نشرته **مجلة نيويورك** في تموز ٢٠١٧ أنّ الاحتباس الحراري بسبب التلوّث سيرفع درجات الحرارة في مدينة نيويورك إلى مستويات لا تحتمل تفوقُ درجات الحرارة في البحرين مثلاً. وسيزداد التصحّر في العالم وتصبح مناطق شاسعة تنتج الغذاء حالياً أراضي بوراً لا تنتج شيئاً، وستنتشر الأمراض بسبب الحرّ وتزايد الميكروبات والحشرات ويظهر مرض الطاعون المدفون تحت ثلوج سيبيريا مجدّداً، وتكثر ظاهرة أعاصير التسونامي لتغطي مساحات كبيرة من اليابسة تحت مياه المحيطات. وباختصار فهذا يعني اندثار الحضارة البشرية وموت مليارات البشر وانتقال مليارات أخرى من الذين نجوا إلى مناطق أكثر أماناً يتقاسمون لقمة العيش وما تبقى من ثروات. والمتهم الرئيس في تسبّب هذا السيناريو هو النفط، المحرّك الأكبر للاقتصاد العالمي في المائة عام السابقة[2].

---

(1) Tickell, Oliver, Kyoto2: How to Manage the Global Greenhouse, London, Zed Books, 2008, pp. 17-29.

(2) «At what cost? Can the world thrive on 100% renewable energy?», The Economist, July 13 2017.

رسم بياني: النسب المئوية لإنتاج بدائل النفط

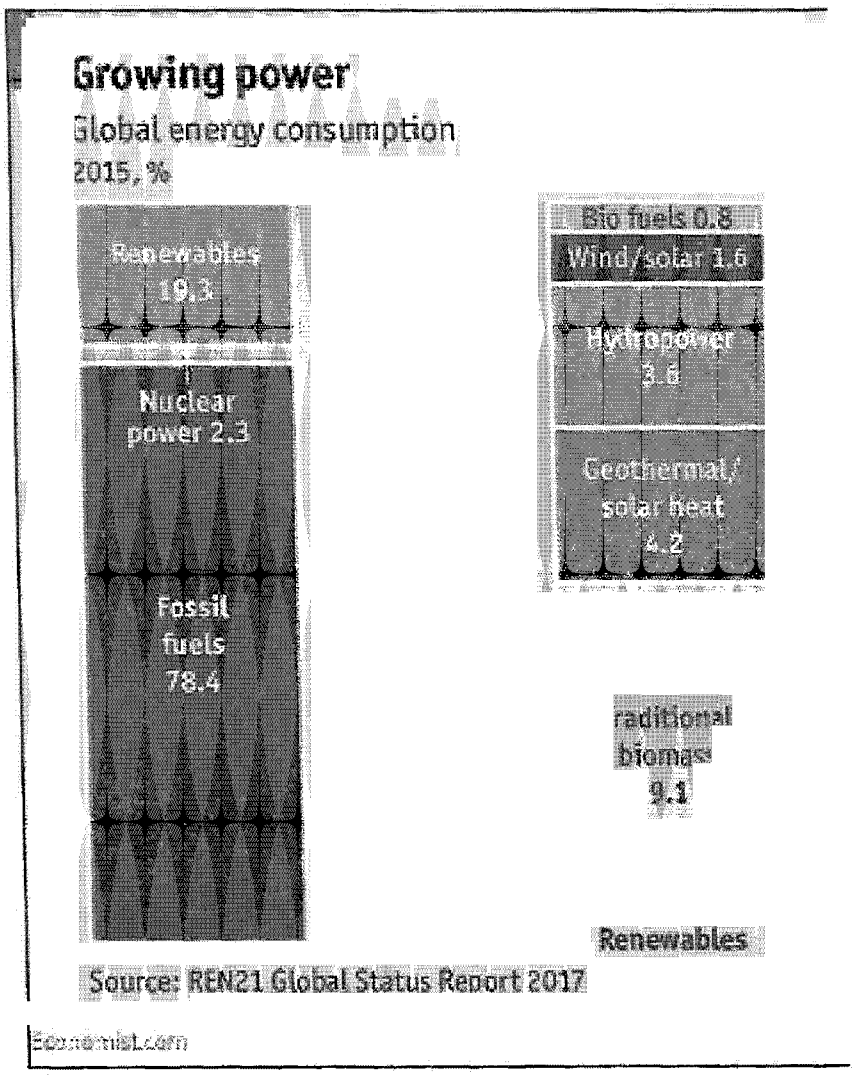

وفي دراسات تفصيلية ظهرت بوفرة في السنوات الأخيرة، تبيّن أنّ الانحباس الحراري بسبب التلوث يؤدي إلى الكوارث التالية، وقد يصل إلى نهاية الحياة البشرية على كوكب الأرض:

- **أولاً، ارتفاع مياه البحار والمحيطات:** فالماء يغطي نسبة ٧٠ بالمئة من سطح الكرة الأرضية ومعظم الدول تشاطىء الكتل المائية وتقيم مدناً ضخمة على السواحل. ولذلك فارتفاع متر أو مترين سيُغرق السواحل حيث يقطن مئات الملايين من البشر.
- **ثانياً، ظاهرة العواصف العملاقة:** فسطح الكرة الأرضية تسلكه تيارات الرياح المعروفة[1] التي استعملت منذ أقدم العصور في التجارة وفي اكتشاف البحار. ولكن في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة أخذت ظاهرة العواصف العملاقة تتكاثر بشكل لافت بشدّتها وسرعة رياحها واقتلاعها للأشجار والمنازل والمنشآت وخصوصاً في البحر الكاريبي وبحر المكسيك. وهي تهدّد اتجاهات الرياح العالمية.

---

(١) أنواع الرياح:

١- الرياح العكسية أو الرياح الغربية Westerlies، تهب فوق نصف الكرة الأرضية الجنوبي والشمالي، وتحديداً بين نطاقي المدار والدائرتين القطبيتين الجنوبية والشمالية.

٢- الرياح التجارية (Trade Winds)، وهي أكثر الرياح استمرارية وثباتاً في هبوبها، واستعملت منذ قرون في التجارة العالمية، وتهب بين المدارين وخط الاستواء، وتبلغ سرعتها ما بين ١٠-١٥ عقدة، أي ١٨٥٠م، وتزداد سرعتها في الصيف، ووجهتها جنوبية شرقية في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية وشمالية شرقية في النصف الشمالي.

٣- الرياح القطبية Polar، وتهب من مناطق الضغط العالي إلى مناطق الضغط الخفيف ضمن الدائرتين القطبيتين الجنوبية والشمالية.

٤- الرياح الموسمية (Monsoons)، وتهب في نطاق واسع، وتميل في هبوبها أو تهب في اتجاهات متضادة من فصل إلى فصل، وخصوصاً في حوض البحر العربي حيث تهب ستة أشهر من الشمال الشرقي وستة أشهر من الجنوب الغربي. فالرياح القادمة من الاتجاه الأول جافة والرياح القادمة من الاتجاه الثاني رطبة.

٥- أنواع رياح أخرى: «رياح فصلية»: تهب في مناطق محدّدة وهي منتظمة، وخصوصاً في القارة الآسيوية، وهي نوعان شتوية وصيفية. «رياح يومية» وهي رياح نسيم البر ونسيم البحر تساعد صيادي الأسماك. «رياح محلية»: تهب لفترات في مناطق محددة من سطح الأرض، مثل رياح المسترال الباردة في فصل الشتاء في الجهة الغربية من القارة الأوروبية. و«رياح الخماسين» الجافة والحارة التي تهب على مصر، والجهة الجنوبية من فلسطين. و«رياح السموم» التي تهب في فصل الصيف من الجهة الجنوبية من شبه الجزيرة العربية حتى جنوبها.

- **ذوبان جليد القطب الشمالي والقطب الجنوبي:** وهذه الظاهرة تتسارع بشكل مريع حيث تكشف صور الأقمار الاصطناعية التقلّص المذهل لطبقة الجليد في القطبين كل عامٍ تقريباً. وأصبح منظر جبال جليد تعبر المحيط كالبواخر شأناً معتاداً أمام السواحل الشرقية لكندا.
- **تدهور منظومة التساقط:** إذ إنّ نظام الرياح العالمي وتضاريس القارات كانا وراء انتظام تساقط الأمطار وتوزيعها في الكرة الأرضية. ولكن يلاحظ في العقدين الأخيرين أنّ التساقط قد تراجع بشكل مخيف في بعض مناطق العالم وعمّق أزمة التصحّر فيما أغرق بلداناً أخرى بكميات غير مسبوقة من الأمطار أحدثت فيضانات وكوارث ورفعت منسوب الأنهار[1].

المصيبة أنّ هذه الظواهر الأربع أصبحت حقيقة واقعة لا تتراجع ولا تستكين بل تزداد عنفاً. وإذ يتذكّر الرأي العام العالمي كيف محا إعصار «كاترينا» مدينة نيو أورليانز الأميركية عام ٢٠٠٥، فهذه لم تكن حادثة منفصلة، بل تلتها أعاصير مشابهة في المنطقة نفسها، منها اثنان – آيك وغوستاف – عام ٢٠٠٨ أغلقا منصات النفط والغاز على الساحل الأميركي المطل على خليج المكسيك.

في العام ١٩٩٨، تعرّضت كندا لعواصف المطر المتجمّد مع ارتفاع في الحرارة الموسمية في فصل الشتاء، ما أدّى إلى فيضانات وانقطاع الطاقة الكهربائية عن خمسة ملايين مواطن ووقوع الأشجار وأعمدة الإنارة والكهرباء. وساء الوضع عندما تدنّت الحرارة إلى ٣٥ درجة مئوية تحت الصفر في مناطق عديدة من كندا مع استمرار انقطاع الكهرباء التي تغذي التدفئة في المنازل في محافظة كيبك حيث يقيم سبعة ملايين شخص.

وهذه المخاطر تنطبق على مدن رئيسة في العالم قريبة من مصادر المياه كنيويورك وواشنطن ولوس أنجلوس ولشبونة وبيروت وروما، الخ. ويعيش ٥٥ بالمئة من سكان

(1) Cleo Paskal, *Global Warring: How Environmental, Economic, and Political Crisis Will Redraw the World Map*, Toronto, Key Porter Books, 2010, p. 26.

الولايات المتحدة على سواحلها البحرية في وقت تتزايد الأعاصير على سواحل أميركا الأطلسية (ولايات نيويورك ونيوجرسي وكونيكتيكت وجورجيا وفلوريدا) وفي خليج المكسيك (ولايات لويزيانا وتكساس وآلاباما)[1]. أمّا في أوروبا، فجنوبها المتوسطي (اليونان، إيطاليا، اسبانيا، فرنسا) يتعرّض للجفاف وارتفاع درجات الحرارة، في حين يتعرّض نصفها الشمالي لموجات مطر غير مسبوقة في كل أشهر السنّة ولفترات دفء غير معهودة في أشهر الشتاء. وفي العام ٢٠٠٣، ضربت أوروبا موجة حر شديد حيث ارتفعت درجات الحرارة إلى ٤٠ درجة مئوية، وبلغ عدد ضحايا الحرّ ٣٠ ألف قتيل في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا واسبانيا، ما اعتبر أسوأ كارثة مناخية في أوروبا لأكثر من ٢٠٠ عام.

رسم بياني: الجفاف والتصحّر يضربان الكرة الأرضية

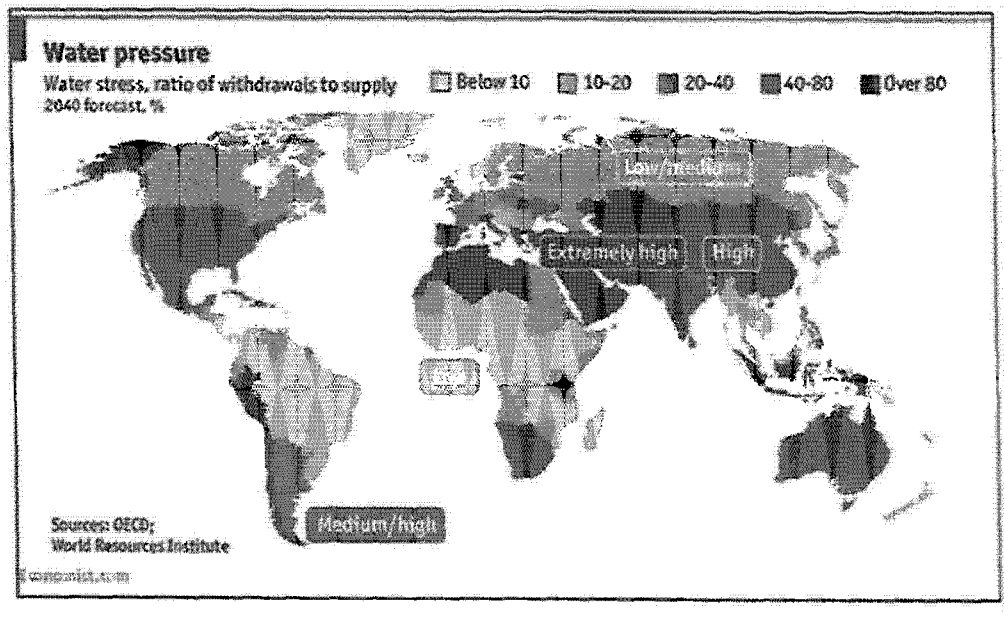

بسبب الانحباس الحراري وارتفاع درجات الحرارة، امتص المناخ كميات أكبر من الرطوبة سواءٌ من البحار والمجاري المائية أو من الأرض، فضرب الأرض جفاف مزمن واشتعلت الحرائق التي تواصلت أسابيع كما جرى في كاليفورنيا وأوستراليا وكندا. أمّا في

(1) Ibid, p. 38.

المناطق الأخرى فتتجمّع غيوم ضخمة تحتوي كميات كبيرة من المياه تسقط بغزارة وقوة حتى في أكثر الأيام حرّاً في الصيف. مع توقعات أنّه بحلول العام ٢٠٤٠، سيكون الصيف الأوروبي شديد الحرارة. فتشهد البلدان الجبلية كسويسرا أو الشمالية ككندا عواصف ثلجية أطول وأكبر، مع فيضانات غير مسبوقة في الربيع والصيف وجفافاً في الصيف ما يعطّل معامل الكهرباء الهيدروليكية ويخرّب البنية التحتية ويضرّ ببعض القطاعات الصناعية.

لقد ضربت رياح المونسون (monsoon) شواطىء الهند عام ٢٠٠٨ بقوّة غير عادية وأمطار تواصلت أسابيع وتسبّبت بقتل ٢٦٠٠ مواطن، فيما تهدّد التغييرات المناخية المفاجئة حياة ١٨٤ مليون مواطن في القارة الإفريقية سواءٌ الفيضانات في المغرب والجزائر أو الجفاف القاتل والتصحّر جنوب الصحراء الكبرى[1]. والكوارث الطبيعية ليست جديدة على شبه القارة الهندية وخصوصاً خليج البنغال، إلى درجة أنّ دولة بنغلادش تتعرّض لفيضانات تغطّي معظم أراضيها منذ الثمانينيات من القرن العشرين. ولقد اعتاد سكان بنغلادش ظاهرة الفيضانات حتى أنّ الحكومة لم تعد تعتبرها كارثة إذا غطّت المياه أقل من ٥٠ بالمئة من البلاد، فتترك مسؤولية الإغاثة للسلطات المحلية في كل منطقة، فيما لجأ الملايين من سكان بنغلادش إلى أراضي الهند المتاخمة بشكل شبه دائم[2].

حدّة الكوارث وتكرارها المتسارع أرهق ميزانية الحكومة الهندية ودفعها إلى المزيد من ترميم البنية التحتية وتدعيمها بالجسور والسدود والعوائق، وهدّد القطاع الزراعي الذي يعتاش منه ٦٠ بالمئة من سكان الهند البالغ عددهم ١٣٠٠ مليون نسمة ويمثّل ١٩ بالمئة من الدخل القومي. حتى أنّ موسم جفافٍ غير متوقعٍ طرأ عام ٢٠٠٥ أدّى إلى تراجع الإنتاج القومي الهندي بنسبة ٣ بالمئة، وزاد نسبة الفقر في الأرياف.

ولكن وضع الهند بيئياً أفضل من الصين، ذلك أنّ معظم مدن الصين الكبرى وبنيتها التحتية وصناعاتها تقع على ساحلها الشرقي الذي تهدّده احتمالات ارتفاع مياه المحيط. في حين أنّ مراكز الهند السكانية الكبرى – مثل نيو دلهي وبنغالور – تقع في داخل البلاد بعيداً

(1) Ibid, p. 141.

(2) Ibid, p. 149.

https://facebook.com/groups/abuab/

من المحيط، باستثناء مدينة بومباي وهي أكبر مدينة في الهند سكانياً واتساعاً. إذ يكفي ارتفاع مياه المحيط متراً واحداً ليغطي ٢٠ بالمئة من مساحتها يُغرق مدناً صغيرة على الساحل الشرقي للهند.

كما طرأت تغييرات على الحياة البحرية في البحر المتوسط الذي يعاني التلوث ومن قرب نفاد ثروته من الأسماك بسبب الصيد الكثيف؛ ففي العام ٢٠٠٦، شهد البحر المتوسط وباء قنديل البحر الذي ملأ شواطئه، وأصاب ٣٠ ألف شخص بجروح جراء صعقات القناديل القاتلة، فأُقفلت البلاجات. كما أنّ قنديل البحر لا يقضي على ثروة الأسماك وحسب بل إنّ وباءً مشابهاً ظهر على سواحل اليابان في العام نفسه، وقد عطّلت كثافة أعداد القناديل مسارب المياه من وإلى محطة ذريّة، ما دفع المسؤولين إلى وقفها موقتاً لتفادي كارثة نووية.

وحتى مدينة لندن التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠ مليون نسمة وهي بعيدة من المحيط نسبياً ليست آمنة: فدرجات الحرارة في منطقة لندن هي أعلى منها في الأرياف الإنكليزية ست درجات مئوية وذلك جراء الانحباس في المساحات المبنيّة داخل لندن الكبرى. كما أنّ مياه المحيط الأطلسي يمكن أن تغمر مجرى نهر التايمز صعوداً وتكتسح مدينة لندن، وكذلك فإنّ الأنهار الصغيرة التي تغذي نهر التايمز يمكن أن تفيض وترفع منسوب التايمز في وسط المدينة إلى الشوارع على ضفتيه، أو أن تنهمر أمطار غزيرة لفترات طويلة غير مسبوقة فتتدفق مياه الصرف الصحي القديمة وتنفجر المياه الجوفية في لندن.

مع نهاية الثمانينيات بات الوضع المناخي العالمي معروفاً لدى الجميع، وأنّه لا يمكن لأي بلدٍ أن ينعزل وينأى بنفسه عن الكوارث البيئية، لأنّ الكرة الأرضية كالسفينة يغرق كل ركابها عندما تتعرّض لثقب في أي مكان منها. وأمن الطاقة العلمي أصبح مترابطاً ومعقّداً يضم عشرات الأنابيب العابرة للقارات والبحار لنقل النفط والغاز، وأنظمة كهرباء تربط عشرات الدول وخطوط مواصلات تعبرها ناقلات ضخمة للبترول والغاز المسيّل، وقوانين وأنظمة وإجراءات دولية ترعى إنتاج الطاقة الذرية واستخدامها.

ولأنّ البنية التحتية لإنتاج الطاقة الكهربائية على المجاري المائية تخدم لعقود طويلة

مثل سد هوفر Hoover في غرب الولايات المتحدة (أنشأ عام ١٩٣٦) وسد «غورج» على نهر يانغتسيه في الصين، فقد وضعت الأمم المتحدة برامج دعم تنمية الطاقة النظيفة ومع المؤسسات المالية الدولية من دعم أي مشروع في البترول والغاز والفحم، بل في مشاريع كهرومائية لأنّها تبث القليل من ثاني أوكسيد الكربون إلى الهواء. وهذا الحافز دفع إلى نمو غير مسبوق في بناء السدود على المجاري المائية ومنها ٧٨٤ سدّاً في الصين فقط.

أمّا المحطات النووية فهي تخدم لآجال أقصر بكثير ولا يمكن إزالتها بعد إقفالها واستنفادها. ولذلك فبناء منشآت نووية ومصافي البترول والغاز ومحطات إنتاج الطاقة من الفحم الحجري وخطوط التيار العالي يعتبر شؤماً بالنسبة إلى المدن والبلدات والتجمعات السكانية المجاورة للمنشآت التي سيبقى معظمها قيد الاستعمال في العقود المقبلة من القرن الواحد والعشرين ولا تأخذ بالحسبان التغييرات المناخية ولا العوامل الأربعة الموجودة التي ذكرناها أعلاه. ففي الأيام العادية، من المعروف أنّ أنظمة توزيع الطاقة تتعرّض للتعطيل في أجواء مناخية قاسية (رياح عاتية وأمطار غزيرة وعواصف ثلجية)، فكيف إذا كان الوضع يتّجه نحو المزيد من المناخ الصعب ومن حدوث الكوارث البيئية في المستقبل.

إنّ محطات إنتاج الطاقة الذرية تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء للتبريد ولذلك فهي تنشأ أمام مجاري المياه والبحار التي أصبحت المصدر الأكبر لكوارث التعثّر المناخي. وبعض المحطات الذرية لا تعلو سوى أمتار قليلة عن سطح البحر كما هي الحال في محطات بريطانيا . وليس غريباً أنّ المصدر الرئيس لارتفاع الحرارة في فرنسا هو المحطات الذرية التي توفّر ٦٠ بالمئة من حاجة فرنسا للطاقة. وهذه المحطات الذرية تصرّف مياهاً تغلي بدرجة عالية بعد استعمالها في تبريد اليورانيوم، فتندفع هذه المياه في مجاري الأنهار وتقتل الأسماك والأعشاب النهرية وترفع حرارة الأنهار والبحيرات. ولقد اضطرت فرنسا إلى إقفال ١٧ محطة ذرية موقتاً في أثناء موجة الحر في صيف ٢٠٠٣، ما أجبر شركة كهرباء فرنسا (Électricité de France) على شراء الكهرباء بسعر ناهز عشرة أضعاف السعر العادي وبكلفة ٣٠٠ مليون يورو. وكشف تقرير أنّ محطة غلاوستر في بريطانيا التي تغذّي نصف مليون مواطن بالكهرباء كانت قريبة جدّاً للتعرّض لفيضان. وكذلك في موجة حر عام ٢٠٠٦

اضطرت ألمانيا وفرنسا وإسبانيا إلى تخفيض ساعات عمل المحطات الذرية بسبب ضغط المكيّفات الذي هدّد أجهزة التوزيع. كما خفّفت السلطات إجراءات الأمان على المحطات النووية التي تعمل فتراتٍ إضافية في فصول الحر حتى تستطيع تصريف المياه التي تغلي بكميات أكبر من المعتاد إلى المجاري المائية ما ألحق ضرراً بقطاع الصيد.

وكذلك فإنّ أضخم المنشآت النفطية في العالم (رأس تنّورة في السعودية وجمنغار في الهند وجورنغ في سنغفورة وروتردام في هولندا ومنشآت حوض النيجر) تحاذي سطح البحر، ما يعرّضها لارتفاع الماء وعواصف عاتية وكذلك لأي تحوّل في الأرض من تحتها. وأي ضرر يلحق بواحدة من هذه المنشآت سيؤدي إلى تدهور أمني محلي ويؤثّر في العرض العالمي للطاقة والأسواق.

رسم بياني: أكبر دول منتجة للكهرباء

ورغم أنّ هذا المنحى الانحداري لحالة كوكب الأرض بات معروفاً منذ أواسط ثمانينيات القرن العشرين، فلا تزال نسبة مصادر الطاقة البديلة من مجموع استهلاك الطاقة العالمي تمثل حوالى ١٩ بالمئة تقريباً (تقديرات عام ٢٠١٥) والطاقة الذرية ٢ بالمئة. ما

يعني أنّ نسبة النفط والغاز لا تزال ٧٨ بالمئة. وعلى هذا الأساس ربما احتاجت البشرية إلى ٥٠ عاماً أخرى (أي في العقد ٢٠٦٠-٢٠٧٠) لتصبح الطاقة البديلة هي المصدر الرئيس مئة بالمئة في العالم وتتخلّص تماماً من الاعتماد على النفط والغاز[1]. بينما المطلوب هو أن يتحقّق هذا الحلم عام ٢٠٣٠.

ونظرة إلى تفاصيل إنتاج الطاقة البديلة تبيّن صعوبة الأمر:

- فرغم كلفتها الضئيلة نسبياً، فالطاقة المستمدة من الشمس والرياح لا تزال تشكّل ١,٦ بالمئة من إنتاج الطاقة في العالم، ولا تغطي سوى نسبة ٥,٥ بالمئة من استهلاك الكهرباء في العالم.
- في حين أنّ الطاقة الهيدروليكية (من توربينات مساقط المياه) هي أكثر أهمية من الشمس والكهرباء وتساهم في ٣,٦ بالمئة من إنتاج الطاقة و١٠ بالمئة من إنتاج الكهرباء في العالم، إلا أنّ كلفتها ترتفع ولم يعد القطاع الخاص يستثمر في مشاريع هيدروليكية كما كان في الماضي، مقارنة بالاستثمارات الواعدة في الطاقة الشمسية والهوائية.
- وتنجح استثمارات الطاقة الشمسية بخاصة في البلدان المشمسة حيث يكون إنتاج الطاقة من الشمس أقل كلفة من استخراجها من النفط والفحم الحجري.
- في حين تستمدّ بلدان شمالية كالدانمرك وإسكوتلندا معظم حاجتها من الطاقة لأشهر معيّنة من السنة من الرياح. من ناحية أخرى، فإنّ ولاية كاليفورنيا على وشك تحقيق هدف إنتاج ٣٣ بالمئة من حاجاتها عبر مصادر الطاقة البديلة المتجددة وتحدّد هدف الوصول إلى ٦٠ بالمئة عام ٢٠٣٠. في حين جعلت ألمانيا هدف تحقيق ٨٠ بالمئة من حاجاتها عبر الطاقة البديلة عام ٢٠٥٠.

ولأن حاجة البشرية إلى الطاقة للتدفئة والاستعمال المنزلي والمواصلات والتصنيع

(1) Shelley, Toby, Oil Politics, Poverty, and the Planet, London, Zed Books, 2005, «Alternatives to oil: environmental and security imperatives», pp. 154-177.

شأن وجودي، فإنّ الاستغناء عن النفط والغاز يبدو مستحيلاً في العقود المقبلة. ولا يمكن تصوّر أنّ أي بلد سيحصل على كل الكهرباء التي يحتاج إليها عبر الماء والريح والشمس خلال عقود قليلة، رغم خروج دراسات علمية تحسب بشكل دقيق أنّ الولايات المتحدة قادرة على استخراج كل حاجتها من الكهرباء ووقود آليات المواصلات والتدفئة والتبريد من مصادر بديلة متجددة (الريح والمياه والشمس) بحلول العام ٢٠٥٥. ولكن هذا الهدف الطموح يأتي بشروط منها:

- أن تكون عوامل المناخ مستقرة (درجات الحرارة والأيام المشمسة وقوّة مساقط المياه وحركة الرياح الخ، لا تتعرّض لخضّات).
- أن يقبل المستهلكون استبدال آلياتهم وسياراتهم وأدواتهم التي تستهلك النفط والغاز الطبيعي والطاقة الذرية والبطاريات الثابتة بتلك التي تعتمد مصادر الطاقة البديلة. وبهذا يخلقون الطلب الذي يحفّز المستثمرين ويخفّض الأسعار.

ولكن قياساً على تجربة القرن العشرين واستبدال الفحم بالنفط، فإنّ استبدال الفحم الحجري بالنفط استغرق من مطلع القرن العشرين وحتى أواسط الستينيات. واستعداد البشرية للانتقال إلى أدوات وتجهيزات (للمواصلات والطهو، الخ) تستهلك طاقة بديلة هو ما يحدّد توجّه الاستثمارات المستقبلية ويحتاج إلى نقلة نوعية في التكنولوجيا. استبدال منظومة طيران النقل الجوي مثلاً بمنظومة جديدة تعتمد الطاقة البديلة هو ليس متوافراً الآن ولم يبتكرها أحد بعد. واستبدال شبكة توزيع الكهرباء الحالية بأخرى تعتمد الطاقة البديلة مكلف للغاية. ويرى كثيرون أنّ أي بحث عن طاقة بديلة يجب أن يأخذ في الاعتبار الاستمرار في استهلاك الغاز الطبيعي، وإمكانية التوقف عن استعمال البنزين في السيارات واستبداله ببطاريات.

نعالج في الصفحات التالية الجهود العالمية لضبط التدهور المناخي، وهذه الجهود كانت العامل الأكبر في الانتقال من النفط إلى الغاز الطبيعي.

رسم بياني: المسار الزمني لمفاوضات المناخ

١٩٧٩ – انعقاد أول مؤتمر عالمي بشأن المناخ.

١٩٨٨ – إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

١٩٩٠ – الهيئة الحكومية الدولية والمؤتمر العالمي الثاني بالمناخ يدعوان إلى إبرام معاهدة بشأن تغير المناخ. ومفاوضات الجمعية العامة للأمم المتحدة تبدأ بشأن اتفاقية إطارية.

١٩٩١ – انعقاد الاجتماع الأول للجنة التفاوض الحكومية الدولية.

١٩٩٢ – في مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو، افتتاح التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلى جانب اتفاقيتيها الشقيقتين: اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي و اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

١٩٩٤ – بدء انتهاء اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

١٩٩٥ – انعقاد المؤتمر الأول للأطراف في برلين.

١٩٩٦ – إنشاء أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ لدعم العمل بموجب الاتفاقية.

١٩٩٧ – اعتماد بروتوكول كيوتو رسمياً في كانون الأول في مؤتمر الأطراف الثالث.

٢٠٠١ – اعتماد اتفاقات مراكش في مؤتمر الأطراف السابع، وهي اتفاقات تورد بالتفصيل قواعد تنفيذ بروتوكول كيوتو، وتحدد أدوات جديدة للتمويل والتخطيط المتعلقين بالتكيف، إطاراً لنقل التكنولوجيا.

٢٠٠٥ – بدء انتهاء بروتوكول كيوتو وانعقاد الاجتماع الأول لأطراف بروتوكول كيوتو في مدينة مونتريال. ووفقاً لشروط بروتوكول كيوتو، بدأت الأطراف مفاوضاتها بشأن المرحلة المقبلة من بروتوكول كيوتو في إطار الفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو.

وتم قبول وإقرار برنامج عمل نيروبي بشأن التكيف (وقد أطلق عليه هذا الاسم في عام ٢٠٠٦).

٢٠٠٧ – إصدار تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي للهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بتغيّر المناخ. وقد دخل علم المناخ في الوعي الشعبي. في مؤتمر الأطراف الثالث عشر، اتفقت الأطراف على خريطة طريق بالي، التي رسمت الطريق نحو التوصل إلى نتيجة لما بعد عام ٢٠١٢ في مسارين للعمل: مسار الفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو، ومسار آخر بموجب الاتفاقية، يعرف باسم الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية.

٢٠٠٩ – صوغ اتفاق كوبنهاغن في مؤتمر الأطراف الخامس عشر المنعقد في كوبنهاغن. قطعت البلدان في وقت لاحق تعهدات بتخفيض الانبعاثات أو تعهدات باتخاذ إجراءات تخفيف، وكلها غير ملزمة.

٢٠١٠ – صوغ اتفاقات كانكون وقبول مؤتمر الأطراف لها قبولاً واسع النطاق، في مؤتمر الأطراف السادس عشر. ومن خلال الاتفاقات، أضفت البلدان طابعاً رسمياً على تعهداتها بخفض الانبعاثات، في إطار أكبر جهد جماعي شهده العالم للحد من الانبعاثات بطريقة خاضعة للمساءلة المتبادلة.

٢٠١١ – مؤتمر الأطراف يصوغ ويقبل منهاج عمل دربان (جنوب إفريقيا) للعمل المعزّز في مؤتمر الأطراف السابع عشر. ففي ديربان، اعترفت الحكومات اعترافاً واضحاً بضرورة وضع مسودة لاتفاق قانوني عالمي جديد للتصدي لتغير المناخ في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، حيث يقوم كل طرف بدوره بأقصى طاقته ويجني الجميع ثمار النجاح .

٢٠١٢ – اعتماد اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو لتعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو في اجتماع الأطراف الثامن. ويشمل التعديل : التزامات جديدة للأطراف المدرجة في المرفق الأول لبروتوكول كيوتو التي وافقت على تحمل التزامات في فترة الالتزام

الثانية من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٢٠؛ وقائمة منقحة لغازات الدفيئة التي يتعين على الأطراف الإبلاغ عنها في فترة الالتزام الثانية وتعديلات لعدة مواد في بروتوكول كيوتو تتعلق بفترة الالتزام الأولى التي تحتاج إلى استكمال لأغراض فترة الالتزام الثانية.

٢٠١٣ – القرارات الرئيسة التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف التاسع عشر/ اجتماع الأطراف التاسع يشمل قرارات بشأن تعزيز منهاج عمل ديربان، وصندوق المناخ الأخضر والتمويل الطويل الأجل، وإطار وارسو للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات وآلية وارسو الدولية المتعلقة بالخسائر والأضرار. اطلع على المزيد من المعلومات عن نتائج وارسو .

٢٠١٤ – انعقاد مؤتمر الأطراف العشرين في كانون الأول/ ديسمبر في ليما، بيرو.

٢٠١٥ – لقاء مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين أو اجتماع الأطراف الحادي عشر في باريس، فرنسا في كانون الأول/ ديسمبر.

* المصدر: أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

اتفاق باريس حول المناخ

يعنى ميثاق الأمم المتحدة الإطاري حول التغيّر المناخي (United Nations Framework Convention on Climate Change) «UNFCCC» الذي عرف بـ«اتفاق باريس» (حيث مركزه الرئيس) بمعالجة انبعاث الغازات إلى طبقة الأوزون التي تغلف الكرة الأرضية. ويتضمّن آلية لتمويل المعالجة ابتداءً من العام ٢٠٢٠ (أي بعد انتهاء مفعول اتفاقية كيوتو) ويتم تقييم النتائج مرّة كل خمس سنوات على أن يبدأ التقييم عام ٢٠٢٣ ثم عام ٢٠٢٨ والتحقق من الوصول إلى الهدف عام ٢٠٤٠. ويقع الميثاق في ١٢ صفحة وهو يُلزِم الدول الموقّعة بأن تعمل بسرعة لتخفيض الاحتباس الحراري.

وافق على الميثاق ممثلو ١٩٦ دولة في ١٢ كانون الأول ٢٠١٥ ودخل مجال التطبيق

فقط عندما وقّعته ٥٥ دولة تمثّل نسبة ٥٥ بالمئة من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في العالم. ففي أول نيسان ٢٠١٦ أصدرت الولايات المتحدة والصين بياناً يعلن أنّ حكومتي البلدين ستوقعان اتفاق باريس. وأهمية ذلك أنّ هاتين الدولتين تبثان ما مجموعه ٤٤ بالمئة من الغازات الملوثة في العالم. فكان وزير الخارجية الأميركية جون كيري الأميركي من أوائل الموقعين. وتتالت التواقيع في نيويورك في ٢٢ نيسان ٢٠١٦، وهو ما أصبح يعرف بيوم الأرض (Earth Day) كل عام. ووقّعت دول الاتحاد الأوروبي (٢٨ دولة) التي تبثّ مجتمعة ١٠ بالمئة من الغازات. وهكذا توافرت النسبة المطلوبة وهي ٥٥ بالمئة من نسبة التلوث. وحتى صيف ٢٠١٧ أقرّت الميثاق حكومات ١٥٩ دولة وافقت على تطبيق ملزماته. فوضع قيد التنفيذ في ٤ تشرين الثاني ٢٠١٦.

تسعى الدول الموقعة على اتفاق باريس إلى إلجام ارتفاع درجات الحرارة في مناخ الكرة الأرضية وخفضها درجتين مئويتين، أي العودة إلى ما كانت عليه قبل الثورة الصناعية (أقلّه إلى مستوى عام ١٨٨٤، السنة التي بدأ معها تدوين درجات الحرارة في العالم). وكذلك تعزيز قدرات البلدان على مقاومة النتائج السلبية من تغيّر المناخ بإجراءات لحماية البيئة والحدّ من انبعاث غازات الاحتباس الحراري شريطة أن لا تهدّد الإجراءات البيئية نتاج الغذاء في كل بلد ولا تكون الإجراءات على حساب الأمن الغذائي. وأن يؤدي العمل الجماعي إلى خفض الاحتباس الحراريّ بأسرع وقت ممكن. وأكّد الميثاق أنّ أي محفّز ستعمله كل دولة يجب أن يكون للابتعاد عن استخدام الوقود العضوي وبخاصّة مشتقات البترول والفحم. وتقدّم كل دولة تقريراً مفصلاً مرّة كل خمس سنوات عن الإجراءات التي اتخذتها والنجاح الذي حقّقته.

رسم بياني: نسبة بث ثاني أوكسيد الكربون إلى المناخ لكل بلد

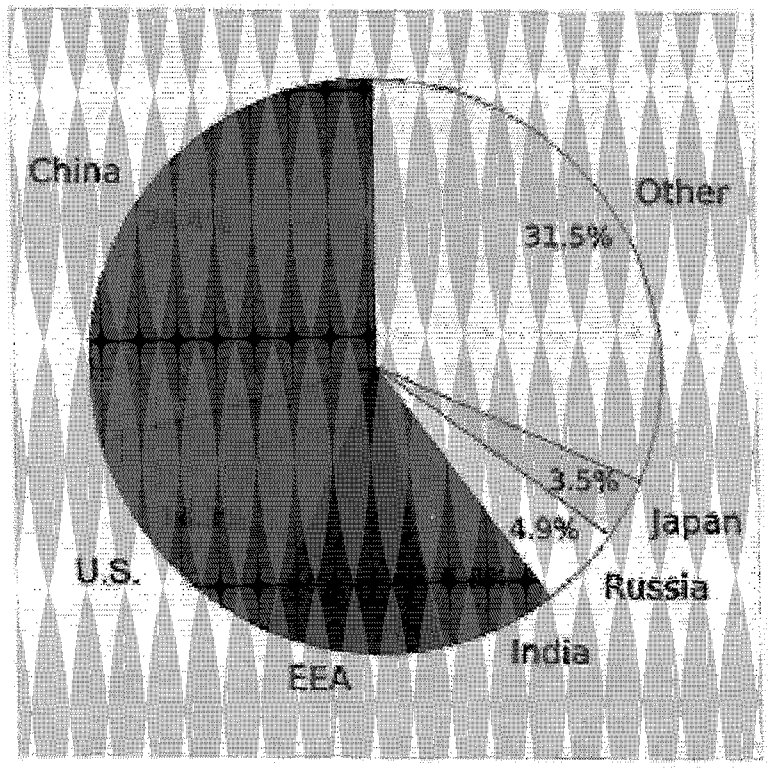

نصّ الميثاق أنّ كل بلد يحدّد ويخطط ويجترح الأساليب التي تناسبه للسيطرة على انبعاث الغازات، ويقدّم تقارير دورية حول إنجازاته في معالجة الاحتباس الحراري. ولكن لم يحدّد الميثاق فترة زمنية يوفي خلالها كل بلد بتنفيذ الهدف الذي التزم به.

في تموز ٢٠١٧ أعلن وزير البيئة الفرنسي «نيكولا هولو» خطة لمنع كل المحركات التي تعمل بمحروقات البترول والديزل، وذلك على مراحل بحيث تتوقف آخر سيارة أو آلية أو ماكينة عن العمل بحلول العام ٢٠٤٠. وإنّ فرنسا ستتوقف عن استعمال الفحم الحجري لإنتاج الكهرباء بحلول العام ٢٠٢٢، وستستثمر ٤ مليارات يورو لتطوير مصادر الطاقة البديلة. وفي الشهر نفسه، أعلن عملاق السيارات السويدي شركة فولفو التوقف

عن إنتاج السيارات بمحركات تعمل على الوقود الأحفوري والانتقال نهائياً نحو السيارات والشاحنات التي تعمل بالطاقة الكهربائية ابتداءً من العام ٢٠١٩ [1].

والحقيقة أنّ اتفاق باريس الذي حلّ مكان بروتوكول كيوتو هو أقل إلزاماً مما جاء في اتفاق كيوتو عام ١٩٩٧، الذي وضع أهدافاً ملزمة لها طابع تنفيذي وقانوني لكل دولة. أمّا اتفاق باريس فهو يركّز على بناء الثقة والوفاق بين الدول الموقّعة ويترك لكل دولة الحق في تقرير ما تريده من إجراءات وأهداف و«يشجّع» على تحقيق الأهداف كلامياً وحسب، دون أن يكون للأمم المتحدة أي سلطة أو رأي. كما أنّه لا يمنح الأمم المتحدة الحق في منع أي دولة من الانسحاب. فهو غير ملزم ولا يتضمّن عقوبات على الدول التي لا تطبّق برامجه، باستثناء نشر أسماء الدول المخالفة. ولكن انسحاب دولٍ من الميثاق قد يؤدي إلى انسحاب دول أخرى، وهذا قد يهدّد الميثاق بأكمله بالفشل. كما انتقد علماء بيئة الاتفاق على أنّه مجموعة وعود وأهداف ولكنّه خالٍ من الإلزام ومن سلطة القانون الدولي.

أمّا مؤيدو الاتفاق فقد عوّلوا على أنّ آلية تقديم التقارير الدورية (مرّة كل عامين) ستكون إلزامية وفق القانون الدولي وستكشف ما تفعله كل دولة وتُجبر الحكومات على فعل شيء بالنسبة إلى الأهداف التي تعلنها، وأن يتولى إعداد التقرير في كل دولة خبراء في شؤون البيئة وعلماء في مجالاتها المختلفة، تعيّنهم كل دولة على نفقتها. وأنّ باستطاعة الأمم المتحدة إرسال خبراء إضافيين ومراقبين للتحقّق من صحّة التقارير.

الطابع الضعيف للاتفاق كان ملائماً للولايات المتحدة. فهو لا يرقى إلى مستوى معاهدة ولذلك لم يحتج إلى تصديق جديد من مجلس الشيوخ الأميركي الذي سبق له أن أقرّ الميثاق الذي وافقت عليه الدول في مؤتمر قمّة الأرض في ريو دي جانيرو في حزيران ١٩٩٢. ولذلك لم يحتج اتفاق باريس إلى خضوع جديد لمراجعة الكونغرس لأنّه ليس معاهدة تدخلها الولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى فقد حدّد بروتوكول كيوتو الدول الصناعية الغنيّة في لائحة Annex-1 وميّزها من الدول النامية non-Annex-1 countries. وكان هذا إقراراً أنّ الدول الصناعية

(1) «All Volvo cars to be electric or hybrid from 2019», The Guardian, 5 July 2017.

الكبرى هي المسؤول الرئيس عن تلوّث الكرة الأرضية. ولكن اتفاق باريس تعاطى مع الأمر بأسلوب ضبابي حيث ألغى هاتين اللائحتين، وعملياً أهمل الدور الرئيس الذي على الدول الغنية الاضطلاع به، وذلك تحت غطاء أنّ جميع الدول ستقدّم تقارير عن خططها لتخفيض انبعاث الغازات، فيصبح إنقاذ الكوكب مسألة ضميرية وحسب.

من ناحية التمويل، في مؤتمر باريس عام ٢٠١٥ وعدت الدول الصناعية بإيجاد صندوق البيئة النظيفة بمبلغ ١٠٠ مليار دولار سنوياً من العام ٢٠٢٠ ولغاية ٢٠٢٥، وذلك لدعم الدول النامية في برامج بيئية لخفض انبعاث الغازات. وفي آذار ٢٠١٦ قدّمت الحكومة الأميركية (أثناء ولاية الرئيس باراك أوباما) مبلغ ٥٠٠ مليون دولار جزءاً من التزامها بتقديم ٣ مليارات دولار لصندوق البيئة النظيفة. وفي منتصف ٢٠١٦، وصل المبلغ المتوافر في الصندوق إلى ١٠ مليارات دولار. كما أنّ قمّة الدول الصناعية السبع ذلك العام وعدت بمبلغ ٤٢٠ مليون دولار كصندوق لمواجهة مخاطر تهدّد البيئة. ولكن الدول الشديدة الفقر والدول النامية المكوّنة من جزر في المحيطات والتي يتأثر اقتصادها بشكل كبير بتغيّر المناخ ويمكن أن تواجه مخاطر كوارثية، لم تتلقّ الدعم الكافي.

وحتى لو كان اتفاق كيوتو أكثر متانة من اتفاق باريس، فإنّ تنفيذ بنوده لم يخرج بنجاح باهر. فقد وافقت الدول الموقّعة تطبيق بروتوكول كيوتو ولكن عملياً فإنّ الحكومات التي اتخذت خطوات رسمية ملموسة وخضعت للمراقبة وفق بروتوكول كيوتو فعلت ذلك عام ٢٠٠٥، وفي دورة امتدت من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢. ثم انعقد مؤتمر البيئة الدولي في الدوحة عام ٢٠١٢ فأقر تمديد العمل بإجراءات بروتوكول كيوتو نفسها حتى العام ٢٠٢٠ تحت اسم «تعديلات الدوحة». ووفق دراسات الأمم المتحدة عام ٢٠١٧ فرغم مرور ٢٠ عاماً على بروتوكول كيوتو لم يطرأ أي تقدّم تحتفل به البشرية. إذ لا يزال الوقود العضوي (fossil fuels) – أي ذلك المستخرج من باطن الأرض – هو المصدر الرئيس للطاقة وأنّ أهداف تقليص انبعاث الغازات التي قدّمتها الدول مجتمعة عام ٢٠١٦ لن تساعد على إلجام الاحتباس الحراري دون الدرجتين المئويتين المتفق عليهما (فوق معدّل الحرارة

عام ١٨٨٤)، لا بل ستكون النتيجة عام ٢٠٢٠ هي ثلاث درجات مئوية فوق معدّل العام ١٨٨٤[1].

كما أكّدت دراسات أخرى أنّ الالتزامات التي أعلنتها الدول منفردة هي غير كافية لتحقيق ما وعد به نص اتفاق باريس حول إلجام ارتفاع الحرارة عن معدّل العام ١٨٨٤. وتركّزت انتقادات اتفاق باريس على أنّ تلوّث الكرة الأرضية مسؤول عنه عدد محدود ومعروف من الدول، وهي الصين والولايات المتحدة والهند واليابان والبرازيل وروسيا وكندا وإندونيسيا وأوستراليا.

وأنّ الاتفاق هو قصر مبني على الرمال - إذ ليس من المعقول قبول فرضية أنّ وعوداً على الورق من هذه الدول التسع المسؤولة عن أكثر من نصف انبعاث الغازات في العالم هي كافية لكي تخفض التلوث الكربوني طوعاً وبعزيمة، من دون أي ضغط وآلية تحكيم وتنفيذ مُلزمة، لقياس وضبط انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في هذه الدول سواءٌ من المصانع أو على مستوى البلد ككل، ومن دون أي عقوبات أو فروض جزائية وضغوط مالية واقتصادية. وأنّ المطلوب من كل دولة موقّعة أن تفرض ضريبة كربون على الملوّثين داخل أراضيها للحد من المخالفات ودفعهم للاستثمار في تكنولوجيا نظيفة وبديلة.

في أول حزيران ٢٠١٧ أعلن الرئيس دونالد ترامب عزم الولايات المتحدة على الانسحاب من اتفاقية باريس، فواجه حملة تنديد من دول الاتحاد الأوروبي ومن داخل الولايات المتحدة نفسها. وفي ٤ آب ٢٠١٧ قدّمت واشنطن مذكّرة إلى الأمم المتحدة تعلن أنّ الولايات المتحدة ستنسحب من اتفاق باريس. إلا أنّ المادة ٢٨ من اتفاق باريس لتي تسمح بالانسحاب اشترطت على الدولة التي تطلب الانسحاب أن يتم ذلك بعد ثلاث سنوات من توقيع هذه الدولة للاتفاق - أي إن انسحاب الولايات المتحدة لا يمكن أن يتم

(1) *The Status of Climate Change Litigation*, United Nations Environment Programme May 2017

The Status of Climate Change Litigation – A Global Review, ISBN No: 978-92-807-3656-4 Job No: DEL/2110/NA

قبل تشرين الثاني ٢٠٢٠. ولذلك فالأمم المتحدة لن تقبل الطلب الأميركي قبل ٢٠١٩ ولقد كشفت مراجعة رسمية أميركية أنّ أي انسحاب أميركي قبل الموعد سيكون مخالفاً للقانون الدولي.

نهاية النفط

في العام ١٩٩٢ أصبح النفط مصدر طاقة غير مرغوب فيه في الدول الصناعية، خصوصاً بعد «قمّة الأرض» في مدينة ريو دي جانيرو في البرازيل وكثرة الحديث عن استعمال «طاقات بديلة» (alternative energy sources). وفي هذه القمّة برز الخلاف حول مسؤولية كل دولة عمن يلوّث أكثر وحول حصّة كل دولة من كلفة مكافحة التلوث في جداول حسابية عن خفض انبعاث الغازات. واتفق المجتمعون على مواجهة الاحتباس الحراري الذي بات يهدّد طبقة الأوزون وينذر بعواقب بيئية وخيمة على سكان الكرة الأرضية.

لقد ظهر أنّ المُذنِب الأكبر في هذه النكسة العالمية هو الدول الصناعية الكبرى بسبب انبعاثات التلوّث وخصوصاً من محروقات النفط والفحم الحجري التي كانت تبثّ نسبة كبيرة من السموم والكربونات في الهواء. ولذلك برز الغاز الطبيعي كطاقة بديلة ونظيفة وكان يُعتقد حتى في أوساط علماء النفط والغاز وحتى السبعينيات أنّ الغاز الطبيعي يحترق تماماً أو أنّه لا يترك أثراً في البيئة. إلا أنّ الأبحاث أثبتت أنّه مثل مصادر الطاقة الأخرى يُصدر عند احتراقه غازات ثاني أوكسيد الكربون (CO_2) السامة. لكن كميّة الأوكسيد من احتراقه هي أقل بكثير من الكمية التي تنتج من احتراق بقية أنواع المواد المستخدمة لتوفير الطاقة كالنفط والفحم الحجري. ولهذا، فالغاز الطبيعي هو أفضل للبيئة. وعلى سبيل المثال، نسبة غاز ثاني أوكسيد الكربون نتيجة احتراق غاز تدفئة المنازل والاستخدامات الصناعية تقلّ بنسبة ٢٥ إلى ٣٠ بالمئة عن تلك التي تنتج من احتراق النفط، وتقل أيضاً بنسبة ٤٠ – ٥٠ بالمئة عن الكمية التي تنتج من احتراق الفحم الحجري الذي يُعتبر الأكثر تلويثاً للبيئة. وهذه الحسنات باتت معروفة منذ نهاية الستينيات حيث اعتبر الغاز الطبيعي أفضل لإلجام تلوث البيئة ولإنتاج الكهرباء وصناعة الفولاذ والصناعات الصلبة الأخرى،

وكان في أساس الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية. وبالفعل ثمّة أدلّة أنّ نسبة نمو التلوّث قد انخفضت في المدن التي تستهلك الغاز الطبيعي بدل الفحم الحجري والنفط في التدفئة والمنازل والصناعة. ولذلك كان الغاز الطبيعي مناسباً جدّاً لمقررات مؤتمرات القمّة العالمية حول حماية البيئة. ومنذ ١٩٩٢ استطاع الغاز تحقيق نمو هائل خلال سنوات ليصبح جزءًا هاماً جداً من مصادر الطاقة العالمي وبات يشكّل ٢١ بالمئة من احتياطي الوقود الأساسي المخصص للاستهلاك عالميًا.

وثمّة صفات أخرى للغاز الطبيعي هي خلوّه من المواد المعكّرة ونظافته ومرونة استعماله وسهولة اشتعاله وضبطه أكثر من ضبط اشتعال مشتقات النفط، إضافة إلى تخزينه الغاز ووطأته الخفيفة على البيئة. كما أنّ كلفة إقامة منشآت وآليات لاستخدام الغاز في التطبيقات الصناعة هي أقل من تلك التي يحتاج إليها المصنع لاستخدام النفط والفحم الحجري.

في العام ١٩٩٤ قرّر الاتحاد الأوروبي إلزام نفسه بمقررات «قمّة الريو» والانتقال إلى الطاقات البديلة، ما شكّل ضغطاً انحدارياً على أسعار النفط، وركّز الأعين على الغاز الطبيعي في روسيا وإيران.

كانت واشنطن قبل ذلك بعدة عقود تنفق الكثير من رصيدها المالي والعسكري والاقتصادي لوضع اليد على مصادر النفط وخطوطه في العالم وخصوصاً في الدول العربية ومنطقة الخليج. ولكنّها في التسعينيات شرعت في تعديل استراتيجيتها العالمية حول الطاقة لتستفيد من نتائج قمّة الأرض. وجعلت هدفها السيطرة على الغاز الطبيعي ووضع اليد على منابعه وعلى ممرات الطاقة لتحافظ على قوّتها (من وسط آسيا وأفغانستان والعراق والخليج وصولاً إلى سواحل شرقي المتوسط). لقد تصوّرت واشنطن أنّها بهذه الاستراتيجية ستتحكّم في الدول التي تلتزم بخفض انبعاث الغازات السامة والتي تفضّل الغاز الطبيعي، كما ستمنع ظهور أي تكتلات اقتصادية تهدّد مكانتها الكونية لأنّ الطاقة مفتاح الاقتصاد الحديث.

وفي ١١ كانون الأول ١٩٩٧، وقّعت دول العالم بعد مؤتمر عُقد في مدينة كيوتو في اليابان «اتفاقية كيوتو» التي فرضت إلجام التلوث وحدّدت مسؤوليات كل دولة أن تخفّض

نسبته تدريجاً وفق جدول ينتهي عام ٢٠٢٠. وفيما وافقت أوروبا على تطبيق كيوتو، رفضت أميركا التوقيع. فقد كانت قد بدأت بتطوير وتعديل استراتيجية طاقة دولية خاصة بها منذ ١٩٩٢ كما ذكرنا، وكانت تأمل أن تبقى سيّدة العالم الأولى. فأميركا كانت قد باشرت مروحة إجراءات جيوسياسية على الساحة الدولية لفرض هيمنتها الآحادية على العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. واعتقدت أنّها متى توافرت لها هذه الآحادية سيمكنها أن تستغني عن التوقيع على أي التزامات تجعلها مساوية لدول أخرى. ومن إجراءات أميركا في التسعينيات كانت خطوات لإلجام أي نفوذ باقٍ لروسيا في أوروبا خصوصاً بعد أن سقطت حماية «حلف وارسو» (المنظومة العسكرية للدول الاشتراكية) لها. فأشعلت حروب الشيشان ويوغسلافيا بمساعدة مرتزقة أصوليين إسلاميين كانوا قد أثبتوا جدواهم في حرب أفغانستان ضد الجيش السوفياتي. وكان أبرزهم جماعة الأفغان العرب بقيادة القائد الإرهابي السعودي أسامة بن لادن، والتي تحوّلت إلى «تنظيم القاعدة» عام ١٩٨٨.

بدأ التسابق على مصادر وخطوط الغاز الطبيعي منذ أن وافقت الدول الصناعية الكبرى على اتفاقية كيوتو عام ١٩٩٧ لخفض الانبعاث الكلّي للغازات الدفيئة في طبقة الأوزون إلى مستوى يحول دون إلحاق الضرر بالنظام المناخي العالمي ومنع فقدان جزء كبير من طبقة الأوزون الحاجبة للأشعة الحمراء والأشعة ما فوق البنفسجية.

وجاءت الحماسة للتوقيع بعد تعرّض عددٍ كبيرٍ من الدول لكوارث ناجمة عن الخلل المناخي؛ فشهدت هذه الدول ظاهرة التسونامي الجارف للمدن والبلدان، وارتفاعات غير مسبوقة في درجات الحرارة مع تلوّث كربوني لافت. ولقد اتّجهت الدول الصناعية الكبرى إلى اعتماد الطاقة المتولّدة من الغاز بدلاً من تلك المتولّدة من النفط وذلك لوجود مزايا خاصة في الغاز سبق ذكرها، وخصوصاً احتراقه النظيف نسبيّاً. ثم دخل بروتوكول كيوتو حيّز التطبيق العملي في شباط ٢٠٠٥، وحتى كتابة هذه السطور وافقت عليه ١٩٢ دولة باستثناء الولايات المتحدة ودولة «جنوب السودان» التي خلقتها واشنطن عام ٢٠١١، فيما انسحبت منه كندا في عهد حكومة ستيفن هاربر اليمينية.

وعلى عكس أوروبا التي توجّهت لسدّ حاجتها من الطاقة نحو الغاز الطبيعي وزادت

من استيرادها للمادة، فإنَّ الولايات المتحدة رفضت توقيع بروتوكول كيوتو وضغطت لمنع أوروبا من تسديد ثمن وارداتها من الغاز الأميركي باليورو بدلاً من الدولار. إذ قبل التحوّل نحو الغاز، كانت أميركا - بحكم سيطرتها على معظم منافذ النفط ومنابعه في العالم - تهيمن على أوروبا. ولكن بعد التحوّل نحو الغاز، قلقت واشنطن حيال تراجع نفوذها. وازداد هذا الخوف بخاصة بعد الانهيارات المالية عام ٢٠٠٨ التي أشعلتها المضاربات العقارية.

لقد سعت أميركا منذ الحرب الباردة عام ١٩٩٠ إلى قلب أنظمة ترفض السير في مشاريعها الكونية، لتستبدلها بأنظمة تخضع لها وتنفّذ مصالحها. وهذه السياسة لم تتبدّل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بل ازدادت وتيرتها بعدما سقط «الدب الأكبر» - روسيا- وفسح في المجال أمام واشنطن للإسراع في إسقاط أكبر عدد ممكنٍ من الدول وإخضاعها، قبل أن يمضي الوقت وتنهض روسيا من جديد، وقبل أن تصبح الصين أكبر عملاق اقتصادي في العالم.

فكانت حروب البلقان في التسعينيات ثم إلحاق دول أوروبا الشرقية وجمهوريات السوفيات السابقة بالمعسكر الأميركي، وصولاً إلى «الثورات الملوّنة» منذ ٢٠٠٤ كالثورة البرتقالية في أوكرانيا.

فالاهتمام غير المسبوق للحصول على الغاز دعا باحثي وخبراء الطاقة لتحديد كميات احتياطي الغاز واستهلاكه، فقدّروا الاحتياطي العالمي شبه المؤكد من الغاز الطبيعي عام ٢٠١٣ بنحو ١٩٠ تريليون متر مكعّب[1] والاستهلاك السنوي بـ٣,٣ تريليونات متر مكعب. ومنذ صعود الغاز ومؤتمر كيوتو، دفعت الولايات المتحدة لاستجرار الغاز من وسط آسيا الوسطى إلى أوروبا عبر خطوط جديدة ترعاها هي ومنع روسيا من بيع غازها لأوروبا. وسنعالج هذه المسألة في الفصل التالي.

---

١) التريليون يساوي ألف مليار (أو بليون) متر مكعّب.

ملحق

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

في العام ١٩٩٢، انضمت البلدان إلى معاهدة دولية، هي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، للنظر في ما يمكن القيام به للحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية وما ينجم عنها من تغير في المناخ والتصدي لآثاره. وبحلول العام ١٩٩٥، أدركت الدول أن الأحكام المتعلقة بخفض الانبعاثات في الاتفاقية ليست كافية. وبدأت المفاوضات لتعزيز التصدي العالمي لتغير المناخ، وفي عام ١٩٩٧، اعتمدت بروتوكول كيوتو الذي ألزم قانونياً الدول المتقدّمة النمو بأهداف في مجال خفض الانبعاثات. وثمة في الوقت الراهن ١٩٥ طرفاً في الاتفاقية و١٩٢ طرفاً في بروتوكول كيوتو. وقد دخل البروتوكول حيّز النفاذ في ١٦ شباط ٢٠٠٥. ومنذ ذلك الحين، واصلت الأطراف في البروتوكول المفاوضات وعدلت البروتوكول لتحقيق نتائج أكثر طموحاً بحلول عام ٢٠٣٠. وقد بدأت فترة الالتزام الأولى للبروتوكول في عام ٢٠٠٨ وانتهت في عام ٢٠١٢. وبدأت فترة الالتزام الثانية في ١ كانون الثاني ٢٠١٣ تنتهي في عام ٢٠٢٠.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

(هنا المقدّمة والمواد الأربع الأولى فقط.
لمن يرغب في النص الكامل باللغة العربية يجده على هذا الرابط:
(http://unfccc.int/resource/docs/convkp/convarabic.pdf

***

إن الأطراف في هذه الاتفاقية،

إذ تعترف بأن التغيّر في مناخ الأرض وآثاره الضارة تمثّل شاغلاً مشتركاً للبشرية،

وإذ يساورها القلق إزاء تزايد تركيزات غازات الدفيئة بدرجة كبيرة في الغلاف الجوي من جراء أنشطة بشرية، وما تؤدي إليه هذه الزيادات من استفحال ظاهرة الدفيئة الطبيعية، وما سيسفر عنه ذلك بصفة عامة من احترار إضافي لسطح الأرض والغلاف الجوي ويمكن أن يؤثّر تأثيراً سلبياً في الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية وفي البشرية،

وإذ تلاحظ أن أكبر قسط من الانبعاثات العالمية في الماضي والحاضر لغازات الدفيئة نشأ في البلدان المتقدمة النمو، وأن متوسط الانبعاثات للفرد في البلدان النامية ما زال منخفضاً نسبياً، وأن القسط الناشئ في البلدان النامية من الانبعاثات العالمية سيزيد لتلبية احتياجاتها الاجتماعية والإنمائية،

وإذ تدرك دور وأهمية مصارف ومستودعات غازات الدفيئة في الأنظمة الإيكولوجية البرية والبحرية،

وإذ تلاحظ أن قدراً كبيراً من الشكوك يكتنف التنبؤات بتغير المناخ، ولا سيما فيما يتعلق بتوقيته ومداه وأنماطه الإقليمية،

وإذ تعترف بأن الطابع العالمي لتغير المناخ يتطلّب أقصى ما يمكن من التعاون من جانب جميع البلدان ومشاركتها في استجابة دولية فعالة وملائمة، وفقاً لمسؤولياتها المشتركة، وإن كانت متباينة، ووفقاً لقدرات كل منها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ تشير إلى الأحكام ذات الصلة من إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، الذي اعتمد في ستوكهولم في ١٦ حزيران ١٩٧٢،

وإذ تشير إلى أنّ للدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، الحق السيادي في استغلال مواردها الخاصة بها بمقتضى سياساتها البيئية والإنمائية، وعليها مسؤولية كفالة ألا تسبب الأنشطة التي تقع داخل ولايتها أو تحت سيطرتها ضرراً لبيئة دول أو مناطق أخرى تقع خارج حدود ولايتها الوطنية،

وإذ تؤكد من جديد مبدأ سيادة الدول في التعاون الدولي لتناول تغير المناخ، وإذ تسلم بضرورة أن تسن الدول تشريعات بيئية فعالة، وأن تعكس المعايير البيئية والأهداف الإدارية وأولويات الإطار البيئي

والإنمائي الذي تنطبق عليه، وأن المعايير التي تطبقها بعض البلدان قد تكون غير مناسبة وذات تكلفة اقتصادية واجتماعية لا مبرر لها بالنسبة إلى بلدان أخرى، لا سيما لبلدان نامية معينة،

وإذ تشير أيضاً إلى أحكام قرار الجمعية العامة ٤٤/ ٢٢٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول ١٩٨٩ بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والقرارات ٤٣/ ٥٣ المؤرخ ٦ كانون الأول ١٩٨٨، و٤٤/ ٢٠٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول ١٩٨٩، و٤٥/ ٢١٢ المؤرّخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ و٤٦/ ١٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول ١٩٩١ بشأن حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة،

وإذ تشير كذلك إلى أحكام قرار الجمعية العامة ٤٤/ ٢٠٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ بشأن ما يمكن أن ينشأ عن ارتفاع منسوب مياه البحار من آثار ضارة بالجزر والمناطق الساحلية، ولا سيما المناطق الساحلية المنخفضة، وإلى الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٤٤/ ١٧٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول ١٩٨٩ بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر،

وإذ تشير إلى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لعام ١٩٨٥، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون لعام ١٩٨٧، بالشكل الذي كيف وعدّل به في ٢٩ حزيران ١٩٩٠،

وإذ تحيط علماً بالإعلان الوزاري لمؤتمر المناخ العالمي الثاني الذي اعتمد في ٧ تشرين الثاني ١٩٩٠،

وإذ تدرك الأعمال التحليلية القيمة التي يضطلع بها كثير من الدول في مجال تغير المناخ والإسهامات الهامة التي تقدمها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغير ذلك من أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن الهيئات الدولية والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، لتبادل نتائج البحث العلمي وتنسيق البحوث،

وإذ تسلم بأن الخطوات المطلوبة لفهم تغير المناخ وتناوله ستحقق أقصى فعالية بيئية واجتماعية واقتصادية إذا استندت إلى الاعتبارات العلمية والفنية والاقتصادية ذات الصلة وإذا أعيد تقييمها باستمرار في ضوء الاكتشافات الجديدة في هذه المجالات،

وإذ تسلم بأن الإجراءات المختلفة الرامية إلى تناول تغير المناخ لها ما يبررها اقتصادياً في حد ذاتها كما يمكن أن تساعد على حل مشاكل بيئية أخرى،

وإذ تسلم أيضاً بضرورة قيام البلدان المتقدمة النمو باتخاذ إجراءات فورية على نحو مرن على أساس أولويات واضحة، كخطوة أولى نحو وضع استراتيجيات استجابة شاملة على الصعيدين العالمي والوطني، وكذلك على الصعيد الإقليمي، حيثما يتم الاتفاق على ذلك، تأخذ في الحسبان جميع غازات الدفيئة، مع المراعاة الواجبة لإسهاماتها النسبية في استفحال ظاهرة الدفيئة، وإذ تسلم كذلك بأن البلدان المنخفضة وغيرها من البلدان الجزرية الصغيرة والبلدان ذات المناطق الساحلية المنخفضة والمناطق

الجافة وشبه الجافة أو المناطق المعرّضة للفيضانات والجفاف والتصحر، والبلدان النامية ذات النظم الإيكولوجية الجبلية الضعيفة معرضة بصفة خاصة للآثار الضارة لتغير المناخ،

وإذ تسلم بالمصاعب الخاصة للبلدان نتيجة للإجراءات المتخذة من أجل الحد من انبعاثات غازات الدفيئة ولا سيما البلدان النامية، التي تعتمد اقتصاداتها بصفة خاصة على إنتاج الوقود الأحفوري واستخدامه وتصديره، وإذ تؤكد وجوب التنسيق المتكامل بين الاستجابات لتغير المناخ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بغية تفادي أن تلحق آثار ضارة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع المراعاة الكاملة للاحتياجات المشروعة ذات الأولوية للبلدان النامية لتحقيق نمو اقتصادي مطرد والقضاء على الفقر،

وإذ تسلّم بأنّه يلزم لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، الوصول إلى الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وكي تحقق البلدان النامية تقدماً صوب هذا الهدف، تلزم زيادة استهلاكها من الطاقة، مع مراعاة إمكانيات تحقيق المزيد من كفاءة الطاقة والتحكم في انبعاثات غازات الدفيئة بوجه عام، وذلك بعدة طرق من بينها استخدام تكنولوجيات جديدة بشروط تجعل هذا الاستخدام ذا نفع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وقد صممت على حماية النظام المناخي لمصلحة أجيال الحاضر والمستقبل، اتفقت على ما يلي:

المادة ١

التعاريف لأغراض هذه الاتفاقية

١ -مصطلح «الآثار الضارة لتغير المناخ» يعني التغيرات التي تطرأ على البيئة الطبيعية أو الحيوية من جراء تغير المناخ والتي لها آثار ضارة كبيرة على تكوين أو مرونة أو إنتاجية النظم الإيكولوجية الطبيعية والمسيرة أو على عمل النظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو على صحة الإنسان ورفاهه.

٢ -مصطلح «تغير المناخ» يعني تغيراً في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة.

٣- مصطلح «النظام المناخي» يعني كامل عمليات الغلاف الجوي والغلاف المائي والمحيط الحيوي والمحيط الأرضي وتفاعلاتها.

٤ -مصطلح «الانبعاثات» يعني إطلاق غازات الدفيئة و/ أو سلائفها في الغلاف الجوي على امتداد رقعة محددة وفترة زمنية محددة.

٥ -مصطلح «غازات الدفيئة» يعني تلك العناصر الغازية المكونة للغلاف الجوي، الطبيعية والبشرية المصدر معاً، التي تمتص الأشعة دون الحمراء وتعيد بث هذه الأشعة.

٦ -مصطلح «المنظمة الإقليمية للتكامل الاقتصادي» يعني منظمة تكونها دول ذات سيادة في منطقة معينة ويكون لها اختصاص فيما يتعلق بالمسائل التي تنظمها هذه الاتفاقية أو بروتوكولاتها، وتكون مفوّضة حسب الأصول، وفقاً لإجراءاتها الداخلية، بالتوقيع على الصكوك المعنية أو التصديق عليها أو قبولها أو إقرارها أو الانضمام إليها.

٧- مصطلح «الخزان» يعني عنصراً أو عناصر أي من مكونات نظام المناخ تختزن فيه أو فيها غازات الدفيئة أو سلائف غازات الدفيئة.

٨ -مصطلح «المصرف» يعني أي عملية أو نشاط أو آلية تزيل غازات الدفيئة أو الهباء الجوي أو سلائف غازات الدفيئة من الغلاف الجوي.

٩ -مصطلح «المصدر» يعني أي عملية أو نشاط يطلق غازاً من غازات الدفيئة أو الهباء الجوي أو سلائف غازات الدفيئة في الغلاف الجوي.

المادة ٢

الهدف النهائي لهذه الاتفاقية، ولأي صكوك قانونية متصلة بها قد يعتمدها مؤتمر الأطراف، هو الوصول، وفقاً لأحكام الاتفاقية ذات الصلة، إلى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي. وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعرّض إنتاج الأغذية للخطر، وتسمح بالمضي قدماً في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام.

المادة ٣

تسترشد الأطراف في الإجراءات بالمبادئ التي تتخذها لبلوغ هدف الاتفاقية وتنفيذ أحكامها، بما يلي، في جملة أمور:

١ -تحمي الأطراف النظام المناخي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة، على أساس الإنصاف: ووفقاً لمسؤولياتها المشتركة، وإن كانت متباينة، وقدرات كل منها. وبناء على ذلك، ينبغي أن تأخذ البلدان المتقدمة النمو الأطراف مكان الصدارة في مكافحة تغير المناخ والآثار الضارة المترتبة عليه.

٢ -يولى الاعتبار التام للاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية الأطراف، ولا سيما تلك المعرّضة بشكل خاص للتأثر بالنتائج الضارة الناجمة عن تغير المناخ، وللأطراف، ولا سيما البلدان النامية منها، التي سيتعين عليها أن تتحمل عبئاً غير متناسب أو غير عادي بمقتضى الاتفاقية.

٣ -تتخذ الأطراف تدابير وقائية لاستباق أسباب تغير المناخ أو الوقاية منها أو تقليلها إلى الحد الأدنى وللتخفيف من آثارها الضارة. وحيثما توجد تهديدات بحدوث ضرر جسيم أو غير قابل للإصلاح، لا ينبغي التذرع بالافتقار إلى يقين علمي قاطع كسبب لتأجيل اتخاذ هذه التدابير، على أن يؤخذ في الاعتبار أن السياسات والتدابير المتعلقة بمعالجة تغير المناخ ينبغي أن تتسم بفعالية الكلفة، بما يضمن تحقيق منافع عالمية بأقل كلفة ممكنة. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تأخذ هذه السياسات والتدابير في الاعتبار مختلف السياقات الاجتماعية والاقتصادية، وأن تكون شاملة، وأن تغطّي جميع مصادر ومصارف وخزّانات غازات الدفيئة ذات الصلة، والتكيف، وأن تشمل جميع القطاعات الاقتصادية. ويمكن تنفيذ جهود تناول تغير المناخ بالتعاون بين الأطراف المهتمة.

٤ -للأطراف حق تعزيز التنمية المستدامة وعليها هذا الواجب. وينبغي أن تكون السياسات والتدابير المتخذة لحماية النظام المناخي من التغير الناجم عن نشاط بشري، ملائمة للظروف المحددة لكل طرف، كما ينبغي لها أن تتكامل مع برامج التنمية الوطنية، مع مراعاة أن التنمية الاقتصادية ضرورية لاتخاذ تدابير لتناول تغير المناخ.

٥ -ينبغي أن تتعاون الأطراف لتعزيز نظام اقتصادي دولي مساند ومفتوح يفضي إلى نمو اقتصادي مستدام وتنمية مستدامة لدى جميع الأطراف، ولا سيما البلدان النامية الأطراف، ومن ثم يتيح لها المزيد من القدرة على تناول مشاكل تغير المناخ. وينبغي ألا تكون التدابير المتخذة لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك التدابير المتخذة من جانب واحد، وسيلة لتمييز تعسفي أو غير مبرر أو تقييد مقنع للتجارة الدولية.

المادة ٤ الالتزامات

١ -يقوم جميع الأطراف، واضعين في الاعتبار مسؤولياتهم المشتركة، وإن كانت متباينة، وأولوياتهم وأهدافهم وظروفهم الإنمائية المحددة على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما يلي:

أ- وضع قوائم وطنية لحصر الانبعاثات البشرية المصدر من مصادر جميع غازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال، وإزالة المصارف لهذه الغازات، واستكمالها دورياً، ونشرها وإتاحتها لمؤتمر الأطراف، وفقاً للمادة ١٢ ،وذلك باستخدام منهجيات متماثلة يتفق عليها مؤتمر الأطراف؛

ب- إعداد برامج وطنية، وحيثما يكون ذلك ملائماً، إقليمية، تتضمن تدابير للتخفيف من تغير المناخ عن طريق معالجة الانبعاثات البشرية المصدر من غازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال، بحسب المصدر، وإزالة هذه الانبعاثات، بحسب المصرف، واتخاذ تدابير لتيسير التكيف بشكل ملائم مع تغير المناخ، وتنفيذ تلك البرامج ونشرها واستكمالها بصفة دورية؛

ج- العمل والتعاون على تطوير وتطبيق ونشر، بما في ذلك نقل التكنولوجيات والممارسات والعمليات التي تكبح أو تخفض أو تمنع الانبعاثات البشرية المصدر من غازات الدفيئة التي لا يحكمها

بروتوكول مونتريال في جميع القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك قطاعات الطاقة والنقل والصناعة والزراعة والحراجة وإدارة النفايات؛

د- تعزيز الإدارة المستدامة والعمل والتعاون على حفظ وتعزيز، حسبما يكون ذلك ملائماً، مصارف وخزانات جميع غازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال، بما في ذلك الكتلة الحيوية والغابات والمحيطات، فضلاً عن النظم الإيكولوجية الأخرى البرية والساحلية والبحرية؛

هـ- التعاون على الإعداد للتكيف مع آثار تغير المناخ؛ وتطوير وإعداد خطط ملائمة ومتكاملة لإدارة المناطق الساحلية، والموارد المائية والزراعة، ولحماية وإنعاش مناطق، لا سيما في إفريقيا، متضررة بالجفاف والتصحر، وبالفيضانات؛

و- أخذ اعتبارات تغير المناخ في الحسبان، إلى الحد الممكن عملياً. في سياساتها وإجراءاتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ذات الصلة، واستخدام أساليب ملائمة، مثل تقييمات الأثر، تصاغ وتحدد على الصعيد الوطني، بغية التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي تلحق بالاقتصاد والصحة العامة ونوعية البيئة من جراء المشاريع أو التدابير التي يضطلعون بها من أجل التخفيف من تغير المناخ أو التكيف معه؛

ز- العمل والتعاون على إجراء البحوث العلمية والتكنولوجية والفنية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، والرصد المنتظم وتطوير محفوظات البيانات المتصلة بالنظام المناخي والرامية إلى زيادة الفهم وتخفيض أو إزالة الشكوك المتبقية فيما يتعلق بأسباب وآثار ومدى وتوقيت تغير المناخ، وفيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية لاستراتيجيات الاستجابة المختلفة؛

ح- العمل والتعاون على التبادل الكامل والمفتوح والعاجل للمعلومات العلمية والتكنولوجية والفنية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية ذات الصلة المتعلقة بالنظام المناخي وتغير المناخ، وبالنتائج الاقتصادية والاجتماعية لاستراتيجيات الاستجابة المختلفة؛

ط- العمل والتعاون على التعليم والتدريب والتوعية العامة فيما يتصل بتغير المناخ، وتشجيع المشاركة على أوسع نطاق في هذه العملية، بما في ذلك المشاركة من جانب المنظمات غير الحكومية؛

ي- إبلاغ مؤتمر الأطراف بالمعلومات المتصلة بالتنفيذ، وفقاً للمادة ١٢.

٢ -تلتزم البلدان المتقدمة النمو الأطراف والأطراف الأخرى المدرجة في المرفق الأول، على وجه التحديد بما هو منصوص عليه فيما يلي:

أ- يعتمد كل من هؤلاء الأطراف سياسات وطنية ويتخذ تدابير مناظرة بشأن التخفيف من تغيير المناخ، عن طريق الحد من انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المصدر من قبله وحماية وتعزيز مصارف وخزانات غازات الدفيئة لديه، وستظهر هذه السياسات والتدابير أن البلدان المتقدمة النمو آخذة بزمام المبادرة إلى تعديل الاتجاهات الأطول أجلاً للانبعاثات البشرية المصدر بما يتفق مع هدف الاتفاقية، مع

الإقرار بأن العودة بحلول نهاية هذا العقد إلى مستويات سابقة للانبعاثات البشرية المصدر من ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال، ستسهم في تحقيق ذلك التعديل، ومع مراعاة الاختلافات في نقاط البدء بالنسبة إلى هذه الأطراف ونهجها وهياكلها الاقتصادية وقواعد مواردها وضرورة الحفاظ على نمو اقتصادي قوي ومستدام، والتكنولوجيات المتاحة وغير ذلك من الظروف المنفردة، فضلاً عن ضرورة تقديم مساهمات منصفة ومناسبة من جانب كل من هذه الأطراف في الجهد العالمي المتعلق بهذا الهدف. ويمكن لهذه الأطراف أن تنفذ تلك السياسات والتدابير بالاشتراك مع أطراف أخرى، ويمكن أن تساعد أطرافاً أخرى على المساهمة في تحقيق هدف الاتفاقية، وبخاصة هدف هذه الفقرة الفرعية؛

ب- من أجل تعزيز إحراز تقدم لبلوغ هذه الغاية، يقوم كل من هؤلاء الأطراف، في غضون ستة أشهر من بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة له وبصفة دورية فيما بعد، ووفقاً للمادة ١٢ ، بإبلاغ معلومات مفصلة بشأن سياساته وتدابيره المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه وكذلك بشأن انبعاثاته البشرية المصدر المسقطة الناتجة من مصادر غازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال وإزالة المصارف لهذه الانبعاثات وذلك للفترة المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ)، بغرض العودة بصفة منفردة أو مشتركة بهذه الانبعاثات البشرية المصدر من ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال إلى مستوياتها في عام ١٩٩٠ . ويستعرض مؤتمر الأطراف هذه المعلومات في دورته الأولى، وبعد ذلك بصورة دورية، وفقاً للمادة ٧؛

ج- تراعي حسابات الانبعاثات من مصادر غازات الدفيئة وإزالة مصارفها لها، لأغراض الفقرة الفرعية (ب) أعلاه، أفضل المعارف العلمية المتاحة، بما في ذلك القدرة الفعالة للمصارف وما يسهم به كل غاز من هذه الغازات في تغير المناخ. وسينظر مؤتمر الأطراف في منهجيات هذه الحسابات ويوافق عليها في دورته الأولى، ويستعرضها بصفة منتظمة فيما بعد؛

د- يستعرض مؤتمر الأطراف، في دورته الأولى، مدى كفاية الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) أعلاه. ويجري هذا الاستعراض في ضوء أفضل المعلومات والتقييمات العلمية المتاحة بشأن تغير المناخ وآثاره، فضلاً عن المعلومات الفنية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة . واستناداً إلى هذا الاستعراض، يتخذ مؤتمر الأطراف إجراءات مناسبة، قد تشمل اعتماد تعديلات للالتزامات الواردة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) أعلاه. كما يتخذ مؤتمر الأطراف، في دورته الأولى، مقررات بشأن معايير التنفيذ المشترك على النحو المبين في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه. ويجري استعراض ثان للفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وبعد ذلك على فترات منتظمة يحددها مؤتمر الأطراف، إلى أن يتحقق هدف هذه الاتفاقية؛ (شمل هذا السياسات والتدابير التي تعتمدها المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي).

هـ- يقوم كل من هؤلاء الأطراف بما يلي: `١` ينسق، حسبما يكون ذلك ملائماً مع الأطراف الأخرى، الصكوك الاقتصادية والإدارية ذات الصلة التي تعد لتحقيق هدف هذه الاتفاقية؛ `٢` يحلل ويستعرض بصورة دورية سياساته وممارساته التي تشجع الأنشطة التي تؤدي إلى زيادة الانبعاثات البشرية المصدر من غازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال إلى مستويات أعلى مما كانت ستبلغه بعد ذلك؛

و- يستعرض مؤتمر الأطراف، في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، المعلومات المتاحة بغية اتخاذ قرارات بشأن ما قد يكون ملائماً من تعديلات للقوائم الواردة في المرفقين الأول والثاني بموافقة الطرف المعني؛

ز- يجوز لأي طرف غير مدرج في المرفق الأول أن يقوم، في صك تصديقه أو قبوله أو موافقته أو انضمامه، أو في أي وقت لاحق لذلك، بإشعار الوديع بأنه يعتزم الالتزام بالفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) أعلاه. ويقوم الوديع بإخطار الموقعين والأطراف الآخرين بأي إشعار من هذا القبيل.

٣ -تقوم البلدان المتقدمة النمو الأطراف والأطراف المتقدمة النمو الأخرى المدرجة في المرفق الثاني، بتوفير موارد مالية جديدة وإضافية لتغطية التكاليف الكاملة المتفق عليها التي تتكبدها البلدان النامية الأطراف في الامتثال لالتزاماتها بموجب الفقرة ١ من المادة ١٢ .وتقوم تلك البلدان أيضاً بتوفير الموارد المالية، بما في ذلك موارد لنقل التكنولوجيا، اللازمة للبلدان النامية الأطراف لتغطية التكاليف الإضافية الكاملة المتفق عليها لتنفيذ التدابير المشمولة بالفقرة ١ من هذه المادة والتي يتفق عليها بين البلد النامي الطرف والكيان الدولي أو الكيانات الدولية المشار إليها في المادة ١١ ،وفقاً لتلك المادة. ويراعى في تنفيذ هذه الالتزامات الحاجة إلى توفير عنصري الكفاية والقابلية للتنبؤ في تدفق الأموال وأهمية التقاسم المناسب للأعباء فيما بين البلدان المتقدمة النمو الأطراف.

٤ -تقوم البلدان المتقدمة النمو والأطراف الأخرى المدرجة في المرفق الثاني أيضاً بمساعدة البلدان النامية الأطراف المعرضة بصفة خاصة لآثار تغيُّر المناخ الضارة في تغطية تكاليف التكيُّف مع تلك الآثار الضارة.

٥ -تتخذ البلدان المتقدمة النمو والأطراف المتقدمة النمو الأخرى المدرجة في المرفق الثاني جميع الخطوات الممكنة عملياً، حسبما يكون ملائماً، بتعزيز وتيسير وتمويل نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً والدراية الفنية إلى الأطراف الأخرى، وبخاصة البلدان النامية الأطراف، أو إتاحة الوصول إليها، لتمكينها من تنفيذ أحكام الاتفاقية. وفي هذه العملية، تدعم البلدان المتقدمة النمو الأطراف تطوير وتعزيز القدرات والتكنولوجيات المحلية للبلدان النامية الأطراف. ويمكن أيضاً للأطراف والمنظمات الأخرى التي بوسعها ذلك أن تساعد على تيسير نقل تلك التكنولوجيات.

٦ -بالنسبة إلى الأطراف المدرجين في المرفق الأول الذين يمرون بعملية التحول إلى اقتصاد سوقي يسمح لهم مؤتمر الأطراف بقدر من المرونة في تنفيذ التزاماتهم بموجب الفقرة ٢ أعلاه وذلك من أجل تعزيز قدرة هؤلاء الأطراف على معالجة تغير المناخ، بما في ذلك ما يتعلق بمستوى ما أطلقه في الماضي من الانبعاثات البشرية المصدر من غازات الدفيئة، التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال الذي اختير كسند مرجعي.

٧ -يتوقف مدى تنفيذ البلدان النامية الأطراف بفعالية لالتزاماتها بموجب الاتفاقية على فعالية تنفيذ البلدان المتقدمة النمو الأطراف لالتزاماتها بموجب الاتفاقية فيما يتعلق بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا، ويأخذ بعين الاعتبار تماماً أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر هما الأولويات الأولى والغالبة للبلدان النامية الأطراف.

٨- لدى تنفيذ الالتزامات الواردة في هذه المادة يولي الأطراف الاهتمام التام لاتخاذ ما يلزم من إجراءات بموجب الاتفاقية، بما فيها الإجراءات المتعلقة بالتمويل والتأمين ونقل التكنولوجيا لتلبية الاحتياجات والاهتمامات المحددة للبلدان النامية الأطراف الناشئة عن الآثار الضارة لتغير المناخ و/ أو أثر تنفيذ تدابير الاستجابة لتغير المناخ، وبخاصة على:

أ- البلدان الجزرية الصغيرة؛

ب- البلدان ذات المناطق الساحلية المنخفضة؛

ج- البلدان ذات المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق المحرجة والمناطق المعرضة لتدهور الأحراج؛

د- البلدان ذات المناطق المعرّضة للكوارث الطبيعية؛

هـ- البلدان ذات المناطق المعرّضة للجفاف والتصحر؛

و- البلدان التي يرتفع فيها التلوث الجوي في المناطق الحضرية؛

ز- البلدان ذات المناطق التي بها نظم إيكولوجية ضعيفة، بما فيها النظم الإيكولوجية الجبلية؛

ح- البلدان التي يعتمد اقتصادها اعتماداً كبيراً على الدخل الناشئ عن إنتاج وتجهيز وتصدير و/ أو استهلاك أنواع من الوقود الأحفوري والمنتجات كثيفة الطاقة المرتبطة به؛

ط- البلدان غير الساحلية وبلدان العبور.

وكذلك، يجوز أن يتخذ مؤتمر الأطراف إجراءات، حسبما يكون ذلك ملائماً، فيما يتعلق بهذه الفقرة. .

٩ -يولي الأطراف اعتباراً كاملاً للاحتياجات المحددة والأوضاع الخاصة لأقل البلدان نمواً فيما تتخذه من إجراءات تتعلق بالتمويل ونقل التكنولوجيا. .

١٠- يراعي الأطراف، وفقاً للمادة ١٠ ،عند تنفيذ الالتزامات المترتبة على الاتفاقية، وضع الأطراف،

لا سيما البلدان النامية الأطراف، المعرّضة اقتصاداتها للآثار الضارة الناجمة عن تنفيذ التدابير المتخذة للاستجابة لتغير المناخ. وينطبق هذا بوجه خاص على الأطراف الذين تعتمد اقتصاداتهم اعتماداً شديداً على إيرادات مستمدة من إنتاج و/ أو تجهيز وتصدير و/ أو استهلاك الوقود الأحفوري والمنتجات كثيفة الطاقة المرتبطة به و/ أو استخدام الوقود الأحفوري الذي تواجه هذه الأطراف مصاعب كبيرة في التحول إلى بدائل له.

الفصل الرابع

أميركا تشعل حروب الغاز ١٩٩٠-٢٠٠٩

في العام ١٩٩٥ عُقدت صفقة في قطر وجرى ترسيم الحدود البحرية مع إيران فبدأ استخراج الغاز لتلبية الطلب الأوروبي. وكان هذا موعد البدء بتسييل الغاز القطري لشحنه بالناقلات البحرية، في غياب أنابيب من قطر إلى أوروبا.

ورافق هذا التطوّر في سوق الطاقة العالمي قيام واشنطن بإشعال حروب في إقليم الشيشان الروسي بوجه الحكومة الروسية وفي يوغسلافيا بواسطة الأفغان العرب.

تعود حروب الغاز الأميركية إلى أواسط التسعينيات، وهدفها تكوين شبكة دول تحت سيطرتها تربط وسط آسيا بغرب أوروبا. ولذلك أطلقت واشنطن حملة وضع اليد على دول الكتلة الاشتراكية السابقة وبخاصة بلغاريا وبولندا ورومانيا وهنغاريا ودول البلطيق الصغرى (لتوانيا ولاتفيا وأستونيا) وتشيكوسلوفاكيا (التي قُسّمت إلى دولتين: جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكيا)، وكذلك على جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق (أذربيجان وجيورجيا وأرمينيا في جبال القفقاس وست جمهوريات في آسيا الوسطى). ثم تواصل الجهد الأميركي بغزو أفغانستان عام ٢٠٠١ والعراق عام ٢٠٠٣ في مسعى للسيطرة على منابع الغاز والنفط وإمداداتهما.

ولقد وصف جون بولتون، أعتى صقور إدارة الرئيس جورج بوش الابن، الشرق الأوسط ووسط آسيا بأنهما «منطقة لإنتاج النفط والغاز الطبيعي، وهي مهمة وحساسة

ونحارب فيها لحماية مصالحنا من التأثير السيئ للعدو الذي يجعلنا إما نخسر إمداد النفط والغاز الطبيعي وإما نحصل عليه بأسعار باهظة التكلفة».

في قراءتها لخريطة الغاز الطبيعي في العالم ركّزت أميركا اهتمامها في المناطق التي من حيث الكم والقدرة على الوصول إلى مناطق الاستهلاك: روسيا بين مدينتي فيبورغ (Vyborg) وبيريغوفيا (Beregovya)، وتركمانستان وأذربيجان وإيران، ثم جورجيا وشرق المتوسط (سورية ولبنان) وقطر ومصر.

من جهتها عملت موسكو على خطين استراتيجيين، الأول هو تأسيس حلف روسي – صيني يقوم على أساس النمو الاقتصادي لكتلة شنغهاي من ناحية والسيطرة على منابع الغاز من ناحية أخرى. وأسّست روسيا مشروعَيْ السيل الجنوبي والسيل الشمالي. في حين عملت أميركا على مشاريع مثل أنبوب نابوكو.

روسيا تبقى الخصم

سواء كانت شيوعية أو غير شيوعية، وسواء اعتمدت نظاماً اقتصادياً حرّاً أو نظاماً اشتراكياً، وسواء كانت ملحدة أو أرثوذكسية، بقيت روسيا الخصم والعدو الأساسي للولايات المتحدة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

مع حلول العام ١٩٩٦، كانت روسيا قد بدأت تضبط الوضع في الشيشان وأسّست شركة غازبروم. وفي العام ٢٠٠٠ وصل فلاديمير بوتين، خصم أميركا، إلى السلطة في روسيا إثر وفاة الرئيس بوريس يلتسين.

رسم بياني: سباق أنابيب الغاز من روسيا ومن تركيا

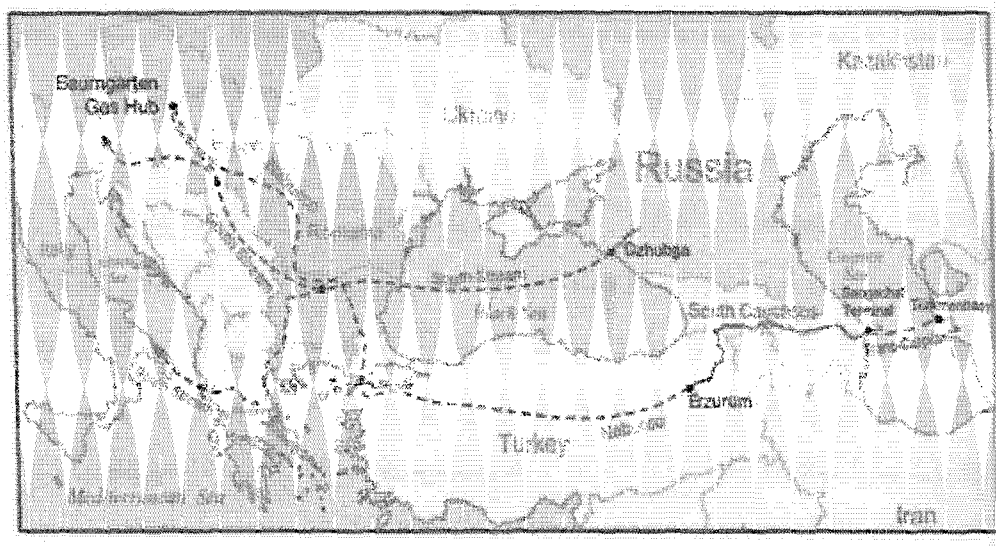

كانت واشنطن تدرك أنّ قطر أعجز من أن تنافس روسيا في السوق الأوروبية للغاز وأنّ النفوذ الروسي يزداد في أوروبا مع ازدياد الطلب على الطاقة، وأنّ روسيا قد بدأت تنتعش اقتصادياً بعد عقد من انهيار الاتحاد السوفياتي. فهدفت أميركا إلى السيطرة على طرق الترانزيت من الصين ومحاصرة روسيا وإيران.

ومع ظهور «حزب العدالة والتنمية» للثلاثي عبدالله غل وداود أوغلو ورجب طيب أردوغان في تركيا، بدأ يرتسم مشروع تجميع غاز المنطقة الآسيوية والشرق أوسطية في تركيا ليصدّر إلى أوروبا. وتستفيد تركيا بتحولها إلى دولة ثرية بفضل ترانزيت الغاز.

بعد غزو أميركا للعراق و أفغانستان وفي ظل تراجعها الاقتصادي وتفاقم أزمة ديون الحكومة الفدرالية (١٤٢٠٠ مليار دولار، وهو دين فادح وغير مسبوق يلحق الأذى بالاقتصاد الأميركي)، تموضعت أميركا في سلوك عداء عسكري وديبلوماسي وتخريبي نحو العالم. ففي السابق كانت واشنطن مطمئنة إلى نفوذها وتتخذ إجراءات هنا وهناك. تحمي نفسها في أسواق المال باسترجاع عملتها الخضراء من التداول العالمي لأنّ الدولار الأميركي هو أساس التجارة العالمية. وهكذا حافظت على قيمة الدولار رغم افتقاره إلى

التغطية الذهبية منذ العام ١٩٧١، وفي ظل غياب أسباب اقتصادية حقيقية تحسّن العملة. وسهّل حماية الدولار النفوذ العسكري الأميركي في العالم وسيطرة أميركا على معظم منابع النفط وخصوصاً في الخليج العربي الذي يسعّر النفط بالدولار ويربط به عملاته أيضاً، بل إنّ دول الخليج كانت تعيد كل الدولارات التي تحصل عليها من المبيعات إلى واشنطن: إمّا ثمن شراء بضائع أميركية وأسلحة أميركية وإما أن تضعها في إيداعات بنكية وفي أسهم الشركات الأميركية وسندات الخزانة الأميركية.

ولكن بعدما أصبح الغاز ينافس النفط، وبعد الحروب التي شنّتها واشنطن في آسيا والشرق الأوسط ولم «تقبض ثمنها» (كما شكا الرئيس الأميركي دونالد ترامب في مطلع ٢٠١٧)، وبعد التقارب الروسي - الصيني وتحوّل الصين إلى قوّة اقتصادية ترفض شراء سندات الخزينة الأميركية ولا تخضع لضغوط واشنطن لرفع قيمة عملتها (اليوان)، فإن مستقبل الدولار أصبح في خطر. وكذلك، فإنّ تضاعف سعر الذهب (بالدولار) خلال السنوات السابقة في الأسواق العالمية كان مؤشّراً إضافياً لانهيار سعر الدولار.

وبالتالي بقي الأمل الوحيد لواشنطن هو ضمان نفوذها على سوق الطاقة العالمي - النفط أو الغاز - وأن يبقى التداول في هذه السوق بالدولار الأميركي، حتى لو لم تسيطر واشنطن على كل منابع الطاقة وخطوطها. ويعني ذلك أنّ حروب الغاز ليست مسألة نفوذ جيو - سياسي فقط، بل هي مسألة اقتصادية وصراع بقاء أمم تحدد مصير العملة الأميركية نفسها.

في العام ١٩٩٩، أطلق الاتحاد الأوروبي عملة «اليورو» عملة موحدّة فدخل منافساً للدولار واحتل قسماً من احتياطيات الدول من العملات الصعبة. وفي الوقت نفسه اشتدّ عود التكامل الروسي - الصيني بعد حل المشاكل العالقة بين البلدين منذ أيام الحقبة السوفياتية. فزال الخوف من التبادل التجاري بين الصين وروسيا وبين الاتحاد الأوروبي وروسيا وفوق ذلك من دون الحاجة إلى الدولار الأميركي.

وعلى سبيل المثال، إذا اشترت روسيا حاملة مروحيات فرنسية وباعت غازها لأوروبا باليورو، فهي ستدفع ثمن الحاملة الفرنسية باليورو الذي تقاضته عن بيع الغاز. كما أنّ إنتاج

الوقود الحيوي في دول الاتحاد الأوروبي وصل إلى عشرة بالمئة من حاجتها وارتفع الطلب على الطاقات البديلة واستهلاك الغاز إلى ٣٧ بالمئة خلال سنوات، فخفّ اعتمادها على النفط. ومعظم مصادر الطاقة هذه في العام ١٩٩٩ كانت خارج السيطرة الأميركية.

وكان مجلس الأمن القومي برئاسة زبغنيو بريجنكسي في عهد جيمي كارتر قد ساعد على التخطيط للمعركة على موارد أوراسيا النفطية، وبات هذا الملف مسألة لازمة لكل إدارة أميركية فيما بعد، وصولاً إلى إدارتَيْ باراك أوباما ودونالد ترامب اللذين مضيا قدماً في الأجندة نفسها. ولذلك لم تكن واشنطن غائبة عن تطورات العالم الآسيوي - الأوروبي (أوراسيا). فقد أدركت أنّ خريطة الغاز في المنطقة التي تمتد من وسط آسيا - تركمانستان وأذربيجان مروراً بإيران ومصر وحوض البحر المتوسط (فلسطين ولبنان وسورية وقبرص) ستقرّر مصير الاقتصاد العالمي. فتمركزت استراتيجية واشنطن في السيطرة على غاز المنطقة العربية وعزل الغاز الروسي عن أوروبا الغربية، ونشر النفوذ الأميركي في وسط آسيا. وكان المنطق يقول إنّ السيطرة على منابع الغاز وطرقاته ستبقي أميركا القطب الأوحد الذي يدير العالم وينافس الغاز الروسي في أوروبا الغربية حيث تقع عدّة دول صناعية كبرى. ومن هنا كان المطلوب سيطرة واشنطن على الغاز، وأن تشرف هي على تزويد أوروبا به. كما كان المطلوب أيضاً إرغام دول وسط آسيا على الدخول في النفق الأميركي فتصبح موسكو عاجزة عن شراء الغاز من تلك الدول ونقله غرباً.

أهمية إيران

قريباً من الساحة الأوروبية هناك الغاز الإيراني. إذ تمتلك إيران ثاني أكبر احتياطي للغاز في العالم بعد روسيا. كما أنّ احتياطيها النفطي يفوق ٩٣ مليار برميل، وهي لاعب ناشط في سوق الطاقة منذ مطلع القرن العشرين كما رأينا. كما يعدّ خط النفط بين تركمانستان وإيران الذي أنشئ في العام ١٩٩٧ أول خط جديد لإمدادات النفط من آسيا الوسطى. كما وقّعت إيران اتفاق استثمار للنفط قيمته ١٢٠ مليار دولار مع الصين وتخطط لبيع الغاز إلى أوروبا عبر خط إمداد الغاز الفارسي.

لقد أدركت واشنطن أن أهم طريق للوصول إلى وسط آسيا وغازها، هو إسقاط مناطق جنوب بحر قزوين، أي من معبر خيبر حيث تلتقي أفغانستان والهند والصين، الباكستان وإيران. ولذلك بعد احتلال أفغانستان والعراق، حضر في المطبخ الأميركي ملف إسقاط إيران لما تتمتّع به من ثروات الغاز والنفط ونظراً إلى موقعها الجيو - سياسي وقوّتها الاقتصادية والبشرية ومساحتها الشاسعة. وهذه الخطوات كانت كافية بنظر واشنطن للقضاء على الاقتصاد الروسي والوصول إلى وسط آسيا وإضعاف روسيا، بل وإسقاط الجزء الروسي من منطقة القفقاس بإشعال حروب محلية ضد الأراضي الروسية عبر جيورجيا وأذربيجان التابعتين لأميركا[1]. ولكن روسيا أدركت الخطر، وبدأت تحالفاً مع إيران وتقارباً استراتيجياً مع الصين. كما أنّ أميركا لم تتقدّم في مسعاها لإسقاط إيران. إذ رغم كل الحملة الأميركية والغربية الشرسة ضد إيران بذريعة مشروعها النووي لم تضعف إيران. كما أنّ واشنطن لم تُقدم على شن أي عدوان عسكري مباشر على إيران. فإيران منذ الغزو الأميركي لأفغانستان، طوّرت قدراتها الصاروخية وعزّزت تحالفاتها الإقليمية وخصوصاً مع سورية ولبنان وبلدان أخرى. ورغم أنّ هدف الحرب على سورية عام ٢٠١١ يتمثّل في تفكيكها وكانت جزءاً من حروب الغاز، إلا أنّ الحرب أثبتت أيضاً أنّ الميدان هو أوسع جغرافياً من سورية ويشمل ليس لبنان والعراق وإيران وتركيا فقط، بل «طريق الحرير» الجديد للقرن الواحد والعشرين، ويتمثّل بمشاريع أنابيب النفط والغاز القادمة من وسط آسيا لتمرّ في أفغانستان والباكستان وبحر العرب نحو الشواطئ الشرقية للبحر المتوسط مروراً بالخليج العربي والعراق. وطريق الحرير الجديد هذا هو خط تتصادم فيه إرادات الأقطاب الدولية وبخاصّة واشنطن وموسكو وبكين.

الهجوم الأميركي

كان الغاز الروسي ينساب بسهولة عبر أوكرانيا إلى دول الاتحاد الأوروبي. كما كانت دول الاتحاد مرتاحة إلى ترتيبات موسكو لهذا التبادل التجاري. ولذلك رأت واشنطن أنّه

(1) Shelley, Toby, Oil Politics, Poverty, and the Planet, London, Zed Books, 2005, «Securing the Caspian or opening Pandora's box?», pp. Pp. 105-109.

يجب إقناع دول الاتحاد الأوروبي بأنّه لا يمكنها التعويل طويلاً على الغاز الروسي. واحتاج إقناع أوروبا إلى خلق أزمات وحروب لروسيا، وسط حملة إعلامية معادية لها حتى يتهدّد تأمين وصول الغاز الروسي إلى مستهلكي أوروبا.

بعد أكثر من عشرة أعوام على سقوط الاتحاد السوفياتي وتحوّل روسيا نحو اقتصادات السوق، لم تتوقّف حملات تطويق روسيا وإركاعها سواء في عهد جورج بوش الابن أو في عهد باراك أوباما[1]. لا بل كانت واشنطن تبتلع دول وشعوب أوروبا الشرقية الواحدة بعد الأخرى لتنضوي في الحلف الأطلسي. وكانت وسيلة الإقناع هي إشعال الثورة البرتقالية في أوكرانيا، حيث مركز الثقل لإمدادات الغاز الروسي. فأشعلت واشنطن «الثورة البرتقالية» في أوكرانيا عام ٢٠٠٤ وافتعلت أحداث جمهورية روسيا البيضاء (Bela Rus)، وفجّرت الوضع الداخلي في لبنان عام ٢٠٠٥ عندما اغتيل رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري. فاستغلت واشنطن الاغتيال للضغط على سورية وإخراجها ودفعت ربيبتها إسرائيل عام ٢٠٠٦ إلى غزو لبنان وتهجير سكانه وتقسيم الهلال الخصيب ومصر إلى دويلات طائفية ذليلة. وفي شرقي أوروبا، استخدمت واشنطن الحكومة التي زرعتها في أوكرانيا لوقف الغاز الروسي ولتضمن دعم الاتحاد الأوروبي لمشاريع غاز بديلة. وبعدما قطعت موسكو الغاز عن أوروبا مدّة أسبوعين بسبب أزمة كانت وراءها أميركا، وصلت رسالة واشنطن إلى الاتحاد الأوروبي بضرورة عدم الاعتماد على الغاز الروسي. وهنا، تعلّمت روسيا درساً مريراً في أزمة أوكرانيا: بأنّ دولاً يعبرها الغاز هي في غاية الأهمية لأمن روسيا الاقتصادي والجيو-سياسي باتت الآن تأتمر بأوامر واشنطن. ولذلك تعاملت موسكو مع الأزمة الأوكرانية بحزم حتى لو جرّتها الأزمة إلى الحرب. وربحت روسيا الرهان فخرج البرتقاليون الموالون لأميركا من السلطة في كييف وكان ذلك برضى دول الاتحاد الأوروبي التي أزعجها الدور الأميركي. ولكن الخلاف بين روسيا وأوكرانيا

(1) Klare, Michael, Blood and Oil: How America's Thirst for Petrol is Killing us, London, Hamish Hamilton publishers, 2004, «Choosing Dependency: The Energy Strategy of the Bush Administration», pp. 56-73

حول خطوط الغاز أحدث تخوّفاً في أوروبا من تهديد مصدر الطاقة، ولذلك قرّر الاتحاد الأوروبي تبني مشاريع بديلة.

الدور التركي

في العام ٢٠٠٢، عقدت واشنطن صفقة مع رجب طيب أردوغان وعبد الله غُل اللذين ورثا حزب نجم الدين أربكان الإسلامي التوجّه والذي حلّته الحكومات السابقة. ولقد أسسّ هذان «حزب العدالة والتنمية» ليصبح عبد الله غل أول رئيس حكومة إسلامي في تركيا ومعه بدأت مرحلة قاسية في ضرب القوى الديمقراطية في تركيا وضرب قيادة الجيش العلمانية التوجّه.

وكما كان الانقلاب في قطر عام ١٩٩٥ سببه الغاز، كان الغاز أيضاً من أسباب الانقلاب في تركيا نحو التيار الديني. فمع تزامن صعود «حزب العدالة و التنمية» أعلنت واشنطن مشروع خط غاز نابوكو. وكانت روسيا تعتقد أن هذا الخط سيولد ميتاً. ولكن واشنطن كانت تخطط بأن تبدأ الضخّ من الجنوب، فتسعى أولاً للحصول على غاز مصر وساحل شرقي المتوسط (فلسطين ولبنان وسورية وقبرص). وكانت ترى أنّ إسقاط سورية حتى لو احتاج الأمر إلى تقسيمها وتدميرها سيسهّل السيطرة على الغاز السوري ويضعف إيران، ويقنع طهران بدون حرب بالاشتراك في مشروع الغاز الأميركي. فيؤدي اقتناع إيران ودخولها المشروع الأميركي إلى فقدان روسيا لنفوذها في أذربيجان ووسط آسيا دفعة واحدة. وهكذا تسيطر أميركا على سوق الغاز الأوروبية.

توجّهت أنظار أميركا إلى مجالات التنفيذ العملي. فتبيّن مثلاً أن وضع اليد على الغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط وربطه بخطوط توزيع كبرى تقع تحت هيمنة أميركية، يحتاج إلى سلام في منطقة الشرق الأوسط. وهذا السلام يعني اتفاقاً قانونياً وفق الشرعية الدولية يجبر إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية التي تحتلها. ولأنّ ذلك كان مستحيلاً بسبب التعنّت الإسرائيلي، فإنّ الحل المقبول – وهو ما أفتى به كيسنجر منذ ١٩٧٣ – كان قهر الدول العربية المجاورة لإسرائيل – أي سورية ولبنان والعراق ومصر – بتقسيمها إلى دول طائفية تديرها إسرائيل، ما يسمح لها بتصفية القضية الفلسطينية وبابتلاع

كامل فلسطين (وهو ما أخذت إسرائيل بتطبيقه عملياً: بأنّه لا يوجد هناك شيء اسمه قضية فلسطينية تحتاج إلى حل).

وإذ احتلّت أميركا أفغانستان عام ٢٠٠١ وجعلت عدداً من دول آسيا الوسطى والقفقاس (أذربيجان وجيورجيا) تابعاً لها وربطها بحليفتها تركيا، غزت العراق عام ٢٠٠٣ وأشعلت الوضع في أوكرانيا عام ٢٠٠٤ لتصبح أوكرانيا معادية لروسيا شقيقتها التاريخية واللغوية والثقافية. ولقد أعلنت واشنطن مشروع نابوكو وسط تحضيرات كبيرة لغزو العراق واحتلاله. وإذ استغرق «مضغ» أميركا للعراق بضع سنوات، انصرفت إلى ضرب المقاومة في لبنان (غزو إسرائيلي أشرفت عليه كونداليزا رايس عام ٢٠٠٦) وفلسطين (الحرب على غزّة في منتصف ٢٠٠٨ ومطلع ٢٠٠٩)، وإلى إضعاف سورية بوسائل شتى. وكل هذا التخريب الأميركي في المشرق العربي كان هدفه التسهيل على إسرائيل لتفرض سلامها على جيرانها العرب دون الحاجة إلى حل القضية الفلسطينية، وبالتالي تطويع الجميع لركوب مشاريع واشنطن ومنها خطوط الغاز إلى أوروبا الغربية. طبعاً كان البديل الأفضل والأضمن والأرخص والمنطقي هو ممارسة أميركا الضغط على إسرائيل لتطبيق حل عادل في المنطقة.

كانت تركيا جوهرة التاج للمشروع الأميركي، حيث تصبح مركز تجمّع غاز منطقة شاسعة تمتدّ من وسط آسيا وتمرّ بالخليج العربي وساحل شرق المتوسط، ثم يُصدّر الغاز إلى أوروبا من تركيا مباشرة، التي تصبح - وهي عضو حلف الناتو - نقطة ارتكاز إستراتيجية عالمية في سوق الطاقة ويصبح لها وزن عسكري واقتصادي جديد، وتتحوّل إلى دولة غنية بفضل ترانزيت الغاز الذي يفترض أنّه سيبدأ بـ ٣١ مليار متر مكعب ويصل إلى ٤٠ ملياراً. ثم أخذت الوفود التركية تطوف عواصم الشرق الأوسط لتوقيع اتفاقيات لمصلحة المشروع، ومن الأنابيب المقترحة كان أنبوب نابوكو.

كان لـنابوكو أهداف أخرى، منها إغراء دول وسط آسيا والقفقاس بالتمرد على روسيا، وربطها عبر هذا الخط بمصالح اقتصادية مشتركة مع أميركا والغرب. إذ إنّ ثلثي الأنبوب سيمرّ في الأراضي التركية، وسيتعزّز دورها الأوروبي. كما أنّ تركيا في حال نجاح المشروع ستجني ريعاً كبيراً من مرور أنبوب نابوكو في أراضيها، يصل إلى ٦٣٠ مليون دولار رسوم

عبور سنوية. كما أنه سيمكنها، في حال إتمام المشروع وبدء تغذيته بالغاز، من شراء حاجاتها من ذلك الغاز بسعر مخفَّض.

وبعدما يرسّخ مشروع نابوكو مكانتها أوروبياً سيمكنها أن تصبح مركزاً عالمياً للطاقة بالنسبة إلى الغرب. فيصب مشروع نابوكو لمصلحة جهدها الحثيث لدعم أهليتها للعضوية في أوروبا واجتيازها العقبات الـ ٣٥ بفصولها المتعددة التي وضعت أمامها للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي منذ أن أطلق هذا الأخير المفاوضات لعملية انضمام تركيا إلى الاتحاد عام ٢٠٠٥، والتي كانت بدون أفق ولم تكن مضمونة النتائج. فقد عارضت بشكل علني كل من فرنسا وألمانيا مراراً قبول انضمام تركيا إلى الاتحاد بسبب منحاها المتزايد نحو الحكومة الإسلامية وتعدادها السكاني الكبير (٧٩ مليون نسمة) وفقرها النسبي وابتعادها عن قيم الديمقراطية الغربية والحريات. ولقد فضّل الاتحاد الأوروبي أنّه في أفضل الظروف يمكن أن تُمنح تركيا شكلاً من أشكال العلاقة الخاصة التي لا ترقى إلى عضوية كاملة.

وكانت حكومة أنقرة الإسلامية تعي تماماً هذه الحقائق، ولكن تصرّفاتها شابها العنجهية والمزيد من الغرق في السياسة الأميركية بدل الاستجابة لطلبات أوروبا. فقد كان مرور الغاز في أراضيها وعضويتها في الحلف الأطلسي وعلاقتها المميزة بواشنطن، تمدّها بشعور فوقي حيال الاتحاد الأوروبي بأنها ستصبح قريباً جزءاً من أوروبا رغماً عن أنف ألمانيا وفرنسا. كيف لا وقد نجحت الإدارة الأميركية في دفع ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لقبولها في عضوية الاتحاد المأمول.

أنبوب نابوكو

قضى مشروع نابوكو مدّ خط أنابيب ينطلق من ثلاث دول في آسيا الوسطى، هي كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان، ويمتد غرباً في قعر بحر قزوين حتى أذربيجان ومنها إلى جورجيا فتركيا. ثم يواصل مساره إلى بلغاريا ورومانيا وهنغاريا والنمسا حيث تقع محطات التخزين والتوزيع.

هدف مشروع نابوكو تفادي المرور بأراضي روسيا، شرط أن لا يؤدي إلى توتّر يهدّد

ضمان أوروبا حاجاتها من الطاقة. وبلغت طاقة مشروع الأنبوب عشرة مليارات متر مكعب من الغاز، وهو رقم هامشي قياساً باستهلاك أوروبا الإجمالي من الغاز، ولكنّه كان جزءاً من مشروع أميركي لممرات الطاقة بهدف تزويد أوروبا مباشرة بالغاز[1].

ضم مشروع نابوكو شركة (RWE) الألمانية وشركة (OMV) النمساوية وشركة بوتكس التركية وشركة بلغاريا القابضة للطاقة البلغارية، وشركة ترانس غاز الرومانية. والتكاليف الأولية قُدّرت عام ٢٠٠٨ بـ ١١,٢ مليار دولار، ووعد بأسعار غازٍ أقل من أسعار غاز المشروع الروسي.

كان مشروع نابوكو جزءاً استراتيجياً من برنامج شبكة الطاقة العابرة لأوروبا (Trans-European Networks - Energy TEN - E) ويهدف إلى ربط الاتحاد الأوروبي بمصادر الغاز من بحر قزوين والشرق الأوسط وخفض الاعتماد على الغاز الروسي وخصوصاً بعد الخلاف الروسي الأوكراني حول مرور الغاز. هذا في وقت توقّعت المفوضية الأوروبية أنّ استهلاك دول الاتحاد من الغاز الطبيعي سيرتفع من حوالى ٦٠٠ مليار متر مكعب سنوياً إلى ٨١٥ ملياراً عام ٢٠٣٠.

بدأ التحضير لنابوكو ببروتوكول واتفاق تعاون بين خمس شركات وطنية من النمسا وهنغاريا وبلغاريا ورومانيا وتركيا في تشرين الأول ٢٠٠٢ في فيينا. ثم انضمّت شركة RWE الألمانية إلى الكونسرتيوم عام ٢٠٠٨. وفي العام نفسه تم توقيع عقد مع أذربيجان لتغذية أنبوب نابوكو بالغاز الطبيعي.

أبرمت اتفاقية نابوكو في أنقرة عام ٢٠٠٩، ووقّعت عليها، إضافة إلى تركيا وأذربيجان، أربع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي هي بلغاريا ورومانيا والمجر والنمسا، بحضور ألمانيا التي شاركت في تنفيذ المشروع. وحضر التوقيع مبعوث الرئيس الأميركي باراك أوباما لشؤون الطاقة في أوراسيا، ريتشارد مورنينك ستار، الذي أكّد تبني الحلف الأطلسي ودعمه السياسي والاستراتيجي لمشروع نابوكو. وأعلن كل من العراق ومصر نيّتهما المشاركة

(1) Klare, Michael, Rising Powers, Shrinking Planet: The New Geopolitics of Energy, New York, Henry Holt Company, 2008, «Draining The Caspian», pp. 115-145.

في المشروع. كما حضر ممثلو المفوضية الأوروبية وعضو لجنة الكونغرس للعلاقات الخارجية ريتشارد لوغار. لقد بلغ طول مشروع أنبوب نابوكو ٣٨٩٣ كلم منها ٢٧٣٠ كلم في الأراضي التركية و٤٢٤ كلم في بلغاريا و٤٧٥ كلم في رومانيا و٣٨٤ كلم في هنغاريا و٤٧ كلم في النمسا حيث ينتهي في محطة باوم غارتن، مع احتمال انضمام بولندا فيمتد الأنبوب حينئذٍ إلى أراضيها. كما تضمّن المشروع أنابيب فرعية تصب في الأنبوب الرئيس أثناء مروره في تركيا: الأول من جيورجيا وهو «أنبوب جنوب القوقاز» شمالاً والثاني من العراق من الجنوب الشرقي.

ورغم حماسة واشنطن لتغذية أنابيب نابوكو بغاز مصر فإنّ ما تمتلكه مصر من احتياطي غاز لم يزِد عن ١,٦ مليار متر مكعب (حسب إحصائيات عام ٢٠٠٦) وإنتاجها كان مبيعاً مقدّماً ولسنوات طويلة لإسرائيل ولمشاريع إسالة للتصدير. فأي كميّة مصرية فائضة لم تبرّر كلفة مد خط أنابيب إضافي من ميناء عسقلان في إسرائيل إلى ميناء شيخان التركي. ولم تبقَ سوى دول الخليج العربي المؤهلة لتزويد الغاز بكميات تجارية تكفي لتعبئة أنابيب نابوكو ومدّها بشرايين الحياة.

رسم بياني: خريطة ضخ الغاز إلى أوروبا الغربية بعيداً عن روسيا

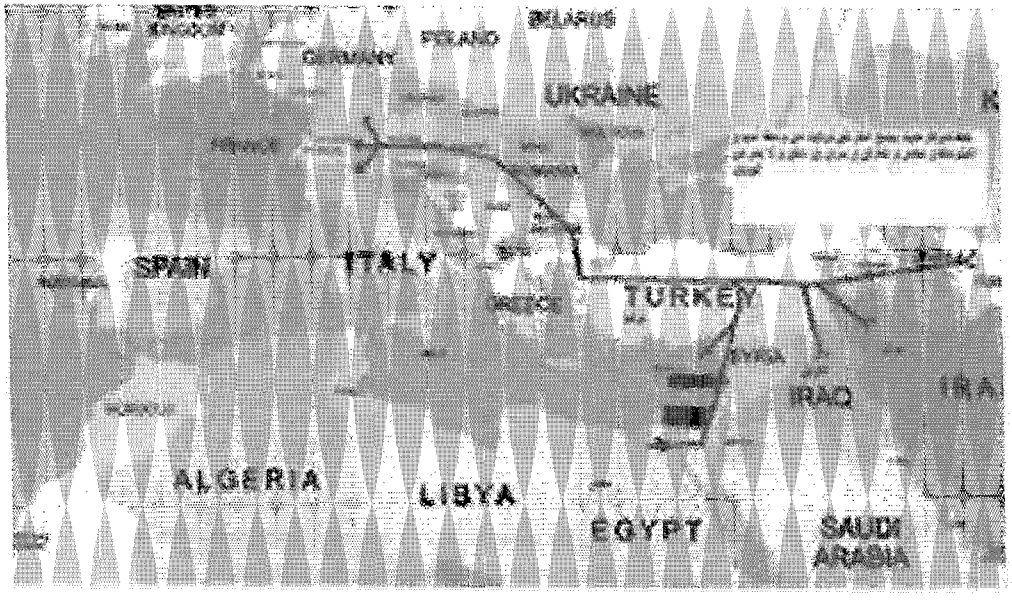

الخلاف التركي اليوناني

ابتعد مشروع نابوكو عن اليونان وذلك اعترافاً أميركياً ضمنياً بالعداء التاريخي بين أنقرة وآثينا، رغم أنّ البلدين - تركيا واليونان - عضوان في الحلف الأطلسي. وليس أنّ تركيا قامت أساساً على أرض اليونان التاريخية، وأنّ عاصمة اليونان الحقيقية هي القسطنطينية التي احتلّها الأتراك عام ١٤٥٠ وجعلوا اسمها اسطنبول فقط، بل إنّ الشعب اليوناني قام بثورة كبرى عام ١٨٣١ ضد الاحتلال التركي انتهت باستقلال اليونان. وبعد الحرب العالمية الأولى، حاولت اليونان استعادة سيادتها على مدينة القسطنطينية (اسطنبول) فشاركت في معارك الدردنيل وغاليبولي مع جيوش الحلفاء ضد الجيش التركي.

ومنذ عشرينيات القرن الماضي، وحتى بعد انضمام تركيا واليونان إلى حلف شمال الأطلسي الذي تأسّس عام ١٩٤٩، استمرّ العداء بين البلدين وخصوصاً حول الجرف القاري في بحر إيجه. فاليونان تمتلك معظم جزر هذا البحر التي تزيد عن ٢٤٠٠ جزيرة وبعضها يقع على مسافة لا تزيد عن مئات الأمتار عن اليابسة التركية. ما يعني عملياً أنّ قانون البحار معطّل لأنّ الوضع بين تركيا واليونان يشبه تجاوراً برّياً بين بلدين ولا يحق لتركيا المطالبة بمجال بحري في إيجه. كما أنّ اليونان حدّدت عام ١٩٣٦ مياهها الإقليمية بستّة أميال مع الاحتفاظ بحق توسيعها إلى ١٢ ميلاً. ونام الملف عقوداً عدّة إلى أن بدأت مشاريع التنقيب عن الغاز والنفط في بحر إيجه، فأعلن البرلمان التركي أنّ أي توجّه لليونان لتوسيع رقعة مياهه الإقليمية إلى ١٢ ميلاً ستكون بمثابة إعلان حرب، وأنّ تركيا ستتصرّف على هذا الأساس.

وضعت أميركا عينها على إيران على الخصوص. فإضافة إلى امتلاكها احتياطيات غازية ونفطية هائلة وصاحبة ثاني أكبر احتياطي بعد روسيا، فإيران معبر مثالي لنقل غاز تركمانستان - رابع أكبر دولة منتجة للغاز في العالم - إلى أوروبا عبر خطوط الأنابيب الإيرانية الموجودة أصلاً، ومن ثمّ إلى تركيا، دون الدخول في النزاعات القانونية الدولية

التي أثارتها روسيا حول مرور نابوكو في بحر قزوين. كما أنّ إيران ستكون مثاليّة أيضاً لعبور غاز قطر بأنبوب فرعي منها عبر مياه الخليج ومروراً بالأراضي الإيرانية يلتحق بخط نابوكو.

في المنطق الإيراني، كان من الأفضل السعي إلى أسواق أوروبية قريبة بعد رفع الحظر الاقتصادي عنها. إلا أنّ روسيا فضّلت أن تركّز إيران على تسويق منتجاتها في السوق الآسيوية كالهند والصين، وأن تبقى بعيدة عن سوق الغاز الأوروبية التي تغذيها روسيا. من جهتها، فإنّ إيران لا ترغب في السوق الآسيوية حيث ثمّة منافسون لها، وتفضّل السوق الأوروبية المتعطّشة إلى إمداداتها، فضلاً عن أنّ رغبة إيران في الوصول إلى شراكة مع أوروبا ضرورية لمصالحها الاقتصادية والسياسية. وساهم في قبول إيران فكرة الانضمام إلى مشروع نابوكو أنّ واشنطن وجدت أنّ معيار نجاح مشروعها من عدمه يعتمد على قرار إيران بالمشاركة. فضلاً عن رغبة إيران منذ ١٩٧٩ في اعتراف واشنطن بالنظام القائم في طهران منذ سقوط الشاه، وفي الكف عن محاصرتها.

أما العراق فكان بعد الاحتلال الأميركي ولغاية ٢٠١٢ غير جاهز في بنيته التحتية ليغذّي مشروع نابوكو، في حين باتت إيران صاحبة نفوذ متعاظم في بغداد ولا تقبل أن يتّخذ العراق سياسات عليا معادية لها. وفي الوقت نفسه فإنّ الحكومة العراقية طمحت إلى استعادة دورها العربي والإقليمي وشاركت سورية في نظرتها إلى الحرب التي تُشنّ عليها بأنّها خطر مشترك تمثّل في تمدّد حرب سورية إلى العراق وإقامة دولة وهابية يديرها تنظيم داعش الإرهابي. وكان خوف العراق أنّ نجاح الكيان الداعشي في وضع اليد على الموصل والشمال وسيطرته على مقدرات النفط والغاز في النصف الشمالي من العراق، سوف يحوّله إلى دولة أمر واقع تدعمها أميركا وحلفاؤها.

أمّا إقليم كردستان العراق الذي يتخذ مدينة آربيل العراقية عاصمة له، فهو بدأ أساساً ومنذ ١٩٦٠ جزءًا من المشروع الأميركي قلباً وقالباً. وقبل أسبوعين من إعلان اتفاقية نابوكو أعلنت آربيل أنّ كمية الغاز التي ستنتجها كردستان هي ١,٥ مليار قدم وسوف ترتفع إلى الضعف عندما يبدء عمل أنبوب نابوكو.

لكنّ الأمور تغيرت لمصلحة العراق – كما جرى في سورية في الفترة نفسها. فقد

سارت المعارك في العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧ لمصلحة الحكومة العراقية والقوات التي تدعمها كالحشد الشعبي ضد داعش، ما أعاد قرار ضخ الغاز من العراق إلى الخانة الأولى. وفي السياق نفسه، رفعت بغداد الصوت ضد أي خطوات انفصالية تقوم بها الجماعات الكردية.

في تلك الأثناء انشغلت تركيا في حجز حصّتها في مشروع نابوكو سواء من حيث توقيعها عقداً مع أذربيجان لشراء ستة مليارات متر مكعب من الغاز عام ٢٠١٧، أو من حيث سعيها الحثيث لوضع اليد على سورية ولبنان وما ينجم عن ذلك من عرقلة مرور الغاز الإيراني. ويعني ذلك أيضاً سعي تركيا إلى شراء حصة لها من الثروة الغازية اللبنانية أو السورية. وبحجّة الشراء كانت ترغب في مدّ أنبوب يمرّ في سورية ويغذّيه أنبوب أصغر من لبنان ويدخل الأراضي التركية.

نابوكو يتّجه نحو الفشل

كان أساس مشروع نابوكو أن تتم تغذيته من العراق وآذربيجان وتركمانستان ومصر. وتكون مساهمة العراق في البداية ١٠ ملايين متر مكعب سنوياً تمر عبر الأنبوب العربي المنوي إنشاؤه. وتكون مساهمة تركمانستان ١٠ ملايين متر مكعب تمر عبر الأراضي الإيرانية أو عبر بحر قزوين في الأنبوب الذي يمرّ عبره. وتكون مساهمة مصر ٥ ملايين متر مكعب عبر الأنبوب العربي. أمّا الأنبوب الرئيس فتتم تغذيته من حقل شاه دينيز في أذربيجان بكمية تصل إلى ٢٣ مليار متر مكعب سنوياً. ويتوقّع أيضاً أن تنضم كازاخستان إلى الدول التي تغذي نابوكو من حقلها شمال بحر قزوين عندما يكتمل الخاص بها، وكذلك حقل دومينو ١ الذي تملك امتيازه شركة الغاز النمساوية وشركة موبيل الأميركية في البحر الأسود. ولقد اتفق أعضاء الكونسرتيوم أن يكون المقر الرئيس لنابوكو في فيينا، وأن توزّع الأسهم على خمس شركات هي: BOTAŞ (Turkey) BEH (Bulgaria) FGSZ (wholly owned subsidiary of MOL) (Hungary) OMV (Austria) Transgaz (Romania).

في ٢٠٠٨ جاء ديك تشيني نائب الرئيس جورج بوش الابن، إلى باكو عاصمة

أذربيجان لإقناع الرئيس الآذري «إلهام علييف» بتحويل مرور صادرات الطاقة عبر نابوكو دون المرور بالأراضي الروسية. لكن النفوذ الروسي في أذربيجان كان لا يزال قويّاً رغم خضوع أذربيجان لمشيئة أميركا وعلاقاتها الوثيقة بإسرائيل فنجحت روسيا في إفشال إمكانية ضخ الغاز الآذري عبر خط نابوكو. لقد رأى الخبراء الآذريون في تلبية مطلب تشيني تضحية كبيرة من بلادهم لمصلحة أميركا دون مردود ذي أهمية. ولذلك لم تحصل واشنطن على الجواب الذي تريده من أذربيجان التي وقّعت مع روسيا شراكة إستراتيجية مطلع عام ٢٠٠٩، وفي أيار من العام نفسه أعلنت شركة النفط الآذرية ضخّ الغاز إلى شركة غازبروم ابتداءً من ٢٠١٠ بمقدار مليار متر مكعب قابلة للزيادة.

رسم بياني: مشروع خط أنابيب الغاز نابوكو

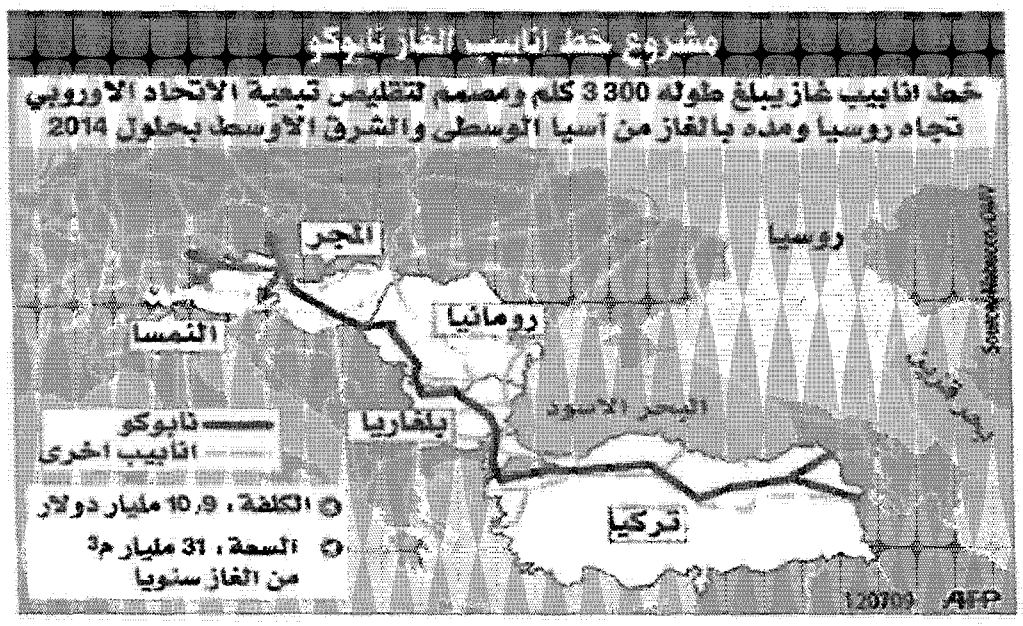

لقد ظنّت الولايات المتحدة أنّ مساعيها في تركمانستان ستكون أفضل من مساعيها في أذربيجان. إذ أعلن الرئيس التركماني «قُربان قولي بوردي محمدوف» عام ٢٠٠٩ استعداد بلاده لتخصيص كميّات من الغاز لتغذية نابوكو. إلّا أنّ تركمانستان تراجعت في

العام نفسه عندما وقعت حرب الغاز بين روسيا وأوكرانيا. وبدل المشروع الأميركي، اتّفقت تركمانستان مع إيران خلال زيارة محمدوف إلى طهران على التعاون على استغلال وتصدير الغاز، فتقوم إيران بموجبه باستيراد ١٠ مليارات متر مكعّب من الغاز سنويّاً. وقد تشارك رئيسا الدولتين في تدشين خط إمدادات الغاز العائد لتركمانستان إلى إيران.

ولم تتوقّف صعوبات خط نابوكو على أذربيجان وتركمانستان وإيران فحسب، بل إنّ روسيا وضعت على الطاولة مسألة قانونية هي عقدة تقسيم ثروات بحر قزوين. وردّ الأميركيون بأنّ بحر قزوين هو بحيرة مغلقة وليس بحراً مفتوحاً وفق قانون البحار. وكان ذلك هراءً لأنّ وضع بحر قزوين في القانون الدولي يشابه وضع النهر العابر للبلدان كدول حوض نهر النيل، وكأي مساحات مائية مشتركة. وعلى المقلب الثاني، أخذت واشنطن تعمل على جبهة ربط الغاز العربي بخطوط نابوكو. ولكن العديد من الصعوبات ظهرت إلى العلن، من بينها أنّ تفعيل وصول الغاز المصري إلى نابوكو يحتاج إلى سلام شامل في المنطقة لأنّه سيمر بفلسطين المحتلة والأردن، كما يمرّ بخاصة في سورية؛ وكل ذلك قبل أن يصل إلى تركيا. وهذه الفقرة من الأنابيب احتاجت إلى الحصول على موافقة سوريا التي لا ترضى بأقل من حلّ عادل للقضية الفلسطينية. ولذلك لم يكن ممكناً لواشنطن أن تتحدّث بثقة عن ربط غاز مصر ولبنان وسورية وفلسطين بخط نابوكو دون سلام شامل في المنطقة.

وتبيّن للجميع أنّه لا يمكن تجاوز روسيا. ذلك أنّ هذه الأخيرة حذّرت من أنّ بحر قزوين هو مياه دولية تنطبق عليها قوانين البحار، حيث تطلّ عليه خمس دول هي روسيا وتركمانستان وأذربيجان وإيران وكازاخستان. لذا لا يمكن لتركمانستان وأذربيجان السير في أي قرارات لا تأخذ في الاعتبار مصالح بقية الدول. من ناحية ثانية، أثارت روسيا نزاع الملكية القانونية حول بحر قزوين والجدل القانوني حول مسار نابوكو وإمداداته. ذلك أنّ تركمانستان بلد مغلق منفذه الوحيد هو روسيا وإطلالته الوحيدة هي على بحر قزوين المغلق حيث يقع أكبر حقول الغاز العائد لتركمانستان. وأكّد خبراء القانون الدولي أنّ بحر قزوين هو مياه دولية يتشاطأ عليه العديد من الدول. وعلى أساس أنّ القانون الدولي يفرّق بين البحر والبحيرة، فالمسطح المائي إذا كان بحراً يحدّد القانون الدولي حقوق معيّنة للدول المطلّة

عليه ويتمّ تقاسم مياهه وثرواته حسب طول شواطئ الدول المحيطة به وجرفها القاري. أمّا إذا كان بحيرة فتترتّب عليه حقوق معيّنة ويختلف الوضع القانوني للملكية فيتم تقاسم مياهه وثرواته بالتساوي بين الدول المحيطة به. وتأسيساً على ذلك المبدأ، فقد أثارت روسيا تعريف حوض قزوين على أنه بحيرة تتجدّد إلى حدّ كبير بمياه حوض الفولغا الروسي. وبناء على ذلك فالقانون الدولي يعطي روسيا الحق بتقاسم مياهه وثرواته بالتساوي مع الدول المحيطة به ما جعل من المستحيل إنشاء خط أنابيب نابوكو أو تطوير تركمانستان أو أذربيجان لحقول غاز على سواحله. وبذلك تمكنت روسيا من الوقوف بقوة القانون الدولي في وجه الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وخط نابوكو.

رسم بياني: مشروع أنبوب الغاز من حدود تركيا إلى النمسا

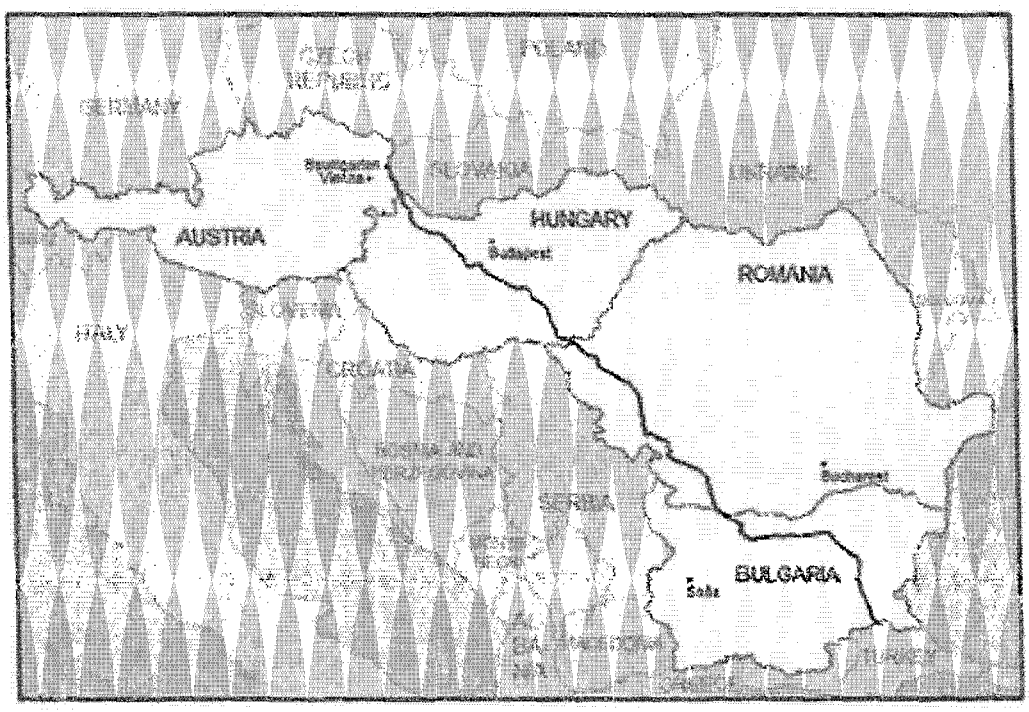

وكان متوقعاً أن بناء أنبوب نابوكو ووضعه قيد العمل سيستغرق أربعة أعوام بدءاً من

٢٠١٣ ولغاية العام ٢٠١٧. ولكن الصعوبات والمنافسة واجهته باكراً حتى قبل سنوات من توقيع الاتفاقيات. في العام ٢٠٠٦ دخلت شركة غازبروم الروسية المنافسة وأعلنت أنبوباً بديلاً هو السيل الجنوبي، الذي يقضي ببناء فرع من أنبوب السيل الأزرق الروسي في البحر الأسود إلى تركيا ومنها إلى بلغاريا وصربيا وهنغاريا وسلوفينيا وينتهي في النمسا. كما أنّ دول جورجيا ورومانيا وهنغاريا شرعت في العمل على مشروع خاص بها لنقل الغاز المسيّل من أذربيجان.

ولم تنته صعوبات نابوكو في جزئه الآسيوي، بل إنه بعد وصوله إلى تركيا، صُمّم لكي يعبر تركيا إلى النمسا، بطول يصل إلى ٣٩٠٠ كم. وعندما يربط الخط تركمانستان بالنمسا تصبح طاقة استيعابه ٣١ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً يضخّها إلى أوروبا. ذلك أنّ الخط القادم من بحر قزوين يفترض أن تنضم إليه خطوط من الخليج والمشرق العربي.

ومن ناحية أخرى، فقد تعرقل المشروع جراء الصعوبات السياسية ما أدّى إلى تعديل جداول التكاليف والإنتاج ورفع الكلفة عام ٢٠١٧ إلى ٤ , ٢١ مليار دولار، أي إلى الضعف تقريباً. وأخذت التساؤلات تتزايد حول مدى نجاح هذا المشروع اقتصادياً خصوصاً مع إنجاز شركة غازبروم الروسية صفقات في أكثر من مكان ومع عدّة دول مجاورة. فإذا كانت مشاريع روسيا دقيقة، فإنّ مشروع نابوكو لو نُفّذ سيقتصر على غاز تركمانستان أي ما يفيض عن تلك الدولة، خصوصاً بعدما برز أنّ إيران لم تعد تود المشاركة في خط نابوكو. وكان التردّد الإيراني أحد أسباب استعجال واشنطن لمراضاة إيران في الملف النووي في مطلع ٢٠١٦، وخصوصاً بعدما بدا أنّ إيران تملك خيارات عدّة غير نابوكو حيث اختارت العراق وسورية مساراً لغازها أو لجزء أساسي منه نحو البحر المتوسط.

من جهتها أخذت روسيا تعمل على شراء الغاز المنتج في وسط آسيا واحتكار بيعه فيمرّ في أراضيها وعبر أنابيبها العابرة للقارات. إذ إضافة إلى كونها تمتلك أكبر احتياطي للغاز في العالم (٤٧ بالمئة)، وتعتبر المنتج الأكبر لهذه السلعة الاستراتيجية (٢٩ بالمئة)،

دخلت روسيا في عقود شراء غاز طويلة المدى من دول كانت أميركا تعوّل على مشاركتها في خط نابوكو، ومنها تركمانستان التي تنتج نحو ٨٠ مليار متر مكعب سنوياً، حيث قامت روسيا بشراء أكثر من ٥٠ مليار متر مكعب بموجب عقود طويلة. ومع أوزبكستان، حيث اشترت كامل إنتاجها من الغاز حتى نهاية عام ٢٠١٨. فانسحبت هاتان الدولتان من أي تعهد لإمداد نابوكو. وأعلنت تركمانستان أنّها بعد تطوير حقولها الغازية، وإذا وُجد لديها فائض في الغاز ستلبي تعهداتها لروسيا والصين، فهي لن تبيع الغاز لنابوكو. كما أن أذربيجان التي عوّلت عليها أميركا كثيراً بعد انسحاب تركمانستان من إمداد النسبة الكبرى من الغاز المنقول إلى أوروبا، دخلت في عقود بيع طويلة المدى مع روسيا، وستبيع الغاز لنابوكو فقط إذا وُجِدَ فائض لديها، وأيضاً وفق شروط تتعلق بتحديد الكميات والأسعار والتحكّم بشكل قانوني في كل مزايا البيع والنقل.

وهكذا، لم يعد لنابوكو من إمدادات مؤكّدة سوى حقل «شاه دنيز» الأذربيجاني مصدراً شبه يتيم لمشروع بدا متعثّراً منذ البداية أمام سرعة صفقات ونجاحات موسكو في تطويق المصادر التي صُمّم نابوكو لشفطها من ناحية، وللصعوبة في إحراز تغيّرات جيوسياسية في كل من إيران وشرقي المتوسط (سورية ولبنان) من ناحية أخرى.

لقد خفّف مشروعا غازبروم (السيل الشمالي والجنوبي) من أهمية المشروع الأميركي الذي بدا أنه تراجع فيما تحسّنت العلاقات بين دول وسط أوروبا وروسيا.

كانت الدول الأعضاء قد اتفقت على أنّ بناء الخط سيبدأ عام ٢٠١٣، وأول شحنة غاز سوف تتدفق عبره في العام ٢٠١٧، من حقل «شاه دنيز» في أذربيجان. ثم تبيّن أنّ ثمّة انقساماً أوروبياً تجاه روسيا، سلباً أو إيجاباً أو حياداً، وفتوراً أوروبياً أيضاً حول دعم نابوكو. وعلى سبيل المثال ساهمت دول أوروبية في مقدمها إيطاليا في خط السيل الجنوبي الروسي، في حين تبنّت ألمانيا خط السيل الشمالي الروسي لتأمين مصالحها الغازية مع روسيا.

رسم بياني: مشاريع خطوط الغاز من بحر قزوين إلى قلب أوروبا

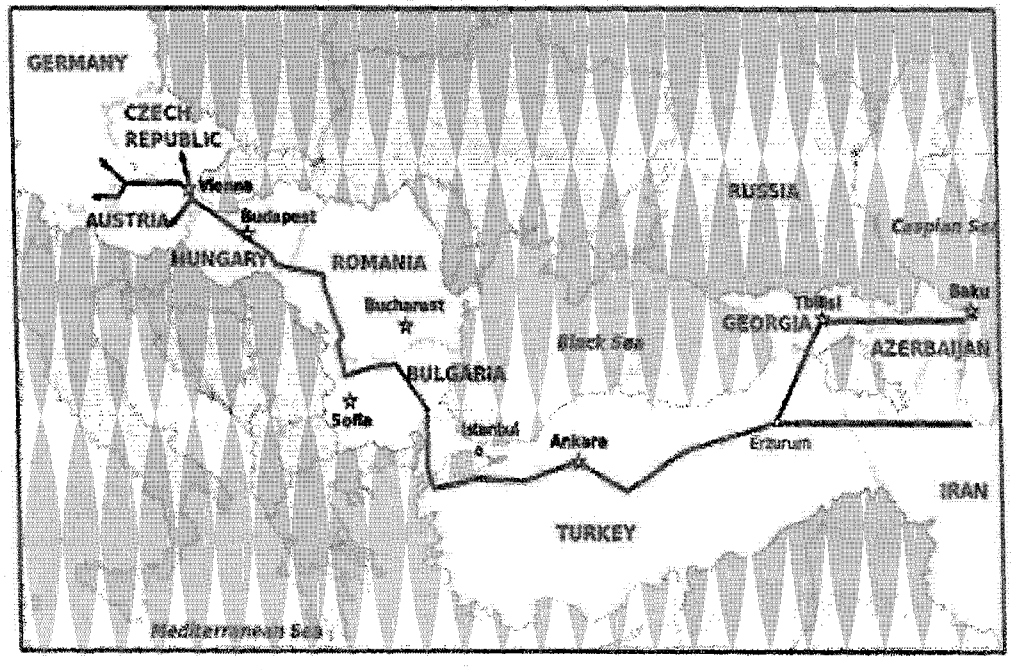

كما برزت انتقادات لمشروع نابوكو أبرزها أنّ لا أساس اقتصادياً له في غياب ضمانات تؤكد وجود كميات غاز كافية ستغذّيه ليصبح مربحاً. وأنّه كان مأمولاً أن يُنقل الغاز من إيران والعراق إلى نابوكو ولكن هذا تعطّل بعد الخضات السياسية الكبرى سواءٌ الحرب المتواصلة في النصف الشمالي من العراق أو بسبب تدهور العلاقات الغربية مع إيران، حيث أعلن وزير الخارجية الإيراني منوشر متقي أنّ «الكلام عن أنبوب نابوكو بدون مشاركة إيران هو فقط أنبوب بدون غاز وحسب». كما أنّ افتتاح أنبوب الغاز من آسيا الوسطى إلى الصين واتفاقيات السيل الجنوبي قلّصت من فرص نجاح نابوكو. وجاءت ضربة قاسية في حزيران ٢٠١٣ عندما أعلن كونسرتيوم حقل شاه دينيز في أذربيجان تفضيله استعمال «أنبوب بحر الأدرياتيكي» الذي يمرّ عبر تركيا واليونان وألبانيا وينتهي في إيطاليا، على أنبوب نابوكو، ما أدى إلى وضعه في الثلاجة. ثم بعد ذلك، انسحبت من المشروع الشركة الألمانية RWE في آذار ٢٠١٣.

الفصل الخامس

أوراسيا: عودة روسيا

عملت روسيا للحصول على مكانة مرموقة في نادي الدول الاقتصادية العظمى عبر استثمار ثروة الطاقة لديها أولاً وبفضل سمعتها السابقة كدولة عظمى لها علاقاتها الدولية ثانياً. هذا رغم حجم اقتصاد روسيا الصغير نسبياً مقارنة بالدول الصناعية السبع الكبرى. فهي تحتل المرتبة العاشرة، أي بمستوى حجم اقتصاد إيطاليا. ولقد بلغ الناتج القومي الروسي ١٥٦٣ مليار دولار عام ٢٠١٥، في حين ناهز الناتج الأميركي ١٩٤٠٠ مليار دولار، أي إنّ اقتصاد أميركا هو أكبر من اقتصاد روسيا بأكثر من ١٢ ضعفاً. ولذلك يدرك المراقب فوراً أنّ الدور الذي لعبته روسيا في الحرب السورية وفي شرق أوروبا وآسيا، وعلى الساحة الدولية وفي مجلس الأمن، كان أكبر من حجم قوّتها الاقتصادية الفعلية.

رسم بياني: مقارنة الناتج القومي الروسي

GDP, current prices, (billion USD)			
	2013	2014	2015
United States	16,663.2	17,348.1	17,968.2
China	9,490.8	10,356.5	11,384.8
Japan	4,919.6	4,602.4	4,116.2
Germany	3,746.5	3,874.4	3,371.0
United Kingdom	2,678.4	2,950.0	2,864.9
France	2,811.1	2,833.7	2,422.6
GDP, current prices, (billion USD)			
	2013	2014	2015
India	1,875.2	2,051.2	2,182.6
Italy	2,137.6	2,147.7	1,819.0
Brazil	2,391.0	2,346.6	1,799.6
Canada	1,839.0	1,785.4	1,572.8
Korea	1,305.6	1,410.4	1,393.0
Australia	1,497.2	1,442.7	1,240.8
Russia	2,079.0	1,860.6	1,235.9
World GDP Ranking 2015			

نهوض روسيا الجديدة

بعد غيابها الدراماتيكي منذ سقوط الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٠، عادت روسيا في السنوات العشر الماضية، سواء في ثرواتها الطبيعية وخصوصاً مصادر الطاقة، أو في دورها

الجيو- سياسي في المشرق العربي ووسط آسيا وشرق أوروبا[1]. ولقد توقعت روسيا أن أوروبا الغربية ستصبح أكثر اعتماداً على إمدادات الغاز الروسي في الأعوام القادمة رغم دعوات أميركية وغربية لفرض عقوبات على موسكو بسبب أزمة أوكرانيا. حتى أنّ روسيا أخذت تزيد حصتها من الأسواق الأوروبية نظراً إلى تراجع إنتاج الغاز في بريطانيا والنرويج. هكذا ارتفعت حصة غازبروم من أسواق الغاز الأوروبية إلى ٣٠ بالمئة عام ٢٠١٣، وبلغت الكميات ١٦٢,٧ مليار قدم مكعب. وكان ثلث إلى نصف إمدادات الغاز الروسي المخصّص للسوق الأوروبية الغربية يمرّ في الأراضي الأوكرانية، في حين كانت بقية الكميات تنقل عبر روسيا البيضاء وبحر البلطيق والبحر الأسود. فأوروبا كانت تستخدم الغاز الروسي منذ عشرات السنين في الصناعة والبيوت للطهو والتدفئة، وكان الاستهلاك يزداد باستمرار، وقد ساهم تصديره بنسبة ٢٠ بالمئة من موازنة روسيا. وبما أنّ القسم الأكبر من أوروبا يستهلك الغاز الروسي فكان عليه أن يتحاور مع موسكو ويتفهّمها ويتفّق معها.

يُقدر استهلاك أوروبا من الغاز المسيّل بـ ٥٠٠ مليار م٣ سنوياً، تُغطيها بشكل أساسي روسيا وكذلك قطر التي تغطي ربع احتياجات أوروبا ولكن يتوقع حتى عام ٢٠٢٠ تزايد اعتماد أوروبا على الغاز الروسي الذي ستصل نسبته إلى ٥٠٪ من احتياجاتها[2]، ما حوّل روسيا إلى إمبراطورية غاز ضخمة. وليس مصادفة أنّ فلاديمير بوتين أعلن عام ٢٠٠٥ أنّ دور روسيا في مجموعة الدول الثماني الكبرى سيكون في «أمن الطاقة» في العالم. إذ بعد انهيار كتلة حلف وارسو والاتحاد السوفياتي وانضمام غالبية دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، عادت روسيا إلى الساحة سواء كعملاق غاز دولي لا يتردّد في استعماله لأهداف استراتيجية أو كشريك لسورية في الحرب القائمة ضدها[3].

فالأوضاع الاقتصادية الجيدة التي توافرت لموسكو خلال السنوات العشر من ٢٠٠٠

---

(١) كمال ديب، الحرب الباردة الجديدة تبدأ سنة ٢٠١٤، المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، بيروت، ٧ تشرين الأول، ٢٠١٢. http://www.center-lcrc.net/index.php?s=4&id=6365

(٢) روسيا اليوم، «لمحة تاريخية عن حروب الغاز بين روسيا وأوكرانيا»، ١٦ حزيران ٢٠١٤.

(3) Goldman, Marshall, Petrostate: Putin, Power, and the New Russia, Oxford, Oxford University Press, 2008, pp. 93-135.

إلى ٢٠١٠ عزّزت استنهاض همّتها وقدرتها على مواجهة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اقتصادياً. ولذلك اختارت الولايات المتحدة الميدان الاقتصادي لضرب روسيا. وردّاً على الخطوات الروسية بدأت أميركا سلسلة تحرّكات جيو - سياسية عدائية في الشرق الأوسط وشرقي أوروبا ووسط آسيا. فسعت إلى مزيد من التقسيم في المنطقة العربية لإبعاد روسيا والصين عن البحر المتوسط، ووضع اليد على غاز مصر وساحل شرقي المتوسط وقطع الطريق في آسيا على أيّة مشاريع روسية وإسقاط شمالي إفريقيا في أتون «الربيع العربي».

لقد وقّعت روسيا سلسلة عقود مع أوروبا تغطّي الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٢٠ وتمهّد لاندماج فعلي. فتحصل الشركات الأوروبية على حصص في حقول النفط والغاز في سيبيريا بينما تحصل غازبروم و«لوك أويل» و«روس نفط» على معامل تكرير ومحطات كهرباء في أوروبا الغربية. ولقد وصلت حصة غازبروم في سوق الاستهلاك الأوروبية إلى الثلث عام ٢٠١٥. هذا رغم أنّ الاتحاد الأوروبي كان يتلقّف مبادرات روسيا الاقتصادية فيختار منها ما يناسبه بالتشاور مع الولايات المتحدة، ويرجيء أو يهمل ما يعتبره قد يساعد على تقوية ساعد روسيا أو يزيد من نفوذها. وكاد الأمر يقتصر على التعامل مع روسيا وكأنّها دولة عالم ثالث تبيع ما لديها من موارد أولية. ولكن روسيا ضغطت لتغيير التعامل مع نادي باريس، ودفع الاتحاد الأوروبي وأميركا إلى الاعتراف بها شريكاً محترماً، فقدّمت منهجاً لأمن الطاقة في لقاء الثماني الكبار في سان بطرسبرغ عام ٢٠٠٦، تقوم مبادئه على الاعتماد المتبادل بين مورّدي الغاز ومستهلكيه وتوحيد جهود روسيا والاتحاد الأوروبي تحت سقف أوروبي واحد. ورغم ذلك لم يتغيّر موقف أوروبا اللامبالي بروسيا.

اعتمدت موسكو طريق الإغراء عام ٢٠٠٨ بحيث أنّ مشاريع الطاقة الروسية تستقبل استثمارات كبيرة وهي مربحة من وجهة النظر الاقتصادية. ونوّه بوتين من جديد أنّ روسيا تفتح الطريق للمستثمرين في ثرواتها الطبيعية مقابل التقنيات الأوروبية و«المعدن الفكري» إضافة إلى حصص في محطات الكهرباء وشبكات توزيع الغاز. ورغم أنّ الشركات الأوروبية والقطاع الخاص كانا يبحثان بجدية شراكة غاز بروم ولوك أويل وروس نفط في

حصص في الشركات الصناعية في أوروبا الغربية، إلا أنّ الأمر اصطدم بالعراقيل السياسية. ولذلك فخلال ١٨ عاماً أي منذ أواسط التسعينيات وحتى ٢٠١٠، رفض الاتحاد الأوروبي بناء جسور مشتركة حول أمن الطاقة انطلاقاً من المنفعة المتبادلة والإمكانيات المتاحة مع روسيا، ودائماً تحت قناع دبلوماسي وحجج غير مقنعة.

منذ ٢٠٠٩ لم تعد روسيا تلك الدولة المنهارة التي خرجت من الحرب الباردة عام ١٩٨٩، بل باتت تدرك قواعد اللعبة العالمية، وأنّ نفوذها في أوروبا يمر عبر خطوط التجارة، وأنّ أنابيب الغاز تشكّل مصدراً هاماً لأمنها القومي، خصوصاً بعد أن أصبحت في عهد بوش الابن محاصرة بدولٍ تابعة لواشنطن، في شرقي أوروبا ووسط آسيا، وبالإرهاب الذي وصل إلى عقر دارها والمتمثل بتفجيرات في موسكو وسان بطرسبرغ. ومن هنا أصبح مدّ غازها إلى أوروبا هو طريق تحقيق عالم متعدد الأقطاب لهزيمة مشروع الهيمنة الأميركي الساعي لجعل القرن الواحد والعشرين قرناً أميركياً يضع بصمته على كل الكرة الأرضية.

وحتى الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، بدا للعالم أنّ روسيا لا تزال تعاني تداعيات انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٠ وأنّها تتعثّر اقتصادياً وسياسياً. فهي بسبب ضعفها تركت أميركا تحتل أفغانستان عام ٢٠٠١ وشهدت كيف أسّست واشنطن نفوذاً عارماً في جمهوريات السوفيات السابقة في وسط آسيا. وأصاب روسيا الغم وهي تدع دولة في غاية الأهمية كالعراق تذهب لقمة سائغة في فم واشنطن العام ٢٠٠٣، وشاهدت روسيا كيف هيمنت أميركا تدريجاً على دول أوروبا الشرقية واحدة تلو الأخرى وضمتها إلى حلف الناتو، وأشعلت «ثورات برتقالية» هنا وهناك، وخصوصاً في أوكرانيا العام ٢٠٠٤.

ولكن منذ ٢٠٠٥، بدأت روسيا الاستيقاظ من سباتها بقيادات جديدة وبعوامل نجاح يمكن المراهنة عليها. فهي لم تتأخّر في الذهاب إلى الحرب عندما تعلّق الأمر بتهديد أسواق الطاقة أمامها. فخاضت حرباً في جورجيا لإحباط خطط غربية لتصدير الغاز من حوض بحر قزوين إلى الغرب عبر أذربيجان وجورجيا إلى تركيا. ثم خاضت حرباً في أوكرانيا التي أرادت احتكار ممرات العبور الحيوية بين روسيا وأوروبا. وكان زعيم هذه اليقظة الروسية رئيس الجمهورية فلاديمير بوتين.

ظهر بوتين على مسرح االسياسة الروسية من خلال الأجهزة الأمنية أثناء حرب الشيشان (١٩٩٤-١٩٩٦)، وساهم في تأسيس شركة غازبروم وساعد على الإمساك بالوضع الداخلي الروسي الذي تعرّض للاختلال والتضعضع. وخلال سنوات قليلة أصبح بوتين من أبرز القيادات الروسية التي أعادت الاعتبار إلى البلاد بعد انتكاسة الانهيار الكبير عام ١٩٩٠. فأصبح رئيساً للحكومة عشية حرب الشيشان الثانية في آب ١٩٩٩، ثم تسلّم رئاسة البلاد بالوكالة بعد تنحّي بوريس يلتسن في نهاية العام نفسه. وانتُخب رئيساً للبلاد لفترتين حتى ٢٠٠٨، فكان وصوله وفريقه إلى السلطة ضربة لسياسات واشنطن تجاه روسيا وذلك لأول مرّة منذ نهاية الحرب الباردة، مسجّلاً بداية صعود الغاز الروسي كسلعة استراتيجية في الاقتصاد الدولي.

التقت مصلحة الغرب ضمن حلف الناتو في البحث عن استراتيجية للطاقة تخفّف تبعية أوروبا الغربية للغاز الروسي الذي كان واضحاً أنّه يساعد روسيا على توظيفه لبسط نفوذها الدولي. ولكن طوال الفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩، لم يكن موقف الاتحاد الأوروبي منسجماً مع الموقف الأميركي المناهض لروسيا. ذلك أنّ معظم أسباب مناهضة روسيا كانت أميركية تساعد نفوذها العالمي ولا تفيد أوروبا كثيراً بل تجعلها ترضخ أكثر للمشيئة الأميركية. فكان موقف أوروبا يترجّح بين العمل بمشيئة أميركا البعيدة الأمد لتبقى هي القطب العالمي الأوحد وبين النظر إلى مصلحة الاتحاد الأوروبي في تأمين موارد الطاقة والوصول إلى استقلالية عن الهيمنة الأميركية التي لم تتوقف منذ الحرب العالمية الثانية. لقد اتفّقت دول الاتحاد الأوروبي على أهمية تنويع مصادر الغاز والتقليل من الاتكال على روسيا كهدف استراتيجي، ولكن في الوقت نفسه عدم التبعية لأميركا في شؤون الطاقة وعدم الاعتماد على مشاريع الخطوط الأميركية، بل في تطوير وسائل استيراد الغاز ومصادره أكان مسيّلاً بالناقلات من قطر والجزائر، أم عبر أنابيب سواء من روسيا أو من الخليج (السعي لمدّ أنابيب من قطر ومن إيران). ذلك أنّ مصلحة أوروبا لم تكن في تنويع المصادر على حساب الحصة الروسية في سوق الغاز الأوروبية فقط، بل في تخفيض الأسعار الذي يتحقّق عبر زيادة الكميات المعروضة في السوق.

الأزمة الأوكرانية

لم تكتفِ روسيا بالخطوات الاقتصادية تجاه تحركات أميركا، بل تحرّكت عسكرياً على أكثر من جبهة. فعندما هدّدت جورجيا أمن روسيا، قام جيش هذه الأخيرة باجتياح مقاطعة أبخازيا التي كانت روسيا قد وافقت ضمنياً أن تُضمّ إلى دولة جورجيا. ذلك أنّ أوروبا كانت تشتري ٣٠ بالمئة من غاز أبخازيا عبر خطوط أنابيب أوكرانيا وروسيا البيضاء، ما ألحق الضرر بالمصالح الروسية.

اندلع الخلاف الأول بين روسيا وأوكرانيا مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. فرغم تسهيلات موسكو تخلّفت كييف عن سداد مستحقات استهلاكها للغاز عام ١٩٩٣. ثم تمكّن الطرفان من رأب الصدع. غير أنّ روسيا قلّصت إمداداتها لأوكرانيا بشكل موقت عام ١٩٩٥ بسبب ديون كييف لموسكو التي فاقت ألف مليار روبل آنذاك.

ثم عاد الخلاف بقوة بعد «ربيع كييف» المدعوم أميركياً عام ٢٠٠٤، لتنفجر الأزمة عام ٢٠٠٥ بعد مطالبة الرئيس الأوكراني فيكتور يوشينكو برفع الرسوم المترتّبة على روسيا لقاء ترانزيت مرور غازها عبر أوكرانيا إلى أوروبا، مع إبقاء موسكو رسوم الغاز المترتبة على أوكرانيا، فوافقت موسكو على طلب كييف شرط أن تدفع الأخيرة مستحقاتها وفق الأسعار الأوروبية. وإذ لم توافق كييف، أفضى الخلاف إلى قطع موسكو إمدادات الغاز عن أوكرانيا في كانون الثاني ٢٠٠٦، وحينذاك ذاقت أوروبا مرارة فقدانها الغاز مع احتفالها بالعام الجديد.

وكانت أوكرانيا قد لعبت دوراً مؤذيّاً لروسيا في حرب القوقاز (في جورجيا وأبخازيا) ما شكّل الحد الفاصل بين روسيا وكييف البرتقالية، ومهّد لعودة حليف موسكو فيكتور يانوكوفيتش إلى السياسة وجلوسه على مقعد الرئاسة. إنّ روسيا لم تعمل من منطلق ماركسي - لينيني بل كدولة ذات توجه رأسمالي، فسعت بشكل براغماتي لتحقيق مصالحها في إطار الصراع الرأسمالي - الاحتكاري الدولي على مصادر الطاقة وتوسيع النفوذ الاقتصادي والعسكري.

اتخذت موسكو موقفاً متشدّداً من موضوع انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، وساندها

في هذا الموقف كل من ألمانيا وفرنسا اللتين حرصتا على مصالحهما وخصوصاً تلك المتعلّقة بالطاقة. ومن الخلاف السياسي تدهور الوضع إلى خلافات اقتصادية، عندما أرادت أوكرانيا استغلال وضعها الجغرافي كمعبر إلزامي لتصدير الغاز الروسي إلى بلدان الاتحاد الأوروبي حيث تبلغ نسبة ما تستهلكه هذه البلدان من هذا الغاز ٣٠ في المئة من حجم استهلاكها العام.

وتجسّد الخلاف في اتهام موسكو لكييف بالسيطرة على كميات من الغاز بغير وجه حق.

هكذا نجحت الولايات المتحدة في إشعال التوتر بين روسيا وأوكرانيا رغم كل القواسم المشتركة بينهما (حيث ينتمي نصف سكّان أوكرانيا إلى العرق الروسي ويتحدثون الروسيّة. فضلاً عن العلاقات الاقتصادية التقليدية القوية بينهما). وظهر التوتر على خلفية السياسة الأميركية بعيد انهيار الاتحاد السوفياتي، واستغلال ظروف روسيا من ضعف وفوضى. فقد قرّرت أميركا تقليص النفوذ الروسي في شرق أوروبا وفتحت أبواب حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي أمام الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي لتنضم إليها. وأدّى هذا التطوّر إلى وصول الحلف الأطلسي إلى حدود روسيا مباشرة وتهديد الأمن القومي الروسي.

وكانت أوكرانيا الزبون الأكبر للغاز الروسي حيث استهلكت منه قبل الأزمة ٥٩ مليار م٣ سنوياً. ولكن علاقاتها مع روسيا كانت - كما وصفها تقرير رسمي روسي - «كارثية». وهكذا، باتت العلاقات سلسلة من الخلافات والصراعات، رغم أنّ أوكرانيا تُعتبر الدولة الشقيقة الأولى لروسيا إلى جانب روسيا البيضاء، بسبب تاريخ طويل مشترك يمتد آلاف السنين.

منذ «ثورتها البرتقالية» عام ٢٠٠٤ دأبت الحكومة الأوكرانية الجديدة برئاسة يوشنكو في مهاجمة روسيا وإنكار الماضي الزاهي المشترك، وربط أي مشاكل أو صعوبات تواجهها أوكرانيا بروسيا. ثم كانت أوكرانيا تنقّب في الماضي عن أي حادثة أو مسألة تاريخية لإدانة روسيا. وعلى سبيل المثال، اعتبرت كييف أنّ أوكرانيا كانت ضحية الزعيم السوفياتي

جوزف ستالين الذي أدّت سياساته إلى المجاعة، وبالتالي ضحية الحكم الروسي. ولكن ستالين هو من جورجيا ولم يكن روسيّاً، والمجاعة التي وقعت في عهده، أصابت كل الاتحاد السوفياتي ولم تقتصر على أوكرانيا. ثم أخذت الحكومة «البرتقالية» في الترويج للفاشيين الأوكرانيين وقياداتهم، واعتبرتهم أبطالاً قوميين لأوكرانيا، متجاهلة أنّهم رحّبوا بالغزو النازي الألماني أثناء الحرب العالمية الثانية، وأنّهم حاربوا إلى جانب الجيش النازي ضد وطنهم وضد الجيش الروسي الذي حرّر شرقي أوروبا. ثم أقدمت حكومة يوشنكو على حظر اللغة الروسية وهي لغة ثلث سكان أوكرانيا (مع أنّ دولاً أخرى تعتبر أي لغة أقلية ولو نطق بها ١٠ بالمئة من السكان لغة رسمية). وبعد ذلك اتخذت أوكرانيا موقفاً عدائياً من روسيا في كل شيء. ففي اجتياح جيش جورجيا لمنطقة أوسيتيا الجنوبية هاجمت كييف روسيا على أنّها هي التي بدأت الحرب هناك.

وفي المقابل اعتبرت روسيا أوكرانيا شريكاً وتعاملت معها كأخٍ مقرّب. وبسبب ثقة موسكو هذه أصبحت أوكرانيا أهم ممر ترانزيت لروسيا حيث أقامت شركة غازبروم شبكة أنابيب طولها ٣٥ ألف كلم، تنقل ١٣٠ مليار م٣ من الغاز الطبيعي. ولقاء ذلك قدّمت روسيا ٣٠ مليار م٣ من الغاز مجاناً للحكومة الأوكرانية قيمتها ١,٥ مليار دولار، ما ساهم بـ٤٠ بالمئة من دخل الدولة الأوكرانية. ولكن حكومة أوكرانيا استعملت الهدية لإيذاء روسيا. فبدلاً من استعمال كميات الغاز لتلبية الطلب المحلي، أخذت تبيعه إلى دول الاتحاد الأوروربي في عمليات فساد وفي منافسة مباشرة مع روسيا، وحرمت شعب أوكرانيا من التمتع بالغاز الروسي الرخيص. وفي كل مرّة كانت شركة غازبروم تكتشف ما تفعله أوكرانيا وتواجهها بالحقائق والأرقام، فكانت كييف تعترف بأنّ ثمّة كميات يتم تهريبها للبيع في السوق الحرّة دون علم الحكومة ثم تعدُ بعدم تكرار الأمر. كما أنّ أوكرانيا تقاعست مراراً عن تسديد ديونها المتراكمة لروسيا. فكانت موسكو تتسامح وتعيد جدولة هذه الديون. ولذلك عندما أوقفت أوكرانيا شحن الغاز الروسي، اعتبرت روسيا ذلك تصرفاً أرعن ومعادياً لها من بلدٍ شقيق. حتى أنّ كييف بعد قطع الغاز أخذت تبعث سلسلة مطالب متلاحقة إلى

موسكو وكأنّها هي الدولة العظمى، رافضة أي حلول قدّمتها الدول الكبرى أو مقترحات من الجانب الروسي.

لقد فشلت روسيا في وضع حليفها فيكتور يانوكوفيتش على رأس السلطة في كييف عام ٢٠٠٥، واضطرت للتعامل مع أصحاب «الثورة البرتقالية» بحذر، إلى أن دبت الخلافات فيما بينهم، فتوجهت يوليا تيموشينكو إلى المعارضة بعدما تراجع فيكتور يوشينكو عن الإصلاح وانقسم معسكر الثورة. وانتظر فيكتور يانوكوفيتش فرصة الانتخابات البرلمانية في آذار ٢٠٠٦. ولكن في ١٠ كانون الثاني من العام نفسه، أقال البرلمان الأوكراني الحكومة، ورفض رئيس الحكومة القرار وترأّس جلسة مجلس الوزراء في صباح اليوم التالي وكأن البرلمان غير موجود أصلاً. ثم جاء قرار النيابة العامة الروسية بإغلاق الملف الجنائي ضد رئيسة الوزراء الأوكرانية السابقة يوليا تيموشينكو، ليصب في إطار التحضير لانتخابات آذار ٢٠٠٦ البرلمانية. وكان إغلاق هذا الملف مهماً لتيموشينكو، يمكنها من استدراج ناخبي شرق أوكرانيا حيث الأغلبية الإثنية من الروس[1].

أذية الاقتصاد الروسي

بحجة الأزمة الأوكرانية فرضت أميركا عقوبات اقتصادية على موسكو شملت قطاعات كبيرة من الاقتصاد الروسي. ولأنّ أكثر من نصف الميزانية الروسية يعتمد على النفط والغاز الذي تصدّره إلى أوروبا فقد تسلّل التأثير السلبي للعقوبات على صادرات الوقود الروسي إلى القطاعات الأخرى. كما أثارت أزمة أوكرانيا القلق لدى المستثمرين بعد إشاعات أنّ روسيا ستصادر الأصول والشركات الأجنبية العاملة في أراضيها ردّاً على أي عقوبات دولية. ولكن اتجاه الاتحاد الأوروبي كان عدم فرض عقوبات على روسيا رغم ضغوط واشنطن. فقد امتدت العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي إلى ميادين أبعد من الغاز:

(١) «.. و بدأت الحروب الاقتصادية - أوكرانيا أول ضحية وأوروبا تتجنب الدخول في مواجهة مع موسكو»، جريدة عُمان: إميل أمين. كتاب ناتالي غريّب، إمبراطورية الغاز، مكتبة مدبولي، القاهرة.

إلى الصناعات والسلع والخدمات، حيث تربط ألمانيا وفرنسا صفقات كبرى بروسيا، وعلى سبيل المثال عقود السفن الحربية الفرنسية مع روسيا. في حين تشكّل بريطانيا سوقاً عقارية حيوية لاستثمار الأموال الروسية. وآخر ما كانت ترغب فيه دول الاتحاد هو حرب اقتصادية مع روسيا ما يجر مخاطر طويلة الأمد. إذ إنّ أي عقوبات ستؤدي إلى انكماش الاقتصاد الروسي، وسيكون لها تداعيات خطيرة على أوروبا كلها.وهذه الظروف أجبرت الولايات المتحدة على الإصغاء للاتحاد الأوروبي وعدم تصعيد أزمة أوكرانيا فوق طاقة أوروبا على الاحتمال، والمضي في حل دبلوماسي.

في أزمة أوكرانيا تداخلت سياسة روسيا بأشغال شركة «غازبروم» التي لها علاقة مباشرة بالأمن القومي والاقتصادي الروسي. فقد لوّحت روسيا باستخدام الغاز كسلاح ضد أوروبا، إذا أقدم الاتحاد الأوروبي على فرض عقوبات اقتصادية ضدّها نتيجة ضمّها شبه جزيرة القرم. وطرحت الولايات المتحدة الغاز الصخري بديلاً على المدى المتوسط للغاز الروسي[1]. ولقد كان الدرس الأهم من الأزمة الأوكرانية من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩ بالنسبة إلى موسكو هو أنّ أمن خطوط إمدادات الطاقة هو مسألة مصيرية بالنسبة إليها. واعتبرت خطّاً أحمر تأمين الخطوط من أراضيها إلى داخل دول الاتحاد الأوروبي التي تشتري منها ثلث حاجتها السنوية من الغاز. كما أثبتت الأزمة الأوكرانية هشاشة الاتحاد الأوروبي، الذي بعدما كان لعقود عدّة تحت رحمة سياسة الطاقة الأميركية في زمن النفط، تحوّل تدريجاً إلى الاعتماد على الطاقة الروسية في زمن الغاز.

(١) للتذكير، تملك روسيا ربع إجمالي احتياطيات الغاز المؤكدة في العالم (١٦٨٠) تريليون قدم مكعبة، ويفوق إنتاجها ٧٠ بالمئة من واردات الغاز لكل القارة الأوروبية.

رسم بياني: شبكة الأنابيب بين روسيا وأوروبا الغربية

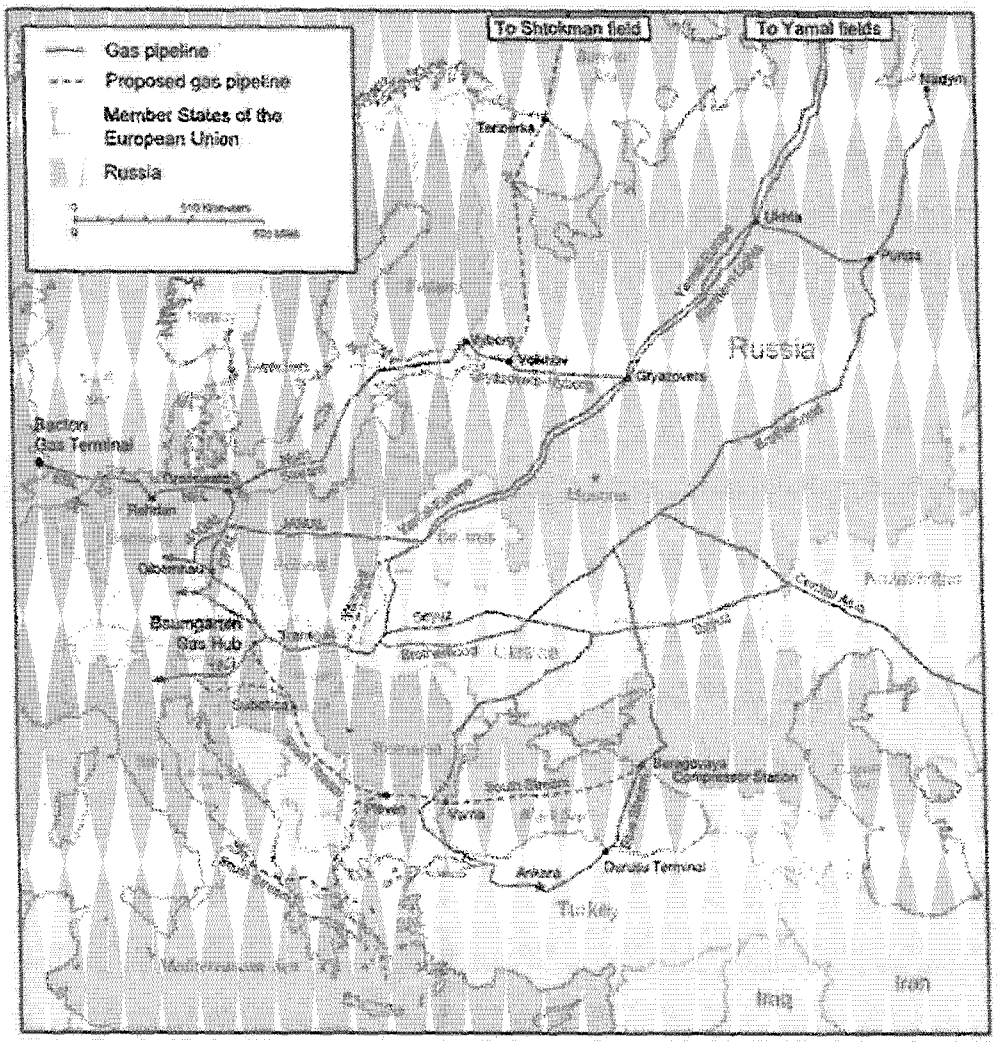

حروب الغاز على تخوم روسيا

في العام ٢٠٠٧، وقّعت غازبروم صفقة مع شركة Gaz de France تمدّ بموجبها روسيا فرنسا بالغاز لغاية عام ٢٠٣٠. كما وقّعت شركة إيني الإيطالية وشركة OMV النمساوية صفقات مشابهة مع غازبروم، التي تمكّنت من بيع كميات من الغاز للمستهلكين مباشرة.

وحتى لو لم توقّع الشركات الألمانية صفقات مماثلة مع روسيا عام ٢٠٠٧، إلا أنّ

ألمانيا من بين دول الاتحاد الأوروبي هي التي ذهبت بعيداً في شراكة الغاز مع روسيا. فشركة E.ON-Ruhrgas الألمانية وافقت عام ٢٠٠٧ على صفقة مع غازبروم لتبادل منشآت وامتيازات الطاقة في كلا البلدين. فحصلت الشركة الألمانية على امتيازات في حقل Yuzhno-Russkoye وسمحت لغازبروم بدخول السوق الألمانية. وفتح ذلك المجال لتوقيع اتفاقية سيل الشمال١ تحت بحر البلطيق[١]. من ناحيتها منحت شركة Dutch Gasunie الهولندية تسهيلات في أنابيب الغاز التي تمتد إلى بلجيكا وبريطانيا إضافة إلى حصة من السوق الهولندية للغاز مقابل حصة في مشروع «السيل الشمالي ١». وهكذا تشابكت المصالح بين شركات غربية تستثمر قطاع الطاقة الروسية وشركات روسية تدخل سوق الغاز الأوروبية. وبدا للأوروبيين أنّ الغاز الروسي مكفول ومؤمّن وقريب جغرافياً مقارنة باستيراد النفط والغاز من بلدان بعيدة كأميركا أو من بلدان تعاني حروباً وأزمات مثل فنزويلا والعراق ونيجيريا. ولقد نما رأس مال غازبروم من ٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ٢٧٥ ملياراً عام ٢٠٠٧. لقد استفادت روسيا من العبرة من الأزمة الأوكرانية، وخلصت إلى أنّ كييف إنّما تستغلّ حاجة روسيا لمرور الغاز عبر أراضيها لخدمة الأهداف الأميركية التي تريد إضعاف موسكو دولياً – سياسياً واقتصادياً – وإخراجها من السوق الأوروبية. ولذلك سارعت روسيا في بناء خطوط بديلة ودعم تلك التي لا تمر عبر أوكرانيا.

في العام ٢٠٠٩ صدر تقرير رسمي في موسكو نشره موقع «روسيا اليوم» يكشف تفاصيل علاقات روسيا مع ٣٢ دولة أوروبية على ضوء الأزمة الأوكرانية. ووصف التقرير العلاقات الأوروبية أنّها «معقّدة وعريقة وتتضمّن مصالح متشابكة»[٢]. وذكر أنّ الخطاب العدائي الذي هيمن على أميركا والغرب بأنّ روسيا تستعمل الغاز الطبيعي كسلاح جيو – سياسي، هو خطاب يجانب الحقائق، وأنّ عدد الدول الذي سار فعلاً في الحملة الأميركية ضد روسيا أثناء الأزمة الأوكرانية وبعدها، (٢٠٠٤-٢٠٠٩) كان يعدّ على الأصابع.

---

(1)«Gazprom: today Russia, tomorrow the World», Igor Tomberg, Global Research, January 09, 2007. RIA Novost 5 January 2007.

(2) Review of country-level impacts, Global Research, January 18, 2009, Russia Today 17 January 2009

ذكر التقرير أنّ ٣٢ دولة أوروبية هي زبائن لدى شركة غازبروم، وأنّ العلاقات الروسية مع عدد منها يشوبه التعثّر وربما القطيعة، وبعضها الآخر محايد. ولكن من بين كل هذه الدول وحدها أوكرانيا اتهمت روسيا بأنّها قطعت الغاز لغايات سياسية. كما أنّ جمهورية جورجيا قامت بمهاجمة منطقة جنوب أوسيتيا في آب ٢٠٠٨ وقتلت مدنيين وعسكريين روساً، ما حوّل الأمر إلى مواجهة عسكرية كاملة، فدخلت روسيا المنطقة وفرضت أمنها. ورغم ذلك لم تقطع روسيا الغاز عن جورجيا. أمّا جمهورية أستونيا فكانت شديدة العداء لروسيا، وهي قامت باستخراج جثث للجنود الروس تعود إلى الحرب العالمية الثانية من مدافن عاصمتها تالين، إمعاناً في العداء. من جهتها، ندّدت موسكو بالإجراء الأستوني وخرجت تظاهرات مستنكرة في روسيا. كما أنّ أستونيا أخذت تطارد مواطنين بتهمة «صلاتهم بالحكم السوفياتي السابق» (أي مع روسيا) وتسمح بصعود حركات نازية ومتطرفة، ما أدّى إلى ردود فعل دبلوماسية روسية. ورغم ذلك، لم يقطع غازبروم الغاز عن أستونيا التي تعتمد على الغاز الروسي بنسبة مائة بالمئة. وأشار التقرير إلى الخلافات السياسية مع بولندا وبريطانيا ولكن روسيا لم تقطع الغاز أيضاً. وخلص التقرير الروسي إلى أنّه عدا عن الأزمة الأوكرانية، فإنّ أي تعثّر في تدفّق الغاز الروسي كان سببه تجارياً وليس سياسياً. والتعثّر التجاري ينطبق على جمهورية روسيا البيضاء الحليفة لروسيا عام ٢٠٠٦ التي عجزت عن تسديد ثمن الغاز الروسي. فتوصّل الطرفان إلى حل قضى ببيع بعض منشآت الغاز وبعض أنابيب روسيا البيضاء إلى غازبروم. أمّا أوكرانيا فقد رفضت أي حلّ قدّمه الجانب الروسي، وأخرجت الموضوع إلى الحيّز السياسي.

بيّن التقرير الروسي فشل أميركا في عزل روسيا أوروبياً. وجاء في التقرير معلومات عن كل دولة أوروبية تشتري الغاز الروسي:

ألمانيا: استهلاك الغاز الروسي: ٣٥,١ مليار م٣ سنوياً (٢٠٠٨) والعلاقات مع روسية جيدة جداً وهي الأفضل اليوم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي أزمة أوسيتيا مع جورجيا كان موقف ألمانيا متوازناً، فهي أعلنت دعمها لحرمة أراضي جورجيا ولكنّها في الوقت نفسه عارضت قبول أوكرانيا وجورجيا في حلف الناتو. وتُعتبر ألمانيا أفضل شريكٍ أوروبي

لروسيا في ملف الغاز، سواء في مشروع سيل الشمال (Nord Stream) أو في التعاون مع شركة غازبروم، حيث توجد في الأراضي الألمانية خزانات ضخمة تحت الأرض تحوي احتياطي طاقة.

إيطاليا: استهلاك الغاز الروسي: ٢٢,١ مليار م٣ سنوياً (٢٠٠٦) والعلاقة مع روسيا ممتازة. فرئيس الحكومة الإيطالية سيلفيو برلسكوني كان صديقاً شخصياً للزعيم الروسي فلاديمير بوتين، وقد ضغط مراراً لمصلحة روسيا في محافل الاتحاد الأوروبي. وعندما تعرّضت إيطاليا لنقص في تأمين حاجتها أثناء الأزمة الأوكرانية بلغ ٢٧ بالمئة، استعملت احتياطيها من الغاز. ولكن برلسلكوني أعلن تفهّمه لموقف شركة غازبروم من أوكرانيا.

بريطانيا: استهلاك الغاز الروسي ١٥,٢ مليار م٣ سنوياً (٢٠٠٧) والعلاقة مع روسيا في تأزّم دائم، ولندن تسير دائماً في كل ركب ما تخطّطه واشنطن ضد موسكو. وكانت الحكومة البريطانية قد وضعت عراقيل إجرائية عديدة أمام الغاز الروسي لدخوله أراضيها ولكن غازبروم تغلّبت عليها ونجحت في دخول السوق البريطانية.

فرنسا: روسيا هي ثاني أكبر مصدر للغاز والنفط إلى فرنسا وتستهلك فرنسا ١٠,١ مليارات م٣ (٢٠٠٧) من الغاز الروسي وعلاقتها بروسيا جيدة ومستقرة، وتتضمّن الكثير من المشاريع الاقتصادية المشتركة وشبكة مصالح واستثمارات كبرى. وبات مصرف سوسيتِه جنرال أكبر بنك أجنبي في روسيا. وكذلك تعاونت موسكو وباريس في مشاريع فضائية. كما أنّ فرنسا توسّطت بنجاح في الأزمة الجورجية ورفضت الضغوط لإثارة أي مشاكل مع موسكو.

فنلندا: هي أقل الدول الأوروبية اعتماداً على استيراد الطاقة ولكنّها تستورد ما تحتاج إليه من روسيا، وتشارك في مشروع السيل الشمالي، وهي تستهلك ٤,٩ مليارات م٣ من الغاز الروسي (٢٠٠٦). وعلاقتها بروسيا في طور التحسّن.

هولندا: تستهلك ٤,٧ مليارات م٣ (٢٠٠٦) من الغاز الروسي وعلاقتها بروسيا محايدة. حصل نزاع بين شركة غازبروم وشركة شل (رويال دتش) الهولندية حول تقاسم مشروع ساخالين -٢ العملاق في الأراضي الروسية ثم اتفقت الشركتان على تقاسم العمل.

وهولندا هي بلد مصدّر للنفط ولكنها تتوقّع أن ثروتها ستنفقها خلال ١٠ سنوات وستحتاج إلى الاعتماد أكثر على استيراد الغاز الروسي، وهي متحمّسة لمشروع السيل الشمالي وأصبحت من أهم المساهمين فيه منذ تشرين الثاني ٢٠٠٧، واتفقت مع غازبروم على بناء مستودعات تحت الأرض لتخزين الغاز.

النمسا: تستهلك ٤,٠ مليارات م٣ من الغاز الروسي وعلاقتها بروسيا محايدة. وهي كانت الدولة الأولى في أوروبا التي بدأت شراء الغاز الروسي عام ١٩٨٥. كما أنّ ثلث الغاز الروسي العابر إلى أوروبا الغربية (٥٠ مليار م٣) يمرّ عبر محطة باوم غارتن (Baumgarten) في النمسا بالتعاون مع عملاق الغاز النمساوي شركة OMV. وأثناء الأزمة الأوكرانية لم تؤكد الشركة النمساوية تسلّمها حصّة صربيا والبوسنة (٤,٢ مليارات م٣)، فاضطرت هنغاريا التي تتسلّم الغاز من النمسا إلى وقف شحن الغاز إلى هذين البلدين، ثم زالت المشكلة.

بلجيكا: تستهلك ٣,٢ مليارات م٣ من الغاز الروسي سنوياً (٢٠٠٦) وعلاقتها بروسية محايدة ولكن سياستها أقرب إلى فرنسا. وعاصمتها بروكسل هي مركز الاتحاد الأوروبي، وهي عارضت قبول أوكرانيا في حلف الناتو. وفي العام ٢٠٠٨ منحت بلجيكا شركة غازبروم رخصة مدّ المصانع البلجيكية بالغاز ووافقت على بناء خزانات له، ولكنها تتبع سياسة الاتحاد الأوروبي في تنويع استيراد الغاز، على سبيل المثال من قطر وبريطانيا والنرويج، وعدم الاتكال على مصدر واحد.

اليونان: تستهلك ٢,٧ مليار م٣ من الغاز الروسي (٢٠٠٦) وعلاقتها بروسيا جيدة. ويربط البلدين تاريخ طويل وقرابة في الكنيسة الأرثوذكسية، والتعاون وثيق في الاقتصاد والثقافة. كما التقى رئيس الحكومة اليونانية قسطنطين كرامنليس مراراً الرئيس بوتين. وشاركت اليونان في مشاريع السيل الجنوبي الروسية.

سويسرا: تستهلك أقل من مليار م٣ من الغاز الروسي وعلاقتها بموسكو محايدة. وهي تستورد فقط ١٢ بالمئة من حاجتها إلى مصادر الطاقة وتنوّع مشترياتها من عدّة دول.

تركيا: تستهلك ٢٧,٣ مليار م٣ من الغاز الروسي سنوياً رغم انخراطها في سائر المشاريع الأميركية المعادية لموسكو. ولقد أشرنا إلى الدور التركي سابقاً في الكتاب.

هنغاريا: تستهلك ١٣,٨ مليار م٣ سنوياً وعلاقتها بروسيا حيادية وتتعاون معها في سائر المجالات التجارية والصناعة والرياضة والفنون. وكانت هنغاريا دولة منتجة للغاز في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، ومنذ العام ١٩٨٥ تؤمّن حاجاتها المحلية عبر الاستيراد، و٦٠ بالمئة من الكميات المستوردة تأتي من روسيا فيما تحتفظ هنغاريا باحتياطي كبير، وتساهم في مشروع السيل الجنوبي الروسي الذي لا يمرّ في أوكرانيا، كما انضمت إلى مشروع نابوكو. وفي الأزمة الأوكرانية لامت هنغاريا كييف على قطع الغاز، وشنّت الشركات الهنغارية دعاوى في المحاكم التجارية تطالب أوكرانيا بالتعويض عن خسائرها.

بولندا: تستهلك ٧,٧ مليارات م٣ من الغاز الروسي سنوياً وعلاقتها بموسكو سيئة مثل علاقة روسيا بأوكرانيا. وبولندا هي مثل أوكرانيا تمارس التشدد والعداء ضد روسيا، استقبلت الدرع الصاروخية الأميركية على أراضيها الموجّهة ضد روسيا بحماسة وقرّرت بولندا بناء مفاعل نووي للطاقة ودعمت جورجيا في حربها للاستيلاء على منطقة أوسيتيا الجنوبية ضد روسيا، ووقفت ضد اتفاقية الشراكة الروسية مع الاتحاد الأوروبي. كما عمدت بولندا إلى نبش شكاوى تعود إلى الحرب العالمية الثانية ضد روسيا. وعلى سبيل المثال في ١٣ آب ٢٠١٧، اتهم وزير خارجية بولندا فيتولد فاشيكوفسكي روسيا أنّها مسؤولة حتى عن اندلاع الحرب العالمية الثانية. واعتبر أنّ «الاتحاد السوفياتي ساهم بقوة في اندلاع الحرب العالمية الثانية، لأنه هاجم بولندا مع ألمانيا»، و«أنّ برلين وموسكو مسؤولتان عن اندلاع الحرب والاتحاد السوفياتي دخل في حالة حرب مع الرايخ الثالث بسبب مصالحه الخاصة، بعدما صار هو نفسه ضحية العدوان الألماني آنذاك». وحول نبش القبور الروسية، نفى الوزير مسؤولية حكومة بولندا، وعلّل العمل «أنّ البلديات في بولندا باستطاعتها تدمير علامات الهيمنة السوفياتية كالنجمة الحمراء والمطرقة والمنجل، أو أي شيء من هذا القبيل». ورغم سياسة بولندا العدائية، فروسيا واصلت ضخّ نصف احتياجات بولندا من الغاز، بل عمدت إلى شحن المزيد منه إلى بولندا عبر جمهورية روسيا البيضاء عندما قطعت أوكرانيا شحن الغاز الروسي (وسنعود إلى دور بولندا ضد روسيا).

جمهورية التشيك: تستهلك ٧,٢ مليارات م٣ من الغاز الروسي وعلاقتها بروسيا متقلّبة. وكانت تشيكيا جزءاً من جمهورية تشيكوسلوفاكيا السابقة قبل ١٩٩٠ ولكنّها في التسعينيات أصبحت من غلاة المعادين لروسيا ومن المقرّبين من السياسة الأميركية. إلا أنّه بعد تغيّر الطاقم السياسي طرأ الاعتدال على العلاقة وظهرت لدى الرأي العام مواقف مناهضة لنشر الدرع الصاروخية الأميركية في تشيكيا والمواجهة أساساً ضد روسيا وليس لتشيكيا مصلحة في ذلك. في الحقبة السوفياتية كانت روسيا المصدر الأساس للغاز الرخيص لتشكوسلوفاكيا، وبقيت كذلك حتى اليوم بنسبة ٨٠ بالمئة وهو يصلها عبر أوكرانيا. وجاءت الأزمة الأوكرانية في وقت كانت تشيكيا تتسلّم رئاسة الاتحاد الأوروبي فاتخذت موقفاً محايداً تجاه روسيا بحكم رئاستها للاتحاد.

جمهورية سلوفاكيا: وهي الجزء الثاني من جمهورية تشيكوسلوفاكيا السابقة وتستهلك ٧ مليارات م٣ من الغاز الروسي سنوياً. ورغم أنّ علاقتها بروسيا حيادية، إلا أنّها كانت مسرح أول «ثورة برتقالية» في أوروبا الشرقية في التسعينيات، مع استدارة كاملة نحو أميركا والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو والابتعاد عن روسيا. ولكن سلوفاكيا أدركت في السنوات العشر الأخيرة أنّها لم تكن سوى بيدقٍ في السياسة الأميركية. فقد أجبرتها تبعيتها لأميركا في حقبة جورج بوش الابن على إرسال كتيبة عسكرية للمشاركة في غزو العراق، وأخذ جنودها يعودون قتلى في أكفان. وتغيّرت سياسة سلوفاكيا حتى أصبحت شريك روسيا الأهم في وسط أوروبا ورفضت السماح لأميركا بنشر الدرع الصاروخية على أراضيها ودعمت موقف موسكو في قضايا كوسوفو وجورجيا (ولايتا أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا). وبما أنّ معظم حاجة سلوفاكيا من الغاز يأتي من روسيا ويمرّ عبر أوكرانيا، فإنّ الأزمة الأوكرانية كانت الأسوأ وقعاً على سلوفاكيا من أي دولة أخرى. ولذلك عادت سلوفاكيا إلى تشغيل محطتها الذرية التي أقفلتها بطلب من الاتحاد الأوروبي.

رومانيا: تستهلك ٥,٥ مليارات م٣ من الغاز الروسي وعلاقتها بموسكو سيئة للغاية

مع أنّ حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ ٥ مليارات دولار سنوياً. فرومانيا كانت أكثر الدول حماسة لمشروع نابوكو لتخفيف اعتمادها على الغاز الروسي. إلا أنّ الرأي العام داخل رومانيا بدأ يتحوّل منذ ٢٠٠٩ نحو علاقة أفضل مع روسيا.

بلغاريا: تستهلك ٥ , ٣ مليارات م٣ من الغاز الروسي، ما يعادل ٨٠ بالمئة من حاجاتها، والتاريخ يفرض نفسه في العلاقات بين البلدين. فالجيش الروسي في عصر القيصر هو الذي حرّر بلغاريا من السلطنة العثمانية عام ١٨٧٨، وبلغاريا كانت أقرب حليف لروسيا في الحقبة الشيوعية. وبعد العام ٢٠٠٠ ساهمت زيارات بوتين لصوفيا عاصمة بلغاريا في تحسين العلاقات واشتركت بلغاريا في مشروع السيل الجنوبي. ولكن العلاقات بقيت صعبة بسبب تقرّب بلغاريا من السياسة الأميركية وعضويتها في حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. كما أيّدت بلغاريا بقوة مشروع نابوكو، وكانت بين الدول الأكثر تأثّراً (مثل سلوفاكيا ومولدوفا والبوسنة) من إقدام أوكرانيا على قطع الغاز الروسي.

روسيا البيضاء: تستهلك ٥ , ٢٠ مليار م٣ من الغاز الروسي سنوياً ويعبر أراضيها ٣٠ بالمئة من الغاز الروسي في طريقه إلى أوروبا الغربية، وهي أكثر الدول تقرّباً وتعاطفاً مع روسيا وتعتبرها روسيا البلد التوأم. إذ إضافة إلى تكامل اقتصادي متين ومفاوضات لاعتماد عملة موحّدة، ثمّة لقاءات دائمة بين رئيس روسيا البيضاء ألكسندر لوكاشنكو وكل من بوتين ومدفديف. ولقد عانت روسيا البيضاء أزمة غاز بسبب تعثّر تسديد المستحقات المالية لشركة غازبروم الروسية، فاشترت هذه الأخيرة منشآت غاز روسيا البيضاء ونصف شبكة أنابيب الغاز، وخفّضت سعر الغاز الذي تشتريه روسيا البيضاء. وأثناء الأزمة الأوكرانية، زادت غازبروم الضخ عبر روسيا البيضاء بنسبة ٢٥ بالمئة.

كازاخستان: تستهلك ٦,٥ مليارات م٣ من الغاز الروسي سنوياً وعلاقتها جيدة بروسيا، وخصوصاً صداقة رئيسها نور سلطان نزار بابيف والرئيسين بوتين ومدفديف. وثمّة اتفاقيات استراتيجية تجمع البلدين حول الطاقة والفضاء والتعاون العسكري، مع احتمال أن تنضم كازاخستان بمساحتها التي تعادل أوروبا الغربية إلى الاتحاد الذي يجمع روسيا وروسيا البيضاء.

أذربيجان: تستهلك ٠,٤ مليارات م٣ من الغاز الروسي سنوياً رغم ثروتها من النفط والغاز. فهي تودّ تعميق تجارتها في مصادر الطاقة وتشتري الغاز من روسيا وتبيعه إلى دول أخرى. ولكن علاقتها بروسيا متقلبة. وموقع أذربيجان في جبال القفقاس يجعلها الطريق الدولي المفضّل لأي أنابيب طاقة من وسط آسيا إلى أوروبا، ومنطقة استراتيجية مهمة جداً في الصراع بين روسيا والولايات المتحدة. فأولويات واشنطن في المنطقة هي النفط والغاز وأذربيجان هي الأساس لمرور أي مشروع مثل نابوكو لمحاربة الغاز الروسي. وثمّة أنبوب جاهز يضخّ النفط من أذربيجان عبر جيورجيا وتركيا إلى البحر المتوسط. ولكن أذربيجان كانت حذرة في تعاطيها مع مشروع نابوكو حيث رأى رئيسها حيدر علييف أنّ روسيا جار قديم وحليف سابق ولا يمكن نسف الجسور معها مقابل مشروع لا يزال قيد التخطيط؛ خصوصاً وأنّ مشروع السيل الجنوبي الروسي منافس جدي وينقل الغاز من حوض بحر قزوين (أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان) إلى إيطاليا وقد بدأ الضخ عام ٢٠١٣ (في زيارة إلى موسكو في أيلول عام ٢٠٠٨ صرّح علييف: «كلّنا نعيش في هذه المنطقة ولا أحد منّا سيذهب ويتركها.. وعلينا أن نتطلع إلى طرق للتعاون وحسن الجوار. ولو كانت علاقات كل الدول مثل علاقة أذربيجان وروسيا فلن يكون هناك سوء تفاهم»).

مولدوفا: تستهلك ٢,٥ مليار م٣ من الغاز الروسي سنوياً ومعظمه يصلها عبر الأراضي الأوكرانية ما عرّضه للانقطاع مراراً. وعلاقتها بروسيا في تطوّر مستمرّ وبخاصّة في التجارة والطاقة. وكانت مولدوفا تواجه حركة انفصالية في محافظة «ترانس دينستر». وعندما قبلت تدخّل أوكرانيا والولايات المتحدة ومنظمة الأمن الأوروبي في الأمر وليس روسيا، هدّدت روسيا بعزمها على الاعتراف بالمحافظة دولة مستقلة، ما دفع رئيس مولدوفا فلاديمير فورونين إلى زيارة موسكو ولقاء بوتين. وكان الحل أن تقبل مولدوفا وساطة موسكو فقط في مشكلة محافظة ترانس دينستر مقابل أن تسحب روسيا تهديدها.

جورجيا: تستهلك ١,٩ مليار م٣ من الغاز الروسي وعلاقتها بروسيا هي، إلى جانب أوكرانيا وبولندا، الأسوأ من بين كل دول أوروبا. بعد «الثورة الملوّنة» في جورجيا عام ٢٠٠٣ (ولقد اعتمدت جورجيا اللون الزهري لثورتها الملوّنة) تدهورت العلاقات مع

روسيا بشكل دراماتيكي. وفي آب ٢٠٠٨ غزا الجيش الجورجي مقاطعة جنوب أوسيتيا وقطع عنها إمدادات الغاز، فاعترضه الجيش الروسي ودخل المنطقة لحماية سكانها في حرب استمرت خمسة أيام. فقطعت جيورجيا العلاقات الديبلوماسية بروسيا وهي لا تزال مقطوعة. ولم تتدخّل جورجيا في الأزمة الأوكرانية. ورغم ذلك لم تقطع شركة غازبروم الغاز عن جورجيا.

أرمينيا: تستهلك ١,٧ مليار م٣ من الغاز وعلاقتها بروسيا ممتازة، وهي تتضمّن التبادل التجاري إضافة إلى اتفاقيات تعاون عسكري متين، وبخاصة بعد الأزمة مع جورجيا عام ٢٠٠٣. حيث أعلن وزير الدفاع الروسي إيغور إيفانوف أنّ «أرمينيا هي حليفة روسيا الوحيدة في الجنوب». ولقد رعت روسيا عام ١٩٩٤ حلاً للحرب التي دارت بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورنو قره باخ، وكانت روسيا هي المصدر الوحيد للغاز، كما أنجزت شركة غازبروم شق أنبوب بين إيران وأرمينيا سمح للأخيرة باستيراد الغاز الإيراني أيضاً.

جمهوريات يوغسلافيا السابقة

كانت يوغسلافيا الضحية الأبرز للهجمة الأميركية لتفتيت دول أوروبا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. وهذه الجمهورية التي تميّزت في عهد رئيسها الراحل جوزف تيتو بوحدتها وازدهارها، كانت هدفاً لحربٍ قاتلة شنّتها الولايات المتحدة وحليفاتها في حلف الناتو في التسعينيات من القرن العشرين. فصوّرت أميركا قيادة يوغسلافيا الوطنية أنّها تقمع شعبها، وأشاعت أكاذيب أنّ الأغلبية المسيحية الأرثوذكسية تهاجم الأقلية المسلمة، الخ. وهذا كان وفق حملة الترويج الكاذبة. وبالعدوان والافتراء جزّأت أميركا يوغسلافيا إلى ستة كيانات بات لكل منها علاقات متفاوتة بروسيا، في حين بقيت جمهورية صربيا نواة يوغسلافيا السابقة وبقيت عاصمتها بلغراد.

(١) صربيا: تستهلك ٣,٦ مليارات م٣ سنوياً من الغاز الروسي وعلاقتها بموسكو ممتازة. وعندما بدأ حلف الناتو قصف صربيا وقتل ١٥٠٠ مدني عام ١٩٩٩، كانت روسيا

الدولة الوحيدة التي وقفت إلى جانب صربيا، فاحتل الجيش الروسي مطار سلاتينا ومنع هبوط قوات الناتو. ولكن التدخّل الروسي لم يحل دون انفصال كوسوفو وإعلانها دولة مستقلة بحجج كاذبة روّجتها أميركا. وفي العام ٢٠٠٨ اشترت غازبروم شركة الغاز الصربية بـ٥٦٠ مليون دولار ووعدٍ بمرور السيل الجنوبي في أراضي صربيا وبناء خزانات للغاز. وفي الأزمة الأوكرانية حمّلت صربيا كييف المسؤولية ووقفت إلى جانب موسكو وحرّكت دعاوى عطل وضرر ضد أوكرانيا لقطعها الغاز عن صربيا، هذا رغم سعي الإعلام الغربي لتسجيل موقف صربيا ضد روسيا، حيث بثّت التلفزة الأميركية والغربية تقارير عن مواطنين صرب يحرقون العلم الروسي بعد انقطاع غاز التدفئة.

(٢) **كرواتيا:** تستهلك ١,١ مليار م٣ من الغاز الروسي وعلاقتها بروسيا محايدة وتقتصر على التبادل التجاري وبخاصة الغاز الذي يسدّ ٤٠ بالمئة من حاجة كرواتيا إلى الطاقة.

(٣) **البوسنة والهرسك:** تستهلك أقل من مليار م٣ من الغاز الروسي وعلاقتها بموسكو محايدة مع تسهيلات سفر لمواطني البلدين. وقفت روسيا بشدة ضد قصف حلف الناتو للبوسنة في التسعينيات وسدّت مائة بالمئة من حاجة البوسنة إلى الغاز. ولكن الحظر الأوكراني حرم ثلث سكان البوسنة من الغاز الضروري للتدفئة والمصانع. وساعدت ألمانيا على تأمين كميات محدودة. وكانت البوسنة أعمق تأثّراً في غياب أي احتياطي خاص بها كالدول الأخرى لأنّ قوات حلف الناتو دمّرت البنية التحتية بما في ذلك خزانات النفط والغاز في البوسنة.

(٤) **سلوفينيا:** سلوفينيا تستهلك أقل من مليار م٣ من الغاز الروسي، وعلاقتها بروسيا محايدة. وهي أقل اعتماداً على استيراد الغاز من جيرانها في جمهوريات يوغسلافيا السابقة حيث تستعمل محطة Krško الذرية لإنتاج الطاقة. ولكنّها قرّرت إقفال المحطة عام ٢٠٢٣ والمشاركة في مشروع السيل الجنوبي الروسي. وبلغت قيمة التبادل التجاري مع روسيا ٢ مليار دولار سنوياً.

(٥) **مقدونيا**: تستهلك كميات قليلة من الغاز الروسي وكميات كبيرة من النفط الذي تضخه الشركات الروسية، وهذا يؤمّن ١٠٠ بالمئة من حاجات الطاقة وعلاقتها بروسيا محايدة. وأدّى الحظر الأوكراني للغاز إلى توقّف الكثير من مصانع مقدونيا.

جمهوريات البلطيق

بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي ظهرت في جمهوريات بحر البلطيق الثلاث – ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا– قيادات يمينية شديدة الولاء لأميركا والغرب.

(١) **أستونيا**: تستهلك أقل من مليار م٣ من الغاز الروسي وعلاقتها بروسيا كارثية. فمنذ ٢٠ عاماً دأبت أستونيا في تمجيد الفاشية وإعادة الاعتبار لشخصيات تعاملت مع النازية أثناء الحرب العالمية الثانية واضطهاد الأقلية الناطقة بالروسية، ونبش قبور شهداء الجيش الروسي في مقابر العاصمة تالين. فتدهورت العلاقات ونددّت موسكو بسياسات أستونيا وخرجت تظاهرات احتجاجية في روسيا. ورغم أنّ روسيا لم توقف شحنات الغاز، إلا أنّ أستونيا عملت ما في وسعها لعرقلة بناء السيل الشمالي (Nord Stream) بين روسيا وألمانيا.

(٢) **ليتوانيا**: تستهلك ٢,٨ مليار م٣ من الغاز الروسي، وعلاقتها بروسيا تدهورت في التسعينيات بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ثم عادت إلى التحسّن في العقد الأخير ووقّع البلدان عدداً من الاتفاقات. وكان موقف ليتوانيا من الأزمة الأوكرانية محايداً.

(٣) **لاتفيا**: تستهلك ١,٤ مليار م٣ من الغاز الروسي سنوياً وتعتمد على روسيا لتأمين كل حاجاتها من الغاز. وعلاقتها بموسكو محايدة ولكنّها باردة بخاصّة جراء المعاملة السيئة التي تلقاها الأقلية الناطقة بالروسية في لاتفيا (٣٠ بالمئة من السكان) كما تتعامل حكومة لاتفيا مع اللغة الروسية على أنّها لغة أجنبية. ولقد اتهمت لاتفيا روسيا أنّها تحتكر الغاز لغايات سياسية.

استخدمت روسيا سلاح الطاقة في أكثر من مناسبة منذ عام ١٩٩١ ضدّ دول أوروبية، وضدّ جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق على بحر البلطيق. ففي عام ٢٠٠٣ قطعت

روسيا إمدادات النفط عن جمهورية لاتفيا بسبب رفع الأخيرة رسوم المرور، وعن ليتوانيا أكثر من تسع مرات بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ عندما سعت هذه الأخيرة إلى بيع مينائها البحري وخطوط إمداد النفط والمصافي إلى الشركة الأميركية ويليامز إنترناشونال[1].

أنابيب الغاز العابرة للقارات

هناك خمسة مشاريع غاز استراتيجية أساسية موجهة للفوز بالسوق الأوروبية. والمشروعان الأولان هما «سيل الشمال» و«سيل الجنوب» ترعاهما روسيا، ويعتمدان على الاحتياطي الهائل للغاز الروسي. وتقوم دول الاتحاد الأوروبي بتطوير المشروعين الثالث والرابع. أمّا المشروع الخامس فهو «نابوكو» وسبقت الإشارة إليه. ولقد أخّرت الظروف التقنية والسياسية هذا المشروع إلى ما بعد عام ٢٠١٧ بدلاً من عام ٢٠١٤.

ولم تكن واشنطن لترضى بحصص شريفة لروسيا وغيرها في السوق الأوروبية، بل عملت بشراسة على ضرب روسيا كما شهدنا. ولقد بدأ الرد الروسي على الهجوم الأميركي بإخراج البرتقاليين في أوكرانيا من السلطة ومنع سقوط جمهورية روسيا البيضاء والإعلان عن مشاريع بناء أربعة خطوط للغاز.

الشراكة الروسية - الألمانية

لقد أعلنت شركة غازبروم أنها ستستثمر في مشاريع غاز في أوروبا وأميركا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، وتتضمّن أربعة خطوط غاز تنطلق من روسيا نفسها هي:

١ -**السيل الشمالي** (Severny potok) ويوصل الغاز من شمال روسيا إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق ولا يمرّ بجمهورية روسيا البيضاء. وبالتالي خف الضغط الأميركي لإسقاط حكومة روسيا البيضاء الموالية لموسكو لأنّ ذلك لن يوقف إمدادات الغاز الروسي.

كان مشروعا السيل الشمالي والسيل الجنوبي أساس ولادة شركة غازبروم الروسية في أوائل التسعينيات. وكانت ألمانيا طرفاً وشريكاً في هذا المشروع منذ بدايته. حيث تأسست شركة غازبروم بالتعاون مع رجل الأعمال الألماني هانز جوشيم غوينغ الذي شغل منصب نائب رئيس سابق لشركة صناعة الغاز والنفط الألماني. وهو الذي أشرف على بناء شبكة

(١) لور خوري، «غاز روسيا: مفتاح نفوذها»، صحيفة الأخبار، ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٤.

خطوط الأنابيب التابعة لشركة (GDR). وترأّس فلاديمير كوتينيف شركة غازبروم حتى ٢٠١١، وهو سفير روسيا السابق في ألمانيا. ووقّعت الشركة صفقات نوعية ومريحة جداً مع شركات ألمانية متعاونة مع السيل الشمالي كشركة (E.ON) العملاقة للطاقة وشركة (BASF) الألمانية العملاقة للكيميائيات. حيث حصلت شركة (E.ON) على تفضيلات لشراء كمية من الغاز على حساب شركة غازبروم عندما ترتفع أسعار الغاز، ما يعتبر بمثابة دعم سياسي روسي لشركات الطاقة الألمانية. واستفادت موسكو من تحرّر أسواق الغاز الأوروبية من سياسة الاحتكار السابقة ما سمح بفك الارتباط بين شبكات التوزيع ومنشآت الإنتاج. وهذا التعاون بين روسيا وألمانيا فتح التعاون على أساس الاقتصاد والتنصل من التبعية للولايات المتحدة. شكّل مشروع سيل الشمال عنصر الربط الرئيس بين روسيا وألمانيا. وبلغت تكلفة خط الأنابيب ٤,٧ مليارات يورو. إنّ إدراك الأوروبيين أن هذا المشروع هو جزء من الأمن الطاقي جعل هولندا وفرنسا تسارعان لإعلانه مشروعاً أوروبياً.

وشملت مشاريع غازبروم مع ألمانيا أيضاً مشروع «وينغاز» المشترك مع شركة «وينترشال» وهي أحد فروع شركة (BASF) ومن أكبر منتجي النفط والغاز في ألمانيا، وتسيطر على ١٨ بالمئة من سوق الغاز بعدما نالت ألمانيا حصصاً غير مسبوقة في الأصول الروسية. إذ سيطرت شركتا (BASF) و (E.ON) على ربع حقول غاز يوزنو – روسكويا في روسيا التي جاءت منها غالبية إمدادات مشروع السيل الشمالي، وأطلق على نظيرة غازبروم الروسية في ألمانيا اسم غازبروم الألمانية التي وسّعت مجالها لتمتلك ٤٠ بالمئة من شركة (Centrex) النمساوية المخصصة لخزن الغاز، ولها أيضاً فرع في قبرص.

من أبرز دوافع روسيا لبناء سيل الشمال أنّه يعفيها من الحاجة إلى دولة وسيطة تستخدم أراضيها لمدّ الأنابيب منها، ما يجعل قدرة تحكّمها في تدفق الغاز أكبر، من دون أن يعني ذلك التخلّي كلياً عن خطوط أوكرانيا وروسيا البيضاء، بل تنويع طرق إيصال الغاز إلى السوق الأوروبية (وخصوصاً بعد تجربتها مع أزمة أوكرانيا، وبعد عشر سنوات من التفاوض والتخطيط والدراسة، وسنتين من العمل المتواصل، وصل الغاز الروسي إلى ألمانيا ومنها تفرّع لتغذية خطوط في ألمانيا وإلى جمهورية التشيك وبريطانيا).

عندما انطلق سيل الشمال عام ٢٠٠٤ - بإدارة شركة «نورد ستريم» ومركزها في سويسرا - طمأن الرئيس الروسي ديميتري ميدفيديف أنّ المشروع يأتي «لتلبية مصالح جميع الدول في القارة الأوروبية وعلى نحو متساوٍ». وكان ذلك قبل اندلاع الأزمة الأوكرانية الأولى. واعتبرته الدول الأوروبية فرصة للتزوّد بالغاز الطبيعي لآجال طويلة وبكميّة تسمح بتعزيز أمن الطاقة لديها. ولقد تم تنفيذ المشروع بمباركة ألمانيا ورأت دول أوروبية أخرى - وبعضها بإيعاز من أميركا - أنّ روسيا دولة عظمى ذات «مخططات مجهولة ولا يمكن الوثوق بها»[1]. ولذلك بسبب الأزمة الأوكرانية تأخّر وصول أنابيب الغاز الطبيعي «نورد ستريم» إلى بريطانيا وهولندا لتغذيتهما. واقتصرت مهمة أنبوب سيل الشمال ١ على تغذية أوروبا عبر ألمانيا مروراً ببحر البلطيق.

افتتح سيل الشمال في أيلول ٢٠١١ لنقل الغاز من شمال روسيا من موقع قريب من مدينة فايبورغ Vyborg إلى ألمانيا بالقرب من مدينة غرايفسفالد (Greifswald). ويبلغ طول خط السيل الشمالي ١٢٤٤ كيلومتراً. وطاقته الاستيعابية ٥٥ مليار متر مكعب سنوياً بتكلفة إجمالية هي ١٥ مليار يورو منها ٨,٨ مليارات يورو للمنشآت البحرية. وشاركت في إنجازه شركات روسية وألمانية وحكومتا فرنسا وهولندا. وعبر هذا الخط تمكّنت روسيا من نقل الغاز إلى الدانمارك وهولندا وبلجيكا وبريطانيا وفرنسا وبولندا وتشيكيا، ودول أخرى انطلاقًا من ألمانيا، حيث يوزّع الغاز على ٢٦ مليون منزل في أوروبا. فتمدّدت علاقات روسيا إلى السياسة المحلية داخل مدن أوروبا الغربية، وباتت موسكو تؤثّر مثلاً في الحزب الاجتماعي الديموقراطي الألماني في ويستفاليا شمالي نهر الراين، القاعدة الصناعية الكبرى لألمانيا ومركز شركتي (RWE) للكهرباء المرتبطة بروسيا (E.ON). وباتت أربع شركات ألمانية على صلة بروسيا تلعب دوراً في صوغ سياسة الطاقة الألمانية عبر شبكة لوبي تقوم بالضغط على الوزراء وتؤثر في الرأي العام، وعلى «هيئة العلاقات الاقتصادية الشرق أوروبية» التي هي على اتصال وثيق بأعمال تجارية في روسيا ودول أوروبا الشرقية.

ساهم في تعزيز التعاون الروسي - الألماني وجود ثلاثة ملايين شخص من أصل

---

(١) لور خوري، «غاز روسيا: مفتاح نفوذها»، صحيفة الأخبار، ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٤.

روسي في ألمانيا يشكّلون ثاني أكبر جماعة إثنية بعد الأتـراك، إضافة إلى شبكة من المسؤولين الألمان الشرقيين المعتادين العمل مع روسيا سابقاً والذين تم توظيفهم لرعاية شركات روسية في ألمانيا ومصالحها. فضلاً عن عدد من عملاء جهاز أمن الدولة الألماني الشرقي السابق، وبعضهم أصبح مدير «جرمانيا غازبروم» ومدير اتحاد (السيل) المالي هاينس وورينغ، الضابط السابق في جهاز أمن الدولة الألماني الشرقي[1]. وجدت ألمانيا أنّ استثمار روسيا لعلاقاتها السابقة مع ألمانيا الشرقية الاشتراكية يصبّ في النهاية لمصلحة ألمانيا الموحّدة لأنّ الهيمنة الروسية مستحيلة، ذلك أنّ حجم الاقتصاد الألماني هو ثلاث مرات حجم الاقتصاد الروسي. وأهمية ألمانيا بالنسبة إلى روسيا تكمن في أنها تشكل نقطة انطلاق استراتيجيتها في أوروبا حيث تمتلك «جرمانيا غازبروم» ما لا يقل عن خمسة وعشرين مشروعاً مشتركاً في بريطانيا وإيطاليا وتركيا وهنغاريا وغيرها. وهو ما جعل غازبروم من أكبر شركات العالم.

تشغّل غازبروم منشآت للغاز في النمسا وذلك في المحيط الاستراتيجي الألماني، وتؤجّر منشآت في بريطانيا وفرنسا. وباتت منشآت التخزين المتزايدة في النمسا محوراً لرسم خارطة الطاقة لأوروبا تزوّد أسواق سلوفينيا وسلوفاكيا وكرواتيا وهنغاريا وإيطاليا منها مخزن كاترينا. كما أقامت شركة غازبروم منشأة تخزين في صربيا لتصدير الغاز إلى البوسنة والهرسك وأجزاء من النمسا. وأجريت دراسات جدوى لمشاريع تخزين في جمهورية التشيك ورومانيا وبلجيكا وبريطانيا وسلوفاكيا وتركيا واليونان وفرنسا. وبهذا تحصّن موسكو موقعها كمزوّد لـ ٤١ بالمئة من احتياجات أوروبا للغاز، بدل حصّة الـ٣٠ بالمئة قبل عشر سنوات.

٢- **سيل الجنوب رقم ١** وهو يبدأ في منتجع آنابا الروسي ويمرّ في البحر الأسود إلى بلغاريا. وحصلت روسيا على موافقة تركيا لبناء جزء منه في مياهها الإقليمية، ومن تركيا يتوزّع الأنبوب ويمرّ عبر رومانيا وهنغاريا والنمسا حيث يتم وصله بشبكة أوروبا الغربية،

---

(١) نقلت صحيفة وول ستريت جورنال أنّه ساعد بوتين حين كان في جهاز الأمن الروسي (KGB) لتجنيد جواسيس في ألمانيا.

متجنّباً أوكرانيا. على أن يمتد ٢٣٨٠ كيلومتراً وتشغّله «غازبروم» وشركة إيني الإيطالية وشركة كهرباء فرنسا وشركة الطاقة فنترشال (Wintershall) الألمانية. ورغم أنّ الاتحاد الأوروبي دعم المشروع الأميركي المنافس – أي نابوكو – فإنّ الأهم بالنسبة إلى ألمانيا وفرنسا كان الحرص على تجنّب تكرار شتاء ٢٠٠٩، ولذلك جاء سيل الجنوب لمصلحة أوروبا. ويشارك هذا الكونسرتيوم في بناء السيل الجنوبي بمعدّل ٥٠ بالمئة لغاز بروم، و٢٠ بالمئة لشركة إيني و١٥ بالمئة لشركة كهرباء فرنسا و١٥ بالمئة لشركة فنترشال. وذكر رئيس غازبروم أليكسي ميلر أنّ الكلفة الإجمالية لسيل الجنوب قدّرت بـ١٦,٥ مليار يورو، منها عشرة مليارات لبناء الأنابيب عبر البحر الأسود، و٦,٥ مليارات على اليابسة. وسدّدت روسيا منها ٧,٥ مليارات يورو (حصّة غازبروم هي ٥٠ بالمئة في المشروع). حضر مراسم تدشين أعمال البناء الرئيس بوتين ورئيس مجلس إدارة إيني الإيطالية باولو سكاروني ورئيس كهرباء فرنسا هنري بروليو ورئيس فنترشال راينر سيل. وأثنت ماريا فان در هوفن، مديرة وكالة الطاقة الدولية، على روسيا لقيامها بهذا المشروع، وأكّدت أنّ «السيل الجنوبي يمثّل تصويتاً على الثقة في مستقبل الغاز الأوروبي».

ولكن المشروع واجه انتقادات داخل روسيا بأنّه باهظ الكلفة لأنّه يتطلّب بناء خط أنابيب جديد مقارنة بكلفة تحديث البنية القائمة التي تمرّ في أوكرانيا.

السيل التركي: في نهاية عام ٢٠١٤ أعلنت غازبروم وقف مشروع السيل الجنوبي ١ (South Stream) بسبب تكاليفه الضخمة والصعوبات الفنية المعقّدة. ووقّعت مع «شركة خطوط الأنابيب التركية» الحكومية عقداً لبناء خط السيل التركي لنقل ٦٣ مليار متر مكعب سنوياً من روسيا تحت البحر الأسود ومنها إلى الحدود التركية اليونانية. وبموجب هذا المشروع الذي بدأ في نهاية ٢٠١٦، وافقت روسيا على تزويد تركيا في المرحلة الأولى بنحو ١٦ مليار متر مكعّب من الغاز، على أن ترتفع الكميات لاحقاً عبر محطة تُشيّد على الجانب التركي. وأهمية التعاون الروسي التركي كان حيوياً لتركيا التي تستورد ٧٥ في المئة من احتياجاتها من الطاقة من الخارج، منها ٢٠ بالمئة من روسيا. كما أنّ روسيا تتولى بناء مفاعل «أكويو»، وهو أول مفاعل نووي تركي قيمته ٢٠ مليار دولار لإنتاج الكهرباء. وتعد

تركيا ثاني أكبر سوق لشركة غازبروم بعد ألمانيا، حيث يُنقل الغاز الروسي إلى تركيا عبر خط أنابيب «Blue Stream» تحت البحر الأسود ومن خلال خط الأنابيب العابر لمنطقة البلقان عبر أوكرانيا. ففي عام ٢٠١٤، استوردت تركيا ٢٧,٣ مليار متر مكعب من الغاز الروسي ما يعادل ٦٠ في المئة من استهلاكها. وليس أمام تركيا الكثير من الخيارات إذا تخلّت عن الغاز الروسي، حيث كل مصادر الغاز تقع إلى شرقها في آسيا. فإذا قرّرت التخلي عن الغاز الروسي فسيكون البديل إيران وهي حالياً ثاني أكبر مورد للغاز إلى تركيا وهي حليفة روسيا. أمّا البديل الثالث فهو أذربيجان ولكن هذه الأخيرة لا تستطيع تزويد تركيا بأكثر من عشرة في المئة من احتياجاتها من الغاز.

في ١٧ تموز ٢٠١٧، أكّد رئيس الوزراء التركي علي يلدريم في كلمة أمام مؤتمر البترول العالمي المنعقد في اسطنبول أنّ مشروع «السيل التركي» Turk Stream، سيضمن أمن الطاقة لتركيا والدول المجاورة، و«أنّ تركيا تتخذ موقفاً بنّاءً في موضوع إيصال الطاقة من شرقي البحر المتوسط إلى أوروبا»، وتسعى إلى مد أنابيب طاقة مع روسيا واليابان والصين، وتحقيق مشاريع كبرى حتى العام ٢٠٢٣. وتوقّع انتهاء بناء «السيل التركي» بسعة ٣٠ مليار متر مكعب سنوياً في العام ٢٠١٨. كما صرح وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي بيرات البيرق بأن أنقرة تخطط لزيادة قدرتها على تخزين الغاز الطبيعي إلى مليار متر مكعب لتصبح رائدة بالمنطقة في هذا المجال.[١]

وفي ٢١ آب ٢٠١٧ أعلن وزير الطاقة الروسي، ألكسندر نوفاك أن «مشروع السيل التركي الخاص بنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر الأراضي التركية سيتم بناؤه وفقاً للجدول الزمني المحدد من قبل الأطراف المعنية»، وقد أنجزت مسافة ١٧٠ كلم من أنابيب هذا السيل في البحر الأسود. وأنّ «أوروبا تولي اهتماماً كبيراً لمشروعَيْ «السيل التركي» و«السيل الشمالي ٢» و«المشروعان سيزيدان من أمن إمدادات الطاقة لأوروبا وتنوع جهات توفيرها».

---

(١) «أنقرة: مشروع غاز السيل التركي سيساهم في ضمان أمن الطاقة، أنقرة: مشروع الغاز»، المصدر: «نوفوستي» ٠٧, ١٠، ٢٠١٧.

رسم بياني: مشروع سيل الجنوب رقم ٢

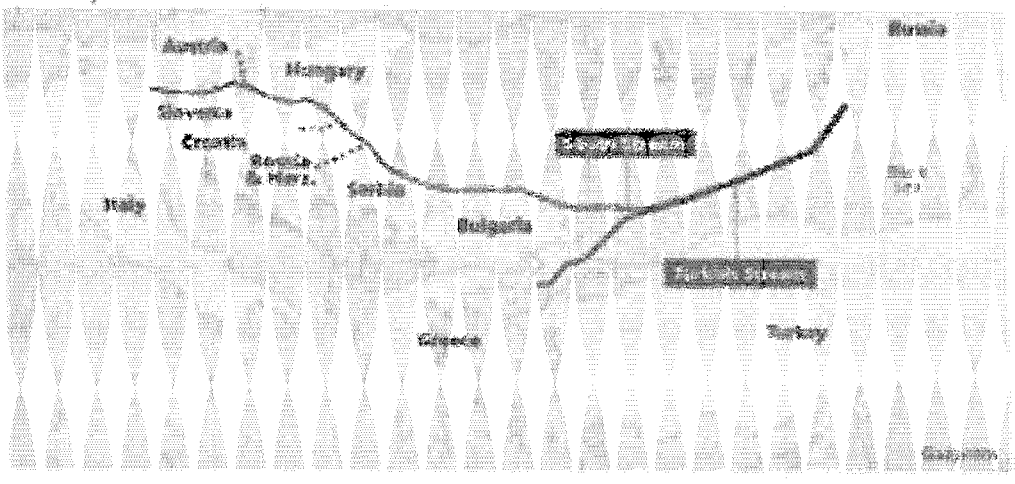

٣- **السيل الجنوبي رقم ٢** ويمرّ جنوباً عبر اليونان وإيطاليا، وقد تم تحضير اتفاقيات لمدّ هذا الخط. عملت روسيا على تنفيذ السيل الجنوبي بالاتفاق مع بعض بلدان أوروبا الجنوبية الشرقية متجنبة أيضاً الأراضي الأوكرانية. وينطلق من الشواطئ الشرقية للبحر الأسود ويعبر بلغاريا ثم يتجه جنوباً إلى اليونان وإيطاليا وشمالاً نحو النمسا وسلوفينيا بطول ٣٦٠٠ كيلومتر وطاقة استيعابية تقدّر بنحو ٦٣ مليار متر مكعب وتكلفة إجمالية تقدّر بـ٥ , ١٥ مليار يورو. وقد دخل حيّز التنفيذ عام ٢٠١٥. وإلى أن يكتمل هذا الخط، واصلت روسيا ضخ الغاز عبر أوكرانيا بمعدّل سبعين مليار متر مكعب سنوياً.

تعالت التصريحات حول حرب الأنابيب بين روسيا و الولايات المتحدة الأميركية خصوصاً عندما عجّلت روسيا في العمل على خطوط أنابيب السيل الشمالي والسيل الجنوبي. فكانت واشنطن تسوّق لمشروع نابوكو على أنّه ضروري لضمان أمن الطاقة لأوروبا وأفضل من أي مشروع تقدّمه روسيا. ولكن الحلقة الأضعف في مشروع نابوكو الأميركي أنّه، بعكس مشاريع روسيا، لم يشمل ضمانات حول من أين سيأتي الغاز ليُضخّ فيه، رغم تطمينات واشنطن أنّ الغاز سيتوافر في الوقت المناسب ولا داعي للقلق. ذلك أنّ روسيا تمتلك احتياطي غاز لتموين السيل الجنوبي والسيل الشمالي بينما أميركا ليس عندها حقول تملكها مباشرة لتموين خط نابوكو. ولذلك وضعت واشنطن عينها على الغاز

الإيراني والأذربيجاني والتركمانستاني بالدرجة الأولى ومن ثمّ على الغاز القطري والسوري واللبناني والإسرائيلي والمصري بالدرجة الثانية، مع ما يحتاج إليه ذلك من لي أذرع وقلب حكومات.

٤ –**السيل الشرقي**: وأساسه تصدير الغاز الروسي إلى الصين (خط أنابيب «Altay»). ولئن عملت روسيا على عدّة محاور إقليمية ودولية، كانت تُدرك أنّها وسط ديناميكية متحرّكة، وأنّ الأفضل هو ألا تحمل كل البيض في سلّة واحدة بل أن تستعدّ لسيناريوهات متعدّدة. فتوجّهت أنظارها شرقاً، وفي أيار ٢٠١٤ وقّعت غازبروم وشركة CNPC الصينية عقداً لمدة ٣٠ عاماً لتوريد الغاز الطبيعي الروسي إلى الصين عبر فرع من خط أنابيب «قوة سيبيريا» بقيمة ٤٠٠ مليار دولار. ويبدأ التدفق عام ٢٠١٨ بحجم ٥ مليارات متر مكعب في العام. على أن تجري زيادتها لاحقاً إلى ٣٨ مليار متر مكعب سنوياً تستخرج من حقول الغاز في جبال الأورال. ثم ترتفع تدريجاً إلى ٦٠ ملياراً بالسنة مع إضافة أنبوبين آخرين للوصول إلى ١٠٠ مليار م٣ سنوياً. وافتتح خط الغاز الصيني – الروسي في أيلول ٢٠١٤. في شباط ٢٠١٥ اتفقت الشركتان أن يمرّ فرع من السيل الشرقي تحت «نهر أمور (Amur) في الصين وطرحت شركة غازبروم مناقصات لشراء أنابيب لبناء الخط بقيمة إجمالية بلغت ٦٨ مليار روبل. ولم تكتف روسيا بالتوسّع مع الصين في الشرق، بل سارعت إلى شراء غاز آسيا الوسطى وبحر قزوين عبر مناقصة لإبعاده عن العمل بخط أنابيب نابوكو مستخدمة الضغط السياسي والاقتصادي والاستراتيجي.

٤– **الخط الإفريقي** –١– : وهو يبدأ من نيجيريا ويمرّ في النيجر ويصل إلى الجزائر حيث يجري تسييل الغاز ونقله بالسفن إلى أوروبا. ولاحقاً يجري مد أنبوب في البحر المتوسط إلى فرنسا.

٥– **الخط الإفريقي ٢** – ويتضمّن الاستحواذ على نصف حصة شركة إيني الإيطالية في ليبيا والاستثمار في السودان. ولقد زار بوتين مصر لبحث فرص الاستثمار المشتركة، واشترت روسيا نصف حصة شركة ENI الإيطالية في ليبيا وبدأت الاستثمار في السودان، ووقّعت مع مصر عقود استثمارات نفطية. في ٢٠٠٩ وقّعت شركة غاز بروم الروسية اتفاقاً

مع نيجيريا، صاحبة تاسع أكبر احتياطي من الغاز في العالم. وكانت قيمة العقد ٢,٥ مليار دولار لبناء مصافي غاز وأنابيب نقل ومحطات توليد طاقة. وذلك لتصدير الغاز بواسطة أنابيب تمرّ في ليبيا وعبر البحر المتوسط إلى إيطاليا. ولقد وافقت إيطاليا على بيع ٥٠ بالمئة من أسهم شركة إيني البترولية الإيطالية لروسيا.

٦- **الخط الأزرق** وكان من المقرّر أن يمرّ من الأردن عبر سورية فتركيا. إلا أنّه ألغي بعد اكتشاف غاز شرقي المتوسط. لقد كان من المقرر أن يسبق نابوكو المشاريع الروسية إلا أنه تعطّل بعدما كان مقرراً أن يفتتح عام ٢٠١٤، فكان ذلك لمصلحة روسيا كما رأينا. ولقد بحثت كل من روسيا وأميركا عن مناطق دعم رديفة تتمثّل في الغاز الإيراني الذي تريده الولايات المتحدة أن يكون رديفاً لنابوكو فيمر في خط مواز لغاز جورجيا وإن أمكن في أذربيجان (إلى نقطة التجمع في أرضروم (Erzurum) في تركيا، وتتمثّل أيضاً في غاز شرق المتوسط (إسرائيل ولبنان وسورية). وكانت إيران قد وقّعت اتفاقيات لنقل الغاز عبر العراق وسورية ولبنان في تموز ٢٠١١، ما يجعل سورية نقطة التجميع والإنتاج مع الاحتياطي اللبناني. وهو فضاء استراتيجي للطاقة يُفتح لأول مرة جغرافياً من إيران إلى العراق وسورية فلبنان. جذب المشروع اهتمام فرنسا التي تعتبر شرقي المتوسط منطقة نفوذ تاريخي لها ولمصالحها. كما شعرت تركيا أنّ مصالحها مهدّدة لأن مشروع نابوكو تأخّر ومشروعَيْ السيل الشمالي والسيل الجنوبي الروسيين يستبعدانها، وغاز شرق المتوسط قد بات بعيداً عن نفوذ أميركا. وبعدما أثبتت روسيا قدرتها على الصمود والتصدي، عادت أميركا إلى طاولة التخطيط والاستعداد للجولة الثانية من حروب الغاز.

الفصل السادس

أوراسيا: الصين ووسط آسيا

«القوس الإسلامي» هو «قوس الغاز»

في أثناء الحرب العالمية الأولى وعدت بريطانيا الشريف حسين والي الحجاز بأنها ستساعد العرب على «استعادة الخلافة إلى أهلها» . كما ستساعدهم على الاستقلال عن تركيا لقاء انقلابهم على السلطنة العثمانية التي كانت هي الحكومة الشرعية لبلادهم.

وفي الوقت نفسه كتب العميل البريطاني توماس إدوارد لورانس المعروف بـ «لورنس الجزيرة العربية» تقريراً استخبارياً في كانون الثاني ١٩١٦ إلى وزارة المستعمرات البريطانية جاء فيه: «إنّنا ندعم الثورة العربية (ضد الحكم التركي) لتحقيق أهدافنا الآتية وهي: (١) تشتيت العالم العربي والإسلامي و(٢) هزيمة الدولة العثمانية في الحرب. وإنّ الدول العربية التي ستنشأ بعد ذلك لن تؤذي مصالحنا ... فلو اشتغلنا عليها بعناية فستبقى تلك الدول في حالة اضطراب سياسي وتستمر فقط كمجموعة ضعيفة غير متجانسة، وستكون متنافسة ولن تتحد أبداً». وكانت وزارة المستعمرات البريطانية تعدّ مذكرات عن مواصفاتها للنظام العربي المطلوب بعد سقوط السلطنة أنه سيكون «عالماً عربياً غير متحد ومتفرّقاً وتكون دوله تحت رعايتنا ولن تستطيع أن تعمل بتناغم ضدنا».

كذلك أوصى أحد كبار ساسة الاستعمار البريطاني آنذاك اللورد كرزون (CURZON) «أن تكون مناهج التعليم العربية تركّز على تقوية نقاط الخلاف بين مكونات المجتمع» داخل

كل بلد عربي، وكذلك ما بين دولة وأخرى بتحفيز العصب المحلي في كل بلد ضد جيرانه العرب» (من مفاعيل هذه السياسة جعل لبنان ضد سورية ومصر ضد السعودية والأردن ضد سورية والعراق والمغرب ضد الجزائر، وتونس ضد ليبيا، والسعودية ضد اليمن وضد الأردن، وقطر ضد البحرين وضد الإمارات الخ) .

وأول من نظّر في أهميّة تفتيت العالم العربي لمصلحة الغرب كان المؤرّخ برنارد لويس الذي كرّمه المحافظون الجدد عند بلوغه سن الـ٩٠ وخاطبه نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني قائلاً : «أنت مُلهِمُنا، أنت معلّمُنا ونحن نسيرُ على خطاك». وذكر مارك كيرتس بعد دراسته للوثائق السرية البريطانية التي أُفرج عنها (في كتابه **أمور سرية : تواطؤ بريطانيا مع منظمات الإسلام المتشدد**): «مرّة تلو الأخرى تبيّن الوثائق السرية التي أفرج عنها أنّ المسؤولين البريطانيين كانوا يعرفون تماماً أنّ «بعض المتعاونين المتشددين معهم كانوا مناهضين للغرب لكنّهم مفيدون في تحقيق أهداف محددة وفي أوقات محددة».

وفي العام ٢٠١٤ كانت سياسة الولايات المتحدة الأميركية المعلنة هي «احتواء» تنظيم داعش ووضعه ضمن خطوط حمر ،كعدم التمدد إلى أربيل عاصمة أكراد العراق وعدم إقلاق الدول العربية التابعة له، وتسهيل مد المال لمنظمات إسلامية متشددة تعلن ولاءها للقاعدة حيث يأتي المال من دول تابعة للولايات المتحدة وبرضى واشنطن، وتتوافر إمدادات داعش العسكرية ببيع نفط العراق عن طريق تركيا.

الصين

رغم المكتسبات التي حقّقتها الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٠ ونزعتها لتصبح الدولة الأولى والوحيدة في العالم، والتعاطف الشعبي القوي الذي نالته بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ الإرهابية؛ إلّا أنها بعد غزوها لأفغانستان (٢٠٠١) والعراق (٢٠٠٣) وبخاصة بعد ٢٠٠٦ أخذت سمعتها في الشرق الأوسط بالهبوط بعد فشلها في وضع اليد على مستقبل العراق، وأخذ نفوذها يتراجع في العالم وازدادت الصعوبة في المحافظة عليه في آسيا.

فالبلدان الآسيوية التي كانت تابعة لأميركا علناً وتقبل وجود قواعد أميركية على أراضيها، باتت متردّدة وتفضّل الابتعاد عن أميركا، وتريد تخفيض الوجود الأميركي على أراضيها. ففي الشرق الأوسط أصبح وجود قواعد أميركية نقطة شائكة انعكست سلباً على الشعوب والرأي العام. أمّا في دول آسيا الناهضة فثمّة منحى لنفض التبعية الاقتصادية لأميركا وموقف سلبي من صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي اللذين تسيطر عليهما واشنطن وحليفاتها في الغرب.

بدأ هذا المنحى في آسيا في العام ١٩٩٧ وكان أساس ما بات يُعرف اليوم بـ«مجموعة دول البريكس». فقد شهد شرق آسيا منذ السبعينيات ولأكثر من عقدين من الزمن معجزة تجلّت بنهوض «نمور آسيا» الاقتصادية (كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة)، تلاه نهوض شامل لدولٍ آسيوية أخرى كفيتنام وماليزيا وإندونسيا. هذا إذا لم نذكر النهوض الصاخب للصين والهند.

ولكن تلاعبات البورصات الغربية وخطوات وراء الكواليس نفّذها الغرب أدّت عام ١٩٩٧ إلى تعثّر عملات تايلند وماليزيا وإندونيسيا وموجات إفلاس غير مسبوقة. فتدخّل صندوق النقد الدولي واشترط لتقديم العون المالي سلسلة إجراءات على حكومات الدول الآسيوية أن تنفذّها، ومنها تغيير سلوكها في التجارة والصناعة وفتح أسواقها أمام شركات الولايات المتحدة والغرب. وهذه الأساليب العدائية لم تعد تنطلي على دول آسيا. ففي العام ٢٠٠٧، أعلنت الصين واليابان وكوريا الجنوبية ودول أخرى في آسيا أنّها ستنشىء غرفة مالية مشتركة تجمع فيها احتياطياتها من العملات الصعبة. ودور هذه الغرفة بالضبط سيكون معالجة الأزمات المالية والاقتصادية التي قد تطرأ، بعيداً عن صندوق النقد الدولي.

وبعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ والشعور في العالم أنّ أميركا هي التي سبّبتها، طالبت الصين بدور رئيس داخل المؤسسات المالية الدولية وبالتخلي عن الدولار الأميركي كعملة عالمية مفضّلة في التجارة وأسواق المال واستبداله بسلّة عملات دولية[1]. وأخذت

(1) Cleo Paskal, *Global Warring*,..., Op, Cit., pp 169-171.

الصين ودول آسيا تخفّض من تبعيتها لأميركا والغرب في المجالات كافة وحتى التربوية منها. فلأكثر من قرن، تباهى الغرب بمؤسساته التعليمية التي جذبت عشرات آلاف الطلاب من حول العالم. وكان في ذلك مصلحة تفاضلية للغرب لأنّ مجيء خيرة طلاب آسيا وإفريقيا إلى جامعات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وكندا وغيرها من جامعات أوروبا يعني كسب هؤلاء إلى جانب الغرب. فهؤلاء الطلاب سيصبحون أدمغة وعقول بلادهم الأم بعد عودتهم (إضافة إلى استفادة الغرب من «هجرة الأدمغة» التي يسبّبها قرار نسبة كبيرة من الطلاب البقاء في البلد الذي تلقّوا فيه تعليمهم). وخلال السنوات العشرين السابقة عملت الصين ودول آسيا على تحسين مستوياتها التربوية وعلى «استيراد» مؤسسات تعليمية غربية. فتم افتتاح فروعٍ لجامعات أميركية غربية عريقة في عدد من الدول الآسيوية يحصل طلابها على شهادات معادلة لشهادات الدول الغربية من دون أن يتركوا بلادهم. وسُجّلت حالات عديدة من «عودة الأدمغة». ففي الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، عاد ٦٠ ألف مهندس وخبير معلوماتية هندي كانوا يقيمون ويعملون في الولايات المتحدة إلى وطنهم الأم للعمل فيه.

هذه التحرّكات أخذت تؤدي عملياً إلى وضع الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين جانباً، واستنتجت الإدارة الأميركية أنّ المرحلة التي كانت تتخذ فيها قرارات آحادية في العالم قد ولّت.

باتت الصين في طريقها لتصبح صاحبة أكبر اقتصاد في العالم وأكبر مستهلك عالمي للطاقة. وهي ليست المنتج الأكبر للسلع في العالم وحسب، بل أصبحت شركات الشحن الصينية تسيطر على ١٢ بالمئة من قطاع الشحن الدولي (لتصبح الصين في المرتبة الثالثة في شحن البضائع بعد اليونان واليابان. وتأتي اليونان في المقدّمة حيث تسيطر شركاتها على ١٧ بالمئة من سوق الشحن العالمية تليها اليابان بـ١٥ بالمئة). أمّا شركات الشحن الأميركية فحصّتها في سوق الشحن العالمية أقل من ٥ بالمئة وبريطانيا ٢,٥ بالمئة. وهذه النسب تعكس أيضاً كيف أنّ الثقل الاقتصادي في العالم اتجّه نحو آسيا ولم يعد في الغرب.

والشحن هو الوجه الأبرز للعولمة، فهو يربط الاقتصاد الدولي ويسهّل التبادل

التجاري. وثمّة ٩٠ بالمئة من السلع المتبادلة في العالم يتمّ شحنها بحراً، من السيارات إلى النفط والغاز إلى الأحذية والهواتف الذكية. ولقد تضاعف حجم البضائع التي تتبادلها الدول ٧٠٠ بالمئة في السنوات الخمسين الماضية. وسبب هذا النمو الهائل في الشحن هو اختراع الحاويات البحرية العملاقة عام ١٩٥٣ والتي تتكدّس فوقها صناديق «containers» بقياس موحّد عالمياً. وبهذه الصناديق «الكونتاينر» يتم نقل ٧٥ بالمئة من السلع في العالم اليوم. فقد توحّدت قياسات هذه الصناديق وطريقة تفريغها من سطح السفينة وطريقة تكديسها والآليات التي تُستعمل بكل سهولة للقيام بهذه المهام في المرافىء المجهّزة حول العالم.

وثورة النقل هذه نفهمها عندما ندرك أنّ السفينة الواحدة تحمّل من ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ كونتاينر طول كلٍ منها ستّ أقدام بسعة ٢٠ طناً من البضائع. وما تنقله هذه السفينة الواحدة يحتاج إلى ٢٠٠٠ سيارة كميون شحن كبيرة لنقله. كما أنّ النقل البحري كما هو معروف أرخص وسيلة نقل، يعتمد على البرمجة المعلوماتية وعلى سفن ضخمة تشبه المدن العائمة تتكدّس فوقها آلاف الكونتاينرات. وهذه الوسيلة هي زهيدة الكلفة إلى درجة أنّها لا تضيف أكثر من ٢ المئة على سعر السلعة الإلكترونية و٢,١ بالمئة على كيلو القهوة، ونصف السنت من الدولار لليتر البنزين[1]. يعني ذلك أنّ كلفة نقل ٢٠٠٠٠ كيلو من البضائع من آسيا إلى أوروبا الغربية بحراً قد تعادل كلفة شحن ١٠٠ كيلو من البضائع جوّاً[2].

ولكن الصين كاليابان لا تملك مصادر طاقة ذات أهمية في باطن أراضيها وتتكّىء على استيراد مصادر الطاقة لتشغيل اقتصادها وتوفير حاجات المستهلكين للوقود، لذلك فإنّ بناء أفضل العلاقات مع روسيا هو الطريق الأمثل بالنسبة إليها لتأمين حاجات الطاقة. كما أنّ طلب الصين على الغاز المسال لم يتوقّف عن النمو منذ ٣٠ سنة. فكلّما نما اقتصادها وتحسّنت مستويات المعيشة لدى شعبها، زاد استهلاكها للطاقة ووقّعت المزيد من الصفقات

---

(1) Cleo Paskal, *Global Warring*,..., Op, Cit., pp. 88-89.

(٢) نقل رجل أعمال خليجي شحنة من حجر البناء الإنكليزي قيمتها ٦٠٠ جنيه إسترليني بالطائرة من لندن إلى بلده بكلفة ١٣ ألف دولار، وكان بإمكانه شحنها بحراً بكلفة ٧٠٠ دولار.

مع روسيا وغيرها لاستيرا د الغاز. حتى أنّ مستويات النمو الاقتصادي للصين باتت تحدّد حجم طلبها من الغاز المسال وإمدادات الغاز من روسيا ودول آسيا الوسطى.

شكّل التعاون الروسي – الصيني في مجال الطاقة قوة موجّهة للشراكة الجيو – استراتيجية بينهما، وتُرجم مثلاً إلى فيتو مشترك لمصلحة سورية في مجلس الأمن الدولي في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢. وهذا التعاون في مجال الطاقة سرّع الشراكة بين العملاقين وتعدّى إمداد الغاز بأفضليات إلى الصين إلى المشاركة في توزيعه عبر بيع الأصول والمنشآت الجديدة والسيطرة المشتركة على الإدارات التنفيذية لشبكات توزيع الغاز.

استهلاك الصين للطاقة ضخم جداً وهي تحصل على الغاز والنفط من أي مصدر جاء، وتشتري كميات كبيرة من الغاز من قطر وكميات من النفط من السعودية. فكانت الإمدادات السعودية الرخيصة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦ ولقاء ترامب الرئيس الصيني شي جين بنغ في نيسان ٢٠١٧ حيث أبلغه أنّ وزارة التجارة الأميركية ستدعم وتسهّل تصدير الغاز الأميركي المسيّل إلى الصين، كجزء من محاصرة روسيا ومنعها من بيع الغاز في آسيا أيضاً. ولكن هذا لم يوقف المشروع الصيني – الروسي الضخم لمدّ الصين بالغاز عبر أنبوب «طاقة سيبيريا» Power of Siberia الذي يبدأ الضخ في ربيع ٢٠١٩. ذلك أنّ استراتيجية الصين أيضاً قضت بتنويع مصادر الطاقة وتخفيف الاعتماد على الفحم الحجري.

وفضلاً عن التعاون في الطاقة كان ثمّة مصالح استراتيجية في التصوّر الروسي – الصيني المشترك لمخاطر المشاريع الأميركية في شرق آسيا، كالدرع الصاروخية التي تُشرك فيها واشنطن اليابان وكوريا الجنوبية. وفي جنوب آسيا وجّهت أميركا دعوة إلى الهند في ٢٠١١ لتصبح شريكاً في الدرع الصاروخية. وكذلك تحرّكت واشنطن نحو آسيا الوسطى بالتعاون مع تركيا لترتيب نفوذ حلف الناتو هناك، حيث أعلنت أوزبكستان موافقتها على الالتحاق بالناتو واستضافة قواته على أراضيها. وتحرّض الولايات المتحدة بوسائل شتى على النعرات الإقليمية والإثنية والدينية في الصين، فتدعم انفصال إقليم التيبت الصيني

وتسلّح جماعات إسلامية في إقليم اليوغور في شمال غربي الصين ومنهم مَن قاتل في سورية وشكّل تنظيمات داعشية ووهابية.

في وسط آسيا، سعت روسيا إلى إلجام الغزو الأميركي المستجّد في التسعينيات بتوسيع الفضاء الاقتصادي الروسي المشترك مع كازاخستان وجمهورية روسيا البيضاء، وكذلك التعاون مع الصين في وسط آسيا حيث تجاور دول كازاخستان وقرغيزستان وتاجكستان مناطق الصين الشمالية الغربية.

اعتماد الصين على مصادر الطاقة المستوردة سيتواصل وينمو في السنوات القادمة، ليصل بحلول ٢٠٣٠ إلى نسبة ٧٠ من حاجاتها. ولذلك فإذا حُرمت من استيراد الطاقة فإنّ اقتصادها سيتراجع بسرعة. والولايات المتحدة أدركت ذلك واعتبرت وضع الصين أضعف بكثير من الوضع الروسي فيما يتعلّق بمصادر الغاز وخطوط إمداداته العالمية. ولقد رأت أميركا أنّها ليست بحاجة إلى وضع اليد مباشرةً على مصادر الطاقة المصدّرة إلى الصين بل يكفيها أنّ تسيطر على خطوط مواصلات مصادر الطاقة من الخليج وإيران، فتقطعها عن الصين إذا دعت حاجة سياستها الإقليمية والدولية تجاه الصين. ولكن ما لأميركا والصين؟ ولماذا تريد أميركا ضرب الصين؟

إنّ الهدف الأساسي لأميركا هو منع الصين من أن تصبح الدولة الأولى اقتصادياً في العالم على حساب الولايات المتحدة. وبالترقيم الحالي تأتي الصين في المرتبة الثانية مباشرة بعد الولايات المتحدة من حيث حجم الاقتصاد القومي، يليها في المرتبة اليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا. وتأتي روسيا في المرتبة الثالثة عشرة عالمياً.

ولأنّ التداخل بين اقتصادات أميركا والصين يمنع أميركا من إلحاق الأذيّة المباشرة، فإنّ واشنطن تتبع وسائل ملتوية لكبح جماح الاقتصاد الصيني، فخلقت للصين مشاكل متعدّدة مع الدول التي تحيط بها. ولكن كل إجراءات أميركا القمعية تبدو موقتة، لأنّ الصين باتت في الطريق لتصبح الدولة الصناعية الأولى في العالم، والمتموِّلة الأولى والسوق السكانية الأكبر والتي تأتي في المرتبة الأولى، في حين احتفظت الولايات المتحدة عسكرياً مع تفوّق

في بعض نواحي التكنولوجيا (كالمعلوماتية والاتصالات) والغذاء والطاقة، ما يوضح لمن ستكون الغلبة على الأمد البعيد[1].

كما أنّ واشنطن تجد صعوبة في وقف صادرات الغاز الطبيعي إلى الصين. وعلى سبيل المثال، تعتبر تركمانستان صاحبة رابع أكبر احتياطي غاز في العالم، وهي تصدّر إلى الصين ٦٠ مليار متر مكعّب من الغاز، مقارنة بصادرات الغاز الروسي إلى الصين وهي ٣٨ مليار متر مكعّب. ولذلك من الصعب على تركمانستان تغذية أي أنبوب ترعاه أميركا من وسط آسيا إلى أوروبا، وفي الوقت نفسه الإيفاء بتعهّداتها نحو الصين. وإذا هي فعلت فسيكون ذلك على حساب الاستهلاك المحلي.

الصين ودول آسيا الوسطى

أصبح النقل البحري للسلع من الصين وآسيا إلى أوروبا والشرق الأوسط هو الأكبر في العالم وكذلك حجم البضائع المنقولة الذي نما بمعدّل ١٥ بالمئة، في حين نما حجم البضائع من أوروبا إلى أميركا الشمالية بمعدّل ٣ بالمئة سنوياً فقط.

تنبع استراتيجية الصين بالنسبة إلى الغاز من أنّ اقتصادها ينمو بشكل مذهل ومطّرد، ويشتري مواطنوها السيارات ويستخدمون الأدوات العصرية في حياتهم اليومية، ومصانعها الكبيرة العدد تعمل على مدى ٢٤ ساعة. وحتى عند كتابة هذه السطور في صيف ٢٠١٧ لايزال الاقتصاد الصيني الأكثر نمواً في العالم حيث يكاد ناتجها القومي يناهز الناتج الأميركي، ليصبح الأول في العالم، خلال سنوات قليلة. وتستورد الصين النفط من تركمانستان عبر كازاخستان وأوزبكستان، وهو ما يعرف بخط إمداد آسيا الوسطى. ويوم تفعيل هذا الخط وُصف بأنّه «خط حرير القرن الواحد والعشرين». وتعمل الصين على خط إمدادات رديف لأنبوب «تابي» الذي يضم تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، ويربط تركمانستان بأفغانستان والصين[2].

---

(١) «حقيقة الربيع العربي ودوافع الحرب على سوريا»، ١٧ نيسان ٢٠١٤، موقع البديل، محمد سكر.

(2) Kandiyoti, Rafael, Pipelines: Flowing ...,Op, Cit pp. 84-112.

ويتركز الصراع الجيوسياسي في العالم على مَن سيسيطر على «طريق الحرير» الجديد المتمثّل بأنابيب النفط والغاز انطلاقاً من أفغانستان مروراً بالباكستان وبحر العرب نحو شواطئ بيروت وقبرص واليونان وكذلك بالخليج والعراق.

وتحتدم المعركة بشأنه بين أميركا وحلفائها من جهة، وروسيا والصين وإيران من جهة أخرى. وتناقش كل من إيران وباكستان إقامة خط إمداد للنفط من دون الهند التي باتت في صف أميركا.

في إطار الأنابيب الآسيوية أيضًا، ثمّة خط أنابيب للغاز بين دول آسيا الوسطى لتصدير ٤٠ مليار متر مكعّب من الغاز الطبيعي إلى الصين سنوياً ولمدّة ٣٠ عاماً. وهي تنطلق من وسط آسيا وتتكوّن من خط (أ) وخط (ب) بشكل مزدوج، من حدود تركمانستان وأوزباكستان، فتمرّ وسط أوزباكستان وجنوب كازاخستان ثم تدخل الصين عند منطقة «هورجوس»، حيث تتصل بالمشروع الثاني لنقل الغاز الطبيعي ويدعى «خط الصين الوطني» من غرب البلاد إلى شرقها. ويقطع الخط (ب) مسافة ١٨٣٣ كيلومتراً، وقد بدأ تشغيله عام ٢٠٠٥. أمّا الخط (أ) فقد اكتمل أيضاً بناؤه ودخل طور التشغيل عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن تبلغ قدرة النقل لخطوط أنابيب الغاز في وسط آسيا ١٨ مليار متر مكعب سنوياً بعدما بدأ تشغيل المحطة الرابعة في كازاخستان عام ٢٠١٦. وتكتمل عملية بناء الخط الثاني لمشروع خط أنابيب الغاز في الصين من الغرب إلى الشرق. وقد بدأ الإنتاج بصورة شاملة في نهاية ٢٠١١.

لقد حاولت واشنطن منذ انهيار الاتحاد السوفياتي فرض الهيمنة على جمهوريات آسيا الوسطى الخمس – تركمانستان وقرغيزستان وأوزباكستان وكازاخستان وتاجكستان – بسبب ثروات هذه الدول من النفط والغاز وأهميتها الاستراتيجية وموقعها بين الصين وروسيا، وقربها من حقول النفط في الشرق الأوسط. ولكن الصعوبات التي واجهتها أميركا رسمت طريق الفشل. وعلى سبيل المثال، أقامت أميركا قاعدة عسكرية في أوزباكستان، ولكنها عندما وجّهت النقد والتوبيخ لحكومة هذا البلد، أقفلت حكومته القاعدة الأميركية.

أمّا جمورية قيرغيزستان فرغم أنّها لا تملك ثروات ولا موقعاً استراتيجياً، فقد حاولت أميركا فرض هيمنتها عليها. ولكن المسعى الأميركي أصابه الفشل لأنّ هذه الجمهورية

وافقت على قيام قاعدة أميركية على أراضيها تساند الاحتلال الأميركي لأفغانستان المجاورة ووافقت أيضاً على قيام قاعدة روسية على أراضيها. ثم حدّدت مدّة وجود القاعدة الأميركية ولم تحدّد مدّة القاعدة الروسية، فاستاء البيت الأبيض و«شجّعت» أميركا «ربيعاً ملوّناً» في قيرغيزستان عام ٢٠٠٥ شبيهاً بما جرى في أوكرانيا، أملاً بقيام حكومة توافق على وجود عسكري أميركي طويل الأمد. ولكن في مطلع ٢٠٠٦، فاجأت حكومة قيرغيزستان الجديدة واشنطن بطلب إقفال القاعدة الأميركية مع التأكيد أنّ «مستقبل قيرغيزستان هو مع روسيا وليس مع أميركا»، وأنّ القاعدة الروسية باقية ويجري تعزيزها[1].

ومع ارتفاع كميات البضائع المنقولة برّاً من الصين ومن روسيا إلى دول آسيا الوسطى الخمس وتعميق روابطها حول الأمن المائي والغذائي والنفط والغاز، تراجع النفوذ الأميركي في آسيا. فإذا أضفنا أنّ عدد سكان آسيا بات يمثّل ٦٠ بالمئة من سكان الكرة الأرضية (وهو ٤,٥ مليارات نسمة من أصل ٧,٥ مليارات) وأنّ الصين والهند معاً تمثلان ثلث سكان الكرة الأرضية وهما معاً الكتلة الاقتصادية الكبرى في العالم، فإنّ التراجع الاقتصادي الأميركي عالمياً يتسارع.

- في العام ٢٠٠٨ حلّت الولايات المتحدة في المرتبة الأولى في قياس القدرة الشرائية لناتجها القومي (purchase power parity) (١٤,٢ ترليون دولار) تليها الصين بـ٨,٢ ترليون واليابان بـ٤,٤ والهند بـ٣,٤ وألمانيا بـ٢,٩ ترليون.
- ولكن في العام ٢٠١٧ أصبحت الصين في المرتبة الأولى في قياس القوّة الشرائية لناتجها القومي (بـ٢٣,٢ ترليوناً)، يليها الاتحاد الأوروبي (بـ٢٠,٩ ترليوناً) وحلت الولايات المتحدة ثالثةً (بـ١٩,٤ ترليوناً) والهند في المرتبة الرابعة (بـ٩,٥ ترليون)[2].

وكما يقال في المثل الشعبي «الحبل على الجرّار»: فالصين والهند تخططان للمستقبل،

---

(1) Cleo Paskal, *Global Warring*,..., Op, Cit., pp. 174.

(2) «Report for Selected Country Groups and Subjects (PPP valuation of country GDP)». International Monetary Fund, Retrieved 18 April 2017.

حيث تخرّجان سنوياً ٥٠٠ ألف مهندس وعالِم مقارنة بالولايات المتحدة التي تراجع عدد خريجيها في الهندسة والعلوم إلى ٥٠ ألفاً سنوياً. كما أنّ الصين والهند هما من القوى الذرية في العالم ولديهما جيوش وقوى عسكرية ضخمة مجهّزة ومدرّبة جيداً مع قدرات هائلة لأجهزة أمنية وشبكات معقّدة لجمع المعلومات. والصين والهند بلاد عريقة بحضارات متراكمة منذ آلاف السنين وحواضر سكانية وجغرافية كبيرة. ولذلك فولادة عملاق أوراسيا بالشراكة مع روسيا وقيام «مجموعة البريكس» كفيلان بجعل انكفاء الولايات المتحدة حقيقة واقعة[1].

خطوط الباكستان والهند

في العام ١٩٩٥ وقّعت إيران والباكستان اتفاقاً حول مد خط أنابيب الغاز. ذلك أنّ استيراد الباكستان للغاز من إيران هو أمر تفاضلي نظراً إلى نظافته ورخص سعره وانخفاض كلفة نقله وقرب المسافات بين البلدين. فضلاً عن أنّ الباكستان لديها شبكة قديمة وواسعة من أنابيب الغاز حتى في المناطق القروية والصناعية. وثمّة مشاريع لمدّ ثلاثة أنابيب أو أكثر بين البلدين، حيث تبني شركة صينية أنبوباً للغاز بين ميناء «غوآتر» على مسافة ٧٠ كم من الحدود الإيرانية و«نواب شاه» محطة إنتاج الغاز في إيران. وإضافة إلى الغاز، فثّمة اتفاقات لتصدير الكهرباء الإيرانية إلى الباكستان.

لقد سعت الهند والباكستان للحصول على النفط والغاز من عدد كبير من البلدان المصدرة، ومنها تركمانستان. فقد نفّذت خطوط أنابيب للغاز من تركمانستان وأفغانستان والباكستان والهند عبر خط (TAPI) الذي حظي بدعم أميركي باعتباره مشروعاً بديلاً لمشروع مماثل تعتزم إيران إقامته مع الدول الثلاث. أما الأنبوب الإيراني - الباكستاني فقد اكتمل عام ٢٠١٦ وبدأ ضخ الغاز الإيراني إلى الباكستان في العام ٢٠١٧. كما بنت إيران أنبوباً بلغ طوله ٩٠٠ كلم على أراضيها مقابل أنبوب طوله ٧٠٠ كلم في الجانب الباكستاني.

(1) Klare, Michael, Rising Powers, Shrinking Planet: The New Geopolitics of Energy, New York, Henry Holt Company, 2008, «The Chandia Challenge», pp. 63-87.

أسواق الشرق الأقصى: اليابان وكوريا

إنّ مسألة توفير وتأمين مصادر الطاقة هي أولوية وطنية في اليابان تشغل الحكومة والرأي العام، وهي تختلف، أي اليابان عن الدول الصناعية الكبرى الغربية أنّ ثمّة علاقات وثيقة ربطت بين الشركات الصناعية الخاصة والحكومة وأجهزة الدولة بشكل عميق تصبح معه أسماء سوني وهوندا وتويوتا الخ منظومات وطنية تتمتّع بحماية الدولة ورعايتها، وتخصّص الدولة لها وزارة تروّج لها في العالم وتزيل من أمامها عقبات التصدير والتسويق، هي وزارة التجارة الدولية والصناعة (Ministry of International Trade and Industry) MITI – ولذلك لُقبّت اليابان باسم Japan Inc. أي إنّ أي أمر يتعلّق بالمصالح التجارية والاقتصادية في العالم تواجهه اليابان كجسد واحد - حكومةً وشركات سواء في مسائل التصدير والتسويق أو الاستثمار في الخارج. كما أنها تتميّز بالحجم الكبير لشركاتها المعروفة جيداً حول العالم، والتي دأبت في تنويع أشغالها ومنتجاتها وبعضها إدماج عمليات تكرير البترول للاستهلاك المحلي بنشاطه التجاري الواسع، حيث تقوم عشر شركات بتوفير ٥٠ بالمئة من معظم عمليات الاستيراد والتصدير في اليابان ومنها استيراد النفط والغاز من دون وجود شركة وطنية كبيرة تابعة للدولة كحال الدول المستوردة الأخرى.

وثمّة مؤسسة داخل الوزارة المذكورة أعلاه اهتمت منذ العام ١٩٦٧ بتنمية قطاع البترول، وأصبح اسمها عام ١٩٧٨ الشركة الوطنية اليابانية للنفط (Japan National Oil Corporation)لإدارة احتياطي النفط والغاز في اليابان، ولكنها لا تقوم بأي عمل يشبه ما تقوم به شركات النفط العالمية.

ومنذ ١٩٧٣، عملت اليابان على بناء علاقات خاصة مع الدول العربية المنتجة للنفط، بزيارات دائمة لوزرائها إلى العواصم العربية والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية واستقبال الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في طوكيو، مع حرص دائم على عدم إغضاب واشنطن. وكانت النتيجة أن طوّرت الشركات اليابانية الكبرى مشاريع مشتركة مع الدول العربية لإنشاء مصانع بتركيماوية ومنشآت تكرير النفط وتسييل الغاز مخصّصة للتصدير إلى السوق اليابانية. وكانت اليابان قد وضعت ثقلها في إيران سواء في مسائل استيراد النفط

https://facebook.com/groups/abuab/

والغاز أو في توظيف استثمارات أحدها في مدينة صناعية للبتروكيماويات في بندر خميني. ولقد تأثّرت صادرات النفط من إيران وتعرقلت أعمال هذه المدينة الصناعية بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، إلا أنّها لم تؤد إلى قطع علاقات ووقف التعامل الاقتصادي كما حصل مع الولايات المتحدة ودول غربية أخرى[1].

بعد زلازل الشرق الأوسط السياسية والعسكرية وموجة تأميمات الطاقة، كان وضع اليابان هو الأسوأ قياساً بالدول الصناعية الكبرى. فكانت استراتيجيتها في السبعينيات تتّجه نحو تقليص الاعتماد على استيراد النفط والغاز واعتماد سياسة تنمية مواردها الخاصة من الطاقة، وخفض الاتكال على الشرق الأوسط وعلى شركات الطاقة الغربية. وبالفعل نجحت في خفض النفط المستورد من ٤,٨ ملايين برميل يومياً عام ١٩٧٧ إلى ٣,٩٨ ملايين برميل عام ١٩٨١. وكانت نسبة النفط المستورد من الشرق الأوسط قد بلغت ٨٠ بالمئة من كامل فاتورة استيراد النفط في السبعينيات، لكنها تراجعت عام ١٩٨١ إلى ٧٠ بالمئة بسبب الهبوط الحاد في الاستيراد من إيران، في حين لم تتغيّر النسبة المستوردة من الدول العربية التي تراوح ٦٥ بالمئة من مجمل فاتورة استيراد النفط. ما يعني أنّ اليابان في أواسط الثمانينيات كانت لا تزال تتّكل إلى حدّ بعيد على مصادر الطاقة المستوردة.

بحثت أوروبا الغربية عن مصادر لتنويع مصادر الغاز، إلا أنّها كانت في وضع أفضل من اليابان ودول الشرق الأقصى التي تعاني شحّاً في مصادر الطاقة. فاليابان الدولة الصناعية الكبرى لا تمتلك أي مواد أولية وتحتاج إلى استيراد كل المواد التي تستعملها في صناعتها وفي تشغيل اقتصادها المتطوّر بما فيها مشتقات النفط والغاز الطبيعي.

بل إنّ دول أوروبا الغربية تتمتع بمزايا معيّنة بفضل قربها من الغاز الروسي والشرق أوسطي وكذلك من حقول إفريقيا، في حين تحاول اليابان - العملاق الاقتصادي - العودة إلى الطاقة النووية لتخفيض طلبها على الغاز المسال. وهناك اتجاه مشابه في كوريا الجنوبية وهي عملاق إقليمي في آسيا. ولقد أعادت اليابان فعلاً ٢٥ مفاعلاً ذرياً إلى العمل، ما خفّض الطلب الياباني على الغاز بمعدّل عشرين مليون طن سنوياً. وفي الماضي، كانت المفاعلات

(1) Giacomo Luciani, *The Oil Companies and the Arab World*, ..., Op, Cit., pp. 131-136.

النووية في اليابان -البالغ عددها ٤٨ مفاعلاً- تغطي ثلث الاستهلاك من الكهرباء. ومن شأن التحول في مستوى الطلب الياباني والكوري الجنوبي أن يؤثّر في أسعار الغاز، إذ تشتري الدولتان ٥٥ بالمئة من الغاز المسال المعروض في السوق العالمية (حصة اليابان وحدها ٣٧ بالمئة من الاستهلاك العالمي سنوياً).

لقد ساهمت مستويات أسعار النفط في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ بشكل كبير، في تثبيت أو تغيير آليات تجارة الغاز المسال في سوق شرق آسيا. ولكن اعتدال أسعار النفط يعود إلى سبب جيو سياسي. وهو طلب الولايات المتحدة من السعودية عام ٢٠١٤ ضخّ كميات كبيرة من النفط إلى الأسواق. ولهذا فإنّ نموّ الاقتصادات ومستويات أسعار النفط وحدها لا تكفي لشرح اتجاهات الطلب على الغاز المسال بل كما شهدنا فقد ساهمت في ذلك التوجّهات الجيوسياسية على خلفية تصاعد التوترات والصراع بين موسكو وواشنطن من جهة وبين بكين وواشنطن في منطقة جنوب شرقي آسيا من جهة أخرى (في بحر الصين وكوريا الشمالية)، والتقارب في سياسة الطاقة بين روسيا والصين والأزمة المستفحلة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية وبخاصة، منذ مطلع ٢٠١٧.

الفصل السابع

حروب الغاز ولبنان

حوض شرقي المتوسط هو من البقع المهمّة في حروب الغاز. تتوزع ثروة الغاز فيه بين مصر وقبرص وفلسطين وسورية ولبنان. وفي حين أن لبنان وسورية يراوحان مكانهما في الاستفادة من الثروة، قامت قبرص وإسرائيل بتنفيذ خطوات وتصدّرتا التنقيب عن الغاز في شرقي المتوسط، تليهما مصر.

وثمّة شركات عالمية تعمل في شرقي المتوسط، أبرزها ثلاث: ENI الإيطاليّة في مصر وقبرص، وTotal الفرنسيّة في قبرص، ومجموعة Nobel Energy الأميركية (مع شركة Delek الإسرائيليّة) التي كانت تحتكر حقول الغاز في فلسطين المحتلة وتعمل في قبرص أيضاً. وكانت سورية قد بدأت أعمال التنقيب في البرّ وأعلن وزير النفط السوري اكتشاف حقل غاز في قارة في جوار حمص[1]. إلاّ أن ما تكتنزه سورية من غاز طبيعي مقابل شواطئ طرطوس يشير إلى ثروة واعدة كفيلة بتحويلها إلى مصدّر رئيسي للغاز الطبيعي في العالم. وهو ما يراه مراقبون أحد عوامل الصراع المحتدم بين الدول الكبرى على سورية، والاهتمام الروسي بحماية قاعدتها العسكريّة في طرطوس للمحافظة على نفوذها ومصالحها الاقتصاديّة.

(1) Pepe Escobar, Why Qatar Wants to Invade Syria, *Asia Times*, September 27, 2012 http://www.informationclearinghouse.info/article32576.htm

رسم بياني: خريطة توزيع بلوكات الغاز الطبيعي في شرقي المتوسط

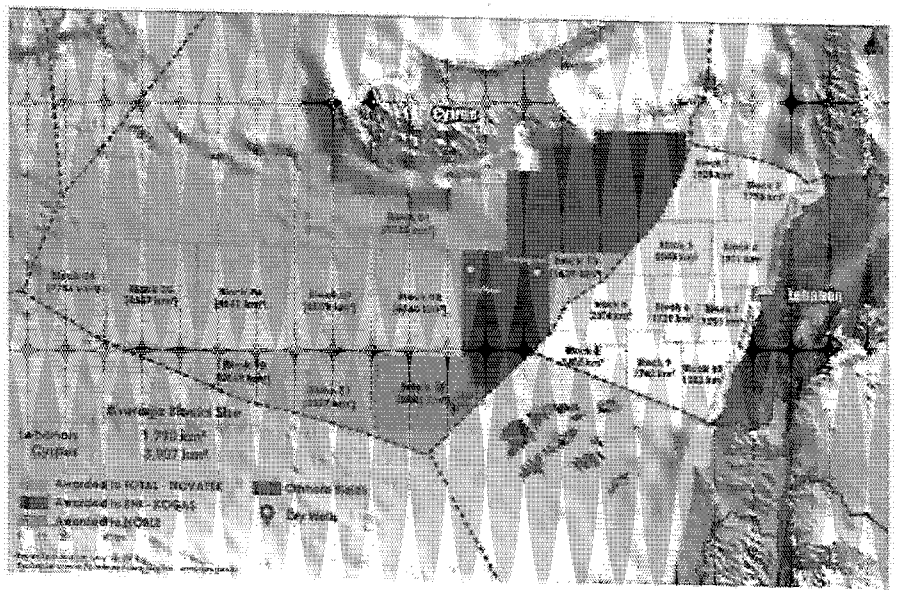

أمّا في لبنان، فتشير الدراسات والمسوح التي أجريت إلى وجود ٧٠٠ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي في المنطقة الاقتصاديّة الخاصّة به. وهي ثروة واعدة. وبحسب هيئة إدارة قطاع النفط في لبنان فإنّ ٦,٥ ملايين متر مكعّب فقط كفيلة بتوفير الطاقة للبنان ٢٤/ ٢٤ ساعة لمدّة عشرين سنة. إلا أن الوصول إلى استثمار هذه الثروة لا يزال معلقاً على توقيع اتفاقات تجارية وتوزيع محاصّات سياسية[1].

(١) فيفيان عقيقي، «الصراع على حقول الغاز: من يسيطر على الثروة في البحر المتوسط؟»، الأخبار ٣ آب ٢٠١٦.

رسم بياني: مكامن الحقول النفطية بين لبنان وقبرص

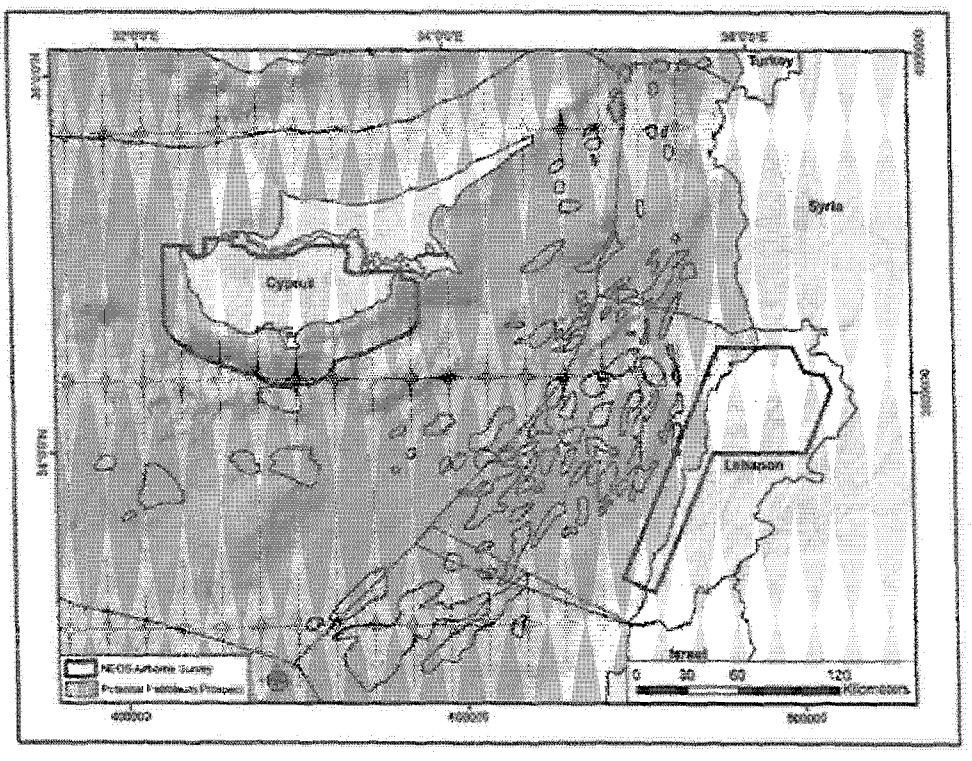

في العام ٢٠٠٩، بيّنت هيئة الكشف الجيولوجي الأميركية أنّ شرقي المتوسط يعدُ بكميات غاز تصل إلى ٣,٥ تريليون متر مكعّب. ولكن بعد توسيع البيكار ليغطي الساحل المصري من غزة إلى دمياط جنوباً وحتى جزيرة قبرص شمالاً تبيّن أنّ حجم الاحتياطي المقدّر لشرقي المتوسط هو ثلاثة أضعاف التخمين السابق، أي ١٠ تريليون متر مكعّب (٣٥٣ تريليون قدم مكعّب). كما صدرت بيانات مشابهة من المعهد الأميركي USGS. واعتماداً على معطيات التنقيب والدراسات الجيولوجية تبيّن أنّ الاحتياطيات في هذا الحوض تُقدّر بـ٩,٧ تريليون م٣ من الغاز إلى جانب ١,٧ أو ٣,٤ مليارات برميل نفط. أمّا في البيانات التي صدرت في آذار ٢٠١٠ عن «الهيئة الأميركية للمسح الجيولوجي» فقد تبيّن أنّ مخزون الغاز الطبيعي المكتشف في المنطقة الواقعة بين سواحل سورية الشمالية مروراً بالساحل اللبناني وحتى جنوب فلسطين المحتلة، يقدّر أيضاً بنحو ٣,٥ تريليون م٣

منها ٩٠٠ مليون متر مكعب (أي الربع) على الساحل الفلسطيني . كما اكتشف الغاز في عمق الأراضي السورية أيضاً. ففي ١٦ آب ٢٠١١ أعلنت سورية اكتشاف بئر غاز في منطقة «قارَة» وسط سورية قرب حمص بإنتاجية ٤٠٠ ألف متر مكعب يومياً أي ما يعادل ١٤٦ مليون متر مكعب سنوياً.

وكل هذا يعني أنّ سورية ولبنان وفلسطين المحتلة / إسرائيل تملك ما يكفي من احتياطيات الغاز للاستهلاك المحلي لعشرات السنين، مع احتمال وجود فائض للتصدير.

غاز لبنان والنزاع مع إسرائيل

يطل لبنان على الحوض الشرقي للبحر المتوسط الذي يتشارك فيه مع سورية وفلسطين المحتلة وقبرص وجزء من ساحل تركيا المتوسطي وجزء من الساحل الشمالي لشبه جزيرة سيناء. وتبلغ مساحة هذا المسطّح المائي ٨٣ ألف كلم مربّع. ولقد أجريت مسوحات scans ثنائية وثلاثية الأبعاد كشفت عن مخزون طاقة من النفط والغاز في عمق هذا المسطّح. وبدأت الاكتشافات عام ١٩٩٩ وبلغت الذروة عام ٢٠٠٩ ولمّا تنتهِ بعد، حيث أُعلنت اكتشافات إضافية منذ العام ٢٠١٤.

رسم بياني: أبرز حقول النفط في شرقي المتوسط

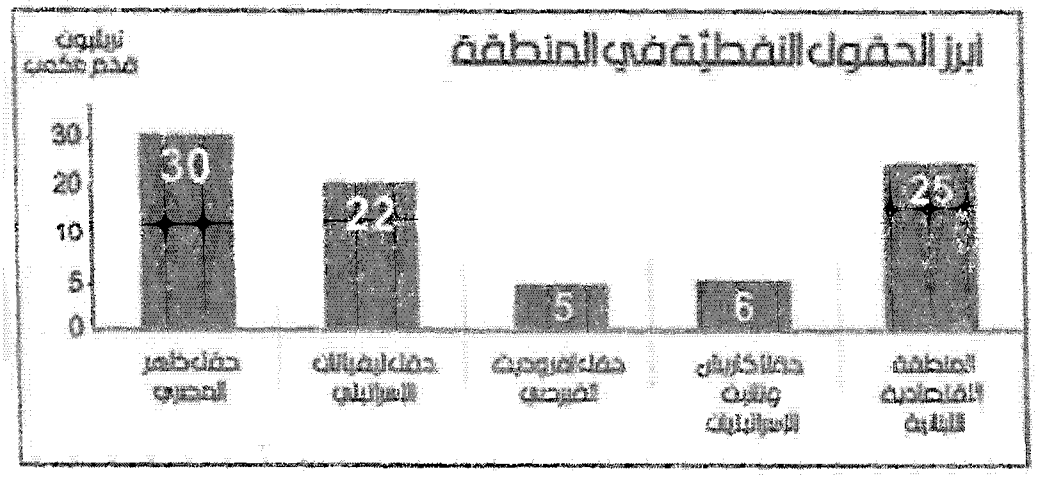

حدّد لبنان منطقته الاقتصادية الخالصة Exclusive Economic Zone EEZ وقسّمها إلى سبع مناطق متجانسة في التركيب الجيولوجي. وجرى تقييم أولي للاحتياطي المحتمل في هذه المناطق، ثم جرى ترسيم خريطة تفصّل عشر رقع استثمار تسهيلاً لإبرام عقود مع شركات التنقيب والإنتاج. ويشير خبير الطاقة نقولا سركيس إلى أنّ هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان قدّمت في أيلول ٢٠١٤ تقديرات المخزون المحتمل بالقدم المكعّب في ثلاثٍ من هذه الرقع:

رقم الرقعة وموقعها على الساحل	الغاز / تريليون ق.م.	النفط / مليون برميل
١ في أقصى الشمال الشرقي	١٤,٩	٤٤٠
٤ في الوسط	١٣,٠	٤٢٥
٩ في الجنوب	١٥,٢	-
المجموع	٤٣,١	٨٦٥

المصدر: نقولا سركيس، البترول والغاز في لبنان: نعمة أم نقمة؟، بيروت، المكتبة الشرقية، ٢٠١٥، ص٢٩.

وإذا صحّت التوقعات المتفائلة، فإنّ ثروة لبنان من الغاز قد تكون ضعف الاحتياطيات على ساحل فلسطين المحتلة والتي تستغلّها إسرائيل، ومن هنا جاء احتمال أن يكون دخل لبنان من هذه الثروة هو ٣٠٠ مليار دولار، ما يفوق بضعة أضعاف الدين السيادي اللبناني البالغ ٩٠ مليار دولار. ويشرح نقولا سركيس أنّ مجموع دخل لبنان المتوقّع يتضمّن إتاوات من الحقوق وضرائب وازدهار مشاريع البنية التحتية والصناعات والخدمات المرتبطة بصناعة مصادر الطاقة.

كانت إسرائيل الأسرع في استغلال الاكتشافات، إذ عملت - ودون تنسيق مع الدول المجاورة - على استغلال حقلين أسمتهما «تامار» و«ليفيثان». إلا أنّ الحقل الثاني سبّب إشكاليات عدّة. فتسييل الغاز لبيعه إلى أوروبا احتاج إلى منشآت ضخمة - من منصات عائمة وتجهيزات التسييل المعقّدة وأنابيب مكلفة لنقله إلى البر - حيث تصل الكلفة إلى

مليارات الدولارات. والأهم هو أنّ نصف حقل ليفييثان يقع في المياه الإقليمية اللبنانية. وهذا النصف هو ملك للبنان. كما أنّه لا يحق لقبرص تفعيل أي اتفاق مع إسرائيل حول الغاز من دون موافقة لبنان والاتفاق معه أولاً على الحدود البحرية المشتركة. ولبنان، ليس دولة ضعيفة يمكن هضم حقوقها وثروتها، بل لديه مقاومة التزمت بإفشال أي خطوة إسرائيلية لنهب الغاز اللبناني.

في العام ٢٠١٠ أعلن وزير الطاقة اللبناني جبران باسيل أنّ لبنان بات «جاهزاً تقنياً» للتنقيب عن الغاز في البحر بعد أن أثبت مسح بالتقنية الثلاثية الأبعاد شمَلَ نصف المنطقة الاقتصادية الخالصة بلبنان، وجود مكامن من الغاز والنفط تشكّل ثروة حقيقية له. وقال باسيل إنّ «لبنان دخل فعلياً مرحلة التنقيب عن الغاز، وإنّه جاهز تقنياً لإطلاق تراخيص الاستخراج»، وإنّ المسح الذي أجرته شركتان متخصصتان متعاقدتان مع الحكومة اللبنانية شمل نصف مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة، وبيّن وجود مكامن عديدة للغاز منتشرة من الشمال إلى الجنوب، وعثر في المنطقة الجنوبية على مكمن غاز سعته ١٢ تريليون قدم مكعبة. وهذه الكمية، في حال استخراجها، «يمكن أن تكفي لبنان لإنتاج الكهرباء مدة تسعة وتسعين عاماً». وكان مسح سابق بالتقنية الثنائية الأبعاد شمل كل مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة خلال السنوات الأخيرة والبالغة حوالى ٢٢٧٠٠ كلم مربع (أي مرتين وربع المرّة تقريباً مساحة لبنان الإجمالية البالغة ١٠٤٥٢ كلم مربع). وبيّن المسح وجود أربعين نقطة غازية ونفطية للاستكشاف، تراوح نسبة النجاح في العثور على غاز أو مشتقات نفطية أخرى فيها بين ١٧ و٢٤ في المئة، إضافة إلى الكمية الكبيرة من الغاز التي قد تجعل لبنان من الدول المصدّرة للطاقة النظيفة، رجّحت التقديرات وجود ٢,٤ مليارات برميل من النفط الخام في المياه اللبنانية المشتركة مع فلسطين المحتلة، ويمتد الحقل إلى البر.

في ١٧ كانون الأول ٢٠١٠، اتفقت إسرائيل وقبرص على تحديد منطقتيهما الاقتصاديتين أيضاً ولكن بشكل يتنافى مع فهم لبنان لمنطقته. فاعترض لبنان وأرسل ترسيماً لمنطقته إلى الأمم المتحدة يكشف أنّ إسرائيل تحاول سرقة مساحة تبلغ ٨٦٠ كلم مربعاً تقريباً من لبنان.

وكانت إسرائيل قد بدأت عمليات التنقيب في منطقة قريبة جداً من المنطقة البحرية الجنوبية اللبنانية، بشكل يعرقل أي مشروع لبناني للتنقيب. وشرح جبران باسيل أنّ لبنان لا يسعى إلى نزاع مسلّح ولكن «وجودنا في هذه المنطقة يؤكّد أن لا شيء يهدد استثماراتنا وحقوقنا في هذه الموارد». وحول عرقلة إسرائيل لمشاريع لبنانية في الجنوب، أشار إلى أنّ الغاز موجود في كل المنطقة اللبنانية وليس فقط في الجنوب، ويمكن البدء بالتنقيب في أي نقطة أخرى في انتظار حلّ مسألة ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة مع قبرص.

حتى أنّ خبراء أشاروا إلى «أن بعض الخرائط التي قدّمتها شركة «نوبل إنرجي» الأميركية عن وجود حقول النفط، كانت مغلوطة وغير دقيقة. فقد حدّدتها كلها إلى الغرب من الحدود الفلسطينية المحتلة، بينما الواقع أنّها توجد جميعها في لبنان وإلى الغرب الشمالي باتجاه قبرص، مع حصة لسورية وإمكان وجود القليل منها باتجاه الجنوب أي في المياه الفلسطينية. وهذه المغالطة في خرائط الشركة الأميركية لمصلحة إسرائيل أظهرت نيتها الاعتداء على ثروات لبنان النفطية بعد اغتصاب أراضي فلسطين واحتلال أراضي لبنان مراراً وسرقة مياهه. ما يفرض على الحكومة اللبنانية اتخاذ إجراءات قانونية سريعة وحازمة للمحافظة على حقوقها في النفط والغاز الواقع في مياهها».

وتعود المسألة إلى خطأ في ترسيم الحدود بين لبنان وقبرص عام ٢٠٠٧. فقد وقّع لبنان مع قبرص اتفاقية لترسيم الحدود البحرية. ولكن الحكومة اللبنانية والبرلمان لم يصادقا عليها بسبب وجود ثغرات في بنودها، كما أنّ تركيا اعترضت على سلوك قبرص الأحادي بدون استشارتها (فتركيا تحتل النصف الشمالي من الجزيرة منذ ١٩٧٤). وأهم الثغرات هي أنّ ترسيم الحدود جاء بطريقة خاطئة وضعت مساحة بحرية هي ٨٥٣ كلم٢ تخص لبنان خارج الترسيم، خصوصاً وأنّ المسوحات بيّنت وجود كميات كبيرة من الغاز والنفط تحت مياه هذه المساحة[1].

وفي نيسان ٢٠٠٩، أعلنت الحكومة اللبنانية تصحيح الثغرات في الاتفاق مع قبرص

(١) نقولا سركيس، البترول والغاز في لبنان: نعمة أم نقمة؟، بيروت، المكتبة الشرقية، ٢٠١٥، ص ٣١-٣٢.

وحدّدت نقاط البداية والنهاية للمنطقة اللبنانية من رأس الناقورة وحتى أقصى الشمال، شاملة مساحة بحرية تساوي ٢٢,٧٣٠ كلم٢. ثم أبلغ لبنان الأمم المتحدة عن حدوده البحرية المدعومة بخرائط دولية رسمية وبخريطة البحرية البريطانية وخرائط الجيش اللبناني وبخطوط الهدنة مع إسرائيل التي استغلت خطأ الترسيم الأول عام ٢٠٠٧ واتخذته حجّة لتوسيع منطقتها البحرية. فأعلنت في تموز ٢٠١١ ترسيم منطقتها الخالصة بشكل يضمّ اعتباطياً مساحات مائية عائدة إلى لبنان، رغم أنّ العوامات التي وضعتها قبل سنوات في البحر تحترم الخط الذي يعتمده لبنان.

وعدا عن هذه المسألة المعلّقة، فلبنان الرسمي مارس التقصير طوال سنوات بعد إعلان اكتشاف الحقول. ذلك أنّ الدولة اللبنانية لم تولِ اهتماماً يليق بحجم الثروة المكتشفة. بل اكتفت بإيداع خرائط لدى الدائرة القانونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة تتعلّق بالحدود البحرية الغربية للمنطقة الاقتصادية اللبنانية الخالصة. وحدّدت الخرائط المنطقة بمسافة تصل إلى بعد ٢٠٠ ميل من الساحل اللبناني. وأرفقت بها لائحتي إحداثيات، إحداها نقاط الحدود البحرية الجنوبية، والثانية الجزء الجنوبي من الحدود البحرية الغربية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بلبنان. لكن إسرائيل لم تبالِ بأي تحرّك لبناني رسمي مضاد، بل أعلنت مراراً أنّها تمضي قدماً في استغلال حقول الغاز والنفط وتحميها، كما أعلن وزير البنى التحتية عوزي لانداو. أمّا قبرص فهي على علاقة جيدة وتاريخية بلبنان، ووافقت على أداء دور وسيط مع إسرائيل لترسيم المنطقة البحرية الاقتصادية بين قبرص ولبنان، فلا يدخل لبنان في متاهات مباشرة مع الإسرائيليين. ولكن قبرص احتاجت إيضاً إلى التعاطي مع الاعتراضات التركية وإلى مصالح مصر في الخرائط في دور التنسيق الذي تلعبه.

في ١٧ آب ٢٠١٠، أقرّ مجلس النواب اللبناني قانون التنقيب في الوقت الذي أعلنت إسرائيل اكتشاف حقل غاز ضخم قبالة شواطئ حيفا أطلقت عليه اسم «ليفييثان». ولابتلاع المنطقة التي أهملتها خرائط الاتفاق اللبناني – القبرصي، هددت إسرائيل باستعمال القوة لحماية ما تعتبره حقوقاً سيادية لها. فردّ أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله على التهديد الإسرائيلي محذّراً أنّ «كل من يمدّ يده إلى هذه المنطقة ليسرق ثروة لبنانية في مياه

لبنانية، وكل من تراوده فكرة ضرب المنشآت البترولية اللبنانية، ستكون منشآته هدفاً لنا». وسوى هذا التحذير، لم يبدر من الجهة اللبنانية والحكومة اللبنانية أي ردود فعل على النشاط الإسرائيلي. فالحكومة لم تلجأ أقلّه إلى «قانون البحار» الدولي الذي أُبرم عام ١٩٨٢، والذي ينظر في أمور النزاع بين دول مجاورة لمياه دولية[1].

إلا أنّ تهديد المقاومة اللبنانية كان كافياً لردع إسرائيل. فتحذير حزب الله بتوجيه صواريخه نحو أي منشآت إسرائيلية تقام على مساحات مائية لبنانية أخاف الشركات الأجنبية والإسرائيلية، ودفع الحكومة الإسرائيلية إلى صرف النظر عن بناء مصنع تسييل الغاز على شاطىء فلسطين المحتلة والتوجّه بدل ذلك نحو بناء مصنع في قبرص تستعمله إسرائيل لتصدير الغاز من حقلَيْ تامار وليفييثان إلى تركيا وأوروبا.

تشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن «البلوك ٩» في جنوبي لبنان يحتوي على ٧

---

(١) يعرّف القانون الدولي المنطقة الاقتصادية الخاصة بأنها منطقة بحرية ملاصقة للبحر الإقليمي تمارس فيها دولة الساحل صلاحيات محصورة بها من دون غيرها من الدول فيما يخص الموارد الطبيعية ويأتي الصيد في مقدمها، ونظّمتها اتفاقية «مونتيغو باي» حيث أصبحت الحقوق تشمل الموارد الطبيعية الأخرى. والدولة تمارس، كما هو الأمر بالنسبة إلى إقليمها الأرضي، سيادتها على مياهها الداخلية وبحرها الإقليمي. وقد كان مجال البحر الإقليمي للدولة محدداً، ولفترة طويلة بثلاثة أميال بحرية. هذه المسافة كانت تساوي في القرن التاسع عشر المدى الذي تصله طلقة المدفع آنذاك. وقد رفعت معاهدة «مونتيغو باي» (١٩٨٢) في مادتها الثالثة، هذه المسافة إلى ١٢ ميلاً بحرياً. وعلى الدولة الشاطئية أن تحترم «حق المرور البري» الذي يمكن أن تستفيد منه السفن الأجنبية. كما تمارس الدولة على منطقتها الاقتصادية المحجوزة (أو الحصرية) (z.e.e) حقوقاً سيدة في المجال الاقتصادي. هذا المفهوم «للحقوق السيدة» يجب تمييزه من ممارسة السيادة. وقد تم تحديده بـ٢٠٠ ميل بحري. في هذه المنطقة، تتمتع الدولة الشاطئية بحقّ حصري في استغلال الموارد والثروات البيولوجية والسمكية وغير البيولوجية الموجودة في هذه المياه.
وكذلك الجرف القاري الموجود في أسفلها. والمنطقة الاقتصادية المحجوزة (z.e.e) لا تشكل، بالمعنى الدقيق للكلمة، جزءاً من إقليم الدولة.
المصدر: علي زراقط، الوسيط في القانون الدولي العام، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر مجد، ٢٠١١.

تريليونات قدم مكعبة[1]. ولأنّ زمن فرض إسرائيل إرادتها بالقوة العسكرية على لبنان قد ولى، فقد تدخّلت واشنطن في تشرين الثاني ٢٠١٣ لإيجاد تسوية، مدفوعة بمصالح شركة إكسون موبيل، واقترحت اعتماد الخط الأزرق البري الذي اعتمده القرار الأممي ١٧٠١ عام ٢٠٠٦، ورسم هذا الخط باتجاه البحر ليفصل بين لبنان وإسرائيل. وفي حين طلب لبنان تعديلات ولم يرفض الاقتراح الأميركي، رفضت إسرائيل واعتبرت الاقتراح يصب لمصلحة لبنان وهدّدت بإصدار قانون يحدّد منطقتها بصورة آحادية الجانب[2]. وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت أنّ إسرائيل لن تسمح للبنان بالاستفادة من المنطقة المتنازع عليها إلا بعد توقيع معاهدة سلام:

> ... يقول مصدر رفيع في سوق الطاقة في إسرائيل، إنه سواء كان لبنان على حق أم لم يكن، فإن أسهل طريقة كي يكسب مالاً من احتياطيات الغاز هو توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل... نعم إذا كان لدينا غاز هنا، فمن المرجح أنّ لديهم غازاً هناك. وواضح أيضاً أن رجال الأعمال الإسرائيليين والأميركيين مستعدون للبحث والتنقيب واستخراج الغاز في المياه اللبنانية أيضاً. وبحسب هذا المصدر، «فإذا كان اللبنانيون جادين حقاً ويريدون الاستفادة من الغاز، فبإمكانهم تمكين الشركات الإسرائيلية من البحث عن الغاز في المنطقة الاقتصادية الخاصة بهم، وإيكال عمليات التنقيب إلى إسرائيل مقابل عطاءات مالية تدفع لهم. لكن ما يعرقل هذه المسألة هو أنّ لبنان وإسرائيل في حالة حرب، والتنقيب واستخراج الغاز غير وارد، وسيحتاج لبنان إلى سنوات طويلة كي يتمكن من الاستفادة من احتياطي الغاز لديه»(٣).

---

(١) صحيفة «غلوبس» الاقتصادية الإسرائيلية ٢٢/٠٤/٢٠١٤.

(٢) «الأطماع الإسرائيلية بالغاز اللبناني: أبعد مِن «مَنْع الاستثمار»، يحيى دبوق، الأخبار، ٢٧ آذار ٢٠١٧.

(٣) ٢٤/٠٦/٢٠١٠ «يديعوت أحرونوت».

رسم بياني: بلوكات الغاز أمام الساحل اللبناني

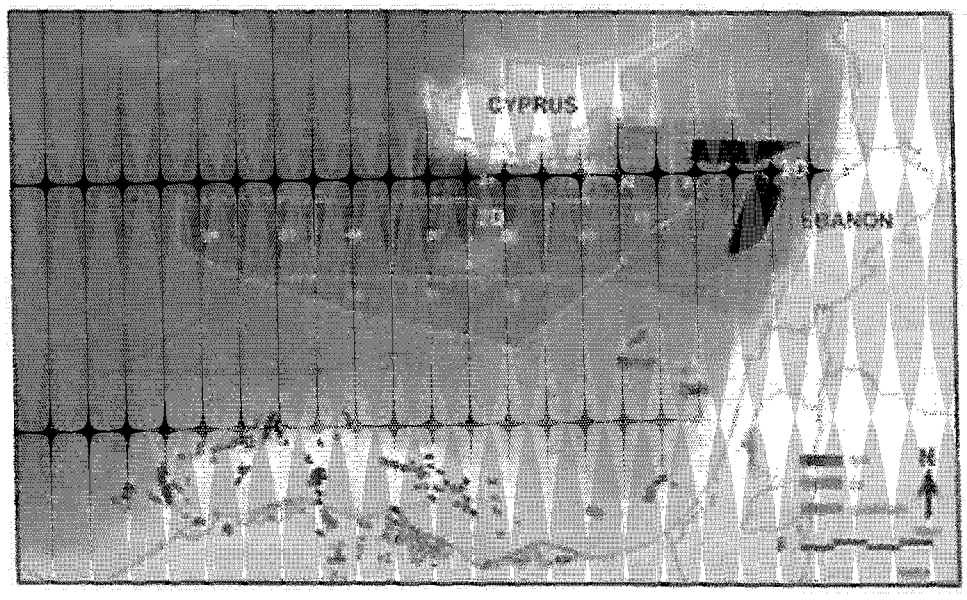

لم تنتظر إسرائيل انتهاء ترسيم الخرائط البحرية وموافقة الأمم المتحدة حول المسائل القانونية.، إذ أخذت توقّع العقود مع شركات أميركية وأوروبية للبدء بالاستثمار في حوضَيْ تامار وليفيَيثان في ساحل مدينة حيفا.

وبحسب التقديرات الإسرائيلية فإن هذين الحوضين سيغطيان معظم احتياجات إسرائيل وستصدّر الجزء الفائض إلى الغرب.

والمضحك أنّ واشنطن حليفة إسرائيل الكبرى تظاهرت بالتواسط مع لبنان حول الحدود البحرية وأوفدت جو بيدن نائب الرئيس باراك أوباما. ولولا وجود المقاومة وتحذيرها لإسرائيل لما دخلت واشنطن ديبلوماسياً. بينما فيما مضى كانت إسرائيل تحسم الأمور بقوّتها العسكرية. لقد حضر بيدن إلى إسرائيل في آذار ٢٠١٠ وصرّح من المطار: «بكل تأكيد لا يوجد ثغرة مطلقاً بين الولايات المتحدة وإسرائيل متى تعلّق الأمر بأمن إسرائيل... مطلقاً»، مضيفاً: «أشعر بسعادة هنا كأني في بيتي».[4] وبما أنّ الولايات المتحدة

(4) «There is absolutely no space between the United States and Israel when it comes to Israel's security- none at all», :»It's good to be home.» Israel: Gas, Oil and Trouble in the Levant, By Felicity Arbuthnot, Global Research, December 30, 2013.

كانت أيضاً الوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين خلال ٢٥ سنة ولم يحصل الفلسطينيون على شيء وأخذت إسرائيل كل شيء، فوساطة أميركا في موضوع الغاز هي علامة على نيات مبيتة نحو لبنان.

جذبت ثروات شرقي المتوسط اهتمام الشركات العالمية، فاشترت الشركة البريطانية للغاز (BRITISH GAS) حصة كبيرة في حقل أفروديت القبرصي. أمّا لبنان، فرغم الاكتشافات والإثباتات على اختزانه كميات ضخمة، فكان غائباً عن السوق، في حين يُفترض أن يكون معنياً بكل ما يحصل من حوله. إذ سيأتي وقت وتتحالف مصر وقبرص وإسرائيل لتصدير الغاز إلى أوروبا وتكمل روسيا أنابيبها إلى أوروبا، فيصبح لبنان خارج الخريطة الإقليمية والدولية وربما أدّى هبوط أسعار الغاز إلى ارتفاع كلفة استخراج الغاز اللبناني فيبقى في أرضه ولا يُستخرج. إنّ مساهمة شركات عالمية في عمليات التنقيب والإنتاج من حقلَيْ كاريش وتانين القريبين من البلوكات ٨ و٩ في المياه اللبنانية يزيد من إمكانية سرقة إسرائيل للغاز اللبناني من خلال الحفر أفقياً تحت الماء. تضاف إلى ذلك مفاوضات بين إسرائيل والشركات الأوروبية لنقل الغاز الإسرائيلي والقبرصي والمصري إلى أوروبا. وتلكؤ لبنان على استخراج ثروته يعرّضه للسرقة وإلى خسارة قيمتها، لأنّ السوق الأساسية هي في أوروبا[1].

من صلاحيات هيئة إدارة قطاع النفط اللبنانية إصدار مراسيم منح تراخيص لبدء الحفر ولكن تحرّك الدول الأخرى السريع وبطء الحكومة اللبنانية ربما أدّى فعلاً إلى تراجع قيمة الثروة اللبنانية. فالتقديرات الحالية تذهب إلى أنّ قيمة ثروة لبنان من النفط تراوح بين ١٠٠ و١٤٠ مليار دولار. فقد تبيّن من مسح حوالى ٥٠ بالمئة من المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تبلغ مساحتها الإجمالية ٢٢٧٠٠ كيلومتر مربّع أنّ مساحة ٣ آلاف كيلو متر مربّع تحوي ١٢ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. وقياساً بسعر الغاز الطبيعي السائد حالياً، تكون قيمة تلك الكمية ٤١ مليار دولار (على اعتبار أنّ سعر الألف متر مكعب من الغاز في السوق العالميّة هو ٣,٤٣ دولارات). ومع افتراض أن نصف المساحة الآخر الذي لم يُمسح بعد

(١) «غاز لبنان... إسرائيل لن تنتظر»، إيفون صعيبي، الأخبار – ٢ كانون الأول ٢٠١٥.

يحوي الكمية نفسها المكتشفة جنوباً، فإنّ ثروة الغاز اللبنانية تُقدّر بضعف المبلغ أي ٨٢ مليار دولار. ولقد ذكر ممثّل لبنان إلى مجلس الطاقة العالمية رودي بارودي أنّ قيمة ثروة الطاقة اللبنانية تُقدّر بـ١٠٠ مليار دولار (وليس ٣٠٠ مليار كما اعتُقد سابقاً).

وحتى لو اعتبرنا حصّة لبنان هي ثلث الكميات في حوض شرقي المتوسط (أي ١٢٢ تريليون قدم مكعب) فإنّ قيمة هذه الثروة تُقدّر بـ١٤١ مليار دولار تقريباً من إجمالي ٤٢٤ مليار دولار هي ثروة كل شرقي المتوسط. ولكن كميات الغاز اللبنانية موجودة على عمق ٢١٥٠ متراً ما يعني أنّ عملية استخراج الغاز ستكون صعبة ومعقّدة وتتطلّب بعض الوقت. وما يخفّض من سقف التوقّعات المتفائلة للبنان أنّ بعض مشاريع إسرائيل التي تم تنفيذها قد أصيبت بخيبة الأمل. فحقل «ميرا» الذي يقع على بعد ٤٠ كيلومتراً من ساحل مدينة الخضيرة تبيّن أنّه خالٍ من الغاز الطبيعي. كما أعلنت شركة «Modiin Energy» أن حقل «شمشوم» يحوي ٥٥٠ مليار قدم مكعبة من الغاز فقط، وليس ٢٢٠٠ مليار كما أكّدت التقديرات[١].

ثروة الغاز في متاهات الدولة اللبنانية

فيما الدول والشركات تتابع باهتمام اكتشاف حقول النفط و الغاز في الحوض الشرقي للمتوسط، أهملت الحكومة اللبنانية الأمر وانشغلت الطبقة السياسية الحاكمة بمسألة التوافق على اقتسام المغانم. وهكذا كان لبنان الدولة الوحيدة غير المتلهّفة على حماية حقول النفط والغاز في مياهها التي أكّدتها الدراسات الدولية، ولا على استثمارها مباشرة ليصبح لبنان قوة اقتصادية في الطاقة.

لقد عملت وزارة الطاقة اللبنانية عام ٢٠١١ على تحضير مراسيم تطبيقية لاستكشاف وإنتاج الأنشطة البترولية ودفتر شروط لعقد اتفاقيات. إلا أنّ خلافات الطبقة السياسية ومحاصّة الثروات انعكست سلباً على مناقشات وقرارات مجلس الوزراء. لقد أهملت وزارة الطاقة وهيئة إدارة قطاع البترول والبرلمان وهو السلطة التشريعية في البلاد، وبادرت

(١) «ثروة الغاز: ٤١ مليار دولار حتى الآن الشركات تُقبل على شراء المعلومات عن لبنان بانتظار منح التراخيص»، حسن شقراني، الأخبار، ٥ تشرين الثاني ٢٠١٢.

بالتعاون مع مستشارين أجانب مجهولي الهوية إلى صوغ «مراسيم تطبيقية»، بما فيها مرسومان عام ٢٠١٢ حول دفتر الشروط وتقسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى عشرة بلوكات، وفق نموذج اتفاقيات الاستكشاف والإنتاج المقترح عقدها مع الشركات الأجنبية. وطلبت عبر لجنة وزارية تصحيحهما وسدّ الثغرات. فماطلت هيئة البترول ثلاث سنوات ثم استقالت حكومة نجيب ميقاتي في مطلع ٢٠١٣ دون إقرار هذه المراسيم التي كانت ستسمح بإبرام عقود مع شركات خاصة. ورغم التأخير مدّة عامين، فقد أعلنت وزارة الطاقة لائحة تضم أسماء ستّ وأربعين شركة تنوي المشاركة في حملة التراخيص[١].

في الأعوام الأخيرة قامت الحكومة اللبنانية بعمليات استدراج عروض لشركات تنقيب واستخراج، وتوقّعت أن تتمّ تسمية الشركات الفائزة في أواخر ٢٠١٧[٢]. ولقد فضح الخبير نقولا سركيس كيف تمّ اختيار الشركات المستفيدة والأسلوب الفاسد الذي تعاملت به الطبقة السياسية مع ملف ثروة الطاقة. ففيما حكومة لبنان تستدرج العروض وتعلن رسمياً عزمها على التوقيع مع شركات عالمية اتفاقيات تلزم لبنان لأربعين عاماً، بقيت هواجس وعلامات استفهام حول الشروط الأساسية اللازمة لتحقيق ما يرجوه لبنان من هذه الثروة واستكمال الإطار القانوني والشروط الفنية والمالية والاقتصادية ومستلزمات صيانة حقوق الدولة ودورها في استثمار مواردها الطبيعية[٣]. إذ لم تضع الدولة دراسات لتحديد أهداف ومقومات سياستها البترولية، بل إنّ القسم الأعظم لـ«لمنظومة التشريعية» (أي نموذج الاتفاقيات المزمع إبرامها مع الشركات (Exploration and Production Agreement-

---

(١) نقولا سركيس، البترول والغاز في لبنان، ص ٢٥-٣٧. يشير سركيس إلى وجود شركات عليها علامات استفهام أو وهمية على اللائحة. منها شركة مسماة Petroleb مسجّلة لأفراد لبنانيين من بينهم مستشارون لوزارة الطاقة، وشركة Apex Gas المسجلة في هونغ كونغ تحت أسماء مستعارة برأس مال ١٢٩٠ دولاراً فقط.

(٢) يرجى قراءة ملحق هذا الفصل عن لائحة الشركات التي تعمل للتنقيب في مياه لبنان.

(٣) «لكي يكون البترول والغاز نعمة لا لعنة (١/ ٢)»، نقولا سركيس، ندوة المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ٢٢ أيار ٢٠١٧.

EPA) قد أُحيط بالسرية خلال أربع سنوات، حتى على البرلمان. ثم أُقرّ على عجل ونُشر وفق المرسوم ٤٣.

واعتبر سركيس أنّ هذا السلوك شابته ثغرات وانحرافات ومنها التناقض بين أحكامه والمبادئ الأساسية التي قام عليها **قانون الموارد البترولية في المياه البحرية** (القانون ١٣٢ تاريخ ٢٤ آب ٢٠١٠)، وتجاهل السلوك نظام تقاسم الإنتاج المعروف عالمياً والذي نص عليه القانون، ليستعيض عنه بامتيازات ومحاصّة. فإذا كان لبنان مثل دول أخرى لم تملك خبرة ورساميل لاستثمار مواردها النفطية، يمكنه أن يستفيد من تجارب الآخرين. فتلك الدول تعاونت مع شركات بترولية أجنبية ضمن سيادة كل دولة تؤمّن لها مشاركة فعلية ومباشرة في الأنشطة البترولية عبر شركة نفط وطنية «مع كل ما يعنيه ذلك من إمكانية اكتساب الخبرة وتدريب الكوادر الوطنية والمراقبة من الداخل لعمليات وحسابات الشريك الأجنبي، والتوصل بعد فترة من الزمن إلى الاستغناء عن هذا الشريك وقيام الحكومات الوطنية بدور المشغل (Opetator)».

وهذا جرى في دول منظمة أوبك وعشرات البلدان الأخرى، التي اعتمدت منذ العام ١٩٧٠ نظام تقاسم الإنتاج الذي يقوم على منح شركة كبرى رخصة استكشاف وتنقيب على نفقتها، شرط أن تتحمل المخاطر وحدها على أن ينتهي التعاقد معها في حال عدم التوصل إلى اكتشاف تجاري. أما إذا توصّلت الشركة إلى اكتشاف تجاري، فيمكن للدولة ممارسة حقها في الدخول معها شريكاً في إطار «اتفاقية إنتاج» بنسبة لا تقل عادة عن ٤٠ إلى ٥٠ بالمئة، وتسدّد تدريجاً للطرف الأجنبي حصتها من نفقات رأس المال وفق آلية (Carried interest) . وعندما يبدأ الإنتاج تمارس الدولة صلاحيات الشريك كاملة وتتسلم حصتها من البترول/ الغاز وتسوّقه. ويدفع الشريك الأجنبي ضريبة على أرباحه، إضافة إلى رسوم وعلاوات مختلفة أخرى، ما يرفع حصة الدولة من مجموع الأرباح إلى نسب تبلغ حوالى ٦٠ بالمئة وتصل أحياناً إلى ٨٠-٩٠ بالمئة، كما يشرح سركيس[1].

---

(١) «لكي يكون البترول والغاز نعمة لا لعنة (١/ ٢)»، نقولا سركيس، ندوة المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ٢٢ أيار ٢٠١٧.

ويضيف سركيس أنّ الدولة اللبنانية تبنّت نظام تقاسم الإنتاج هذا في القانون البترولي ١٣٢/ ٢٠١٠، الذي تقول المادة ٣ منه: «يهدف هذا القانون إلى تمكين الدولة من إدارة المواد البترولية في المياه البحرية»، وتقول المادة ٤: «تعود ملكية الموارد البترولية والحق في إدارتها حصراً إلى الدولة». والمادة ٦ تحت عنوان «مشاركة الدولة»: «تحتفظ الدولة بحق القيام أو المشاركة في الأنشطة البترولية». وهذه كلها من مبادىء نظام تقاسم الإنتاج في مئات العقود المطبّقة في أكثر من ٧٠ بلداً.

إلا أن الأمور انقلبت في لبنان منذ عام ٢٠١٣، عندما جاءت مراسيم تطبيق قانون البترول (خصوصاً مرسوم EPA رقم ٤٣) لتهدم ما بناه القانون رقم ١٣٢/ ٢٠١٠، وفيها تفاصيل مناقضة لمبادئ القانون الأساسية. فالمادة ٥ من المرسوم ٤٣ تذكر أنه «ليس للدولة مشاركة في دورة التراخيص الأولى». والمادة ١٦ من المرسوم والخاصة بلجنة إدارة الشركات العاملة تشير إلى أنه «يمكن للوزير ولهيئة إدارة قطاع البترول تعيين ممثلين يكون لهم الحق بالحضور كمراقبين» في بعض اجتماعات لجنة الإدارة، ولكن «لا يحق للوزير ولا لهيئة إدارة قطاع البترول حضور اجتماعات اللجان ومجموعات العمل» التي يشكلها أصحاب الحقوق، أي الشركات العاملة فيما بينها. إلى جانب أحكام وتدابير أخرى في المرسوم رقم ٩٨٨٢ (١٦ شباط ٢٠١٣)، الذي أدّى إلى الإعلان رسمياً عن قبول التأهيل المسبق لـ ٤٦ شركة يمكنها الحصول على حقوق استكشاف وإنتاج في آن واحد، منها حوالى ١٥ شركة كبرى يمكنها فعلاً القيام بهذه الأنشطة في المياه العميقة، فضلاً عن شركات بعضها ملاحق قضائياً في أكثر من دولة عربية بتهم الاحتيال والفساد، أو شركات لبنانية صُورية لا وجود لها سوى على الورق[1].

(١) ترشّحت شركة «بترولاب» اللبنانيّة بائتلاف مع «فيغا بتروليوم» المصريّة و«إدغو إنرجي» الأردنيّة كشركة غير مشغّلة. وفي حال تأهلها، ستنضمّ إلى «أبيكس» اللبنانيّة (التي سُجّلت في هونغ كونغ لإخفاء هوية مالكيها) وهم الرئيس التنفيذي لشركة «يونيغاز» محمد الصيداني ورئيس غرفة التجارة والصناعة محمد شقير. وتأهّلت في عام ٢٠١٣ بموجب ائتلاف مع «كريسنت بتروليوم» الإماراتيّة. و«سي سي إنرجي» المتفرّعة من «سي سي غروب» التي أسّسها سعيد خوري وحسيب الصباغ وكامل عبد الرحمن، و«كويت بتروليوم». («الشركات الطامعة بالغاز اللبناني: هذه هي التحالفات المحتملة»، فيفيان عقيقي، الأخبار).

وكذلك حصر دفتر الشروط في المرسوم ٤٣، حقّ طلب حقوق الاستكشاف والإنتاج بما يسميه «شراكة تجارية غير مندمجة»، مؤلفة أقلّه من ثلاث شركات «مؤهلة مسبقاً»، منها شركة مشغّلة (Operator) بحصة أقله ٣٥ بالمئة، وشركتان غير مشغّلتين (Non-operators) بحصة أقلّه ١٠ بالمئة لكلّ منهما. وهذا كله دون إشارة إلى حق شركة حكومية في طلب الحقوق نفسها. وهذا يعني أنّ بعض موظفي الدولة تعاونوا مع مستشارين أجانب مجهولي الهوية لا تُعرف أسماؤهم، قرّروا طرد الدولة من مواقع المسؤولية والإدارة التي تعود إليها في هذا القطاع الحيوي، وليضعوا مكانها مصالح خاصة تتحالف مع الشركات الكبرى «المشغّلة». وهذه الشركات تكتسب بشكل «قانوني» حقوق الملكية والتصرف في جزء من البترول والغاز المكتشف يتناسب وحصتها في «الشراكة التجارية غير المندمجة». ونتيجة لهذه «الهندسة البهلوانية»، تطير المبادئ التي يقوم عليها القانون البترولي ويتم شلّ الدولة ويطير معها تلقائياً نظام تقاسم الإنتاج.

ورغم أنّ القانون البترولي ٢٠١٠/ ١٣٢ كان واضحاً حول حقوق الدولة[١]، فبحجة أن هذا القانون اقتصر على مبادئ عامة بدون تفاصيل، فإنّ المراسيم التفصيلية التي تولى كتابتها موظفو وزارة الطاقة ومستشارون دون العودة إلى السلطة التشريعية المختصة وُضعت لمصلحة الشركات وليس لمصلحة الدولة التي تمثّل مصالح الشعب اللبناني. فجاء المرسوم ٤٣ الخاص بنموذج الاتفاقيات EPA ضارباً بمبادئ القانون عرض الحائط، حيث

(١) نص قانون البترول في المادة ٤ حول حق الدولة: «تعود ملكية الموارد البترولية والحق بإدارتها حصراً للدولة»، والمادة ٦ تحت عنوان «مشاركة الدولة»: «تحتفظ الدولة بحق القيام أو المشاركة في الأنشطة البترولية». وهذه مبادئ أساسية يقوم عليها نظام الاستثمار في العالم وهو نظام تقاسم الإنتاج (Production Sharing Agreement - PSA). ما يتماشى مع وضع لبنان، مثل الدول النامية التي تودّ التعاون مع شركات عالمية تمتلك الخبرات والرساميل اللازمة لاستثمار ثرواتها، وفق علاقة تعاقدية تضمن السيادة الوطنية وحقوق ملكية البترول والغاز والمشاركة في استثمار هذه الثروات عبر شركة وطنية، وتدريب كوادر محلية وتطبيق رقابة على الأنشطة البترولية وعمليات الشركات العاملة وحساباتها.

نصّت المادة ٥ من المرسوم أنّه «لن يكون للدولة مشاركة في دورة التراخيص الأولى» ما يلغي العمل بنظام «تقاسم الإنتاج» الذي نص عليه القانون واستحالة ممارسة الدولة لمسؤولياتها وصلاحياتها في هذا القطاع، ويُدخل نظام تقاسم الأرباح، وهو عودة مقنّعة لنظام الامتيازات القديمة التي أنهتها التأميمات (في المكسيك عام ١٩٣٨ وإيران عام ١٩٥١ وفي كل الدول العربية والدول النامية في السبعينيات كما سبق ذكره) وينقل حقوق ملكية الاكتشافات من الدولة إلى الشركات العاملة من نوع شركة ابيكس غاز في هونغ كونغ وبتروليب (PetroLeb) في لبنان، وشركات مشتبه فيها وملاحقة قضائياً في عدد من البلدان المجاورة، وحلول هذه الشركات محل شركة وطنية رسمية لا بدّ منها. وهكذا يتم إقصاء الدولة وتستمر الممانعة في إنشاء شركة نفط وطنية. وفي المقابل تم «تأهيل» أكثر من ٥٠ شركة يسمح لها بالحصول على حقوق الاستكشاف والإنتاج كما تنص المادة ٦ من دفتر الشروط؛ فيحق لأيّ شركة في العالم تنال رضا هيئة البترول دخول خط استكشاف وإنتاج البترول والغاز في لبنان، في غياب شركة نفط حكومية وطنية لا يرى البعض ضرورة لقيامها.

ويشرح سركيس ما يتطلبه نظام تقاسم الإنتاج وهو التعاقد مع شركة أو أكثر من أصل ١٢ شركة عالمية كبرى لديها الخبرة والقدرات الفنية والمالية للقيام بدور المشغّل للحفر والإنتاج في المياه العميقة بالمشاركة مع شركة نفط وطنية في إطار شروط لها ضوابط متعارف عليها. أما عشرات الشركات «غير المشغّلة» التي منحتها هيئة البترول «التأهيل المسبق»، بما فيها الشركات الصورية أو المشتبه فيها، فلا حاجة إليها بل إنّ وجودها يمنحها أرباحاً ومقاعد في لجان إدارة الشركات العاملة وعمولات. وهذا وضع لا مثيل له في أي من بلدان العالم الأكثر فساداً. وهذه الانحرافات والتجاوزات تمّت تحت غطاء السرية الكاملة، خصوصاً في كل ما يتعلق بنموذج EPA ودفتر شروط منح حقوق الاستكشاف والإنتاج. ويقول إنّ من أغرب التدابير المقترحة «السماح للشركات المؤهلة مسبقاً بتأسيس شركات مغفلة مملوكة بالكامل من غير اللبنانيين»، و«إعفاء» الشركات نفسها المؤهلة مسبقاً من

المادة ٧٨ من قانون التجارة[١]، مع تسهيلات وإعفاءات أخرى بعيدة عن «تنافسية القطاع البترولي» والمصلحة العامة.

لقد امتنعت حكومة تمام سلام عن إقرار المرسومين عام ٢٠١٣ ثم مضت سنوات حتى ٤ كانون الثاني ٢٠١٧، حيث قامت حكومة سعد الحريري بإقرارهما[٢].

قبرص

سعت حكومة قبرص إلى تفعيل حصّتها البحرية من الغاز الطبيعي والتعاقد مع شركات للتنقيب والاستخراج. ولكن في ٢٠١٢ حذّرت تركيا من أنها ستقاطع أي شركة عالمية تشارك في عمليات التنقيب عن النفط والغاز في قبرص و«أنّ الشركات التي ستتعاون مع حكومة قبرص ستُستثنى من أيّة مشاريع جديدة مستقبلية للطاقة في تركيا». وأعلنت وزارة الخارجية التركية أن القبارصة الأتراك لهم حق القبارصة اليونانيين نفسه في موارد الطاقة في الجزيرة، محذّرة من أنّ خطط القبارصة اليونانيين بالمضي قدماً في «الأعمال الأحادية الاستفزازية غير مقبول» سواء لتركيا أو لـ«جمهورية شمال قبرص التركية». وهدّد وزير الطاقة التركي تانر يلدِز كذلك شركة النفط الايطالية إيني من المضي في خططها بالتنقيب في المياه القبرصية، وقال في تصريحات نقلتها صحيفة **حرييت** «سنعيد التفكير في استثماراتها في تركيا إذا ما شاركت إيني في عمليات التنقيب هذه». ونفوذ تركيا في قبرص قوي جداً وبخاصة في المسائل الاقتصادية. فهي الأقرب جغرافياً والأرخص لجر الغاز القبرصي إلى

---

(١) المادة ٧٨ من قانون التجارة اللبناني تقضي بأنّه «يجب أن يكون لجميع الشركات المغفلة المؤسسة في لبنان مركز رئيسي في الأراضي اللبنانية، وتكون هذه الشركات حكماً، رغم كل نص مخالف، من الجنسية اللبنانية». وتنص المادة نفسها على أنه «يجب أن يكون ثلث رأسمال الشركات المغفلة التي يكون موضوعها استثمار مصلحة عامة أسهماً اسمية لمساهمين لبنانيين ولا يصح التفرغ من هذه الأسهم بأية صفة كانت إلا لمساهمين لبنانيين، وذلك تحت طائلة البطلان».

(٢) نقولا سركيس، «الشياطين تكمن في المراسيم البترولية: عودة مقنّعة لنظام الامتيازات القديمة»، الأخبار، ٨ آب ٢٠١٧.

أوروبا، ما جعل الشركات تقتنع بالحاجة إلى إرضاء أنقرة في ملف الغاز القبرصي وإلا عليها شحن الغاز عبر اليونان الأبعد نسبياً.

جاء التحذير التركي بعد أن وافقت قبرص اليونانية على تراخيص للتنقيب في مخزونات النفط والغاز البحرية، وعلى بحث شراكة مع شركة إيني الإيطالية وشركة كوغاز الكورية الجنوبية وشركة توتال الفرنسية وشركة نوفاتك الروسية للتنقيب عن الطاقة في مياهها[1]. وهدّد وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو الدول وشركات النفط المعنية من مغبّة عدم «التصرف إلا وفق المنطق»، محذّراً من العمل في المياه المختَلف عليها قبالة ساحل قبرص داعياً إلى الانسحاب من المناقصة القبرصية. وهاجم أوغلو حكومة قبرص حول العمليات التي تقوم بها للبحث عن النفط والغاز في مياهها ووصفها بأنها غير قانونية. وأقدمت تركيا

(١) شركة ENI «الوكالة الوطنيّة للمحروقات» الإيطاليّة لاستكشاف النفط واستخراجه: لها وجود في أكثر من ٨٠ بلداً، من ضمنها دول أوروبا الشرقيّة وإفريقيا، إضافة إلى وجودها في إيران وكازاخستان والعراق. وهي من الشركات المتأهلة لخوض المناقصات لاستكشاف الغاز في لبنان. تأسست عام ١٩٥٣ لسدّ احتياجات إيطاليا من النفط، لتتحوّل لاحقاً إلى أكبر الشركات الأوروبيّة النفطيّة. وهي من ضمن الشركات العشر الأولى في العالم برأس مال ٩٠ مليار دولار. وتملك الحكومة الإيطاليّة ٣٠ بالمئة من أسهمها، وهي مدرجة في بورصة يورو-نيكست لأكبر الشركات الأوروبيّة. وتضمّ عدداً من الشركات الصغيرة والمتوسطة المتخصّصة بتصنيع وإنشاء منصّات لاستخراج النفط والغاز من البحار وتمديد أنابيب النفط. وتعمل ENI في قبرص ومصر، وهي التي اكتشفت حقل «ظُهُر» ضمن امتياز «شروق» الذي حصلت عليه عام ٢٠١٢ بعد أن كان ممنوحاً قبلها لشركة Shell الهولنديّة منذ عام ١٩٩٩. وكانت شركة شل قد توقفت عن التنقيب في «ظُهُر»منذ عام ٢٠١١ إثر اندلاع أحداث يناير في مصر. وبعد توقف شل، أعلنت إسرائيل وقبرص اكتشافهما حقلين هائلين ملاصقين له وهما حقل ليفيتان وحقل أفروديت القبرصيّ (بلوك ١٢ يحتوي على ٥ تريليون قدم مكعّب). وتعمل ENI أيضاً في البلوكات القبرصيّة ٢ و٣ و٩، من خلال ائتلاف شركات إيطالي – كوري جنوبي (ENI-KOGAS) بحيث تملك الأولى ٨٠ بالمئة من الحصص والثانية ٢٠ بالمئة. طاولت ENI عراقيل قانونية. ففي عام ٢٠٠٩ أقرّت المفوضيّة الأوروبيّة رسوماً ضريبيّة بحقّها ضمن مكافحة الاحتكار، بعدما ثبت شراء إيني منافسين في خطوط أنابيب النفط، وتوقيعها اتفاقيات مع Gazprom الروسيّة لمدّها من جنوب روسيا ومن البحر الأسود إلى أوروبا. كذلك ورد اسم إيني في وثائق ويكيليكس بتهم دفع الرشى لمسؤولين حكوميين في دول نامية مقابل فوزها باستثمار النفط في بلادهم، ومن ضمنهم رئيس الوزراء الأوغندي أماما مبابازي. (صحيفة الأخبار ٣ آب ٢٠١٦).

على إطلاق عمليات تنقيب في النصف الشمالي من قبرص. ذلك أنّ جزيرة قبرص منذ العام ١٩٧٤ عندما غزتها القوات التركية واحتلّت الجزء الشمالي رداً على انقلاب في العاصمة نيقوسيا قام به قادة قبارصة يونانيون بهدف توحيد الجزيرة مع اليونان. ولقد اعترفت أنقرة منذ ذلك الوقت بالجزء الشمالي الذي احتلته ككيان منفصل ولم تعترف بجمهورية قبرص الشرعية التي أصبحت عضواً في الاتحاد الأوروبي منذ العام ٢٠٠٤.

عملت في قبرص شركة ENI الإيطالية في البلوكات ٢ و٣ و٩، وشركة Nobel Energy الأميركيّة في البلوك ١٢، حيث يقع حقل أفروديت الذي يحوي نحو ٥ تريليون قدم مكعّب. وعملت شركة Total الفرنسيّة[1] في البلوك ١١، حيث تشير المسوح إلى وجود كميّات

---

(١) Total هي شركة فرنسيّة وواحدة من أكبر ست شركات نفطيّة عالميّة. تأسست عام ١٩٢٤، وتنتشر في جميع أنحاء العالم. مُدرجة في بورصتي نيويورك ويورونيكست لأكبر الشركات الأوروبيّة، تتحقّق عائداً يفوق ١٣٠ مليار دولار. ولديها شركات صغيرة ومتوسطة تابعة لها، مثل Total Petroleum التي تملك ٥٠٪ من أسهمها وتعمل في أميركا الشماليّة. ولديها أيضاً تعاقدات مع شركات نفطيّة كبرى في مناطق استثماراتها مثل Aramco السعوديّة، Chevron الأميركيّة، ExxonMobil الأميركيّة، British Petroleum البريطانيّة، وShell الهولنديّة. وتوتال متخصّصة في كلّ ما له علاقة بقطاع النفط والغاز، بدءاً بالتنقيب والإنتاج والنقل، وصولاً إلى توليد الطاقة وتصنيع المواد الكيماويّة وإنشاء محطّات البنزين. وعام ٢٠٠٧ أعلنت نيتها دخول قطاع الطاقة النوويّة، وهي تملك ١٪ من شركة Areva التي تعدّ الأكبر عالمياً في هذا المجال. وتعمل توتال في آسيا الوسطى والمحيط الهادئ، وأميركا اللاتينيّة والشرق الأوسط (حيث تملك ٣٠٪ من حصص التنقيب عن النفط في السعودية، وأبرز استثماراتها يتمثل بالتنقيب في «الربع الخالي» وتطوير مشروع الجبيل لإنشاء المصافي والبتروكيماويات، وتملك ١٩٪ من أسهم إنتاج حقل «الحلفاية» العراقي). وينحصر نشاطها في شرقي المتوسط من خلال حصولها على امتياز البلوك ١١ القبرصي، إضافة إلى توقيعها بروتوكول تعاون مع قبرص لإعداد دراسة جدوى حول مشروع بناء مصنع لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في منطقة فاسيليكو قرب مدينة ليماسول لتصدير الغاز إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية. وتلاحق Total فضائح، أبرزها التورّط في دفع الرشى لوكلاء الطاقة في مالطا، ما أدّى إلى منع وكيلها Trafigura من المشاركة في المناقصات. كما دفعت ١٥ مليون يورو للحصول على عقد استثمار حقول النفط في باسيليكاتا في إيطاليا، واتهمت توتال عام ٢٠١٠ بتورطها في دفع رشىً للمسؤولين العراقيين، *قبل الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣ لتأمين إمدادات النفط ضمن برنامج «النفط مقابل الغذاء»* وصلت قيمتها إلى ١٠ مليارات دولار، وقد صدر حكم بحقّها عن المحاكم الفرنسيّة يقضي بتغريمها =

هائلة من الغاز. وكانت شركة «نوبل إينرغي» الأميركية هي أول من اكتشف الغاز في ٢٠١١ قبالة قبرص في حقل «أفروديت» الذي تقدر احتياطياته بنحو ٤ , ١٢٧ مليار متر مكعب من الغاز[١]. كما افتتحت قبرص دورة مناقصة ثالثة على ثلاثة بلوكات جديدة (هي أرقام ٦-٨-١٠). فقبرص تطمح إلى أن تصبح مركزاً إقليمياً لتسييل غازها الطبيعي وكذلك احتياطيات إسرائيل ولبنان من الغاز، وتصديرها.[٢]

في نيسان ٢٠١٧، وقّعت إسرائيل وقبرص واليونان وإيطاليا والاتحاد الأوروبي اتفاقاً لمدّ أنبوب غاز بحري بين إسرائيل وأوروبا بطول ٢٠٠٠ كلم، وبكلفة ٥ , ٤ مليارات دولار، ويستغرق بناؤه ثماني سنوات تنتهي عام ٢٠٢٥.

كما طمحت إسرائيل إلى تصدير الغاز إلى تركيا. فقد أعلن وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال ستينيتز في ١٢ تموز ٢٠١٧ أنّ وزير الطاقة التركي براءات البيرق يزور إسرائيل قبل نهاية ٢٠١٧ لإبرام اتفاق حول إنشاء أنبوب للغاز الطبيعي لنقل الغاز من إسرائيل إلى تركيا، ثم يُنقل لاحقاً إلى أوروبا والبلقان (البيرق هو صهر الرئيس رجب طيب أردوغان ومقرّب منه).

= مبلغ ٧٥٠ ألف يورو. إضافة إلى تعاملها مع حكومة ميانمار العسكريّة لتشغيل خط أنابيب «يادانا» للغاز الطبيعي من بورما إلى تايلاند رغم العقوبات الأوروبيّة المفروضة عليها، وهناك دعاوى قضائيّة بحقها في المحاكم الفرنسيّة والبلجيكيّة لتشغيل عمّال بالسخرة في بناء خطّ الأنابيب (صحيفة الأخبار ٣ آب ٢٠١٦).

(١) «تركيا تصعّد الأزمة مع قبرص حول غاز المتوسط»، ٢٠ تموز، ٢٠١٧ روسيا اليوم.

(٢) نتائج دورة التراخيص الثالثة في قبرص:

في تموز ٢٠١٦ الماضي أعلنت الحكومة القبرصيّة أسماء الشركات المتأهلة في دورة التراخيص الثالثة للمشاركة في المناقصة التي افتتحتها للبلوكات: (٦-٨) في منطقتها الاقتصاديّة الخالصة، و١٠ في المنطقة المشتركة بينها وبين مصر في محيط حقل «ظُهُر».

في البلوك ٦ تأهلت شركتا ENI وTotal.

في البلوك ٨ تأهلت شركة ENI وكونسورسيوم CAIRN Energy وDELEK.

في البلوك ١٠ تأهلت شركة Statoil، كونسورسيوم ENI وTotal.

وكونسورسيوم *ExxonMobil* وQatar Petroleum.

صحيفة الأخبار، ٣ آب ٢٠١٦.

في حزيران ٢٠١٧، أعلنت قبرص عن عمليات تنقيب عن الغاز قبالة سواحلها من ١٠ تموز إلى تشرين الأول ٢٠١٧. وردّت تركيا بإرسال بارجتين وغواصة لمراقبة سفينة التنقيب وقالت إنها ستتخذ إجراءات ضد قبرص بسبب أنشطة التنقيب عن الغاز والنفط. ورفضت فحضر رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم إلى نيقوسيا، وحذّر الحكومة القبرصية من التنقيب، ومن أنّ الخطوات التي تقوم بها قبرص هي «في غير وقتها وخطرة». وشدد على أن أنقرة تدعم القبارصة الأتراك.

رسم بياني: خطوط الغاز المحتملة في شرقي المتوسط

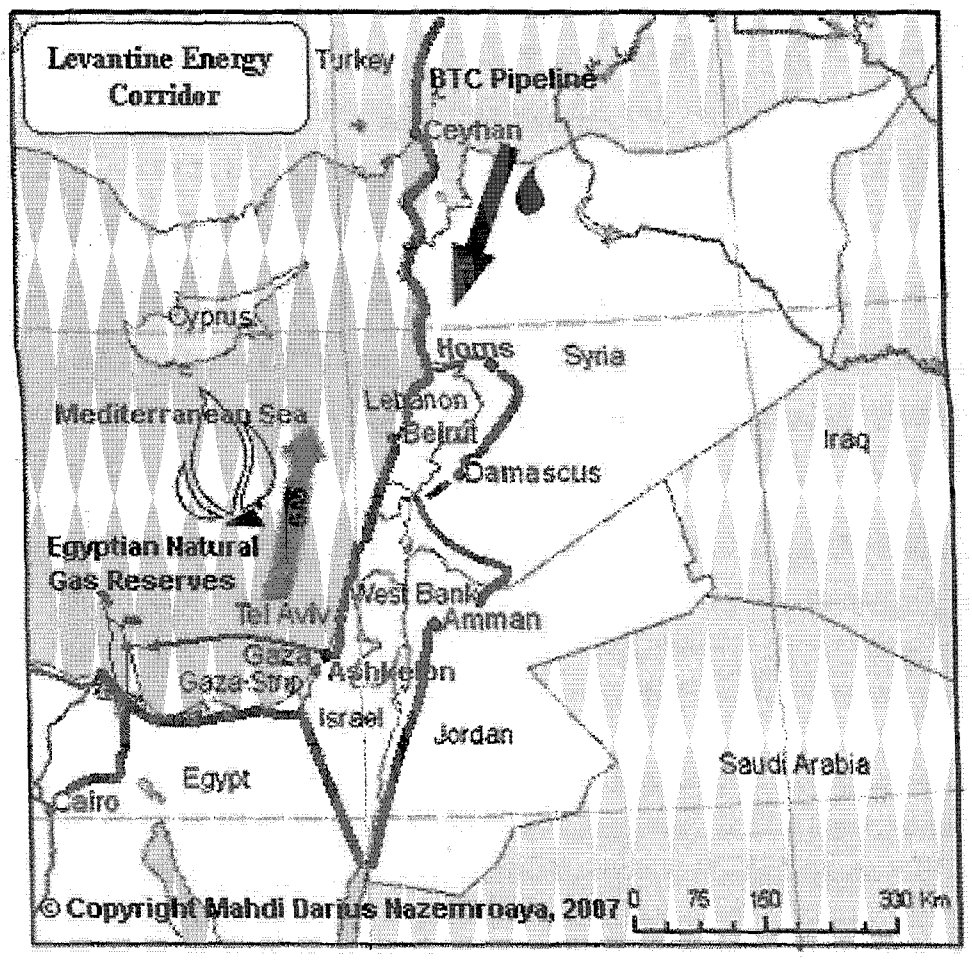

الغاز في فلسطين المحتلة

كانت إسرائيل قد اكتشفت كميات صغيرة من النفط في ١٩٩٩ و٢٠٠٠ (في حقلَيْ «نُوا» و«ماري بي»). ومن ناحيتها، كانت السلطة الفلسطينية قد منحت في تشرين الثاني ١٩٩٩ شركة «BG» امتيازاً يمتد ٢٥ سنة للتنقيب عن البترول مقابل ساحل غزة. وكان ذلك قبل صدور التقارير الأميركية عن الغاز في شرقي المتوسط.

في العام ٢٠٠٠ اكتشفت شركة «بريتيش غاز» حقلاً في بحر غزّة قدّرت كميّته بـ ٢ تريليون متر مكعّب من الغاز الطبيعي. وعلى أثر اكتشاف هذا الحقل، قدّمت شركة «بي جي» للسلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٢ خطة لتطوير الحقل، على أساس بدء الإنتاج عام ٢٠٠٦. ولكن صراعات حركتي «فتح» و«حماس» وبروز حكومتي غزة ورام الله عطّل المشروع. ثم جاء الحصار الإسرائيلي القاتل تلاه غزوات إسرائيلية مدمّرة على غزّة.

في العام ٢٠٠٠، كان تقدير إجمالي احتياطي الغاز الإسرائيلي بحوالى ١,٥ ترليون قدم مكعب. وكانت التقديرات الحكومية تشير إلى أن احتياطي الغاز في الحقل الإسرائيلي الوحيد حينذاك والذي يغطي ٧٠ بالمئة من الاحتياجات المحلية، سيتم استهلاكه خلال ٣ أعوام. وكانت شركة بريطانية تملك حقوق التنقيب هي بريتيش بتروليوم، إلا أنّ هذه الشركة صرفت اهتمامها عن الأمر، فمنحت إسرائيل حقوق التنقيب لشركة نوبل إنرجي[1] الأميركية عام ٢٠٠٥.

---

(١) شركة Nobel Energy، هي شركة نفط أميركيّة تأسست عام ١٩٣٢، تعمل في أميركا الجنوبيّة وإفريقيا وأوراسيا والبحر المتوسط وبحر الشمال والصين. أما في شرقي المتوسط، فيتوزّع نشاطها بين إسرائيل ومصر وقبرص، وقد حصلت على امتياز حقلَيْ «ليفيتان» و«تامار». ولديها عقود استيراد مع مصر لتصدير الغاز الإسرائيلي إليها عبر أنبوب من حقل «تامار» إلى شواطئ مصر، يقضي بتزويدها ٤,٥ مليارات متر مكعّب سنوياً من الغاز لمدّة ١٥ عاماً. وتستثمر الشركة حقل أفروديت في قبرص بنسبة ٧٠٪ بائتلاف مع Delek للحفر وAvner للتنقيب الإسرائيليتين، وتعمل على بناء مصنع لتسييل الغاز الطبيعي في فاسيليكو قرب مدينة ليماسول الذي وضعت دراساته شركة Total. تلاحق شركة نوبل أنرجي مجموعة شكاوى أبرزها اتهام الحكومة الأرجنتينيّة لها بالعمل في جزر فوكلاند بصورة غير قانونيّة، وكذلك اتهمتها وكالة حماية البيئة عام ٢٠١٥ بتسبّب معاملها بانبعاثات مضرّة، وأجبرت على دفع نحو ٣,٥ ملايين دولار لحكومة الولايات المتحدة، و١,٥ مليون دولار لولاية كولورادو. وأشهر المساهمين فيها وزير الخارجيّة الأميركي جون كيري وشيلدون أديلسون

وخلال سنوات قليلة اكتشفت نوبل إنرجي حقلاً قدّرت احتياطيه بتسعة تريليون ق.م. من الغاز . وأعلنت ٣ شركات إسرائيلية وشركة هيوستن تكساس نوبل للطاقة عن تقديرات تصل إلى ١٦ تريليون قدم مكعب من الغاز في ليفييثان. وفي عام ٢٠٠٩ أعلنت تكساس نوبل إنرجي اكتشاف حقل تامار بتقدير ٨,٣ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وكان هذا أكبر اكتشاف لحقل غاز. وفي الوقت نفسه بدأت إسرائيل سلسلة اعتداءات عسكرية على غزّة التي كانت قد انسحبت منها عام ٢٠٠٥. فتزايدت الأعمال العدوانية على القطاع وتحوّلت إلى حرب في شتاء ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

مع تراكم الاكتشافات منذ العام ٢٠٠٩ تغيّر منظور مخزون الطاقة الإسرائيلي. ويشير نقولا سركيس إلى الكميات المتوقّعة على شواطىء فلسطين المحتلة كما يلي:

الحقل وتاريخ اكتشافه	تريليون قدم مكعب (trillion cubic feet Tcf)
(Noa) نوا ١٩٩٩	٠,٠٤
(Mari-B) ماري - بي ٢٠٠٠	١,٥٠
(Dalit) داليت ٢٠٠٩	٠,٥٠
(Tamar) تامار ٢٠٠٩	١٠,٠٠
(Leviathan) ليفييثان ٢٠١٠	١٨,٠٠
(Dolphin) دولفين ٢٠١١	٠,٠٨
(Shimshon) شيمشون ٢٠١٢	٠,٣٠
(Karish) كاريش ٢٠١٣	١,٨٠
(Gaza Marine) غزّة مارين ٢٠٠٠	١,٠٠

المصدر: نقولا سركيس، البترول والغاز في لبنان: نعمة أم نقمة؟، بيروت، المكتبة الشرقية، ٢٠١٥، ص٢٣.

= (يحتل المرتبة الـ١٨ على قائمة فوربس لأغنياء العالم) ويملك مؤسّسة «إيدلسون» الخيريّة التي تعدّ الأكثر دعماً لإسرائيل،وهو رئيس مبادرة الأعمال الأميركيّة - الإسرائيليّة، (Nobel Energy) وعضو رئيسي فيها. أمّا وزير الخارجيّة الأميركيّة لشؤون النفط آموس هوكشتاين (من أصول إسرائيليّة)، فقد عمل قبل توليه منصبه الحالي في مكتب «كاسيدي وشركائه» الذي يمثل مصالح الشركة، ويعدّ اليوم من أبرز المفاوضين بين لبنان وإسرائيل على حدود التنقيب.

وإذ يشير الجدول أعلاه إلى أنّ احتياطي حقل تامار قُدّر بـ ١٠ تريليون قدم مكعّب، فإنّ التقديرات الحالية تشير إلى احتمال أن يصل إلى ١٧ تريليون قدم مكعب، ما يرفع مجمل الكميات على ساحل فلسطين إلى ٤٠ تريليون ق.م. ويقدّر الدخل الإسرائيلي من هذه الثروة (من حقوق royalties وضرائب) بـ١٧٠ مليار دولار (أي ٨٠ مليار دولار من حقل ليفييثان و٥٠ مليار دولار من حقل تامار المجاور المحاذي لمياه لبنان و٤٠ ملياراً للحقول الأخرى). ولقد أعلنت شركة «نوبل إنرجي» أنّ تخمينات حقل ليفييتان قد ارتفعت من ١٦,٧ مليار م٣ إلى ١٩ ملياراً، وأنّ الكميات المكتشفة قد تصل إلى ٤٠ مليار م٣ في حين قدّرت الولايات المتحدة كميّة الغاز في شرقي المتوسط بـ١٢٢ تريليون م٣. أمّا في النفط، فتقديرات شركات خاصة تصل إلى ٦٠٠ مليون برميل من النفط في حين قدّرته الحكومة الأميركية بـ١,٧ مليار برميل. ورغم ادعاءات إسرائيل، فإن جزءاً من هذه الثروات يتشارك فيه لبنان وقبرص ومصر.

بعد اكتشاف حقل تامار عام ٢٠٠٩ وحقل ليفييتان عام ٢٠١٠، ظهر كونسرتيوم من عدّة شركات أميركية وإسرائيلية وأوسترالية (Texas based Noble Energy, Delek Drilling, Avner Oil Exploration and Ratio Oil Exploration, Perth, Australia-Woodside Petroleum) للعمل في تنقيب واستخراج الغاز والنفط من هذين الحقلين. إلا أنّ الشركة الأوسترالية انسحبت بعد انتشار معلومات عن مشروع أنبوب يربط إسرائيل بتركيا ما جعل كلفة استخراج وتسييل الغاز ونقله بالبواخر أكثر كلفة من نقله بالأنابيب. ولم يكن من مصلحة إسرائيل أن ينافسها الخط الإيراني – العراقي – السوري – اللبناني في تصدير الغاز إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. فعملت على تضخيم تقديرات تامار حتى تقنع السوق الأوروبية أنّ كمياتها تجارية كما سعت لسرقة الثروة اللبنانية.

اتبعت إسرائيل سياسة تشابه السياسة الأميركية، وهي البلطجة والعدوان وليس التعاون والتفاهم. فأقدمت على تقوية قدراتها البحرية بشراء أربع سفن عسكرية جديدة مهمتها مرافقة

طوافات البحث عن الغاز في البحر واستخراجه خارج المياه الإقليمية الإسرائيلية، وذلك لمسافة تمتد ١٥٠ كيلومتراً في مياه البحر المتوسط. إذ إنّ إسرائيل رغبت في استفادة آحادية الجانب من حقول غاز شرقي المتوسط، وهو أمر يعارضه كل من سورية ولبنان وفلسطين.

وبدأ حقل تامار بإنتاج الغاز في أواخر ٢٠١٢، وهذا ما غيّر اللعبة بخلق حقائق على الأرض كما هي سياسة إسرائيل في خلق بؤر الاستيطان في الأراضي المحتلة. وأكّدت الشركة التي تعمل على تطوير الحقلين أنّ الإنتاج في حقل «تامار» يبدأ في عام ٢٠١٣، ويكون مخصّصاً للاستهلاك الداخلي. أما حقل «ليفييثان» فسيكون جاهزاً عام ٢٠١٧.

مصر

قطاع الغاز في مصر قديم وهو موجود بحكم الثروة البريّة من الغاز. واعتُبرت ثروة مصر البحرية من الغاز أقل منها في حوض النيل. ولكن اكتشاف حقل «ظُهر» في مصر قرب نطاق قبرص البحري عزّز ثروتها.

في العام ٢٠٠٤، لم يكن غاز شرقي المتوسط قد اكتشف بعد، فشاركت مصر في مشروع أنبوب الغاز العربي لتصدير الغاز المصري إلى الأردن وسورية ولبنان. على أن يمرّ عبر شمال سيناء إلى طابا فالعقبة، ويجتاز الأردن وسورية ويصل إلى حمص ومنها يتفرّع إلى طرابلس في لبنان وبانياس على الساحل السوري. ولقد عملت تركيا والولايات المتحدة على إقناع مصر بربط هذا الخط بفرع من خط نابوكو (المعروف بـ «تابي») عبر مدينة كلّس في جنوب تركيا، وعلى مساعدة إسرائيل لتستفيد من «الخط العربي» بربط إنتاجها من الغاز وتصديره إلى أوروبا.

إلا أنّ مشروع «الأنبوب العربي» تراجع لسببين: الأول أنّ الاحتياطي المصري من الغاز كان مبالغاً فيه حينذاك، ونقله في أنبوب للتصدير مكلف للغاية. وثانياً إنّ اكتشافات شرقي المتوسط جعلت غاز سورية ولبنان أرخص من الغاز المصري بالنسبة إلى السوق الأوروبية، وبالتالي بات من الصعب تسويق الغاز المصري وشحنه إلى أوروبا على مسافات طويل وبكميات أقل.

ولكن بعد الاكتشافات النفطية في الحوض الشرقي للمتوسط، تجدّدت النظرة إلى الثروة المصرية ولكن شاب التقديرات وقوع الحقول في المياه الإقليمية لأكثر من بلد. وأدّى نزاع بين مصر وإسرائيل إلى دعوى قضائية حول حقول الغاز في شرقي المتوسط. حيث طالبت مصر بإلغاء اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الاقتصادية التي وقّعتها مصر مع قبرص عام ٢٠٠٤. لأنّها سمحت بسيطرة قبرص وإسرائيل على حقول غاز طبيعي هي أقرب إلى السواحل المصرية منها إلى إسرائيل. وهي مصرية لأنّها تبعد عن دمياط نحو ١٩٠ كيلومتراً، بينما تبعد عن حيفا ٢٣٥ كيلومتراً. وإذا كانت حدود المياه الاقتصادية هي ٢٠٠ كيلومتر، طبقاً للقانون الدولي، فالحقل لا يخص إسرائيل. وكذلك حقل «شمشون» الذي تستغله إسرائيل وهو يبعد عن الساحل المصري ١١٤ كيلو متراً فقط وفقاً للتصوير الجوي والأقمار الصناعية والاستخبارات البحرية. وهو أيضاً ضمن المياه الاقتصادية المصرية. ومصلحة مصر هنا أن تبقى سورية قوية وتبقى المقاومة في لبنان، وإلّا فإن اللعبة الإقليمية ستتغير ولن تنجو مصر من إسرائيل وأميركا في ملف الغاز. ذلك أن إسرائيل هيمنت بالقوة على مصادر الغاز المكتشف في المياه المصرية، وهو ما تقاومه مصر ديبلوماسياً، غير أنّ إسرائيل اشترت سفناً حربية لحماية طوافات البحث عن الغاز في البحر واستخراجه خارج المياه الإقليمية الإسرائيلية لمسافة تمتد ١٥٠ كيلومتراً وبكلفة مليار دولار. فبعدما كان الغاز المصري المصدّر إلى إسرائيل أداة للضغط عليها ومدخلاً مالياً للعلاقة، فقدت مصر هاتين المزيتين.

وتعوّل مصر على حقل «ظُهُر» الجديد الذي اكتُشف عام ٢٠١٥ وقيل إنّه الأكبر في شرقي المتوسط (٣٠ تريليون قدم مربّع). وانعكس الخبر سلباً على إسرائيل حيث انخفضت أسهم شركات الطاقة عند إعلان الاكتشاف، وكان ذلك شؤماً بالنسبة إلى حقلَيْ «ليفييتان» و«تامار» عندما شرعت مصر في مفاوضات مع «نوبل إنرجي» الأميركيّة (المستثمر الوحيد للنفط في إسرائيل)، ما قلّل من خيار التصدير لإسرائيل ودفعها إلى مصالحة تركيا التي تحتاج

إلى الغاز. وتعمل في المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصّة بمصر مجموعة من الشركات. تملك ENI الإيطاليّة ست مناطق امتياز فيها، من ضمنها سيناء وخليج السويس ودلتا النيل، وامتياز «ظُهُر» الذي يتوقع أن يبدأ عام ٢٠١٧ بإنتاج مليار متر مكعّب من الغاز وصولاً إلى ٢,٧ مليار متر مكعّب عام ٢٠١٩. ولـ*British Petroleum* البريطانيّة سبع مناطق، ولـ Edison الإيطاليّة خمس مناطق امتياز، من ضمنها «نورس بور فؤاد» بالقرب من منطقة شركة ENI.

اليمن

عمل الاستعمار البريطاني على تجزئة أراضي الجزيرة العربية بين مناطق كثيفة السكان قليلة الثروة وخاصة الجنوبي العربي ومناطق غنية بالثروات ومنعدمة السكان تقريباً، وجعل من الأخيرة إمارات وممالك مستقلة. ففي الجزيرة العربية عاشت أغلبية سكانها وحواضرها في ما يعرف بالجنوب العربي. بينما كانت المناطق الغنية بالثروات الطبيعية قليلة السكان لا قيمة تاريخية لها نسبياً. ولقد دفعت اليمن – قلب الجنوب العربي الحضاري – ثمناً باهظاً من لعنة قايين – النفط والغاز. فاليمن (مع سلطنة عُمان) هي هذا الجنوب العربي حيث بدأت الحضارة في الجزيرة العربية، وهي الأرض الأكثر خصباً والبلاد التي ظهرت فيها المدنية منذ آلاف السنين وفيها كثافة سكانية لافتة. إلا أنّ الاستعمار الغربي أبى إلا أن يحرم الجنوب العربي من التمتّع بالثروة النفطية وأن يخلق إمارات وممالك صغرى ومفتتة تضع يدها على ثروة الطاقة في الجزيرة العربية. فعاش شعب اليمن قرناً كاملاً يعاني الفقر والهجرة فيما أهدرت مشايخ النفط الأموال الطائلة على المتع والكماليات وعلى الحروب بإيعاز من الغرب.

ولم يخلُ الأمر من ظهور بعض حقول الطاقة في اليمن الذي عوّل كثيراً على أنبوب غاز رئيس يربط بين مأرب في وسطه وميناء بلحاف على الساحل الجنوبي، تديره شركة يمن للغاز الطبيعي المسال التي تملك مجموعة توتال الفرنسية ٤٠ بالمئة منها. غير أنّ

الشركة أعلنت قبل سنوات تعرّض الأنبوب لعمليات تفجير وتخريب واتّهمت تنظيم القاعدة بالمسؤولية. وقبل ذلك، فجّر تنظيم القاعدة أنبوب النفط في محافظة شبوة جنوبي اليمن وهو تابع لشركة النفط الكورية، إلى أن تعرّضت مناطق اليمن كافة لحرب طاحنة شنتها مجموعة من الدول بقيادة السعودية.

ملحق الفصل السابع

الشركات التسع التي سعت للعمل في حقول لبنان:

(نقلاً عن فيفيان عقيقي، «الشركات الطامعة بالغاز اللبناني: هذه هي التحالفات المحتملة»، **الأخبار**، ١٣ نيسان ٢٠١٧):

- JSC Novatek: تعدّ أكبر شركة خاصّة مُنتجة للغاز في روسيا والسابعة الأكبر في العالم. تعمل في سيبيريا ونهر الفولغا وجبال الأورال حيث تستثمر أكبر حقولها الغازيّة. وهي مسجّلة في بورصتَيْ موسكو ولندن. وتتوزّع أسهم الشركة بين ليونيد ميشلسون (المدير التنفيذي) بنسبة ٢٨٪، وفولغا غروب بنسبة ٢٣٪، وشركة «توتال» الفرنسية بنسبة ١٦٪ وشركة «غازبروم» الروسيّة المملوكة من الحكومة بنسبة ٤,٩٪.
- PJSC Lukoil: واحدة من أكبر الشركات البترولية الروسيّة، ومن أكبر منتجي النفط في العالم بحيث أنتجت نحو ٩٠ مليون طن من النفط يومياً في عام ٢٠١٢. تنافس شركة «إكسون موبيل» بحجم الاحتياطي لديها، الذي قدّر بنحو ١٤,٥ مليار برميل نفط في عام ٢٠٠٩. تملك الحكومة الروسيّة ٨٠٪ من أسهمها، وتعمل في أكثر من ٤٠ بلداً في العالم، من ضمنها روسيا وسيبيريا وكازاخستان وأوزباكستان والسعودية وفنزويلا وإيران والعراق، وهي تبيع النفط في ٥٩ مقاطعة روسيّة، وفي ٢١ بلداً في آسيا وأوروبا وأميركا.

الشركات العربيّة:

- Qatar Petroleum International Limited: هي الشركة الوطنيّة القطريّة، تأسّست عام ١٩٧٤ لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز في قطر وفي الصناعات البتروكيميائيّة،

تملك الشركة ثالث أكبر احتياطي غاز في العالم النفطي بعد روسيا وإيران. تعدُّ من أكبر الشركات في العالم في مجال نقل الغاز المسيل منذ بداية الألفيّة الثانية وتنقله إلى إندونيسيا والدول الأوروبيّة.

- Sonatrach International Petroleum Exploration & Production Corporation: هي الشركة الوطنيّة الجزائريّة التي تأسّست لاستكشاف واستخراج الموارد البترولية في الجزائر، قبل أن تتوسّع نشاطاتها لتشمل النقل والتكرير والصناعات البتروكيميائيّة. تحتلّ المرتبة الـ١٢ عالمياً بين أفضل ١٠٠ شركة نفطيّة في العالم، والمركز الأول في إفريقيا، وتعدّ ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال والغاز النفطي المسال، وثالث مصدر للغاز الطبيعي في العالم. تعمل في العديد من الدول من ضمنها ليبيا والنيجر والبيرو والولايات المتحدة وروسيا. وتعدّ المورد الأساسي لمادة «فويل أويل» لشركة كهرباء لبنان.
- Petroleb Sal - Edgo Energy Limited – Vega Petroleum Limited: تأسست «بترولاب» في عام ٢٠١١ وتأهّلت في الدورة الأولى في ائتلاف مع شركة «جيوبارك» العاملة في برمودا (أميركا الجنوبيّة)، قبل أن تدخل في الدورة الحاليّة بائتلاف مع شركتَيْ «إدغو» و«فيغا». علماً أن صلاح خيّاط (ابن شقيق تحسين خيّاط) هو رئيسها التنفيذي ويملك ٥٠٪ من أسهمها، فيما يملك كلّ من عمر وبشار خيّاط الأسهم الباقية مناصفة.
- شركة «فيغا بتروليوم» وهي شركة مصريّة تأسست في عام ٢٠١١ في الجزر البريطانيّة العذراء، ومتخصّصة بتقديم خدمات الحفر في عمليّات استكشاف النفط وإنتاجه. تعمل في إفريقيا وجنوب شرقي آسيا والشرق الأوسط وجنوب إفريقيا، ومؤسساها هما كمال عطايا وجمعة بن بخيت.
- شركة «إدغو إنرجي» وهي شركة أردنيّة تعمل منذ أكثر من عشرين سنة كمقدّمة خدمات للشركات البترولية، ومتخصّصة في مجالَيْ البيئة والسلامة، وسبق أن عملت في تشاد ودبي وعمان وكينيا وطاجيكستان.

- Advanced Energy Systems (ADES) SAE: شركة مصريّة متخصّصة في تقديم خدمات الحفر في المنشآت النفطيّة، تعمل منذ سنوات في مصر والجزائر والسعوديّة. وتسعى راهناً للانضمام إلى بورصة لندن.
- Petropars LTD: تأسست عام ١٩٩٨ لتواكب نمو قطاع الطاقة والنفط الإيراني، متخصّصة في استكشاف وإنتاج النفط، تعمل في الخليج وفنزويلا. وتعدّ من أكبر الشركات الإيرانيّة في المجال النفطي، وتسعى للتحوّل إلى شركة خاصّة متخصّصة بالاستكشاف والتطوير لمصادر الهيدروكربون في العالم.
- ONGC Videsh Limited: هي شركة النفط الوطنيّة، سبق أن شاركت في دورة التأهيل الأولى كشركة غير مشغّلة، وتقدّمت في الدورة الثانية بملف آخر كشركة مشغّلة. تنتج نحو ٧٧٪ من النفط الهندي و٦٢٪ من الغاز الطبيعي. تحتل المركز الـ١٧ بين أفضل شركات النفط العالميّة، وتعمل في مجال مدّ أنابيب النفط والغاز، وفي أكثر من ١٧ بلداً من ضمنها البرازيل وكولومبيا وكوبا وفنزويلا، إضافة إلى روسيا وفيتنام وكازاخستان والعراق وليبيا.
- Sapurakencana Energy Sdn Bhd: تأسّست في عام ٢٠١٢ مقدّمة خدمات حفر في الاستكشافات النفطيّة. تعمل في أكثر من ٢٠ بلداً في العالم من ضمنها البرازيل والولايات المتحدة وجنوب إفريقيا.

الفصل الثامن

لعنة الغاز والحرب السورية

- الغاز والسباق من أجل استثماره والبحث عن خطوط إمداد جديدة له إلى أوروبا، أمور تأتي في خلفية الحرب التي بدأت على سورية عام ٢٠١١.
- الحرب على ليبيا التي شنّتها دول حلف الناتو عام ٢٠١١ وبخاصة فرنسا وأميركا، كان في أولوياتها نهب الغاز فيها. ولقد تكرّرت هذه الحرب من قبل الأطراف نفسها على سورية للسيطرة على مواردها الطبيعية، لا سيما الغاز الذي يتوافر بكميات كبيرة.
- وكان شرط تجميع الخطوط القادمة من المشرق العربي والخليج هو أن تمرّ في سورية، ما يعني الحاجة إلى موافقة حكومة دمشق. وفي ذلك برزت صعوبات جمّة، لم يكن آخرها الشرخ الكبير بين دمشق وأميركا منذ الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، ودعم سورية لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق، بل أيضاً علاقة سورية الوطيدة بكل من إيران وروسيا.
- تعقّدت الأمور باشتعال الحرب السورية عام ٢٠١١ وتواصلها سنوات عدّة. ولم يفلح لهاث أميركا في حسمها بطرائق شتى لتأمين أوضاع هادئة ومناسبة لاستثمار الغاز الطبيعي ونقله، كما أنّ خطوة سورية في توقيع عقد لإمرار الغاز من إيران إلى سورية عبر العراق، قد صبّ في خانة العداء لمشروع نابوكو. ذلك أنّ الخط الإيراني السوري سيستوعب الغاز اللبناني والسوري على الساحل الشرقي

للمتوسط لتصديره إلى أوروبا، وبذلك يصبح ملف الصراع بين روسيا وأميركا يتضمّن إلحاق احتياطي لبنان وسورية إمّا بخط نابوكو وإما بخطوط غازبروم الروسية (السيل الجنوبي الروسي).

- في العام ٢٠٠٩، بادر أمير قطر حمد بن خليفة الرئيس السوري بشار الأسد بفكرة أنبوب قطري عبر سورية إلى تركيا، فاعتذر الأخير لأنّ سورية ملتزمة بصداقة قديمة مع روسيا، وأنّ شركة غازبروم الروسية تريد الاستثمار في سورية. وفي تموز ٢٠١١ وقّعت حكومات سورية وإيران والعراق اتفاقية تاريخية لمدّ أنبوب غاز، في وقت كانت الحرب التي شنها الناتو بمشاركة قطر والسعودية ضد سورية قد بدأت. ويمر الأنبوب من مرفأ عسلوية الإيراني القريب من حقل بارس إلى ساحل سورية عبر الأراضي العراقية بكلفة ١٠ مليارات دولار.

رسم بياني: مشروع أنبوب الغاز من إيران إلى طرابلس لبنان

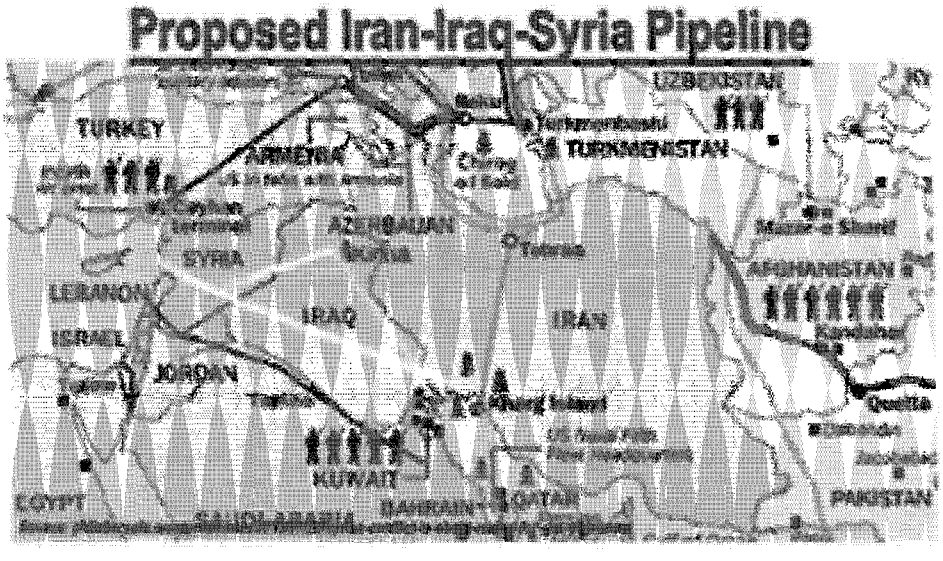

- وكان من المفترض أن يكتمل بناء الأنبوب عام ٢٠١٤ أو ٢٠١٥ لولا الحرب في سورية. وهذا المشروع يجعل من هذه الأخيرة مركز تجميع وإنتاج إقليمي للغاز

على أن يمتد الأنبوب إلى الساحل اللبناني الذي يغذيه بالاحتياطي الموجود لديه قبل تصدير الكميات السورية والإيرانية والعراقية واللبنانية إلى أوروبا. وبعدما دخلت روسيا الحرب إلى جانب سورية، باتت شركة غازبروم المرشحة الأولى للاستفادة من مشاريع الغاز السورية[1].

- من منظور العام ٢٠١٢ كانت قطر المصدّر الأول في العالم للغاز المسيّل. وفيما سوقها الأساسية هي آسيا وضعت قطر نصب عينيها السوق الأوروبية المربحة والقريبة، ما أدخلها في منافسة مباشرة مع سورية وإيران ودفع طموحها إلى الرغبة في بناء أنبوب يربطها براً بسورية.
- منذ ٢٠١١، استغلت واشنطن حالات الاحتقان والغليان في الشارع العربي التي أُطلق عليها زيفاً تسمية «الربيع العربي»، وأعطت الضوء الأخضر لإعادة هيكلة النظام العربي بحكومات إسلامية تخدم مصالحها ومشاريعها. فأحداث تونس في تشرين الأول ٢٠١٠ سرّعت المشروع الأميركي، وتم إسقاط رجلي أميركا بسهولة: زين العابدين بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر. ولكن كان ثمّة مقاومة في ليبيا واليمن وسورية.

بدأ الهجوم العسكري على سورية وليبيا، حيث قيادتا البلدين على خلاف مع أميركا، وسارت الأمور بعكس ما تشتهيه الجماهير. فحدث انقلاب عسكري في تونس وفي مصر نتيجة الاحتجاجات الشعبية ودخل الإخوان المسلمون إلى السلطة من بابها الواسع. واشتعلت الحرب على ليبيا حيث قُتل معمّر القذافي في تشرين الثاني ٢٠١١ واستمرّت الحرب في ليبيا.

لقد مرّ «الربيع العربي» المزعوم عام ٢٠١١ وقد تحقّق جزئياً ما خطّطت له أميركا، أي السيطرة على معظم شمال إفريقيا (مصر وتونس وليبيا)، وصمدت الجزائر. أمّا سورية،

(1) F. William Engdahl, «Syria Turkey Israel and the Greater Middle East Energy War». Global Research, October 11, 2012, http://www.globalresearch.ca/syria-turkey-israel-and-the-greater-middle-east-energy-war/5307902

فقد كان يعدّ لها مصير مختلف ومخيف. ففي العام ٢٠١٠، كانت سورية دولة محورية وقوّة عسكرية ذات شأن في المنطقة. وهي تدعم المقاومة في لبنان وفلسطين وتتعامل مع مشاريع السلام من منطلقات مبدئية ليس أولها استعادة الجولان كاملاً ودعم الحق الفلسطيني. ولذلك تبيّن من حروب الغاز بسرعة أنّ سورية ستكون عقدة العقد. وأسهل دليل على ذلك هو أنّ نقل الغاز من تركمانستان وإيران والعراق وكذلك من لبنان وفلسطين سيكون إلى الساحل السوري، ومنه إلى قبرص واليونان. ومن اليونان إلى العمق الأوروبي. وهذا الخط هو الأسهل والأقل كلفة بكثير من مشروع نابوكو الأميركي مثلاً.

فالخط الأول هو ما كانت تخشَاهُ واشنطن، وهكذا أصبحت العقدة السورية الضربة القاضية لسعي أميركا للسيطرة على مصادر الطاقة في العالم وطرق عبورها. ومقاومة سورية في الحرب التي تخاض ضدّها سمحت لروسيا بالعودة وتجديد طموحها في أن تبسط نفوذها على أوروبا وتتربّع على عرش منابع الغاز وتصديره.

جيوبوليتيك الغاز

في إطار المسعى الأميركي لإضعاف روسيا ومنع الاتحاد الأوروبي من الاعتماد على الغاز الروسي وبخاصة بعد الأزمة الأوكرانية عام ٢٠٠٦، توجّهت الأنظار الغربية إلى وسط آسيا والخليج العربي وشرقي المتوسط، حيث تقع دول حليفة طبيعية للغرب كتركيا وقبرص واليونان وقطر والسعودية وإسرائيل، أو دول متنازع عليها - كلبنان والعراق - أو دول في المحور الآخر، كسورية وإيران.

وكان الغاز الطبيعي جزءاً من أحجية الحرب السورية، وهو يشرح دوافع أطرافها. فمعظم المتحاربين الخارجيين في الحرب السورية هم إمّا دول مصدّرة للغاز وإما دول لها مصلحة في مشاريع خطوط الأنابيب المتنافسة التي تسعى لعبور الأراضي السورية. ولذلك تواصلت الحرب سجالاً عدّة أعوام لإسقاط حكومة دمشق. أمّا وقد انتصرت سورية فيكون الفوز للغاز الإيراني والعراقي والسوري واللبناني. ولقد بدا في الأعوام الأخيرة من الحرب

أنّ الأرجحية بدأت تتّجه لمصلحة محور إيران وروسيا، وهو محور يمتلك احتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي المتاحة للتصدير.

ولفهم خريطة مصالح الغاز المتشابكة في المنطقة، لا بد من الإشارة إلى أنّ قطر وإيران بدأتا في عام ١٩٨٩ تطوير الحقل المشترك تحت قعر الخليج، وهو أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم (ويسمّى «حقل الشمال» بالنسبة إلى قطر و«حقل فارس» بالنسبة إلى إيران)[١]. وهذا الحقل هو باحتياطي ٥١ تريليون متر مكعب من الغاز و٥٠ مليار متر مكعّب من المكثّفات السائلة. ويوجد ثلث احتياطيات الحقل من الغاز في المياه الإيرانية، بينما يوجد الثلثان في المياه القطرية[٢].

ومنذ اكتشاف هذا الحقل، وظّفت قطر أموالها بكثافة لإنشاء مصانع ومحطات للغاز الطبيعي المسال لتصديره إلى أنحاء العالم. إلا أنّ عمليات التسييل والشحن في ناقلات بحرية رفعت التكلفة بصورة كبيرة، ما جعل الإنتاج القطري مهدّداً بديناميكية سوق النفط وتحركات أسعار الغاز الطبيعي هبوطاً وصعوداً عالمياً. وفي الحال، لم يتمكن الغاز القطري من منافسة الغاز الروسي الرخيص في الأسواق الأوروبية والذي ينقل عبر خط أنابيب أقل كلفة.

ولذلك، وبعد سنوات من مشاريع التسييل، اتّجهت قطر منذ العام ٢٠٠٩ للتفكير

---

(١) يحتوي حقل الشمال – حقل فارس الجنوبي (North field / South pars field) على ١٨٠٠ تريليون قدم مكعب وخمسين مليار برميل من السائل الخفيف المصاحب للغاز . وهذه السوائل وحدها تزيد عن ضعفَيْ احتياطي البترول الأميركي بكامله. والحقل يمتد على مساحة ٩٧٠٠ كم مربع، منها ٣٧٠٠ كلم مربع تتبع إيران و٦٠٠٠ كلم مربع لقطر. وكمية الغاز في هذا الحقل تساوي ٣٦٠ مليار برميل مكافئ من النفط أي ١٥٠ بالمئة من احتياطي المملكة العربية السعودية المعلن من النفط. ويتم نقل الغاز بإحدى وسيلتين . إحدى هذه الوسائل كما الحالة في الغاز القطري الآن تتم بواسطة تسييل الغاز ليصبح سائلاً (LNG). وتمتلك قطر أكبر مجمع لتسييل الغاز في العالم ، ثم ينقل بناقلات مخصصة لذلك ليتم شحنه إلى أرجاء العالم كافة. وأما الوسيلة الثانية فهي بواسطة أنابيب الغاز .

(٢) صحيفة الرؤية، حروب اقتصادية، ٢١ كانون الأول ٢٠١٥، معارك الطاقة تسعّر أتون الصراع في سوريا، حرب الغاز، جورج فهيم.

في بناء خط أنابيب بكلفة مليارات الدولارات لتصدير الغاز إلى الأسواق الأوروبية، يمرّ في الأراضي السعودية نحو الأردن على أن يعبر سورية وينتهي في تركيا[1]. وهذا سيكون أقل كلفة من التسييل والنقل البحري. وبالطبع فإنّ روسيا نظرت إلى الغاز القطري كمنافس يسعى بمساعدة أميركا لتقويض مكانتها في أسواق الغاز الأوروبية.

أمّا إيران التي تفتقر إلى بنية تحتية متطورة (بسبب الحصار الغربي) لاستخراج وتصنيع وتصدير احتياطيات الغاز الهائل التي تملكها، فقد سعت إلى بناء خط أنابيب يمرّ من العراق إلى سورية ولبنان. فيضخّ الغاز الإيراني إلى أوروبا عبر اللاذقية في سورية وعبر طرابلس في لبنان بواسطة أنابيب تمرّ في مياه البحر المتوسط. وفي عام ٢٠١٢ وقّعت إيران وسورية والعراق اتفاقية لإنشاء خط الغاز هذا، وبدأت عمليات التشييد.

كان الموقف الروسي من الخط الإيراني مرحّباً لأنّه من السهل لموسكو التعامل مع إيران وتطويع خط أنابيبها ما يصب في النهاية في الاستراتيجية الروسية للسيطرة معاً على أسواق الطاقة العالمية والتحكّم في واردات الغاز إلى أوروبا. أمّا بالنسبة إلى قطر فهي تربطها علاقات استراتيجية خاصة مع الولايات المتحدة ويوجد فيها أكبر قاعدة عسكرية أميركية تهدّد العمق الروسي إضافة إلى قواعد عسكرية أميركية أخرى. ولم تتردّد قطر في تمويل حروب أميركا في المنطقة العربية، وفي المشاركة الفعلية ضمن قوات الناتو في الحرب على ليبيا عام ٢٠١١. وكل هذا كان يصب في خانة العداء لروسيا.

---

(١) حقول النفط والغاز وأنابيب نقل الطاقة كانت دوماً حاضرة في التفكير الاستعماري في المنطقة العربية. وعلى سبيل المثال عندما رُسمت حدود الأردن، كان مرور خط أنابيب لنقل نفط كركوك حاضراً حتى يبقى الخط تحت الرعاية البريطانية من العراق إلى مرفأ حيفا على الساحل الفلسطيني. وهذا يشرح الشكل الغريب للحدود بين الأردن والعراق بشكل مساحة مستطيلة كممر برّي، إضافة إلى جعلها حاجزاً أمام التوسّع الوهابي باتجاه سورية والذي كان من سياسات بريطانيا الثابتة في الجزيرة العربية. وقد أُنشئت محطتا ضخ في الأردن الأولى هي H4، أي محطّة الضخ الرابعة إلى حيفا (بلغة البدو و«جه فور» أو الجفور). وأصبحت محطة الجفور قرية ثم مدينة. وكذلك للمحطة الخامسة H5 التي أسماها البدو «جه فايف» الجفايف التي أصبحت مدينة أيضاً.

في السنوات العشر التي تلت غزو العراق عام ٢٠٠٣، تبيّن لواشنطن أنّ سائر محاولات لي ذراع إيران لكي تعود إلى الحظيرة الأميركية كما كانت في أيام الشاه لم تنجح. فلقد ثبت بعد ثلاثين سنة من المحاولات - أي منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ - أنّ أميركا ليست قادرة على ضرب إيران عسكرياً. فقد حاولت ذلك بدعم العراق في حربه الكبرى ضد إيران في الثمانينيات، والإيعاز لإسرائيل بضرب حلفاء إيران في المنطقة دون نجاح. فليس باستطاعة أميركا شن حرب عالمية على إيران تخوضها القوات الأميركية مباشرة كما فعلت في غزو العراق عام ٢٠٠٣، ولا هي ناجحة في إضعاف إيران وتركيعها عبر الحصار الاقتصادي والضغط كما فعلت ضد سورية. كما لم تنجح أيضاً في إشعال «ثورة برتقالية» أو «ربيع إيراني» في طهران كما جرّبت في الانتخابات الإيرانية عام ٢٠٠٩. بل إنّ نفوذ إيران كان يتمدّد باستمرار حتى أصبحت قوّةً رئيسة في المشرق العربي وقطباً للغاز في العالم.

ولذلك وجدت أميركا والدول الغربية أنّ لا مفر من تغيير سياسة العصا ودخول المفاوضات، لعل جلب إيران بالحسنى إلى الطاولة سيحقّق الأهداف الاستراتيجية الغربية. ولذلك قدّم الغرب عروضاً مغرية لطهران تحت ستار «الملف النووي» عام ٢٠١٥. ورأى محلّلون أنّ الاتفاق النووي سيؤدي في النهاية إلى توثيق العلاقات الغربية- الإيرانية إلى درجة تعود فيها إيران صاحبة النفوذ الأول على دول الخليج. ولكن ترتيب هذه العودة كان ينتظر اعتراف إيران بوجود إسرائيل، وهذا ضرب من المستحيل. ولذلك راوح الموقف مكانه واستمرّت العلاقات السلبية بين واشنطن وطهران، إلى درجة أنّ أبرز ما جاء في مواقف الرئيس دونالد ترامب - سواء في حملته الانتخابية في صيف وخريف ٢٠١٦ أو بعد دخوله البيت الأبيض في كانون الثاني ٢٠١٧ - هو شدّة عدائه لإيران.

في تلك الأثناء كانت إيران تعمل على أكثر من جبهة في تسويق وتصدير الغاز الطبيعي. ففي حزيران ٢٠١١ وقّعت مذكّرة تفاهم مع سورية والعراق لجرّ الغاز الإيراني

عبر أنبوب يمرّ في الدول الثلاث إلى الساحل السوري – اللبناتي بطول ١٥٠٠ كلم، (يمرّ في إيران مسافة ٢٢٥ كلم وفي العراق ٥٠٠ كلم وفي سورية ٥٠٠–٧٠٠ كلم). ولحظ هذا المشروع تزويد أوروبا بالغاز عبر المرافئ السورية. إذ بعد بلوغه الساحل يمكن أن يُشحن في ناقلات ضخمة أو يتابع في أنابيب عبر قعر البحر الأبيض المتوسط إلى اليونان، ولا يمرّ في تركيا. ولأجل هذا الأمر وحده، اعتبرت تركيا هذا المشروع عملاً عدائياً. قُدّرت كلفة المشروع الإيراني – العراقي – السوري بعشرة مليارات دولار على أن يبدأ الاستثمار في الأعوام ٢٠١٤–٢٠١٦ ويبدأ بقوّة ضخّ ١١٠ ملايين م٣ يومياً أي ما يقارب ٤٠ مليار م٣ في العام. وقد أعلنت الدول المشاركة في المشروع الكميات التي ستستوعبها من الغاز الذي يمرّ في هذا الأنبوب: العراق ٢٥–٣٠ مليون م٣ يومياً، وسورية ٢٠– ٢٥ مليون م٣ ولبنان ٥– ٧ ملايين م٣، وذلك حتى العام ٢٠٢٠، أي ما مجموعه ٥٠ إلى ٦٠ مليون م٣ يومياً. أما بقية الكميّات فيحوّل جزء منها إلى الأردن عبر الخط العربي، ويصدّر إلى أوروبا خمسون مليون م٣ يومياً (أي ٢٠ مليار م٣ سنوياً). وبما أن هذا الأنبوب عند اكتماله يمكن أن يشحن ثلثي ما تعد به مشاريع مثل أنبوب نابوكو، فهو يطرح نفسه بديلاً جدياً ويُعتبر أكثر استقراراً على المدى البعيد من خطوط نابوكو أو غيره التي تعتمد على حقول وسط آسيا، لأنّه يستند إلى الاحتياطي الهائل للغاز الإيراني الذي يُقدّر بـ ١٦ تريليون م٣ ولا ينضب حتى العام ٢٠٧٠. وحده الغاز القطري يمكن أن ينافس الأنبوب الإيراني والسيل الجنوبي الروسي لأنّه يعتمد على الاحتياطي الهائل لـ«حوض الشمال» القطري الذي يُقدر بـ ١٣,٨ تريليون م٣، ولكنّه يحتاج إلى أنبوب يمرّ في سورية، ونقله مسيّلاً عبر البحر يجعله أعلى كلفة.

في هذه التشابكات من المشاريع، تمظهر تحالف مصالح روسي – صيني – إيراني – سوري (ضمن دول البريكس) من جهة، وتحالف مصالح أميركي – أوروبي – تركي – سعودي – قطري من جهة أخرى في موضوع استخراج الغاز ونقله، ليصب هذا التضارب

كلّه في سورية التي تمثّل جوهرة التاج في مشاريع الغاز لمَن يضع يده عليها. وحتى لو لم تكن سورية نفسها غنية بالغاز، فكما أسبقنا القول فإنّ المهم بالنسبة إلى أميركا ليس ينابيع الغاز بل طرق وصوله إلى أوروبا الغربية. وهذا الصراع بالذات كان من بين أهم العوامل التي أدّت إلى افتعال الحرب على سورية وتأجيج الصراع الدولي عليها. كما أنّ جزءاً حيوياً من مشروع «خط الغاز العربي» الممتد على ١٢٠٠ كلم، من شمال سيناء إلى العقبة ومن العقبة يصل إلى بلدة الرحاب على الحدود السورية[١]. أما الجزء الثالث للخط فطوله ٣٢٤ كلم من الأردن إلى «دير علي» في سورية، ومن هناك إلى قرية رايان. ومن حدود سورية الشمالية يمكن وصله بخط الغاز في تركيا الذي يربط أيضاً تصدير الغاز العراقي. ولأنّ هناك صعوبات في الوصول إلى غاز أذربيجان وتركمانستان لوقوعه ضمن النفوذ الروسي، فإن سيطرة واشنطن على غاز شرقي المتوسط كانت أسهل.

كشف تقرير لموقع Washington Blog عن وثائق ومستندات وخرائط تربط الحرب السورية بمشاريع الغاز، كما يستعرض الحروب السابقة في المنطقة التي اندلعت بسبب النفط والغاز الطبيعي، ويصل إلى أنّ ما يجري في سورية مرتبط بصراع دولي على موقع سورية الحيوي وعلاقته بمشاريع خطوط الغاز. ويؤكد أنّ نقل غاز المشرق العربي إلى أوروبا لا جدوى اقتصادية له من دون سورية[٢].

ولذلك فرغم أنّ «أنّ سورية لها حصّة كبرى من غاز شرقي المتوسّط» كما أشار تقرير معهد واشنطن، فالأكيد أنّ ذلك لم يكن السبب الأساسي للحرب عام ٢٠١١، بل إنّ السبب الرئيس هو موقعها الاستراتيجي القديم، وكذلك توسّطها الطرق العالمية لمرور مشاريع

---

(١) كانت مصر والأردن ولبنان وسورية والعراق قد وافقت أن يبدأ توصيل خط الغاز العربي عام ٢٠٠٤. ولكن الغزو الأميركي للعراق واستحالة تصدير الغاز العراقي إلى أوروبا ساهما في تأجيل الموضوع، ثم تأجّل المشروع برمته بعد سلسلة الحروب في المنطقة.

(٢) « الحروب الأميركية من أجل النفط والغاز»، السفير، ٩ تشرين الأول، ٢٠١٢.

الغاز[1]. ومع أنّ سورية هي دولة منتجة للطاقة فإنّ إنتاجها متواضع، ولذلك هي قبل أي شيء موقع استراتيجي، وموقعها يكتسب الأهمية الأولى في الجيوبوليتيك الدولي لدى الولايات المتحدة والغرب. فالغاز وأنابيبه هو جزء من لعبة أكبر ويجب منع سورية بسياستها الوطنية أن تكون ممراً للنفط والغاز إلى أوروبا بمعزل عن إرادة أميركا. كما أنّ سورية عام ٢٠١١ كانت صاحبة النفوذ الأكبر في التوجّه لتفعيل حقول الغاز في شرقي المتوسط، وقد منحت شركة غازبروم الروسية حقوق التنقيب والاستثمار في أراضيها. وكدولة معادية لإسرائيل لا تسير في الركب الأميركي، كما يفعل معظم الدول العربية، كانت سورية على الدوام تحت العين الحمراء الأميركية وبخاصّة دعمها للمقاومة في لبنان وفلسطين والعراق. فالحرب على سورية لم تنشب فجأة بل سبقتها عشر سنوات من استعمال أميركا الجزرة والكلام المعسول مع الرئيس بشار الأسد والقيادة السورية، سواء مباشرة أو عبر الرئيس الفرنسي جاك شيراك ووزير الخارجية الأميركي كولن باول، أو مداورة قبل وبعد غزو العراق عام ٢٠٠٣، وانتهاءً بزيارات أمير قطر وأقطاب الدولة التركية في الأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ ومطلع ٢٠١١.

---

(١) اكتشفت الشركة السورية للنفط حقلًا جديداً للغاز في منطقة قارة وقد أنتجت إحدى الآبار ٤٠٠ ألف متر مكعب من الغاز. ويقدر الاحتياطي القابل للإنتاج بـ ٤٧ مليار متر مكعب غاز إضافة إلى ٢١ مليون برميل من المكثّفات. كما اكتُشفت كميات في منطقة صدد والبريج ودير عطية وفرقلس، حيث قدّر الاحتياطي القابل للإنتاج بـ٢٤ مليار متر مكعب إضافة إلى ٢٢ مليون برميل من المكثّفات. وشجّعت هذه الاكتشافات الجديدة على المزيد من التنقيب وخصوصاً في منطقة القلمون المجاورة للحدود اللبنانية، حيث تابعت الشركة السورية للنفط أعمال الحفر في هذه المناطق وعمليات مسح في المناطق الممتدة بين دير عطية وبلدة القسطل. وافتتحت وزارة النفط السورية مشروع استثمار غاز حقل صدد الذي يقع على مسافة ٦٠ كلم جنوب شرقي مدينة حمص وينتج مليون متر مكعّب يومياً (من بئري صدد١، وصدد ٣)، ويبلغ احتياطيه المؤكّد من الغاز الطبيعي ١٢ مليار متر مكعب كاحتياطي مؤكد قابل للإنتاج. ولقد أنتجت سورية في ١٢ شهراً قبل الحرب ٥,٥ مليارات متر مكعب بمعدل يومي.

العرض القطري - التركي

كان البديل القطري من الغاز الروسي في أوروبا من بنات أفكار واشنطن واستراتيجتها لإدارة مصادر الطاقة في العالم بقرار منها. ومنذ ١٩٩٥، ولعدّة سنوات، أصبحت قطر المصدّر الأول في العالم للغاز ولكنّها كانت تشحنه مسيّلاً بناقلات عملاقة وليس عبر أنابيب، فيما كانت روسيا المصدّر الأول للغاز المسيّل والجاف معاً عبر أنابيب أقل كلفة من الناقلات البحرية. وصفقة الغاز القطري كانت سبباً لانقلاب الابن على أبيه في حزيران ١٩٩٥. فقد استغل الأمير حمد سفر أبيه الأمير خليفة آل ثاني وقام بانقلاب جعله حاكماً لقطر. فوطّد العلاقات مع الولايات المتحدة بشكل غير مسبوق، وأصبح لأميركا قواعد عسكرية في الإمارة الصغيرة ومنها قاعدة السيلية الأميركية التي انطلق منها الغزو الأميركي لأفغانستان عام ٢٠١١ وغزو العراق عام ٢٠٠٣.

بدأ استخراج الغاز من قطر لتغذية السوق الأوروبية، وذلك عبر تسييله وشحنه بحراً لأنّ مدّ أنابيب من قطر إلى أوروبا ليس مكلفاً جدّاً فقط، بل كان مستحيل التنفيذ لأسباب جيوسياسية. ولم يكن ممكناً تسويق الغاز القطري للدول المجاورة. فخصّص الغاز القطري للسوق الأوروبية في منافسة مع الغاز الروسي، على أمل أن تخرج مشاريع عملاقة ترعاها أميركا ويغذيها الغاز القطري.

في العام ٢٠٠٩، جاء أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني ورئيس الحكومة التركية رجب طيّب إردوغان إلى دمشق للقاء الرئيس السوري بشّار الأسد. وظنّ اللبنانيون أنّ القمة الثلاثية لها علاقة ببلدهم لتسهيل تشكيل حكومة سعد الحريري بعد الانتخابات البرلمانية عامذاك. ولكن الملف اللبناني لم يكن سوى جزء من الضغوط الإقليمية والغربية على سورية وليس الأساس. إذ إنّ التركي والقطري جاءا يعرضان على الرئيس الأسد مشاريع أنابيب طاقة واستثمارات، على اعتبار أنّ ذلك سيجلب لسورية فوائد جمّة. والهدف طبعاً هو إبعاد سورية عن إيران وروسيا. وقدّم حمد وأردوغان إغراءات بأنّ جميع أنابيب المنطقة

سترتبط بالطريق السوري في حال موافقة الرئيس الأسد، وتصبح سورية ثريّة وينعم شعبها بحبوحة غير مسبوقة.

أمام هذا العرض المغري أخذ الرئيس السوري موقفاً لمصلحة روسيا فيه الكثير من التضحية الاقتصادية. وهذا الموقف يُسجّل لسورية في ملفات الصراع الدولي وحروب الغاز. فقد كان بإمكان دمشق أن تقبل العرض القطري التركي وتصبح نقطة ثقل الشرق العربي بالنسبة إلى الطاقة في العالم، ويكون لها نفوذ وكلمة مسموعة لدى دول الخليج والأردن وإسرائيل وتركيا. ولكنّها أخذت خياراً مبدئياً. ولكي يكون الموقف السوري أكثر وضوحاً لقطر وتركيا ومَن وراءهما، وقّعت دمشق الاتفاق الذي سبقت الإشارة إليه مع العراق وإيران لمد خط أنابيب غاز من إيران عبر العراق إلى مدينة حمص في سورية (كما في الخريطة أدناه).

رسم بياني: مشروع أنبوب الغاز من إيران إلى سورية فأوروبا

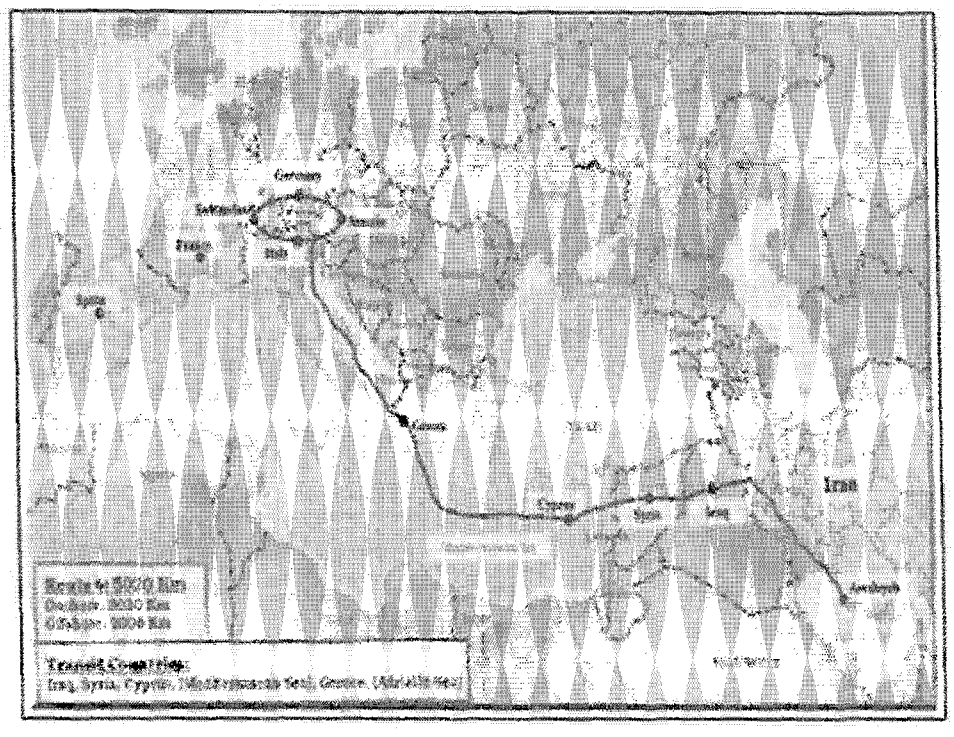

ومن تفاصيل هذا المشروع أنّ إيران تفضّل أن يتمّ تصدير غازها إلى أوروبا عبر الساحل اللبناني بخط يمتدّ من حمص إلى طرابلس، ما يجعل لبنان نقطة ثقل ليس لإنتاج غازه فقط بل لتجميع وتخزين واستخراج وشحن غاز المنطقة. وبهذا يصبح لبنان عضواً في نادي الدول الغنيّة. ولقد اعتبرت إيران أنّ مزايا لبنان اكتسبها أيضاً بوجود مصفاتين للبترول مع أنابيبهما منذ ٨٠ سنة، هما الزهراني والعبدة قرب طرابلس، مع إمكانية تطويرهما وتحويلهما إلى مرفأين لتصدير الغاز، وهذا أقل كلفة للمشروع. ولذلك اعتبر الخبير اللبناني حسن مقلّد أنّ مدينة حمص هي في غاية الأهمية بالنسبة إلى تلاقي خطوط الغاز العالمية في سورية، وأنّها كانت عقدة العقد في الحرب السورية التي اندلعت عام ٢٠١١، سواء بالنسبة إلى النفط أو الغاز، أو بالنسبة إلى الخط الإيراني - العراقي أو الخطوط القطرية والمصرية والإسرائيلية[1].

كانت روسيا لسنوات بعد سقوط الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٠ قد تراجعت عن العلاقة التاريخية التي ربطتها بسورية. ولكن منذ صعود بوتين، أخذت روسيا تقدّر إخلاص سورية رغم مكايد أميركا وحلفائها الإسرائيليين والخليجيين. ولم تكن روسيا تنظر تماماً بعين الارتياح إلى الأنبوب المشرقي حتى لو كان وراءه حلفاء أساسيون كإيران وسورية. فمصلحة روسيا هي في ضمان السوق الأوروبية. وبنظر الروس تختلف إيران عن سورية في درجة استعدادها لتحقيق مصالحها ولو كانت على حساب روسيا، وهذا ما لم تفعله

(١) وقّعت إيران وسوريا والعراق اتفاقية في منطقة «عسلوية» جنوب ايران، حيث يقع أكبر حقل غاز في العالم، بقيمة ١٠ مليارات دولار. وتنصّ على تصدير الغاز الإيراني إلى الدول الأوروبية بخط أنابيب طوله ٥ آلاف كلم وذلك عبر الأراضي العراقية والسورية واللبنانية، والبحر المتوسط. وينطلق خط الأنابيب الذي يبلغ طوله ٧٥٠ كيلومتراً من منطقة عسلوية في إيران ويجري خلالها تسليم الغاز إلى العراق عبر حدود محافظة أيلام. وقّع الاتفاقية المشرف على وزارة النفط الإيرانية محمد علي آبادي، ووزير النفط العراقي عبد الكريم اللعيبي، ووزير النفط السوري سفيان العلاو. يذكر أن إيران تمتلك ثاني أكبر احتياطي للغاز في العالم، وتنتج حالياً ٦٠٠ مليون متر مكعب يومياً حيث تصدّر ٣٧ مليون متر مكعب منها. (وكالة رويترز).

سورية. فإيران استجابت لخطوات استيعابية من أميركا والدول الأوروبية عام ٢٠١٥ بعد رفع العقوبات الغربية عنها حول الملف النووي، وإعادة العلاقات الاقتصادية. وبالتالي تخاف روسيا من احتمال اقتناع إيران بضخّ غازها هي إلى أوروبا وربما عبر مشاريع غربية مثل نابوكو عبر تركيا. وهذا التحوّل الإيراني يشكّل مخاطرة للروس أهم من مشروع الخط العراقي-السوري الذي لا يشكّل أساساً للخوف الروسي.

ولكن التخوّف الروسي مبالغ فيه لأنّه يفترض نجاح الخطوات الأميركية وسير إيران في ركاب الغرب، وموافقتها على الحياد تجاه إسرائيل، وأخيراً فكّ عرى التحالف الاستراتيجي بين إيران وسورية وحزب الله من جهة وبين إيران وروسيا من جهة أخرى. وهذه افتراضات غير محتملة في السنوات المقبلة. كما أنّ إيران لا تستميت لتصدير الغاز إلى أوروبا ولا تصدّق الإغراءات الغربية. فالصين وروسيا قدّمتا لها حوافز مهمّة لبيع غازها في الصين ويلدان آسيا ما يجعلها تتّجه شرقاً. ولقد أعربت الصين عن استعدادها لتمويل أنابيب من إيران تمرّ عبر الباكستان وتستوعب جزءاً من احتياطي إيران البالغ ٢٦ تريليون. ومن ناحية أخرى، فإنّ منافسة الغاز الإيراني للغاز الروسي في السوق الأوروبية ليست متوقعة. ذلك أنّ الطلب الأوروبي على الغاز يتضاعف باستمرار وأوروبا تبتاعه من جميع المصادر. وكذلك، فإن نمو الاستهلاك الأوروبي يسهّل تعاون إيران وروسيا ويقلّل من التنافس السلبي. فروسيا لا تطمع في كل السوق الأوروبية وتكتفي بحصّة الثلث التي يمكن أن تبقى ثابتة كنسبة ولكنها تتزايد عملياً كمّاً.

لقد تعطّل إنجاز الخط الإيراني - العراقي - السوري بسبب الحرب في سورية والعراق، ولكن بعد انتهاء الحرب وهذا متوقع، سيعود تنفيذ الأنبوب إلى الواجهة عام ٢٠١٨ ويرغم تركيا على التقرّب من إيران وسورية والعراق؛ هذا بعد تحقّقها من استحالة لعب دور الشرطي الأميركي في المنطقة كما كانت إيران في عهد الشاه، وصعوبة خوض حرب ناجحة على سورية. لقد كان طموح تركيا الأول وسيبقى الحصول على عضوية

الاتحاد الأوروبي، وكان دورها في مشاريع الغاز وإشعال حرب سورية من حدودها يحدد أميركياً على أساس أنّه وسيلة لإقناع الدول الأوروبية بقبولها.

لقد رفضت إيران باستمرار المشاركة في خط نابوكو الذي تعتبره موسكو عملاً عدائياً ضدها. ولذلك فغاز إيران لم يضارب على الغاز الروسي بل كان يكمله ويساعد روسيا على إقناع الاتحاد الأوروبي أنّها لا تحتاج إلى مصادر إضافية لأنّ تهمة الاحتكار تسقط عن موسكو التي تحتفظ فقط بنفوذها في وسط آسيا. فعندما وقعت الأزمة الأوكرانية عام ٢٠٠٦ وأوقفت موسكو ضخ الغاز، وكان بإمكان طهران أن تستغلّ الوضع وتعلن نيّتها مد غازها إلى أوروبا. لكنها لو فعلت ذلك لكان فعلاً عملاً عدائياً صارخاً ضد مصالح روسيا. فقد تبدّل الوضع بعد سنوات، إذ إنّ الغاز الإيراني عام ٢٠١١ أنقذ الموقف الروسي تجاه أوروبا ولم يضرّه. لأن دخول الغاز الإيراني خفّف من تهمة أنّ روسيا تسعى لاحتكار بيع الغاز. والأهم أن إيران لم تشكّل تهديداً للمصالح الروسية في وسط آسيا أيضاً. وأنّ مدّ أنبوب الغاز في أراضي سورية هو لمصلحة روسيا لأنّ سورية هي حليف موسكو الأهم في المشرق.

وبسبب إجراءات الحظر والمقاطعة الطويلة التي فرضتها الولايات المتحدة على سورية منذ أواسط الثمانينيات، تراجع إنتاج النفط وباتت عمليات الاستكشاف والتنقيب الجديدة قليلة، حتى أن الكميات المنتجة من النفط هبطت بنسبة ٩٠ بالمئة في حين هبط إنتاج الغاز إلى النصف من ٣٠ مليون م٣ يومياً إلى ١٦,٧ مليون م٣. وفي كانون الأول ٢٠١٣ أعلنت سورية صفقة مع روسيا لاستكشاف منطقة بحرية مساحتها ٢١٩٠ كلم٢ بحثاً عن النفط والغاز، على أن يكون الاستكشاف والتنقيب على نفقة الروس. «وفي حال تم اكتشاف كميات تجارية فيمكن لروسيا استعادة كلفة استثمارها» ومدّة التعاقد ٢٥ سنة. وهذه الاتفاقية جعلت روسيا ليس حليف سورية الرئيس فحسب بل لاعباً أساسياً في حوض شرقي المتوسط للنفط والغاز.

في ٢١ نيسان ٢٠١٧، أعلن الرئيس السوري بشار الأسد أن «السوق المحلية مفتوحة

الآن للشركات الروسية كي تأتي وتنضم إلينا وتلعب دوراً مهماً في إعادة بناء سورية والاستثمار فيها»، مضيفاً إنّ «الجزء الأكثر أهمية بالنسبة إلينا، وأعتقد بالنسبة إليهم أيضاً، هو مجال النفط والغاز، وقد انضمت أخيراً بعض الشركات الروسية إلى القطاع خلال الأشهر القليلة الماضية، وتجرى الآن الخطوات الأخيرة في عملية توقيع العقود».

الحرب على سورية

بدأت الحرب على سورية للقضاء عليها وتفتيتها إلى كيانات متعاونة وتابعة لأميركا وحلفائها. وأخذت تركيا منذ ٢٠١١، العام الأول للحرب، تدفع باتجاه تدمير سورية ففتحت حدودها معها لدخول آلاف الإرهابيين وكميات الأسلحة ومجموعات عسكرية رسمية ومخابراتية تابعة لدول غربية وعربية[1].

من جهتها شاركت قطر في الحرب بتمويل وتأسيس «مجلس انتقالي سوري» يرأسه برهان غليون. لقد تولّى الثنائي روبرت فورد (سفير أميركا السابق في دمشق) وفريدرك هوف (الخبير بملف الغاز في المشرق) وهما عضوان في «خلية الأزمة السورية» في الخارجية الأميركية، توزّع الأدوار. فاهتم الأول (روبرت فورد) بتفاصيل مصادر الدعم «للمعارضة السورية» على نحو يستجيب لمتطلبات خرائط الطاقة التي هندسها فريدريك هوف وجعلها قابلة للتجسّد على الأرض. وشملت خطة فورد إنشاء «حكومة سورية مصغّرة» في الخارج لديها امتدادات داخل المجموعات المسلّحة في شمال سورية وفي ريف دمشق ومنطقة حمص بهدف الوصول إلى تقسيم واقعي لسورية تتكوّن خارطته من مناطق مرور الطاقة، أما بقية الأراضي الخالية من حقول الطاقة فيمكن تركها للدولة السورية. وأخذت هذه الخطط مصالح إسرائيل بالاعتبار لأن إسرائيل تحتاج إلى تصدير إنتاج حقلَيْ ليفييتان وتامار إلى أوروبا وليس هناك أوفر من طريق حمص.

(1) لمزيد من التفاصيل حول الحرب على سورية، يرجى قراءة كتاب كمال ديب، الحرب السورية، بيروت، دار النهار، ٢٠١٥.

وفي السياق وُلد تنظيم «الجيش الحر» وكانت مهمّته احتلال ولو مسافة مائة متر على الحدود التركية -السورية ليكون مركزاً للمجلس المزعوم. فتقوم قطر وتركيا بالاعتراف به ممثلاً شرعياً لسورية. وهكذا حبس العالم أنفاسه وهو يراقب أحداث سورية في ربيع وصيف العام ٢٠١١ بانتظار أن «يسقط النظام»، كما وعدت الدوحة وأنقرة.

وفي تلك الأثناء أخذت تركيا تحلم بالاستفادة من عائدات ترانزيت الغاز القادم من قطر ومصر وإسرائيل عبر سورية في حال تسلم الائتلاف السوري السلطة في دمشق. وكان التصوّر القطري - التركي حول ضرب سورية وسرعة «سقوط النظام» هو الذي صدّقته واشنطن والغرب وإسرائيل - أي إنّ الحكومة السورية ستسقط بسرعة وستنهار أجهزة الدولة ويلحق ذلك دخول الجماعات المسلحة دمشق وحلب. ولكن الجميع فوجئوا بقدرات الدولة السورية على الصمود والانتقال من الدفاع إلى الهجوم خلال أشهر، وتسديدها ضربات قاتلة لأعدائها، دون تقديم أي تنازلات.

وهكذا أصيبت تركيا بحال من الهذيان جراء خساراتها المتعددة بدءاً بسقوط «الإخوان» في مصر وتونس والفوضى في ليبيا وصمود المؤسسة العسكرية السورية وانتصارها، وتراجع فرص نجاح المشاريع التي ستسفيد منها.

وكانت واشنطن تدرك حين أشعلت الحرب على سورية أنّ عدم سقوط دمشق قد يعني نهاية فكرة عالم القطب الواحد الذي كان استراتيجيوها يخطّطون له منذ العام ١٩٩٠. كما أنّ البدائل عن سقوط سورية لكي تبقى أميركا سيدة العالم هي أيضاً صعبة. فالبديل المنطقي الأول هو إهمال سورية موقتاً وتوجيه ضربة عسكرية كبيرة لإيران تكون موجعة إلى الحد الذي يساعد أميركا أن تعلن انتصاراً ثم تفتح بعدها باب التعاون مع إيران. ولكن مثل هذه الضربة مستحيلة لأنّها قد تدمّر الاقتصاد العالمي خصوصاً إذا كان الردّ الإيراني قوياً. فأكثر من نصف بترول العالم سيقع تحت رحمة المدافع الإيرانية، وإذا رأفت إيران بجيرانها العرب الذين يخدمون أميركا، يكفي أن تقصف منشآت الطاقة الكهربائية في مدن الخليج الرئيسة لكي تعم فوضى اقتصادية وأمنية عالمية.

تخطط أميركا منذ مائة عام أن يكون لديها بدائل على أراضيها؛ ولتدارك أزمة اقتصادية قاتلة في حال مواجهة مع إيران، وضعت واشنطن في حساباتها أنّها ستستخرج النفط من خليج المكسيك وتستعمل احتياطياتها الهائلة بديلاً لنفط الخليج العربي إذا اشتعلت الحرب مع إيران. وجزء من هذا التخطيط الاستراتيجي الأميركي تضمّن تشجيع دول الخليج على تجنّب مضيق هرمز (أي نقل الطاقة بحراً) والتركيز على مشاريع الأنابيب في البر.

ولذلك فالفشل في إسقاط سورية سريعاً كما كان متوقّعاً، أدّى إلى تراجع فرص أنابيب تحت نفوذ أميركا التي ترغب في وضع يدها على شرقي المتوسط. وقد بدا عام ٢٠١٧ أنّ سورية قد انتصرت في الحرب، رغم أنّه يمكن اعتبار الحرب السورية معركة من سلسلة معارك قادمة في المجال الأوراسي الأوسع.

لقد تمكّنت سورية بمساعدة حلفائها من استيعاب الهجوم، وفتح الطريق أمام قوى دولية تمثلت بصعود دول البريكس التي تملك الاقتصاد القوي والقوى العسكرية، والموقع الاستراتيجي والحجم الديموغرافي الكبير (البريكس تمثّل ٤٤ بالمئة من سكان العالم). وأثناء الحرب السورية، احتدم الصراع بين الولايات المتحدة ودول البريكس وخصوصاً مع حليفتي سورية الأساسيتين، روسيا وإيران. واستعملت الولايات المتحدة سلاح أسعار النفط لضرب الاقتصاد الروسي. فقد طلبت واشنطن من السعودية ضخ النفط وتخفيض الأسعار ما حمّل الدول العربية المنتجة للنفط انخفاضاً هائلاً في إيراداتها وعلى حساب اقتصاداتها وموازنات حكوماتها (وسنعود إلى هذه المسألة).

كان وضع سورية بين ٢٠١١ و٢٠١٧ أفضل بكثير من ليبيا التي سقطت ضحية حلف الناتو في خريف ٢٠١١. فسورية دولة مركزية قوية ولها حلفاء أقوياء في لبنان والعراق وتحالف استراتيجي مع إيران وروسيا. ولذلك حاول الغرب منذ وصول بشار الأسد إلى الحكم عام ٢٠٠٠ الضغط عليه ليبتعد عن إيران وعن المقاومة. ولتحقيق هدف التفريق بين سورية وإيران أغدق الغرب وأعوانه العرب الوعود الديبلوماسية والمادية والإغراءات. وإذ

رفض الرئيس السوري الإغراءات كان ذلك سبباً إضافياً للحقد عليه شخصياً وعلى وطنه سوريا.

الأمر المهم الآخر هو أنّ الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ أقلقت واشنطن ودفعتها إلى سياسات مستعجلة وعدائية. فضغطت على أصحاب المليارات من الملوك والأمراء العرب لشراء السلاح من المصانع الأميركية والإنفاق على تحقيق الأهداف الأميركية في سورية والعراق والبحرين واليمن ولبنان وليبيا، وتزويد المسلّحين بالعتاد والأموال لإشعال الحرب في سورية.

في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ بدت خارطة الدعم الأميركي والقطري والتركي لمسلحي المعارضة في شمال سورية ومنطقة حمص وريف دمشق على أساس المناطق السورية التي يُراد أن تمر عبرها خطوط الطاقة باتجاه تركيا. وهكذا تصبح حمص وجوارها والطرق المؤدية إليها تحت سيطرة الجماعات المسلّحة الموثوق بها من تركيا وقطر وأميركا. وتتّضح علاقة النشاط العسكري للجماعات المسلحة وهدف السيطرة على مناطق مرور الطاقة في خطين: الأول في ريف دمشق الشرقي بالقرب من طريق ريف دمشق – تدمر ويصل إلى «حوارين» شرقي النبك وجوار القُصير بحوالى ٣٠ كلم. ومن ثم إلى حمص عبر تلبيسة والرستن، ومن هناك إلى مدينتَيْ طرابلس واللاذقية. وجميع هذه المناطق أصبحت نقاط اشتباك سعت الجماعات المسلحة للسيطرة عليها. أمّا الخط الثاني فكان في شمال سورية من حمص ويمرّ عبر حماة إلى معرة النعمان في قلب محافظة إدلب المحاذية لتركيا.

حقيقة الأنبوب القطري

شهد العامان ٢٠١١ و٢٠١٢ أوج مشاركة قطر وتركيا في الحرب على سورية، وأخذ محلّلون وكتّاب يعتبرون أنّ الغاز الطبيعي يحتل موقعاً رئيساً في الحرب، ويشيرون إلى

أهمية مدينة حمص وإلى معلومات عن مشروع أنبوب لجر غاز قطر إلى أوروبا[1]. ونُسبت هذه المعلومات إلى شركة نفط عملاقة غربية. وقد أُفيد أنّ مدينة حمص وريفها هي «عقدة هذا المشروع، حيث ينطلق منها أنبوب رئيس «يتفرع منه ثلاثة أنابيب، الأول باتجاه اللاذقية على الساحل السوري والثاني باتجاه طرابلس والثالث باتجاه تركيا». والهدف الأساسي كان إيصال الغاز القطري والإسرائيلي إلى السوق الأوروبية «لمنافسة احتكار روسيا تزويد أوروبا بالغاز وتحرير تركيا من الاستمرار في اعتمادها على استيراد الغاز من إيران، ومنح إسرائيل فرصة لتصدير غازها إلى أوروبا براً بكلفة رخيصة». ولذلك كان المأمول أنّ تخريب سورية سيخلق وضعاً سياسياً يسمح بتنفيذ المشروع، فتعامل كثيرون معه على أنّه حقيقة. وأنّ التحالفات وسير المعارك تعتمد عليه، وبعد بدء الحرب في سورية صار صحفيون عرب وأجانب (مثل بيبي اسكوبار) يستخدمونه لتفسير الصراع على أساس أنّه تنافس بين أنبوب قطري وآخر إيراني إلى البحر المتوسّط.

ولكن محللين وكتّاباً آخرين اعتبروا أنّ «أنبوب قطر» هو مشروع على ورق وليس سبباً للحرب، وأنّ لا أدلّة على صحّته، بل إنّ أساس الموضوع كان تصريحاً مقتضباً لأمير قطر في آب ٢٠٠٩، إثر لقاء مع القادة الأتراك في إطار حديثٍ عن التعاون في مجال الطاقة. حيث قال لهم إنّ بلاده متحمّسة لفكرة أنبوب يربط قطر بتركيا، وإنّ لجنة ستكلّف دراسة الموضوع. ولكن لم يسفر عن أي نتائج ولم تحصل اتفاقات ومفاوضات ولم تظهر دراسات هي عادة ما تسبق مشروعاً بهذا الحجم. «أمّا التصريحات التفاؤلية التي يدلي بها رؤساء الدول في القمم واللقاءات فهي لا تعدو، في كثير من الحالات، أن تكون لطفاً دبلوماسياً»[2].

كان الأقرب إلى الحقيقة هو الأنبوب الإيراني – العراقي السوري الذي كاد ينجز لولا الحرب. أمّا فكرة الأنبوب القطري فهي تحتاج إلى سنوات من التحضير وإلى موافقة الدول

(1) «مساعٍ قطرية لتأمين خط أنابيب إلى حمص ليتفرّع إلى أوروبا – الغاز يرسم خارطة الحرب»، ناصر شرارة، ١٣ تشرين الثاني ٢٠١٢.

(٢) «أنبوب الغاز القطري: كيف تولد الخرافات»، ٣٠ كانون الأول ٢٠١٥، عامر محسن جريدة الأخبار.

التي يفترض أن يمرّ بها، وهي تواجهه عقبات جمّة. فهو يجب أن يمرّ في السعودية التي لا تثق بقطر ولا تتعاون معها. وهذا تعرفه قطر منذ التسعينيات وإلا لما اضطرّت أصلاً إلى بناء مشاريع تسييل الغاز المكلفة، ولا سعت إلى شراء الناقلات الضخمة. ولو تسامحت السعودية مع قطر لكانت دول الخليج تستهلك الغاز القطري اليوم. فالسّعوديّة تحتاج إلى كميات كبيرة من الغاز وكذلك الإمارات والكويت والعراق وصولاً إلى أسواق الأردن ولبنان. والغاز القطري ـ لأنه اقتصادي وسهل الاستخراج بشكل استثنائي وقريب جغرافياً من هذه الدول ـ قد يكون أرخص وأوفر حتى من البديل المحلّي لهذه الدول. ولكن قطر خافت أن يصبح الأنبوب الذي سيمثّل الشريان الحيوي للاقتصاد القطري تحت رحمة السعودية فيتعرّض للقطع كلّما اختلف البلدان أو كلما انتقد ضيف السعودية على محطة الجزيرة. ومن جهة أخرى فالسعودية لا تقبل أن تضع نفسها تحت رحمة الغاز القطري[1].

---

١) يرى الباحث عامر محسن أنّ «حكومات الخليج لم ترفض بناء شبكة غازٍ إقليمية بسبب المناكفات القبلية والنزاع على واحة في الصحراء، بل لأنّها أساساً تملك نظرةً قاصرة عن التنمية والثروة والأولويات، ولا يضير سلالاتها أن تحرق مليارات الدولارات هدراً ثمناً لخلافٍ عائليّ مع قطر». ويستشهد عامر محسن بدراسة بريطانية عن نشوء صناعة الغاز القطري ونظام الطاقة في الخليج (جيم كراين وستيفن رايت، مدرسة لندن للاقتصاد، آذار ٢٠١٤، قطر ترتقي فوق إقليمها: الجيوسياسية ونبذ السوق الخليجية للغاز) وتحوّل الثروة القطرية إلى لاعبٍ في السوق الدولية للغاز، بدلاً من أن تستخدم قطر هذا المورد لتنمية إقليمٍ هو في أمسّ الحاجة إليه. فكلّ دول الخليج في حاجةٍ متزايدة للغاز، والغاز القطري الرّخيص والوفير يشكّل فرصةً للمنطقة كلّها، والجغرافيا قريبة وسهلة. وإنّ أنبوباً خليجياً لنقل الغاز القطري من حقل الشمال كان سيكلّف في بداية التسعينيات أقلّ من ملياري دولار، تتقاسمها الدّول الستّ، ويضخ ٣٠ مليار متر مكعّب من الغاز سنوياً (وهو رقمٌ هائل بمقاييس تلك المرحلة، يغني عن استهلاك دول الخليج لنفطها لإنتاج الكهرباء ويوفّر طاقةً رخيصة لمختلف الصناعات). وللمقارنة، كلّفت المرحلة الأولى من مشروع تسييل الغاز القطري وبيعه في آسيا الجانب القطري وحده أكثر من أربعة مليارات دولار، وقدرة المشروع هي أقلّ من ربع سعة مشروع أنبوب لم ينفّذ (عند بيع الغاز المسال، فإنّ ثلثي قيمته أو أكثر بالسعر العالمي تذهب كلفةً لتسييله ونقله ثمّ إعادته إلى حالته الغازية. فيكون السّعر الفعلي للغاز الذي يتلقّاه البلد المنتج wellhead price قسماً بسيطاً من سعر البيع).

المصدر: عامر محسن، «عن الطاقة والسّيادة»، الأخبار، ١٧ تموز ٢٠١٧

ولكن التقليل من أهمية «الأنبوب القطري» لا يعني صرف النظر عن أهمية قطر وغازها ودورها في الحرب على سورية[1]. إذ ينسى كثيرون - محلّلون ومراقبون - أنّ الولايات المتحدة ومنذ علاقتها القديمة بالسعودية وهي تحاول شق أنابيب في الأراضي السورية. فانقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩ دعمه الأميركيون لأنّه وعد بالضبط بأنّه سيوافق على شق خط أنابيب شركة آرامكو (Aramco) الأميركية - السعودية (المعروف بخط التابلاين Tapline).

وعندما جاء أوباما إلى البيت الأبيض عام ٢٠٠٩ كان ملف إشعال حرب سورية قد بات على نار حامية front burner ومعه المشروع القديم: شق أنابيب النفط السعودي وهذه المرّة أيضاً الغاز القطري لشحنه إلى أوروبا الغربية وتحقيق رغبة واشنطن في فطام أوروبا عن الغاز الروسي. وضمن التوجّهات نفسها أمرت إدارة أوباما عام ٢٠١٤ بالانقلاب الأوكراني وإشعال أزمة القرم مع روسيا وبإغراق الأسواق بالنفط السعودي الرخيص وبتصعيد الحرب على سورية (دخول داعش الذي بالغت واشنطن بأهميته وحجمه). ذلك أنّ فوز داعش والعصابات التكفيرية في سورية والعراق كان سيؤمّن وصول جماعة تحمل العقيدة الوهابية نفسها الموالية لأميركا فتكون الفرحة للجميع: لأميركا ودول الخليج وإسرائيل[2]. وتتولى داخل أميركا أجهزة إعلامية ضخمة - من صحف ومواقع إخبارية ومحطات تلفزة وراديو - غسل دماغ الرأي العام الأميركي بإيهامه أنّ الحكومة الأميركية تسعى لجعل العالم أكثر ديمقراطياً واحتراماً لحقوق الإنسان وأقل فساداً، في حين أنّ واقع الأمر هو دعم العصابات الإرهابية المتوحشّة في البلدان العربية والجماعات النازية الجديدة في أوكرانيا وجمهوريات البلطيق. وأشاع الإعلام الأميركي، مدعوماً من إعلام أوروبي وعربي تابع، أنّ

(1) لمزيد من التفاصيل حول الدور القطري في الحرب السورية، يرجى قراءة كتاب كمال ديب، أزمة في سورية، بيروت، دار النهار، ٢٠١٣.

(2) Baer, Robert, *Sleeping with the Devil: How Washington Sold Our Soul for Saudi Crude*, New York, Crown Publishers, 2003.

أميركا عندما تقصف بلداً ما فذلك لمنع حكومة ذلك البلد من قتل شعبها أو لمنع استعمال أسلحة كيماوية، مع أنّ نتائج أعمال أميركا العسكرية في أي مكان – ليس في فيتنام وكمبوديا فحسب بل في العراق ويوغسلافيا وبلدان أخرى – كانت كارثية بشرياً واقتصادياً وألحقت ضرراً فادحاً بالشعوب التي تدّعي حمايتها. وقيام سورية بردّ العدوان والتصدّي لجحافل الغزاة هو حق شرعي وضربة لأميركا التي تمارس الغزو والتدمير الشامل ونهب الأمم أسلوباً للحياة American way of life.

أمّا الرئيس الأميركي دونالد ترامب، فأول رحلة خارجية له بعد دخوله البيت الأبيض في كانون الثاني ٢٠١٧ كانت إلى الرياض؛ وكان برفقته ممثلون من ٥٠ شركة كبرى أميركية عملوا على توقيع عشرات الاتفاقيات مع الشركات المماثلة في السعودية. ومن فرط استعماله للتويتر، كتب ترامب قبل وصوله إلى الرياض أنّه يستعد لأول رحلة خارجية وستكون لحماية مصالح أميركا. وأسفرت هذه الزيارة عن توقيع سلسلة صفقات مع السعودية بلغت ٤٨٠ مليار دولار، توزّعت على عدد من السنوات، بينها صفقات أسلحة بقيمة ١١٠ مليارات دولار، إلى جانب مذكرة تزوّد الولايات المتحدة بموجبها السعودية بأسلحة قيمتها ٣٥٠ مليار دولار على مدى عشر سنوات، ما يضمن مستقبل مصانع الأسلحة الأميركية أقلّه لعقد كامل. وطبعاً هذه الأسلحة لم تكن للدفاع عن المملكة بل لخدمة أجندة الحروب الأميركية في الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا (حتى أنّ السعودية كانت تدعم جهود أميركا لتخريب نيكارغوا في أميركا الوسطى في الثمانينيات من القرن العشرين). أمّا بقية الصفقات السعودية فقد شملت التكنولوجيا والكهرباء والتنقيب وتثمير الثروات الطبيعية (صفقة لشركة آرامكو بقيمة ٥٠ مليار دولار) والصناعات البتروكيميائية السعودية والطيران (صفقة مع شركة بوينغ لبيع طائرات ركاب للخطوط الجوية السعودية). على أن تستثمر السعودية في القطاعات الصناعية داخل الولايات المتحدة نفسها في الشركات المتخصّصة بالتكنولوجيا والتجهيزات الإلكترونية والاتصالات اللاسلكية والبنية التحتية والإسكان.

وأكّدت المذكرات استمرارية الشراكة العسكرية والسياسية والاقتصادية بين الرياض وواشنطن تحت شعار محاربة الإرهاب[1].

لقد رافق زيارة ترامب عزل قطر، الخادم الأمين للسياسة الأميركية، ولم يكفِ أنّ سياسة قطر الخارجية وثروتها من الغاز جعلتها على اللائحة السوداء بالنسبة إلى السعودية. بل إنّ إطلاق قطر لمحطة الجزيرة عام ١٩٩٥ والفسح في المجال لانتقاد الأنظمة العربية ومنها دول الخليج، أشعل غضب الشقيقات. وشرح موقع لومبرغ المالي الأميركي النافذ أنّ سبب عزل قطر في صيف ٢٠١٧ كان له علاقة بالغاز: «and the dispute's long past and likely lingering future are best explained by natural gas».

على أنّ خلاف السعودية وقطر بدأ منذ ١٩٩٥ عندما شرعت الدوحة في تصدير غاز «حقل الشمال» الذي تتقاسمه مع إيران. وأصبحت قطر عملاق طاقة يجني ثروات خيالية، كما حصل للسعودية في السبعينيات من دفق المال الغزير جراء بيع النفط وارتفاع سعر البرميل. وهذا لا يعني أن قطر قد أصبحت المصدّر الأول للغاز المسيّل في العالم – تليها غازبروم الروسية – بل بات معدّل دخل المواطن القطري سنوياً ١٣٠ ألف دولار – أي الأول في العالم[2]. وبهذا تحرّرت قطر نسبياً من طغيان الحضور السعودي الهائل في «مجلس التعاون الخليجي» (الذي وُجد أساساً بإيعاز أميركي عام ١٩٨٠ ليقف في وجه إيران بعد سقوط الشاه وليس من منطلقات قومية وحدوية). وهكذا أصبحت إمارة قطر غير تابعة للرياض كما كانت لعقود طويلة. وهذا ما أغاظ الرياض إلى حدّ أنها في البيان الذي أعلنت فيه قطع العلاقات مع الدوحة وإغلاق الحدود في ٥ حزيران ٢٠١٧ اعتبرت حكام قطر وكأنّهم سرقوا قطعة منها هي امتداد للأراضي السعودية «extension of their brethren in the Kingdom».

فكل المال الذي أهدرته قطر لتمويل أزمات و«ثورات ربيع» في بلدانٍ عربية (ليبيا

(1) «War and Oil Reserves: Trump's US-Saudi Partnership», Stephen Lendman, Global Research, May 22, 2017.

(2) «Forget Terrorism»: The Real Reason Behind the Qatar Crisis Is Natural Gas, Tyler Durden, Global Research, June 07, 2017, Zero Hedge 6 June 2017.

وسورية ومصر خصوصاً) يشكل نسبة صغيرة من احتياطياتها المالية الهائلة. ولكن مقارنة بدولٍ أخرى، فإنّ ما أنفقته قطر لإشعال النار في سورية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ فاق أي بلد آخر، وفاق أهمية أي دعم أميركي وغربي للجماعات المسلحة في سورية. لقد دعمت قطر أيضاً الإخوان المسلمين في مصر عشية «ثورة ٢٥ يناير» عام ٢٠١١ ما أغضب السعودية التي وقفت بحزم مع الرئيس السابق حسني مبارك، ثم آلت الأمور إلى السعودية بتسلّم العسكر السلطة ووصول القائد الأعلى للقوات المسلحة عبدالفتاح السيسي إلى سدّة الرئاسة عام ٢٠١٤.

كما دعمت قطر حركة حماس في غزة وجماعات مسلحة معادية للسعودية والإمارات في ليبيا. وفي حالة سورية، فقد عللت قطر النفس أنّ إنفاقها مليارات الدولارات على التدمير سيؤدي إلى إسقاط الرئيس بشار الأسد «قبل رمضان» في صيف ٢٠١١. وكان أمير قطر حمد آل ثاني وابنه جاسم بن حمد يهدّدان ويتوعدان ويتصرفان كقوى عظمى. وإذ لم يحصل ما وعدا به وتبيّن أنّ سورية عصيّة، اختفت قطر عن الرادار واختفى أميرها بعد تنازله لابنه تميم في ٢٥ حزيران ٢٠١٣، لتظهر السعودية على الساحة السورية تمويلاً وتسليحاً للجماعات المسلّحة، ولتأخذ الحرب ضد سورية وجهاً سلفياً صارماً.

ورغم أنّ قطر فتحت أراضيها لإقامة قواعد عسكرية أميركية، ومنها أكبر قاعدة في الشرق الأوسط ودأبت في تطوير العلاقات مع إسرائيل، فإنّها انفتحت على إيران أيضاً واستثمرت عام ٢٠١٦ مبلغ ٢,٧ مليار دولار من احتياطيها الهائل في شركة Rosneft Oil التي تملكها الحكومة الروسية. حتى بدا للسعودية وأميركا أنّ قطر تنحرف إلى الضفة الأخرى، وربما يجرفها تيار المحور الروسي السوري - الإيراني على الأمد الطويل. ولبضع سنوات كانت شقيقاتها في مجلس التعاون تتحيّن الفرص لمحاسبتها. وجاءت الفرصة مع دونالد ترامب كما ذكر موقع بلومبرغ الذي جاء إلى الرياض وأطلق نداءً أنّ على «كل دولة عندها ضمير أن تعزل إيران». وإذ اعترض أمير قطر، جاءه الرد سريعاً بإجراءات المقاطعة والعزل من السعودية والآخرين. ثم أخذ ترامب يتبجّح عبر التويتر أنّه وراء عزل قطر ويهلل للخطوة السعودية:

Donald J. Trump ✅ @realDonaldTrump

So good to see the Saudi Arabia visit with the King and 50 countries already paying off. They said they would take a hard line on funding...

9:36 AM - 6 Jun 2017

Donald J. Trump ✅ @realDonaldTrump

...extremism, and all reference was pointing to Qatar. Perhaps this will be the beginning of the end to the horror of terrorism!

9:44 AM - 6 Jun 2017

رسم بياني: تحليل أهمية غاز قطر المسيّل
ومخاطر عزلها

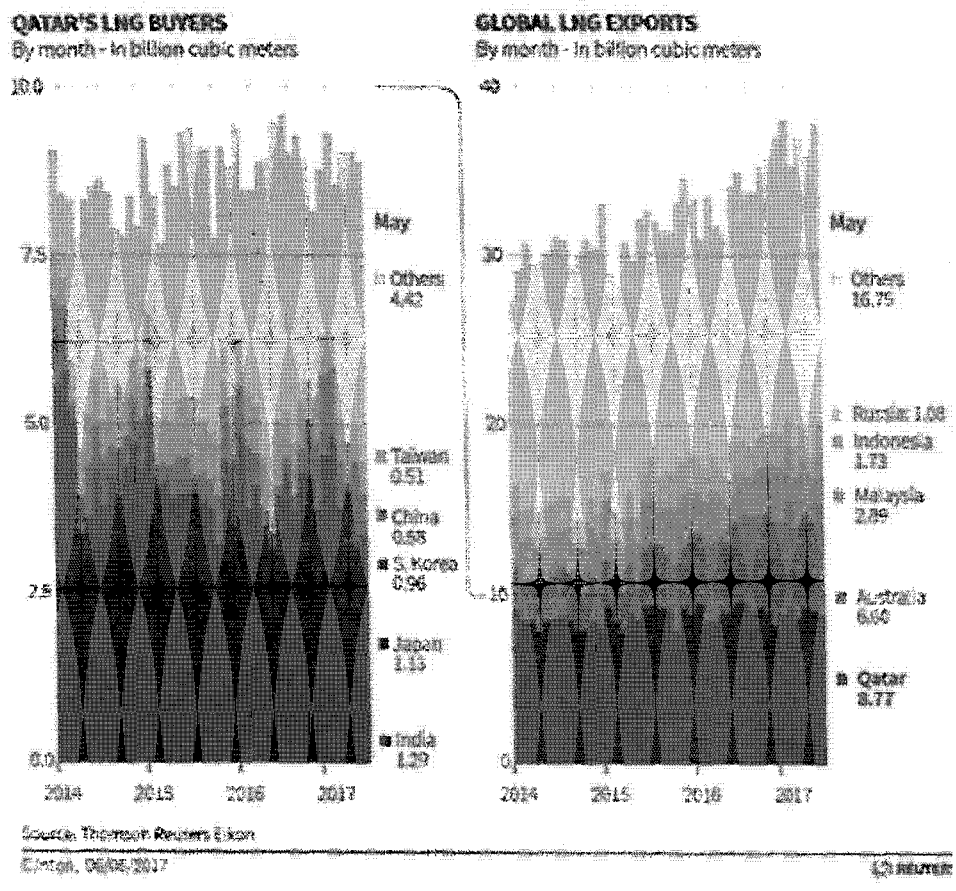

خلاصة

يتضح أنّ أوكرانيا وسورية هما جبهتان لحرب واحدة واستراتيجية واحدة وهي سعي أميركا لضرب الصين وروسيا ومنعهما من إقامة قوّة مشتركة على امتداد أوراسيا تكون القطب المضاد للولايات المتحدة. وفي كل جبهة برز موضوع مَن يسيطر على أنابيب الغاز سواء من روسيا إلى الاتحاد الأوروبي عبر أوكرانيا أو من إيران وسورية ولبنان عبر سورية إلى الاتحاد الأوروبي. وكانت رغبة أميركا أن تكرّر في سورية ما فعلته في ليبيا: تدمير البنية التحتية والمنشآت الصناعية وقتل رئيس البلاد وإغراق سورية في فوضى شاملة. فمن منظور واشنطن أنّ مَن يسيطر على سورية يسيطر على الشرق الأوسط على أساس أنّ سورية هي بوابة آسيا، ويمكن لأميركا إذا وضعت اليد عليها أن تعرقل ظهور العملاق الأوراسي (وعلى رأسه الصين وروسيا)، وتحبط مشاريع «طريق الحرير» من شمال الصين إلى أوروبا. ولكن صمود سورية هو الذي أفسد هذا السيناريو. ومن أسباب الفشل الأميركي أنّ الأعمال العسكرية في سورية أشاعت الفوضى والخراب فعلاً ولكنّها لم تؤدِ إلى النتائج المطلوبة وهي وضع اليد على طرق الغاز والنفط والسيطرة على الدول العربية ذات الأنظمة الجمهورية، حتى بعدما أنفقت السعودية وقطر عشرات مليارات الدولارات ووضعت تركيا سمعتها ومقوماتها على المحك. فأضحى عمل أميركا مثل الدب الذي دخل محل خزف وكريستال لنهبه لكنّه أمعن في تكسير البضائع.

الفصل التاسع

حروب الغاز في شمال إفريقيا

حول ثروات شمال إفريقيا، فقد جاء في تقرير بنك التنمية الإفريقي للعام ٢٠١٥ أنّ ثمّة سبع دول إفريقية تملك احتياطيات كبيرة من الغاز الصخري، وأكبر هذه الاحتياطيات موجود في المغرب وجنوب إفريقيا وليبيا والجزائر. كما توجد كميات مهمة في تونس وموريتانيا. ولهذا تسعى واشنطن وأوروبا إلى الاستفادة من احتياطي طاقة المغرب العربي وكذلك وُجهت الجزائر، خصوصاً وأن تدخّل الأطلسي في ليبيا سبقته اكتشافات كبرى للغاز والنفط فيها.

كانت فرنسا رأس حربة حلف الناتو في الحرب على ليبيا عام ٢٠١١ والتي أُطلق عليها اسم «عمليّة رياح الجنوب Le vent du sud» وهو اسم محبّب للفرنسيين يذكّرهم باستعمارهم القديم للجزائر. ولقد انطلقت عملية الناتو ضد ليبيا بتعاون فرنسي – بريطاني لإسقاط حكومة معمر القذافي، واتخذ الناتو شعار «الربيع العربي» ستاراً لإقناع الرأي العام العالمي بضرورة سحق «نظام معمر القذافي الدكتاتوري».

ولئن كانت ليبيا بعيدة عن سورية والجزائر وفي عزلة في شمال إفريقيا – على شرقها تقع مصر المنضوية تحت المظلة الأميركية وكامب دافيد وعلى غربها تونس التي كانت تتحوّل نحو الحكم الإسلامي ـ فقد كان سهلاً أن يستفرد بها حلف الناتو. وكان إسقاط ليبيا حلقة من سلسلة تشمل الشمال الإفريقي وصولاً إلى «دول الساحل» (الصحراء الإفريقية الكبرى)، مالي وتشاد والنيجر. ولقد مرّ الاحتلال الفرنسي – الأميركي لدولة مالي عام

٢٠١٣ وكأنّه حدثٌ عابر ولكنّه كان فقرة مهمة من حروب الغاز العالمية التي تريد نهب ثروات القارة الإفريقية[1].

كما جاء تقسيم السودان عام ٢٠١١ إلى شمال عربي وجنوب إفريقي جزءاً من حروب الغاز لأنّ السودان كان مرشّحاً لأن يصبح أكبر مصدّر في العالم للوقود الحيوي. فكان وضع اليد عليه ضرورياً لأميركا للسيطرة على حقول الغاز في إفريقيا، خصوصاً الحقول الكبرى في نيجيريا وفي شمالي إفريقيا. وهكذا لا يمرّ أي غاز إفريقي إلى أوروبا من دون رضا أميركا. ذلك أنّ توقيع غاز بروم الروسية عدة عقود مع نيجيريا خلق حاجة أميركية للسيطرة على الجزائر وليبيا. فالجزائر بلد غاز ولكنّه أيضاً مفتاح عبور إفريقيا إلى أوروبا، كما جعلت أميركا من تركيا مفتاح عبور إلى أوروبا.

حرب مالي وأجندة أميركا في الساحل الإفريقي

مالي هي بلاد فقيرة في الصحراء الإفريقية الكبرى وهي مغلقة لا تطل على أي بحر تبلغ مساحتها مليوناً و٢٤٠ ألف كلم مربّع وعدد سكانها يزيد عن ١٤ مليون نسمة، ويتصف شعبها بحبه للسلام ونمط حياة الرعاة والمزارعين الهادىء.

في ٢١ آذار ٢٠١٢ دبّرت الولايات المتحدة وفرنسا انقلاباً عسكرياً استولى على القصر الرئاسي في العاصمة باماكو وأطاح الحكومة المنتخبة ديمقراطياً وفَرَضَ حكماً عسكرياً. فمالي ليست دولة تتمتّع بموقع استراتيجي هام لمجاورتها عدداً كبيراً من الدول (الجزائر شمالاً وموريتانيا غرباً والسنغال وغينيا وساحل العاج وبوركينا فاسو والنيجر جنوباً) وذات موقع هام في الحضارة الإسلامية والعربية مركزها مدينة تمبكتو التاريخية فقط ـ بل هي – كما عرف الأميركيون والفرنسيون طويلاً – غنية جداً بالثروات الطبيعية الهائلة.

فجأة أصبحت مالي مركزاً أساسياً «للحرب العالمية ضد الإرهاب» التي اخترعتها

(1) Klare,Michael,RisingPowers,ShrinkingPlanet:TheNewGeopoliticsofEnergy,NewYork, HenryHoltCompany,2008,«TheGlobalAssaultonAfrica'sVitalResources»,pp.146-176. Klare, Michael, Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict, New York, Henry Holt and Company, 2002.

واشنطن كحصان طروادة لاختراق الدول ونهبها بينما هي حرب لوضع اليد على مصادر الطاقة[1].

في مطلع ٢٠١٢ أخذ الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند يمارس الضغط على الجزائر لتشارك في حملة عسكرية غربية لوضع اليد على مالي، فرفضت الجزائر. ولكن بعد عام تقريباً، في ١١ كانون الثاني ٢٠١٣، قرّر هولاند بدء الحملة العسكرية بقوات فرنسية ودعم أميركي، وفي سياق حملة مدبّرة لمواكبة احتلال مالي. وفي ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٣ أعلن دافيد كاميرون رئيس وزراء بريطانيا أنّ: «بلاده مصمّمة على تكريس نفسها لمحاربة التهديد الإرهابي في مالي وشمال إفريقيا.. وهذا يحتاج إلى سنوات وربما إلى عقود وليس إلى شهور، وسيكون تصميماً فولاذياً». (ويلاحظ هنا أنّ الحكومات الغربية ادّعت أيضاً أنّ محاربة «تنظيم داعش» الذي خلقته المطابخ الغربية والأميركية نفسها في العراق وسورية ستحتاج أيضاً إلى سنين وربما عشرات السنين ولكن ثبت أنّ جيشَيْ سورية والعراق بدعم روسيا وإيران والمقاومات الشعبية قد أنهى هذا التنظيم خلال ٣٠ شهراً وليس ٣٠ سنة).

وكان غريباً أن يصدر هذا التصريح من لندن. ذلك أنّ بريطانيا لا علاقة لها من قريب أو بعيد بمالي، البلد الإفريقي الذي، وحتى استقلاله عام ١٩٦٠، كان مستعمرة فرنسية ثم أصبح يدور في فلك الفرنكوفونية.

بدأت فرنسا غارات عسكرية على مناطق شمال مالي حيث ترابط مجموعات سلفية تطلق على نفسها اسم تنظيم القاعدة في المغرب. وكان تبرير هذه الخطوة الفرنسية الكبيرة إقدام جماعة صغيرة من السلفيين تطلق على نفسها اسم «أنصار الدين» على مهاجمة قرية في جنوب مالي تسمى «كونا». فأعلن رئيس الانقلاب في مالي، واسمه «ديون كوندا تراوري»، حالة الطوارىء وطلب مساعدة فرنسا.

أثارَ حجم العملية الفرنسية الكبيرة استغراب المراقبين ووسائل الإعلام في فرنسا:

(1) The War in Mali and AFRICOM's Agenda: Target China, F. William Engdahl, Global Research, February 10, 2013.

كيف أنّ حكومة فرنسا استجابت لطلب المساعدة من سلطة غير شرعية في مالي، وكيف خلال ساعات كانت القوات الفرنسية على الأرض في باماكو. وتبيّن أنّ قوات فرنسية كانت قد رابطت في مالي قوامها فرقة بحرية مجوقلة قبل فترة طويلة إضافة إلى الفرقة المظلية رقم ١٣ وطائرات هليكوبتر من قيادة العمليات الخاصة وطائرات ميراج من أنواع مختلفة وهركول وترانسال، فكانت حجّة مريحة لفرنسا أن يهاجم مسلحون قرية صغيرة، ثم ما عليها إلا يطلب الرئيس الانقلابي المساعدة حتى تسيطر قوات فرنسية على العاصمة باماكو خلال ساعات. وهي موجودة فيها أصلاً من دون ضجة.

وبعد عشرة أيام (أي في ٢١ كانون الثاني) وصلت طائرات عسكرية أميركية ضخمة إلى مالي تنقل آلاف الجنود الفرنسيين الإضافيين من فئة النخبة ومعدات عسكرية وأسلحة. وأعلن وزير الدفاع الفرنسي لودريان أنّ عدد القوات الفرنسية على الأرض في مالي قد بلغ ٦٠٠٠ جندي. وكانت الحجّة المعلنة للرأي العام العالمي أنّ فرنسا تريد «وقف تقدّم الإرهابيين نحو العاصمة».

وسرعان ما تبيّن أنّ أجندة فرنسا في مالي كانت أبعد ما يكون عن الإنسانية. إذ فضح الأجندة تصريح الوزير لودريان: «هدفنا هو إعادة احتلال فرنسا الكامل لمالي». وكذلك تصريح الرئيس هولاند: إنّ «القوات الفرنسية باقية في مالي وفي جوارها لهزم الإرهاب». وخلال ٤٨ ساعة أعلن أعضاء الناتو، وخصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا وبلجيكا وألمانيا والدانمرك دعمهم للعملية الفرنسية ضد مالي[1].

كان الدافع الحقيقي لغزو مالي هو ثرواتها الخيالية من احتياطي الذهب واليورانيوم وكميات كبيرة من النفط تعرفها الشركات الغربية وتكتّمت عنها. إذ لعدّة عقود تجاهلت فرنسا ثروات مالي المخزونة وتركتها بلداً فقيراً مدقعاً يعيش على الزراعة البدائية والمواشي، وحيث مستوى المعيشة هو من بين الأسوأ في العالم. وقد انطلقت صفارات الإنذار في الدوائر الفرنسية والأميركية عندما شرعت حكومة الرئيس المالي «أحمدو طوماني تراوري» المنتخبة ديمقراطياً، في وضع خرائط توزيع الثروات الطبيعية وذلك لأول مرّة في تاريخ البلاد.

(1) Thierry Meyssan, Mali: One war can hide another, Voltaire Network, 23 January 2013.

وكانت تقارير وزارة المناجم المالية قد كشفت أنّ باطن الأرض يحوي النحاس واليورانيوم والفوسفات والبوكسيت والأحجار الكريمة وكميات كبيرة من الذهب والنفط والغاز، ما سيجعل مالي واحدة من الدول الغنية جدّاً بالموارد. وقبل الغزو الفرنسي الأميركي بعامين، أتت مالي في المرتبة الثالثة عالمياً (بعد جنوب إفريقيا وغانا) في إنتاج الذهب[1].

إنّ فرنسا لم تقدم على عملية الاحتلال باسم الإرث الاستعماري، بل لأنّها تحتاج إلى اليورانيوم في مالي لإنقاذ شبكة الكهرباء في فرنسا. إذ إنّ نظرة إلى منظومة شبكة الكهرباء الفرنسية تكشف أنّها تستند إلى تنوّع في مصادر الطاقة من غاز ونفط وطاقة شمسية وهوائية إضافة إلى الطاقة الذرية. ولكن فرنسا تميّزت من كل الدول الصناعية أنّ نسبة ٦٠ بالمائة من الكهرباء تُستخرج من المفاعلات الذرية على أراضيها. ولذلك هي بحاجة دائمة إلى اليورانيوم الذي كانت تستورده بكثرة من دولة النيجر المجاورة لمالي.

لقد كشف خبراء عسكريون أميركيون يعرفون منطقة الساحل الإفريقي جيداً أنّ الجماعات المسلحة التي انتشرت في شمال مالي كانت التبرير - رغم ضآلته - للغزو الفرنسي الأميركي. وهذه الجماعات تمّ تدريبها بواسطة الولايات المتحدة وحلف الناتو. وكانت الولايات المتحدة قد أقامت قيادة عسكرية لنهب إفريقيا تحت اسم AFRICOM (قيادة جبهة إفريقيا)، تماماً كما أقامت قيادة عسكرية في الخليج العربي ومركزها قطر باسم CENTCOM (قيادة الجبهة المركزية). وهكذا كان ما هو مُعلن وما يظنّه الناس أنّه الحقيقة هو في الواقع وهمٌ خلقه حلف الناتو. فصدّق الناس أنّ ثمّة تنظيماً إرهابياً سلفياً يحمل اسم «تنظيم القاعدة في مالي» يهدّد إفريقيا وقريباً سيهدّد أوروبا. وهذا التنظيم لم يكن سوى مجموعة صغيرة صنعتها الولايات المتحدة والناتو مثل «تنظيم القاعدة في العراق» ومنها داعش، أو «جبهة النصرة» في سورية و«الجماعة الإسلامية المسلحة» في ليبيا و«تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي».

لقد أصبح اسم القاعدة ماركة تجارية ورثها الإرهابي المصري أيمن الظواهري من

---

(1) Christian v. Hiller, „Mali's hidden Treasures«, April 12, 2012, Frankfurter Allgemeine Zeitung.

زميله السعودي أسامة بن لادن. ففي العام ٢٠٠٦ منح الظواهري جماعات سلفية مسلحة في الجزائر اسم القاعدة وأصبح اسمها «تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي». وفي عام ٢٠٠٧ أعلن الظواهري إدماج تنظمَيْ الجماعة الليبية الإسلامية المسلحة وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.ولكن الجزائر استطاعت في العام ٢٠٠٨ كسر هؤلاء الموجودين على أراضيها كما فعلت في حربها على الإرهاب الأصولي في التسعينيات. فهرب من بقي منهم جنوباً إلى مالي عبر الحدود.

وكان مؤسس المجموعة الليبية شخصاً ليبياً يدعى عبد الحكيم بلحاج، وهو لقي تدريباً ضمن الجماعة التي دعمتها وموّلتها وسلّحتها الولايات المتحدة في أفغانستان في الثمانينيات بقيادة أسامة بن لادن. وكانت جماعة بلحاج في ليبيا جزءاً من حملة الناتو لابتلاع ليبيا وقتل القذافي. والحقيقة أنّ فرنسا هي التي دعمت هؤلاء وقامت عناصر المخابرات الفرنسية الخارجية بالمشاركة في قتل القذافي[1]. ودرّبت هذه الفصائل الإرهابية القوات

(١) وكالة الأنباء الليبية، ١٥ آب ٢٠١٧، «المخابرات الخارجية الفرنسية قتلت القذافي بأمر من ساركوزي». ذكرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنّ «القذافي قتل من قبل وكيل المخابرات الفرنسية بناء على أوامر مباشرة من الرئيس السابق الفرنسي نيكولا ساركوزي، وذلك من أجل إخفاء معلومات وأسرار بحوزة القذافي من بينها الدعم المالي لساركوزي في الانتخابات الرئاسية، وكذلك الصراع الاستثماري والاقتصادي الفرنسي في إفريقيا». وأصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بياناً يندّد بصمت المحكمة الجنائية الدولية «حيال جريمة قتل القذافي ونجله المعتصم بعد أسرهما حيين عام ٢٠١١». «وأنّ جريمة قتل القذافي ونجله المعتصم بالله بعد أسرهما حيين والتنكيل بجثمانيهما بصورة وحشية ودفنهما في مكان مجهول هي جريمة حرب مكتملة الأركان وانتهاك للقانون الدولي الإنساني». وطالبت اللجنة المحكمة الجنائية الدولية فتح «تحقيق شامل في قتل القذافي ونجله المعتصم بالله... وتحديد الأطراف المحلية والإقليمية والدولية المتورطة والمسؤولة عن جريمة قتله وفي مقدمتها حكومتا قطر وفرنسا». وطالبت المنظمة الحقوقية الليبية «الأمانة العامة للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية بتشكيل لجنة تحقيق دولية خاصة بجريمة قتل القذافي ونجله، باعتبار أنّ هناك معلومات وتقارير مؤكدة حول دور دولتي قطر وفرنسا في تصفية القذافي حتى يصمت نهائياً ولا يعترف بعدة أمور وأسرار تتعلق بقضايا دولية ذات حساسية». واتهم البيان أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني بأنه كان وراء قتل القذافي، لافتاً إلى وجود «معلومات تشير إلى تورط دولة قطر من خلال حمد بن خليفة في قتل القذافي، بعدما =

الأميركية الخاصة مدّة شهرين وأصبح اسم الفصائل «لواء طرابلس» ومعظمهم من رجال الطوارق جنوب غربي مدينة طرابلس. وكانوا في طليعة الجماعات الإرهابية عام ٢٠١١ التي ساهمت في حرب الناتو ضد ليبيا وجعله بلداً سائباً وأكبر سوق لبيع الأسلحة الفردية والمتوسطة. فكانت المجموعات المسلحة تشتري الأسلحة بكثرة من السوق المفتوحة في مدينة بنغازي الليبية وينقلونها جنوباً إلى مالي ومناطق أخرى في إفريقيا والشرق الأوسط لتخريب هذه البلدان والتمهيد لحملات الناتو. ولقد كشفت مساءلات لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس لهيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأميركية في أثناء غزو ليبيا، أنّ بواخر عديدة محمّلة بالأسلحة قد تم شحنها من ليبيا عبر تركيا إلى سورية لتسليح الجماعات لمسلحة هناك بهدف تدمير سورية. إضافة إلى نقل آلاف الإرهابيين من تونس وليبيا وبلدانٍ أخرى بحراً إلى سورية.

ولقد نقلت القوات الفرنسية جماعات «لواء طرابلس» وهم من الطوارق، إلى شمال مالي حيث ظهروا وأعلنوا للرأي العام رغبتهم في إقامة الشريعة الإسلامية، وتحالفوا مع جماعة «أنصار الدين» الذين يقودهم رجل يدعى «إياد الغالي»، ومع «تنظيم القاعدة في المغرب» الذي يقوده ابن عمه «حماده الهامة». وهؤلاء الطوارق «لواء طرابلس» وحلفاؤهم، كانوا الحجّة التي من أجلها دعمت فرنسا الانقلاب العسكري في مالي وبسببها جاء الجيش الفرنسي لمحاربة الإرهاب.

قبل الاحتلال الفرنسي، كان الرئيس المالي أحمد تراوري قد نجح في إقامة ديمقراطية واعدة في بلاده وظهرت أحزاب ديمقراطية ومدنية. ولم يكن ثمّة أي جذور أو إشارات قبل عام واحد إلى التحوّل المأسوي والعنيف الذي شهدته مالي وصولاً إلى احتلال مباشر من قوات الناتو. إذ منذ آذار ٢٠١٢، أخذت الأحداث الغريبة تقع في مالي البلد الديمقراطي

= أمر شخصياً قائد قواته الخاصة بالإجهاز عليه نتيجة لمعلومات خطيرة كانت بحوزته عن حكام دولة قطر ودورهم التخريبي ودعمهم لتنظيمات إرهابية ومتطرفة في النيجر وتشاد وأفغانستان والصومال ومحاولاتهم إثارة الفوضى ودعم قوى المعارضة بالمملكة العربية السعودية والبحرين وسوريا واليمن».

المسالم. ففي ٢٢ آذار قام عسكريون بانقلاب أزاح الرئيس المالي المنتخب أحمدو طوماني تراوري عن السلطة، ونفوه خارج البلاد، وذلك قبل شهر بالضبط من الانتخابات الرئاسية.

لقد شكّك مراقبون وصحافيون في دوافع الانقلاب وروابطه الغربية، وأشاروا إلى أنّ قائده الكابتن «أحمدو هيا سانوغو» كان قد تلقى تدريباً في الولايات المتحدة في قاعدة «فورت بنينغ» وفي قاعدة الماريتز في كوانتيكو فرجينيا[1]. كما ظهرت فجأة جماعة جديدة لم يسمع بها أحد من قبل تدعى «اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية وعودة الدولة» (كما هو شعار لجنة ١٤ آذار في لبنان «العبور إلى الدولة» و«عودة الدولة»). وتبيّن لاحقاً أنّ أعضاء هذه اللجنة هم ضباط أو عملاء كانوا قد تدرّبوا سابقاً في الولايات المتحدة. ورأى المراقبون أنّ نتيجة الانقلاب كانت فوضى وغموضاً، وتصرفات الانقلابيين كانت أبعد ما تكون عن استعادة الاستقرار وتثبيت الديمقراطية. فالمنطق كان يفترض انتظار الانتخابات الديمقراطية التي كانت ستجري على أي حال في مطلع أيار ٢٠١٢، فيحصل تغيير سياسي هادىء، من دون الحاجة إلى فرنسا وجماعتها الانقلابية، خصوصاً وأنّ الرئيس تراوري كان قد أعلن أنّه لن يترشّح للرئاسة مرّة أخرى. والحال أنّ الانقلابيين و«اللجنة» التي أوجدوها لم يجروا أي انتخابات، بل اختاروا واحداً منهم ليكون رئيساً بدون انتخاب، واسمه «ديون كوندا تراوري»، وهو عميل لفرنسا.

اتضّح عمق الهيمنة الفرنسية والأميركية على منطقة الساحل وغرب إفريقيا عندما أقدمت الدول الأعضاء لاتحاد دول غرب إفريقيا الاقتصادي (ECOWAS-Economic Community of West African States) وعددها ١٥ دولة على الاعتراف برئيس الانقلابيين. وهذا الاتحاد يرأسه «آلاسان وطّارة» الذي نصّبه الجيش الفرنسي رئيساً على دولة ساحل العاج قبل عام من انقلاب مالي بالضبط. ووطارة هذا تلقى دراسته في الاقتصاد في الولايات المتحدة واستطاع الحصول على عمل مرموق في صندوق النقد الدولي ثم

(1) Craig Whitlock, «Leader of Mali military coup trained in U.S.», March 24, 2012, The Washington Post.

ستطلاع بفضل التدخّل العسكري الفرنسي («القوات الخاصة») أن يطيح حكومة ساحل العاج ويصبح هو رئيساً للجمهورية[1].

ولم تصبح مالي بعد الانقلاب موضع رعاية فرنسا والغرب، بل إنّ الخارج اعتبر تعطيل الدستور وقيام حكم عسكري في باماكو «عملين غير شرعيين». فجمّد الاتحاد الإفريقي عضويتها وأوقف البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي أي مساعدات مالية لها. وحتى الولايات المتحدة خفّضت إلى النصف معونتها المالية السنوية المتواضعة لمالي (وهي ١٤٠ مليون دولار). وتسلّمت الدول الأعضاء في اتحاد غرب إفريقيا الإشارة، فأقفلت حدودها مع مالي في ٢ نيسان ٢٠١٢، فتفاقم الوضع الإنساني والمعيشي بعدما نفدت المواد التموينية والبنزين من الأسواق، وتدهور الأمن، واستغلت التنظيمات السلفية الفوضى فانتشرت بشكل غير مسبوق في مناطق شاسعة من البلاد، كما حصل في ليبيا والعراق وسورية. وكانت المهزلة أنّ الجهة التي درّبت الانقلابيين - أميركا وفرنسا - هي نفسها التي رعت ودرّبت الجماعات السلفية. وهو نهج ابتكرته بريطانيا في الماضي لشن حروب غير معلنة Low intensity warfare بأدوات محلية وإقليمية في إفريقيا وآسيا[2].

أميركا تواجه الصين في إفريقيا

قائد الأوركسترا - سواء المخابرات الأميركية أو المخابرات الخارجية الفرنسية - هو نفسه الذي نظّم تحركات وخطوات المتقاتلين من الجهتين في الأزمات والحروب الداخلية؛

(1) AFP, «Ivory Coast's ex-President Gbagbo 'arrested in Abidjan' by French forces leading Ouattara troops», April 11th, 2011.

(2) Frank E. Kitson, Low *Intensity Operations: Subversion, Insurgency and Peacekeeping*, London, 1971, Faber and Faber; C.M. Olsson and E.P. Guittet, Counter Insurgency, *Low Intensity Conflict and Peace Operations: A Genealogy of the Transformations of Warfare*, March 5, 2005 paper presented at the annual meeting of the International Studies Association; Grant T. Hammond, Low-intensity Conflict: War by another name, London, Small Wars and Insurgencies, Vol.1, Issue 3, December 1990, pp. 226-238.

فيقضي على أي قوّة وطنية داخلية أو حكومة شرعية ويهيّئ الأرضية لغزو خارجي بحجة فرض الأمن ونشر الديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان، ودائماً تحت شعار «قوة حفظ سلام». فيتم إعادة استعمار إفريقيا مباشرة كما كانت قبل الحرب العالمية الثانية «بجزمات» الجنود الفرنسيين الذين جاؤوا ليبقوا، وكذلك الوجود القاهر للأميركيين الذين يستعملون هذه المرّة «إرهاب القاعدة» حجة جاهزة.

في حديث في صحيفة **نيويورك تايمز** ذكر أحد قادة قوات العمليات الخاصة الأميركية «أنّ الانقلاب في مالي كان يجري الإعداد له منذ خمس سنوات (أي منذ العام ٢٠٠٧ عندما بدأ البنتاغون إعداد خطط لإسقاط عدد من الدول بينها سورية وفق مذكرات الجنرال وزلي كلارك[1]»، مشيراً إلى تدفّق السلاح الثقيل والمقاتلين من ليبيا إلى مالي[2]. ففي تشرين الأول ٢٠٠٦ غضبت الإدارة الأميركية من إقدام الصين على استضافة مؤتمر قمّة في بكين بعنوان «منتدى التعاون الصيني–الإفريقي» (the Forum on China-Africa Cooperation FOCAC) حضرته ٥٠ شخصية إفريقية من رؤساء جمهورية ورؤساء حكومة ووزراء، فكان لا بد لها من مواجهة الصين في إفريقيا. ولذلك في آذار ٢٠٠٧، وقّع الرئيس الأميركي جورج بوش الابن قرار تشكيل مجموعة في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) باسم القيادة العسكرية لإفريقيا AFRICOM. ولكن الصين مضت في نشاطها الاقتصادي في إفريقيا وقام رئيسها «هو جنتاو» بزيارات لعدد من دولها، وقدّم برنامج مساعدات بقيمة ٣ مليارات دولار وقروضاً بقيمة ملياري دولار إلى البيت، ثم في ٢٠٠٨، قام بجولة في دول إفريقيا استمرت ١٢ يوماً وقدّم مساعدات إضافية بقيمة ٣ مليارات دولار، وهو ما لم تفعله أميركا قطّ في إفريقيا. فكانت الزيارة الصينية القشّة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة إلى البيت الأبيض، فطلب بوش من البنتاغون الاستعجال في تنفيذ AFRICOM كأولوية جيوسياسية بالنسبة

(1) Wesley Clark, *Winning Modern Wars: Iraq, Terrorism And The American Empire*, , New York, Public Affairs, 2003.

(2) Adam Nossiter, Eric Schmitt, Mark Mazzetti, «French Strikes in Mali Supplant Caution of US», *The New York Times*, January 13, 2013.

إلى استراتيجية الولايات المتحدة العالمية. وافتتحت أفريكوم مكاتبها انطلاقاً من القاعدة الأميركية في شتوتغرت في ألمانيا في أول تشرين الأول ٢٠٠٨.

كان التغلغل الصيني في إفريقيا خطراً داهماً على أميركا وفرنسا وبريطانيا. إذ خلال أربع سنوات (٢٠٠٨-٢٠١٢) ازدهرت التجارة بين الصين والدول الإفريقية بشكل غير مسبوق، وحتى في الدول التي اعتبرتها فرنسا حصراً مستعمرات سابقة، ما أدّى إلى تراجع نفوذ فرنسا وأميركا وبريطانيا في فترة قياسية.

في عام ٢٠٠١، أي قبل عامين من دخول الصين الواسع القارة الإفريقية، اشترت الصين من إفريقيا بضائع بقيمة ٦ , ٥ مليارات دولار. ثم ارتفعت زهاء عشرين ضعفاً لتصل إلى ٩٣ مليار دولار عام ٢٠١١ معظمها مواد أولية. وفي المقابل باعت الصين بضائع لإفريقيا بقيمة ١٦٦ مليار دولار عام ٢٠١١. حتى أنّ سياسة الصين ودعمها الاقتصادي لإفريقيا كانا موضع ترحيب واسع لدى الحكومات الإفريقية التي نفرت من سياسة واشنطن ومن تعامل صندوق النقد الدولي معها بفرضه شروطاً تعجيزية لمنحها القروض. وكانت شروط صندوق النقد والحكومات الغربية تتضمّن إجراءات تقشّف كانت تُفقر السكان وتُحدث المجاعات. بينما أخذت الصين تبني المدارس والمستشفيات والمصانع وتشق الطرق وتنشىء المطارات في أنحاء إفريقيا. فهي كانت من دول العالم الثالث واستطاعت تطوير اقتصادها. وتريد الآن أن تنقل تجربتها إلى الدول النامية وتساعدها على النهوض وهي تتفهم حاجات إفريقيا.

وبعد نجاح العملية في مالي عبر الغزو العسكري الفرنسي عام ٢٠١٣، ارتاحت قيادة «أفريكوم» الأميركية إلى احتمال تعميم العملية لتغطّي دولاً أخرى في إفريقيا وتمهّد للسيطرة على ثروات الغاز والنفط واليورانيوم والمعادن والمواد الأولية. وعدا ذلك، إذ يأتي في أولوية مهام AFRICOM وضع حد للتمدّد الصيني في القارة الإفريقية الذي كان ينمو بشكل مذهل منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، وخصوصاً في الاستثمارات الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية. ومهمة أفريكوم تصب في نطاق سعي أميركا لمحاصرة الصين وروسيا كاستراتيجية اقتصادية وعسكرية عالمية. لكنّ سياسة الصين الإفريقية لم تتأثر بعد

احتلال فرنسا وأميركا لمالي، بل هي أعلنت في تموز ٢٠١٢ برنامج قروض وتسهيلات تجارية بقيمة ٢٠ مليار دولار لثلاث سنوات[1].

وإذا لم يتمكّن AFRICOM من طرد الصين من القارة الإفريقية، فعلى الأقل سعى لمنع وصولها السهل إلى الغاز والثروات الطبيعية والمواد الأولية فيها. واختصرت أفريكوم مهمتها كالتالي:

«Africa Command تتحمل المسؤولية الإدارية عن الدعم العسكري لسياسة الحكومة الأميركية تجاه إفريقيا، وهذا يتضمّن علاقات عسكرية - عسكرية مع ٥٣ دولة إفريقية»[2] «وأنّها تعمل مباشرة مع وزارة الخارجية الأميركية ومع وكالة المساعدات الفدرالية USAID وتتشارك مع السفارات في تدريب الدول الإفريقية لتصبح أكثر جهوزية في الأمن»[3].

ولا تخفي دوائر الحكومة الأميركية في واشنطن أنّ الهدف من آفريكوم هو محاربة النفوذ الصيني في إفريقيا. فقد جاء في جلسات الكونغرس عام ٢٠٠٧:

- إنّ الاقتصاد الصيني ينمو بمعدّل سنوي هو ٩ بالمئة منذ ١٩٩٠ (وقد ينمو أحياناً بنسبة ١٥ و٢٠ بالمئة سنوياً). وإنّ الصين تحتاج إلى الغاز والنفط وتستورد نصف حاجتها من الطاقة، وثلث هذه الواردات للطاقة يأتي من إفريقيا.
- من ناحية أخرى بحلول ٢٠١٥ باتت إفريقيا تؤمّن ٢٥ بالمئة من حاجة أميركا إلى النفط عبر سواحل إفريقيا الغربية، ومن المتوقّع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٤٠ بالمئة[4].

---

(1) Joe Bavier, «French firms must fight China for stake in Africa-Moscovici»,, Reuters, December 1, 2012.

(2) «Africa Command has administrative responsibility for US military support to US government policy in Africa, to include military-to-military relationships with 53 African nations.»

(3) AFRICOM, *US Africa Command Fact Sheet*, September 2, 2010.

(4) Cleo Paskal, *Global Warring*, p. 143.

ولعقود طويلة كانت ثروات إفريقيا تذهب بمعظمها إلى الغرب. وكانت أميركا وحلفاؤها يتوقعون استمرار ذلك. إلا أنّ الصين دخلت الساحة الإفريقية بقوة، وخلال سنوات قليلة باتت شريكاً للقارة. ففي العام ٢٠٠٠ بلغت قيمة التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا ١٠ مليارات دولار، وارتفعت عام ٢٠٠٨ إلى ٥٦ ملياراً ثم إلى ما فوق ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٣. ولذلك فإفريقا أصبحت مسرحاً للتنافس الاستراتيجي بين أميركا والصين، خصوصاً وأنّ أميركا تعتبر الصين منافسها الأكبر وخصمها الحقيقي في الساحة الدولية في وقت يسعى هذان الجباران إلى بسط النفوذ على مصادر الغاز والطاقة في العالم[1].

كما جاء في شهادات الكونغرس أيضاً أنّ خطة آفريكوم تتضمّن استخدام فرنسا جنوداً على الأرض (وليس الجنود الأميركيين) مع وعد بتجديد مجد فرنسا الاستعماري في شمال غربي إفريقيا وساحل غرب إفريقيا، وأنّ فرنسا قد قبلت صاغرة هذا التوزيع للمهام لأنّ اقتصادها بات ضعيفاً ونفوذها في العالم يتبخّر. ولكنّها لا تزال تسعى عبر شركاتها للاستفادة من ثروات إفريقيا (في ٢٠٠٧ اكتشفت شركة توتال النفطية الفرنسية حقلاً هائلاً للغاز الطبيعي في ليبيا، أطلق عليه اسم NC7 ويكفي حاجة أوروبا من الغاز لمدة ٣٠ سنة).

جاءت ثمرات هذا التعاون الأميركي الفرنسي في إفريقيا سريعاً في غزو الناتو لليبيا عام ٢٠١١ واستعمال إرهابيي تنظيم القاعدة والسلفيين لإسقاط معمّر القذافي. وإذ قاومت ليبيا

---

(١) اعتبر مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA مايك بومبيو أنّ الصين تمثل أكبر خطر على الأمن الأميركي على المدى البعيد، وليس روسيا، وأنّ السي آي إيه تتوقّع أن تتسبب الصين وروسيا وإيران بمشاكل كبيرة في المستقبل، إلا أن الصين تعد الخطر الأكبر بسبب اقتصادها القوي وقوتها العسكرية المتزايدة، وهي توجّه قدراتها ضد الولايات المتحدة. وأنّ «الصين قادرة على أن تصبح أكبر منافس لأميركا على المديين المتوسط والبعيد». وأنّه مقتنع أنّ جهود الصين لتعزيز قدرات قواتها المسلحة تستهدف التصدي لانتشار القوة الأميركية في العالم. وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» قد ذكرت في أيار ٢٠١٧ أن ٢٠ عميلاً لـ CIA قتلوا أو سجنوا على أيدي الحكومة الصينية في الفترة مابين ٢٠١٠-٢٠١٢ بعد القبض عليهم. وذكر بومبيو أنّ الصين تعتمد على شبكة من ٢٥ ألف جاسوس في الولايات المتحدة. (مقابلة مع «Washington Free Beacon» 26 تموز ٢٠١٧).

الغزو عدّة شهور، تدخّلت قوات الناتو مباشرة في طرابلس وأقدمت المخابرات الخارجية الفرنسية في ٢٠ تشرين الأول ٢٠١١ على قتل القذافي وتسليمه إلى السلفيين الذين أخذوا يغتصبونه وهو جثة هامدة على سيارة أمام المصورين الأجانب[1]. ثم تكرّر السيناريو نفسه في مالي بعد شهور قليلة (آذار ٢٠١٢)، فيما فُتحت أبواب جهنّم ضد سورية في الوقت نفسه.

والأساليب باتت معروفة: إثارة النعرات في ليبيا ومالي بين مدنيين وسلفيين وبين عرب وبربر وأفارقة، وبين سلفيين ومدنيين في سورية وبين أكراد وعرب ومسلمين ومسيحيين في العراق (فرّق تسُد). والمفارقة المضحكة أنّ الخرائط الأميركية التي تُظهر توزيع الثروات الطبيعية - وبخاصّة مصادر الغاز والنفط واليورانيوم - تشبه كثيراً الخرائط العسكرية التي تستعملها آفريكوم بأنّها مناطق تحتاج إلى تطهير من الإرهابيين. حتى أنّ معهداً فرنسياً مرموقاً هو Institut français des relations internationales, IFRI نشر تقريراً في آذار ٢٠١١ ربط بين أماكن تجمّع الجماعات الإرهابية في بلدان الساحل الإفريقي (نيجر ومالي وتشاد وصولاً إلى نيجيريا والسنغال) وشمال إفريقيا (تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) وبين حقول الثروات الطبيعية[2].

لقد زار وزير الخارجية الأميركي جون كيري الجزائر والمغرب عام ٢٠١٦ مباشرة بعد جولة أوروبية قام بها تحت عنوان أمن الطاقة. ولم يكن من سبب لزيارته للجزائر - الغائبة طويلاً عن رادار الاهتمام الأميركي - سوى دلالة على أهمية الغاز الجزائري لأوروبا، وكذلك الإشارة إلى أهمية المخزون غير المكتشف في المغرب. ومنذ التدخل العسكري الفرنسي في مالي تضاعفت موجات النازحين الأفارقة إلى الجزائر أملاً في الهجرة إلى أوروبا بحراً. ولقد كشفت محطة «**روسيا اليوم**» في صيف ٢٠١٧ عن مخطط فرنسي-

(1) Pepe Escobar, How al-Qaeda got to rule in Tripoli, Asia Times Online, August 30, 2011; F. William Engdahl, NATO's War on Libya is Directed against China: AFRICOM and the Threat to China's National Energy Security, September 26, 2011.

(2) Mahdi Darius Nazemroaya and Julien Teil, «America's Conquest of Africa: The Roles of France and Israel», GlobalResearch, October 06, 2011.

إسرائيلي لإغراق الجزائر بموجات من المهاجرين الأفارقة تُجبر أعدادهم الكبيرة الحكومة الجزائرية على توطينهم على أراضيها. ووفق «روسيا اليوم» أيضاً إنّ معدّ الخطة هو ضابط فرنسي يدعى جوزيف كليغري بهدف إغراق الجزائر بستة ملايين مهاجر إفريقي خلال عشر سنوات، حيث يتولى الجيش الفرنسي في مالي دفعهم وتسهيل انتقالهم نحو الأراضي الجزائرية. وكانت الجزائر قد رفضت التنسيق مع فرنسا عسكرياً في إفريقيا. ومنذ ٢٠١٢ ينتقد الإعلام الجزائري الحروب التي يقودها الجيش الفرنسي في بلدان الساحل الافريقي خدمة لمصالحها الاقتصادية، وأن فرنسا بعدما فشلت في جر الجيش الجزائري كـ«دركي» لحماية مصالحها في الساحل، حيث تستغل شركاتها مناجم اليورانيوم والثروات الباطنية، تريد نقل ملايين الأفارقة إلى الجزائر[1].

الحلقة السعودية

فيما عملت آفريكوم على منافسة الوجود الصيني في إفريقيا، قدّمت واشنطن «الجزرة» لمراضاة الصين بمنحها نفطاً رخيصاً من السعودية.

وعلى الرغم من الهبوط الكبير في أسعار النفط في السنوات الماضية، عمدت السعودية عام ٢٠١٤ إلى إغراق السوق بكميات هائلة بالاتفاق مع الولايات المتحدة لضرب اقتصاد روسيا وإغراء الصين. وكان هذا الإغراق جزءاً من صفقة أميركية سعودية مشتركة حول الحرب السورية وظهور تنظيم داعش في كل من سورية والعراق. فقد طمحت الولايات المتحدة إلى وضع اليد على مصادر وخطوط الغاز والنفط في الشرق الأوسط على أن تساعدها السعودية في إضعاف اقتصادات روسيا وإيران بإغراق الأسواق بالنفط الرخيص الثمن. وإذا أضعف هذا الإغراق روسيا فهي ستعوّض أي نقص وتتّجه شرقاً نحو الصين وآسيا. ولذلك يجب بيع كميات سعودية إلى الصين لتخفيض اعتمادها على الطاقة الروسية.

---

(١) «تحذيرات من مؤامرة «صهيونية فرنسية» «لإغراق الجزائر بـ٦ ملايين لاجئ إفريقي لتغيير ديموغرافيتها وخلق مسائل وقضايا عرقية والتحكم في قراراتها»، رأي اليوم، نبيل بكائي، ٢٤ تموز ٢٠١٧.

جرى هذا التوافق في اجتماع عقده وزير الخارجية الأميركي جون كيري مع الملك السعودي عبدالله بن عبد العزيز في ١١ أيلول ٢٠١٤ (قبل أشهر من وفاة الملك عبدالله في مطلع ٢٠١٥)[1]. لقد دعا الملك عبدالله الأمير بندر لحضور الاجتماع مع كيري، وحصل توافق أن تدعم واشنطن مسعى السعودية لإسقاط حكم بشار الأسد في سورية، وهو حجر عثرة أمام السعودية والإمارات لولوج سوق الطاقة الأوروبية. ولتحقيق ذلك وجب إضعاف حليفتي سورية - إيران وروسيا[2]. من ناحيتها وافقت واشنطن على تسليح وتدريب الجماعات المسلحة التي تدعمها السعودية في حرب سورية، ولكن هذا التوافق كان يعمل ضد منطق السوق، إذ تساءل المحللون:

- كيف يمكن لأسعار النفط أن تهبط في وقت تشتعل الحروب في الشرق الأوسط بشكل غير مسبوق، سواءٌ في سورية والعراق أو في اليمن وليبيا، مع أزمات متفرقة في الدول التي لا تشهد حروباً، كمصر والبحرين والساحل الشرقي للسعودية؟
- ثم كيف هبط مؤشّر سعر البترول الأميركي benchmark Brent price من ١١٢ دولاراً للبرميل إلى ٨٨ دولاراً في حزيران ٢٠١٤ (أي بمعدّل ٢٠ بالمئة) في الوقت نفسه الذي ظهر تنظيم داعش ووضع يده على آبار النفط في الموصل وكركوك (بينما يُفترض أن يحصل العكس)؟ فالطلب العالمي على النفط لم يهبط ٢٠ بالمئة (كما افترضت البورصة الأميركية) وطلبُ الصين على النفط لم يتراجع بل واصل ارتفاعه.

لقد أغرقت السعودية الأسواق بالنفط بأسعار مخفّضة، فأشعلت حرب سحق أسعار

---

(1) «The Secret Stupid Saudi-US Deal on Syria. Oil Gas Pipeline War - The Kerry-Abdullah Secret Deal», F. William Engdahl, *Global Research*, July 15, 2017, *Boiling Frogs Post* 24 October 2014.

(2) Adam Entous and Julian E. Barnes, «Deal With Saudis Paved Way for Syrian Airstrikes: Talks With Saudi Arabia Were Linchpin in U.S. Efforts to Get Arab States Into Fight Against Islamic State», *Wall Street Journal*, September. 24, 2014, http://online.wsj.com/articles/deal-with-saudis-paved-way-for-syrian-airstrikes-1411605329?mod=WSJ_hp_LEFTTopStories

داخل منظمة أوبك، حيث خافت إيران فدخلت المنافسة وصدّرت كميات كبرى. وأخذت السعودية تبيع الصين ودول شرق آسيا بسعر ٥٠-٦٠ دولاراً للبرميل، في وقت كان سعر البرميل لا يزال يرواح بين ١٠٠-١١٠ دولارات في البورصات العالمية[1].

الإغراق المتعمّد الذي مارسته السعودية - المصدّر الأكبر في منظمة أوبك - عزاه بعض المراقبين إلى حاجة المملكة لخلق أسواق جديدة لبترولها بعد تراجع الطلب الدولي على النفط على أساس أنّ خفض الأسعار يحقّق لها عوائد مالية مهمة. ولكن محللين سعوديين (كرشيد أبنامي رئيس مركز سياسات النفط والتوقعات الاستراتيجية في الرياض) - رأوا أسباباً سياسية وراء هذا الإغراق وهي: الضغط على إيران ولي ذراعها حتى تستجيب لأميركا في الملف النووي، والضغط على روسيا للكفّ عن مساعدة سورية في الحرب[2]. ولكن تحركات السعودية لم تكن عشوائية ولم تكن حرّة نابعة من قرار ذاتي، بل كانت تأتي من غرفة عمليات من واشنطن تضبط حرب الطاقة هذه ضد روسيا وإيران. وهذه الغرفة هي مكتب استخبارات تمويل الإرهاب (Office of Terrorism and Financial Intelligence) الذي يعمل مباشرة مع شركات خاصة في وال ستريت (سوق نيويورك المالية) تسيطر على بورصة أسعار النفط وتضبط تجارة سندات النفط والغاز والمبيعات المسبقة (oil derivatives trading) (٩٠ يوماً و١٨٠ يوماً) التي توقّعها الدول المنتجة والمستهلكة على السواء. وهذا العمل القذر يكشف قدرة واشنطن على التلاعب بالاقتصاد العالمي وخلق حالة ذعر في أسواق الطاقة، وأيضاً في إثارة الخلافات بين الدول وداخل الدول والمجتمعات.

كانت الصين مسرورة بشراء النفط الرخيص من السعودية ولكن وقع إغراق الأسواق

---

(1) M. Rochan, «Crude Oil Drops Amid Global Demand Concerns», *IB Times*, October 11, 2014 http://www.ibtimes.co.uk/crude-oil-drops-amid-global-demand-concerns-1469524

(2) Nihan Cabbaroglu,» Saudi Arabia to pressure Russia Iran with price of oil», 10 October 2014, *Turkish Anadolu Agency*, http://www.aa.com.tr/en/economy/402343-saudi-arabia-to-pressure-russia-iran-with-price-of-oil

كان مؤذياً لروسيا وإيران. وكانت مصادر أميركية قد قدّرت أنّ روسيا قد تعرّضت لخسائر جراء وقف ضخ الغاز عبر أوكرانيا الذي أقدمت عليه كييف بطلب من واشنطن لإيذاء روسيا ثم جاء الإغراق السعودي ليؤذي روسيا أيضاً ويساعد أميركا لتكون الدولة العظمى الوحيدة في العالم، فتضع يدها على خطوط النفط والغاز ومصادره.

وما فعلته واشنطن عبر السعودية من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦ هو تكرار لاستراتيجية مماثلة انتهجتها الولايات المتحدة في الثمانينيات من القرن العشرين عندما أوعزت إلى السعودية لإغراق الأسواق بالنفط. فهبط سعر البرميل حينذاك إلى ما دون ١٠ دولارات ما أدّى إلى انهيار الاقتصاد العراقي، وإيذاء جدي لاقتصاد الاتحاد السوفياتي. فأصاب العراق إفقار شديد بعد نهاية الحرب مع إيران – التي كان يخوضها صدام حسين بالمناسبة بالوكالة عن أميركا والسعودية (وكان سقوط الأسعار السبب الرئيس لغزو العراق للكويت)[1]. ولم ينتهِ العقد إلا بالسقوط المدوي للاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية. وكان المرجو في استراتيجية ضرب روسيا عام ٢٠١٤ أنّ إغراق الأسواق بالنفط السعودي الرخيص سوف يكرّر تجربة الثمانينيات الناجحة، ويحرم موسكو من عوائد هامة لخزينتها.

وللتحقّق من فاعلية محاصرة روسيا، دعمت واشنطن الإغراق السعودي بعددٍ من العقوبات المدروسة ضد روسيا عمل على تحضيرها مكتب استخبارات تمويل الإرهاب في وزارة الخزينة الأميركية لإضعاف الاقتصاد الروسي وضرب الناتج القومي. وبذلك يُفقر الشعب الروسي ويفقد الرئيس بوتين وحكومته الدعم الشعبي ما يؤدي إلى إسقاط الدولة الروسية ويسهّل اختراقها أميركياً.

لم تقف روسيا مكتوفة اليدين، بل هي عملت منذ ٢٠٠٣ على النهوض بعد كبوة استمرت أكثر من عقد بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وزوال مرض الإعجاب والذهول بالنموذج الأميركي الذي أصاب دول الكتلة الاشتراكية السابقة في التسعينيات. فالزمن

(١) لمزيد من التفاصيل حول الغزو العراقي للكويت، يرجى قراءة كتاب كمال ديب، موجز تاريخ العراق، بيروت، دار الفارابي، ٢٠١٢.

الذي كان بإمكان أميركا الاستفادة فيه من سقوط الاتحاد السوفياتي قد ولى ومضى بحلول ٢٠١٤، أي بعد ربع قرنٍ على انهيار الاتحاد السوفياتي.

لقد خطت روسيا بقيادة بوتين خطوات كبرى على طريق التوافق والتعاون مع الصين ودول أخرى ضمن مجموعة البريكس لخفض الاعتماد على الغرب في الشؤون الاقتصادية. كما أنّ سعي أميركا لإيذاء روسيا في شؤون الغاز والنفط أقنع موسكو بضرورة الاستعجال في تأكيد سيادتها الاقتصادية ومصالحها القومية والتحرّر من الدولار كعملة التداول التجاري الرئيسة في العالم. وهذه الاستراتيجية الروسية المعاكسة أملت أن تحرّر كتلة البريكس من التعامل بالدولار قد ينهي دوره كعملة وحيدة في التجارة الدولية وبخاصة في سوق النفط والغاز. وهذا الوضع لا يضع حدّاً لقدرة وزارة الخزانة الأميركية على التلاعب باقتصادات العالم فقط، بل هو بمثابة كارثة اقتصادية حقيقية لأميركا ووزارة الخزانة حين يضعف الدولار ويبطل أن يكون عملة العالم الرئيسة. وهذا يعني أنّ خطوة أميركا والسعودية في أيلول ٢٠١٤ كانت أقل من أن تحقّق غاية أميركا المرجوة.

فالسعودية ليست من دون طموح ومجرّد أداة بيد أميركا. فقد كان طموحها هو أن تكون زعيمة للعالم الإسلامي الذي تريد أن تطبعه بعقيدتها الوهابية، وهذا يخدم الاستراتيجية الأميركية لتطويق روسيا والصين منذ العام ١٩٤٩. ولقد عمّمت السعودية – بمساعدة أميركا – إسلامها على الباكستان وأفغانستان ومعظم دول الخليج الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، كما اخترقت المجتمعات العربية بالدعاوى الإعلامية والمؤسسات والجمعيات التي تطبّعت بالوهابية سواءٌ شعورياً أو عفوياً. ولئن كانت إيران منذ ١٩٧٩ تريد نشر ثورتها وهي ذات أغلبية شيعية لا تخترقها الوهابية، فقد اعتبرتها السعودية العائق الأهم أمام زعامتها هي. وحتى لو تغيّر نظام الحكم في إيران، فطموح السعودية لن يتوقّف، لأنّ الرياض عام ٢٠١٠ لم تعد ضعيفة كما كانت في أيام شاه إيران عام ١٩٧٠. وراحت الأمور إلى مزيد من التعقيد لأن منطقة الشرق الأوسط تضم نسبة كبيرة من الشيعة، ليس لأنّ إيران ذات أغلبية شيعية بل أيضاً العراق (٦١ بالمئة) والبحرين (٧٥٪) والمناطق الشرقية من السعودية حيث معظم حقول النفط، إضافة إلى ٢١ بالمئة في تركيا وأقلية علويّة كبيرة

في سورية، ونسبة لا تقل عن ٢٥-٣٠ بالمئة من سكان لبنان هي شيعية. وكذلك فثمّة أغلبية سكانية في اليمن وسلطنة عُمان في الجنوب العربي لا تدينان بالعقيدة الوهابية.

وكان العائق أنّ السعودية لم تمتلك قدرات هائلة تمكّنها من فرض زعامتها الإسلامية، بل اقتصر نشر نفوذها على هدر ريوع الطاقة، وافتقادها القاعدة البشرية الكبيرة كمصر، والقوّة العسكرية والاقتصاد المتين المتنوّع. بل إنّ الولايات المتّحدة وأجهزة مخابراتها هي التي استغلت الخلافات المذهبية النائمة بين مذاهب المسلمين لتشعل النار الدينية وتثير أحقاداً نسيها التاريخ، وخصوصاً بعد خروج إيران من عباءة واشنطن عام ١٩٧٩. لقد ركبت واشنطن موجة «الربيع العربي» في خريف ٢٠١٠ وشتاء ٢٠١١ ودعمت تسلّم جماعة الإخوان المسلمين الحكم في عدد من الدول العربية ذات النظام الجمهوري (مصر وتونس وليبيا وسورية واليمن) وليس في الدول ذات النظام الملكي أو الأميري (الأردن والمغرب ودول الخليج وعُمان، رغم النفوذ الكبير والوجود الضخم لجماعة الإخوان في الأردن). فالولايات المتحدة وثّقت ونمّت علاقاتها بالأخوان منذ الخمسينيات وبخاصّة في مصر[1].

وفي حرب سورية، وظّفت قطر والسعودية والإمارات مبالغ ضخمة لتسليح وتدريب وتجهيز الجماعات المسلحة، وخصوصاً تنظيم داعش السلفي. وجاءت الخطوة السعودية عام ٢٠١٤ لإغراق الأسواق بالنفط جزءاً من العملية الدولية لضرب روسيا وإيران والدول التي تتحالف معهما كسورية.

في نهاية المطاف، وقد بدأت الدوائر تدور على الذين شنّوا الحرب على سورية، وحقّق الجيش السوري نتائج ميدانية باهرة، توقّف الإغراق السعودي عام ٢٠١٦ عندما توافقت الدول الأعضاء في منظمة أوبك (الدول المصدّرة للنفط) مع دول أخرى من خارجها على ضرورة ضبط السوق وتحديد الكميات. وهذا القرار أدّى إلى استقرار الأسعار الذي شهده العام ٢٠١٧.

ثم زار الملك السعودي موسكو في تشرين الأول ٢٠١٧، واتفق مع بوتين على لجم سعر النفط فوق ٥٠ دولاراً.

---

(1) F. William Engdahl, *Amerikas' Heiliger Krieg.*

الفصل العاشر

أميركا تشعل حروب الغاز ٢٠١٠-٢٠١٧

دخلت الولايات المتحدة مرحلة أكثر تشدّداً نحو روسيا وحلفائها بعد مرور ٢٥ سنة على سقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة. وإذ تحدّث كثيرون عن حربٍ باردة جديدة، أكّد البعض أنّ المسألة أخطر من ذلك، وأنّ حروب الغاز في القرن الواحد والعشرين ستكون أعمق من حروب النفط في القرن المنصرم، وأنّ مشروع نابوكو مثلاً كان طلقةً صغيرة وفق استراتيجية أميركية كبرى. ولقد استخدمت واشنطن جبهات متعدّدة في وجه روسيا أبرزها الجبهة الأوكرانية – البولندية التي لو نجحت فإنها تستطيع إقفال أوروبا الغربية برّاً في وجه روسيا، والجبهة السورية – الإيرانية التي تريدها أميركا أيضاً لمحاصرة روسيا كما شهدنا في الفصول السابقة. وسنخصّص هذا الفصل للجبهة الأوروبية وبخاصة منها أوكرانيا وبولندا.

الانقلاب الأوكراني ٢٠١٤-٢٠١٥

لقد فقدت الولايات المتحدة السيطرة على سوق الطاقة في أوروبا وأصبحت روسيا هي المصدر الأول للغاز والنفط إلى دول الاتحاد الأوروبي – أكبر سوق في العالم – وليس الشركات الأميركية. وأصاب أصحاب الشركات الأميركية مثل إكسون وهاليبرتون الأرق لأنّهم فقدوا السيطرة على إمدادات الغاز والنفط والأنابيب والبنية التحتية للطاقة في أوروبا[1]. وبما أنّ البيت الأبيض وضع، في طليعة واجباته، خدمة مصالح الشركات الكبرى

(1) «The Economic Motive for America's Current Wars», Eric Zuesse, **Global Research** July 02, 2017, **Strategic Culture Foundation,** 1 July 2017.

(سواء كان تحت إدارة باراك أوباما من الحزب الديمقراطي أو تحت إدارة دونالد ترامب من الحزب الجمهوري، وبعض هذه الشركات هي ملك أنصار الحزب الجمهوري مثل شركة الإخوان كوخ وبعضها الآخر يناصر الحزب الديمقراطي)، فقد عمل فريق أوباما منذ عام ٢٠١١ على الإعداد لانقلاب في أوكرانيا. ونجح في ذلك في شباط ٢٠١٤ عندما أزيح الرئيس المنتخب شرعياً فكتور يانوكوفيتش.

عادت الخلافات بين موسكو وكييف مجدداً بعدما ناهزت ديون شركة «النفط والغاز الأوكرانية» المستحقة لشركة غازبروم ثلاثة مليارات دولار، ما حمل عملاق الغاز الروسي على قطع إمداداته عن أوكرانيا مطلع ٢٠٠٩ أيضاً. فتقلّصت إثر ذلك تباعاً الإمدادات إلى أوروبا، فيما كابدت غازبروم خسائر فاقت المليار دولار جراء تعنّت كييف التي اتهمتها موسكو بسرقة الغاز الروسي المار عبر أراضيها. ولكن حكومة أوكرانيا التي باتت مناهضة أكثر لموسكو بعد أحداث ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وبتحريض من أميركا، اعتمدت سياسة كيدية والوقوف في وجه الروس. وكان الهدف تأجيج الأزمة كي يفقد الاتحاد الأوروبي ثقته بالغاز الروسي، ويعتبر أنّ وصوله إلى دوله ليست مسألة آمنة. وفي أثناء الأزمة الثانية توقّف ضخ الغاز إلى غرب أوروبا أسبوعين في كانون الثاني ٢٠٠٩، وكان ذلك في فصل الشتاء. وإذ كابدت روسيا خسائر كبيرة بسبب هذا التوقّف، كان الوقع على الدول الأوروبية مذهلاً خصوصاً على المستهلكين وعلى المصانع وإنتاج الكهرباء، ما أصاب الحكومات الأوروبية بالقلق والذعر.

وكانت أوكرانيا هي المتضرّر الأكبر من خوض حرب اقتصادية على روسيا. فبعد أزمتَيْ ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، قرّرت الحكومة الروسية إعادة فرض رسوم جمركية على صادرات الغاز الروسي إلى أوكرانيا بعد أن كانت معفاة منها استناداً إلى اتفاقية خاركوف التي وقّعتها روسيا مع أوكرانيا في ٢١ نيسان ٢٠١٠ لتغطية تكلفة مرابطة أسطول البحر الأسود الروسي أمام شبه جزيرة القرم. ونصّت اتفاقية خاركوف على منح أوكرانيا تخفيضات على ثمن الغاز الروسي وإعفاء واردات الغاز إلى أوكرانيا من الرسوم الجمركية. وبعد إلغاء هذه الاتفاقية،

ألغت روسيا البنود والقرارات المتعلقة بها فارتفع سعر الغاز إلى أوكرانيا إلى ٤٨٥,٥ دولاراً لكل ألف متر مكعب وتعيّن على شركة النفط والغاز الأوكرانية سداد الديون التي بلغت ٢,٢ مليار دولار، إضافة إلى كميات الغاز التي تسلّمتها. ثم ارتفع سعر الغاز الروسي إلى ٥٠٠ ألف دولار لكل ألف متر مكعب ما أثّر سلباً في المصانع التعدينية والكيماوية في أوكرانيا وفي مستوى سكانها المعيشي. وقد وصلت مديونية أوكرانيا المستحقة لروسيا ثمناً للغاز إلى ٥,٦ مليارات عام ٢٠١٢.

وسار الاقتصاد الأوكراني في منحدر إلى أن وصل إلى انفجار في الشارع عام ٢٠١٣.

في تلك الأثناء التقى بوتين الرئيس الأوكراني يانوكوفيتش وسعت روسيا لمساعدة الاقتصاد الأوكراني. فقامت شركة غازبروم بتخفيض كبير لسعر الغاز إلى أوكرانيا إلى الثلث تقريباً ووافقت كييف على سداد الديون.

وكانت حكومة يانوكوفيتش قد رفضت عضوية الاتحاد الأوروبي لأنّها كانت مشروطة بلائحة إجراءات والتزامات مالية واقتصادية قد تكلّف أوكرانيا مبلغ ١٦٠ مليار دولار في حال قُبلت العضوية. إذ عادة ما تستوعب مفوضية الاتحاد الأوروبي الجزء الأكبر من كلفة انضمام أي دولة أوروبية إلى الاتحاد في حال كانت هناك رغبة متبادلة، والعضوية مفيدة اقتصادياً على الأمد الطويل. ولكن في حال أوكرانيا فعضويتها كانت مطلباً أميركياً مباشراً، كجزء من سلّة إغراءات واشنطن لكييف لكي تواصل تنفيذ سياساتها ضد موسكو. ولأنّ الاتحاد الأوروبي يرفض الانصياع لأي رغبة أميركية بحذافيرها، فقد قرّر تحميل أوكرانيا كامل فاتورة الانضمام وفق دفتر شروط وبصيغة «وجوب الموافقة على كل الشروط» (take-it-or-leave-it) ما اعتبرته كييف مهيناً.

وكانت واشنطن تستعد لمثل هذا الموقف من كييف. فما إن أعلن يانوكوفيتش رفضه العضوية في ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٣ حتى أوعزت واشنطن إلى جماعتها بالتحرّك في الشارع ضد حكومته في اليوم نفسه تحت شعار «إسقاط الفساد». ورغم أنّ التظاهرات ادّعت أنها تنادي بالديمقراطية وتريد محاسبة الفاسدين، لكن هذا الشعار سرعان ما تحوّل إلى

«ثورة» لإسقاط الرئيس المنتخب والشرعي. ووقع انقلاب أزاح الحكومة الشرعية ونصّب حكومة موالية لأميركا. كان موقف الولايات المتحدة غريباً. إذ جاء وفد أميركي بعثه أوباما إلى كييف وقدّم لائحة مطالب في مقدّمها إطلاق يوليا تيموشينكو الموالية لواشنطن (التي كانت تمضي عقوبة سجن بعد صدور حكم قضائي على ممارستها أعمالاً فاسدة). واعتبرت الحكومة الأوكرانية الطلب الأميركي إهانة وطنية وتدخّلاً وقحاً في شؤون أوكرانيا الداخلية. وحاولت رئيسة الوفد فكتوريا نولاند الضغط على الاتحاد الأوروبي لتحسين شروط انضمام أوكرانيا، فرفضت المفوضية الأوروبية الانصياع على حساب مصالح الاتحاد. وعندما فقدت نولاند الأمل في تجاوب حكومة أوكرانيا مع المطالب، قالت للسفير الأميركي في كييف في ٤ شباط ٢٠١٤: «فليذهب الاتحاد الأوروبي إلى الجحيم» (Fuck the European Union!) ولنجعل يَاتس على رأس الحكومة». وياتس هذا سياسي أوكراني يدعى «آرسنيي ياتسنيوك» وهو موالٍ لأميركا ويفعل كل ما تطلبه، حتى لو كان الطلب ضد مصلحة أوكرانيا أو الاتحاد الأوروبي.

وهكذا في ٢٢ شباط، تمّ تعيين ياتس ووافق في اليوم نفسه على شروط الاتحاد الأوروبي، ما كشف عمق هيمنة واشنطن على نظام الحكم في أوكرانيا. ولكن لم يمضِ الانقلاب على خير. إذ إنّ الرئيس الشرعي يانوكوفيتش الذي أوعزت واشنطن بإزاحته كان قد فاز في الانتخابات الأخيرة بأغلبية شعبية عارمة، ومنها ٧٥ بالمئة من أصوات سكان منطقة القرم و٩٠ بالمئة في منطقة دونباص، فتحرّك أنصاره في هاتين المنطقتين وأعلنوا انفصالهم عن أوكرانيا.

وبسبب هذه الظروف المناطقية والسياسية، جرت انتخابات رئاسية في المناطق التي يسيطر عليها الانقلابيون وذلك في ٢٥ أيار ٢٠١٤، وضغطت واشنطن بقوة عبر رجلها في السلطة، رئيس الحكومة ياتسنيوك، (الذي اختاره البيت الأبيض وكلّفته المبعوثة الأميركية فكتوريا نولان أن تُنتخب يوليا تيموشنكو التي يريدها البيت الأبيض، إلا أنّ الشعب انتخب بترو بوروشنكو الذي لا يريده الأميركيون، والذي يتمتّع بشعبية في كل أوكرانيا).

عندما شتمت فكتوريا نولان الاتحاد الأوروبي في شباط ٢٠١٤ كانت تعبّر عن رأي أوباما والإدارة الأميركية وهذا ما أثار غيظ زعماء القارة الأوروبية ومنهم الرئيس الهنغاري فكتور أوروبان و رئيس جمهورية التشيك ميلوش زيمان وغيرهما. وهنا يجدر فتح مزدوجين حول تبدّل موقف هنغاريا وتشيكيا من أميركا.

ففي السنوات العشر الأخيرة أخذت بعض دول أوروبا الشرقية التي التحقت بأميركا في التسعينيات بعد سقوط الكتلة الاشتراكية، تبتعد عن واشنطن. ولذلك وقف الرئيس الهنغاري أوروبان إلى جانب روسيا لا إلى جانب أميركا في الأزمة الأوكرانية المتجدّدة عام ٢٠١٤. وعندما طلبت واشنطن من أتباعها الأوروبيين فتح الحدود أمام موجة اللجوء من سورية ودول أخرى عام ٢٠١٥ للتخفيف عن تركيا التي تحمل عبء الناتو في حرب سورية، قبلت ألمانيا واستقبلت مئات الألوف. ولكن هنغاريا رفضت ذلك، فصوّرها الإعلام الأميركي بأنّ سياستها عنصرية لأنّها لم تذعن لأوامر واشنطن.

وفي ٣ كانون الثاني ٢٠١٥ صرّح رئيس جمهورية تشيكيا ميلوش زيمان أنّ «مَن يظّن أن إسقاط الرئيس الأوكراني فكتور يانوكوفيتش في ٢٢ شباط ٢٠١٤ هو ثورة ملوّنة نحو ديمقراطية أصيلة كثورة تشكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، هو على خطأ. لأنّ ما حدث في كييف ليس ثورة ديمقراطية. وهذا يشرح لماذا تعاني أوكرانيا اليوم حرباً أهلية، ولماذا قطعت منطقة دونباص علاقتها بالحكومة الجديدة في كييف. واعتبر تصريحات رئيس الحكومة الحالي ياتسنيوك بأنّه رئيس حكومة حرب لأنّه لا يريد حلاً سلمياً لأزمة أوكرانيا كما اقترح عليه الاتحاد الأوروبي وهو يفضّل استعمال القوة العسكرية»[1].

عكست تصريحات الرئيس التشيكي ابتعاداً عن واشنطن بوصفه ما جرى في كييف أنّه انقلاب على السلطة الشرعية تدعمه أميركا، وأنّ تشيكيا لا تريد أن تكون بيدقاً في حرب واشنطن ضد روسيا. ويُعتبر موقفا هنغاريا وتشيكيا في غاية الأهمية لأنّهما البلدان اللذان تميزا في الماضي بالانتفاض على سيطرة الاتحاد السوفياتي على الكتلة الاشتراكية (في

(1) «Czech President: Only Poorly Informed People Don't Know About Ukraine Coup», Eric Zuesse, Global Research, January 05, 2015.

هنغاريا عام ١٩٥٦ وفي تشيكوسلوفاكيا في ربيع براغ ١٩٦٨). وكأنّ الرئيس التشيكي يقول لشعبه إنّ طغيان موسكو قد ولّى وإنّ روسيا قد تغيّرت، والآن نحن نواجه طغيان واشنطن كما أنّهما قد يكونان أول بلدين يختاران مغادرة الاتحاد الأوروبي والالتحاق بروسيا.

منذ ٢٠٠٩، كان الغاز الروسي لا يزال يمرّ في الأراضي الأوكرانية وشركة غازبروم تسدّد رسوم الترانزيت بانتظام. إلا أنّ الحكومة الأوكرانية تأخّرت مرّة أخرى عن سداد ثمن الغاز الروسي الذي تتسلّمه حتى وصل المبلغ المستحق إلى ٣ مليارات دولار. وعندما وقع الانقلاب الأوكراني بإيعاز أميركي عام ٢٠١٤، تعاملت موسكو مع كييف هذه المرّة بمرحلية وتدرّج ومُهل. فبدأت بإلغاء التخفيض الذي منحته عام ٢٠١٣ لتوريد الغاز إلى أوكرانيا وألغت التخفيضات بموجب اتفاقيات خاركوف. وواصلت الضغط لكي تسدّد كييف ديونها. ولكن رغم تحذيرات موسكو وتدرّج خطواتها، رفضت كييف سداد ديونها، ما دفع موسكو إلى التعجيل في مشاريع السيلين الشمالي والجنوبي لتحول دون تأثّر المستهلك الأوروبي الغربي بقطع الغاز عن أوكرانيا.

بولندا أداة أميركا في مشروع «البحار الثلاثة»

إذا كانت تركيا وأوكرانيا وحتى فرنسا قد وقعت ضحية المشاريع الأميركية وسياستها العالمية تجاه روسيا والصين، فإنّ بولندا، الدولة التي تربطها علاقات تاريخية ومصالح كبرى مع كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا لم تستفد من دروس الآخرين ولم تأخذ العبر مما يجري حولها منذ ١٩٩٠. فحكومتها صدّقت الإغراءات الأميركية بأنّها هي - وليس جارتها ألمانيا - التي ستصبح مركز تجمّع الغاز الطبيعي لأوروبا الغربية وتطرد روسيا من سوق الغاز الأوروبية[1].

في الثمانينيات من القرن العشرين عندما كانت بولندا دولة اشتراكية، عزمت إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان على تفتيتها من الداخل. وكالعادة تسلّلت أميركا عبر ستار

(1) F. William Engdahl, «The Fatal Flaw in Washington's New Energy Strategy», Global Research, July 14, 2017 (New Eastern Outlook 13 July 2017).

الدين. فبولندا ذات أغلبية كاثوليكية، أمّا في روسيا ومعظم الدول السلافية في أوروبا الشرقية فتسود الكنيسة الأرثوذكسية. وفي هذا السياق، هيأت واشنطن الأرضية باختيار كاردينالٍ بولندي هو كارول يوسف فويتّيا (Karol Józef Wojtyła) ليكون بابا الفاتيكان. وأصبح اسمه البابا جان - بول الثاني، ثم أثارت تحركات عمالية انطلقت من مدينة غدانسك على بحر البلطيق وولدت «حركة التضامن» البولندية سوليدارنوش (Solidarność) بقيادة «ليش فاوينزا» (Lech Walesa) بدعم وتمويل السي آي إيه، حيث دخلت ملايين الدولارات عبر جمعية مدنية تابعة للمخابرات الأميركية تدعى National Endowment for Democracy. وسرّ الشعب البولندي بهذه التحولات لأنّه خرج من نفوذ الاتحاد السوفياتي، ولكن بعد سنوات اكتشف أنّه وقع في أسر الرأسمالية الأميركية المتوحشة التي أخذت تعمل في بولندا نهباً وتخريباً. فقد وضعت الشركات الأميركية يدها على كنوز بولندا وعقاراتها وأهم مؤسساتها التجارية في سائر مدنها العريقة، وتفاقم الفقر وارتفعت أسعار السلع والخدمات بشكل جنوني ولم تصل بولندا إلى الجنة الموعودة.

وكانت واشنطن قد رعت إقامة منتدى من ١٢ دولة تقع في وسط أوروبا وشرقها تحت اسم «مبادرة البحار الثلاثة» (Three Seas Initiative)، ووعدت هذه الدول أنّها ستساعدها على تأمين مصادر الغاز والطاقة بعيداً من روسيا. وفي تموز ٢٠١٧ مرّ الرئيس الأميركي دونالد ترامب في بولندا في طريقه إلى هامبورغ حيث تعقد قمة «مجموعة العشرين G20»، فاستقبله القادة البولنديون بحفاوة بالغة وحضر رؤساء هذه الدول الـ١٢ إلى العاصمة البولندية وارسو حيث ألقى فيهم ترامب كلمة في ٦ تموز. وجاء في كلمته أنّ عليهم أن يشتروا الطاقة من أميركا بديلاً من الغاز الروسي، وأنّ أميركا ستجعل من بولندا منافسة لروسيا في إمدادات الغاز إلى أوروبا الغربية[1]. وغذّى ترامب أحلام اليقظة لدى القادة البولنديين

(1) «Let me be clear about one crucial point. The United States will never use energy to coerce your nations, and we cannot allow others to do so. You don't want to have a monopoly or a monopolistic situation. «We are committed to securing your access to alternate sources of energy, so Poland and its neighbours are never again held hostage to a single supplier of energy».

أنّ أميركا وبطريقة ما ستعترض سيل الشمال ٢ الذي تبنيه روسيا وألمانيا عبر بحر البلطيق دون المرور بالأراضي البولندية، ذلك أنّ بولندا ستخسر عوائد ترانزيت من شركة غازبروم التي تتقاضاها من مرور الغاز الروسي من أوكرانيا عبر بولندا. وليس هذا فقط، بل إن ترامب وعد أنّ أميركا ستُخرج روسيا من سوق الغاز الأوروبية. وأسهب في شرحه للمسؤولين البولنديين عن مشاريع أميركية لإقامة منشآت الغاز السائل في بولندا ومستودعات تخزين تحت الأرض. وأنّ أميركا ستشحن فائضها من الغاز بناقلات بحرية عبر مرافىء أميركية مطلّة على المحيط الأطلسي، فتجمّعه بولندا وتبيعه في أوروبا.

ولكن ترامب لم يقل للبولنديين إنّ الغاز المسيّل الأميركي باهظ الكلفة وليس له قيمة تفاضلية على الغاز الروسي الرخيص نسبياً والقريب جغرافياً. فقد وصلت فعلاً ناقلة غاز مسيّل أميركية إلى بولندا قادمة من محطة تسييل في ولاية لويزيانا. ودفعت بولندا ثمن الوحدة من الغاز (مليون بي تي يو) ٦ دولارات أميركية. في حين أنّ ألمانيا تتسلّم الغاز الروسي بسعر ٥ دولارات للوحدة. وهذا يعني أنّ حكومة بولندا التي يحرّكها كرهها لروسيا وخضوعها لطلبات أميركا، لا تأخذ مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية في الاعتبار. ولذلك فعلى الأمد المتوسط لا يمكن لواشنطن أن تبني استراتيجيتها على أساس السيطرة على بولندا وغيرها وبيعها غازاً أميركياً باهظ الكلفة.

يعود طموح بولندا في سوق الغاز إلى العام ٢٠٠٩ عندما أقنعتها الولايات المتحدة أن تبني منشآت لتسييل الغاز ورصيفاً لاستقبال ناقلات الغاز في مرفأ بلدة Swinoujscie (شفيني أوشتي) على بحر البلطيق وهي مجاورة للساحل الألماني. وفعلاً بدأ البناء عام ٢٠١٤ بتمويل جزئي من الحكومة الأميركية بكلفة مليار دولار. وقدّم مجلس آتلانتك كاونسل (Atlantic Council) الأميركي الذي يعمل على الدراسات والخطط لفائدة حلف الناتو ومركزه واشنطن المشورة والنصائح والإرشادات لبولندا. على أن تستوعب المحطة ٥ مليارات م٣ من الغاز في السنة مع إمكانية مضاعفة الكمية لاحقاً.

https://facebook.com/groups/abuab/

إنّ هذا المشروع يشكل حلقة ضمن استراتيجة الناتو لطرد الغاز الروسي من السوق الأوروبية، التي يمثّل مركز آتلانتك كاونسل عقلها المدبّر من خلال «مبادرة البحار الثلاثة» وهي من بنات أفكار هذا المجلس. فتصبح هذه المحطة البولندية نقطة استقطاب وتوزيع الغاز، على أن تكون متصلة بأنابيب مع دول شرق بولندا وجنوبها (ليتوانيا وأوكرانيا وسلوفاكيا وتشيكيا). وباستثناء تشيكيا، تطلّ هذه الدول على ثلاثة بحار ولذلك دعوا التجمّع «مبادرة البحار الثلاثة» (Three Seas Initiative)(بحر البطليق والبحر الأسود والبحر الأدرياتيكي وهو فرع من البحر المتوسط) التي وقّعتها ١٢ دولة تطلّ على هذه البحار، وهي توالي واشنطن وتناهض موسكو. كما تخطّط جمهورية كرواتيا (من دول يوغسلافيا السابقة) لبناء محطة تسييل غاز ورصيف بحري على جزيرة كرك على شاطىء البحر الأدرياتيكي، رغم معارضة الشركات السياحية وجمعيات تنمية السياحة في كرواتيا[1]. وعلى هذا الأساس تتحوّل دول كانت في الكتلة الشرقية السابقة إلى حاجز معادٍ لروسيا يمتد من الشمال (بحر البلطيق) إلى الجنوب (البحر الأدرياتيكي) ويعتمد أساساً على دولتين كبيرتَيْ الحجم نسبياً، أوكرانيا وبولندا، ويجعل مركزه وارسو نكاية بروسيا لأن الحلف العسكري الاشتراكي سابقاً يدعى «حلف وارسو».

ونظرة إلى خريطة أوروبا الشرقية توضّح أنّ أوكرانيا وبولندا بمساحتهما الشاسعة كافيتان لعزل روسيا برّاً عن أوروبا. فإذا أضفنا جمهوريات البلطيق السوفياتية السابقة (أستونيا وليتوانيا ولاتفيا) التي تتبع أميركا أيضاً، لبات لدى روسيا منفذ ضيّق من مدينة بطرسبرغ شمالاً نحو بحر البلطيق.

وطبعاً فإنّ ألمانيا ودول أخرى في الاتحاد الأوروبي وقفت ضد مشروع البحار الثلاثة الذي يقسم أوروبا، وأيّدت التعاون الوثيق والشراكة مع روسيا ومع شركة غازبروم، وهي تعتبر تحركات بولندا هدّامة تجاه مشروع سيل الشمال ٢ (Nord Stream II)، وترى أنّ مشروع «البحار الثلاثة» معادٍ لأهداف الاتحاد الأوروبي ومصالحه.

---

(١) «مبادرة البحار الثلاثة» التي ترعاها واشنطن تشمل ١٢ دولة: بولندا وكرواتيا وهنغاريا وتشيكيا وسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا وليتوانيا وأستونيا ولاتفيا وسلوفينيا والنمسا، وهي دول تعتمد على الغاز الروسي لسدّ حاجاتها.

في أيار ٢٠١٧، وقبل مؤتمر القمّة التي خاطبها ترامب في وارسو في تموز، عقد مجلس آتلانتك كاونسل مؤتمراً في واشنطن بعنوان «استراتيجية البحار الثلاثة»، واتفق المتكلمون ومنهم قادة عسكريون وأمنيون سابقون على ضرورة أن تدعم إدارة ترامب هذه المبادرة لتحقيق «استقلال» دول أوروبا عن الغاز الروسي، ولقطع «يد الكرملين» عن السوق الأوروبية. ولعل خطاب ترامب في وارسو قد صاغه أعضاء مجلس آتلانتك كاونسل لأنّه كرّر النقاط التي ذكروها في مؤتمرهم في أيار في واشنطن.

ويمكن تصوير «مبادرة البحار الثلاثة» على أنّها تستهدف الاتحاد الأوروبي أيضاً وخصوصاً ألمانيا وفرنسا اللتين تقودان الاتحاد وتتوليان سياسة الطاقة فيه. ولدعم هذا التوجّه الأميركي فإنّ الكونغرس الأميركي طوال ٢٠١٧ أخذ يصدر سلسلة من العقوبات ضد روسيا تصيب بسهامها مباشرة الشركات التي تعمل في مشروع سيل الشمال ٢ الروسي الألماني الذي يربط الساحل الروسي قرب مدينة بطرسبرغ مباشرة بالساحل الألماني عند مرفأ روغِن من دون المرور ببولندا. وهي عقوبات مذهلة تؤذي شركات الاتحاد الأوروبي ومصارفه قبل أن تؤذي روسيا.

الاتحاد الأوروبي يعارض الهجوم الأميركي

عارضت ألمانيا والدول الأوروبية بشدّة العقوبات الأميركية على روسيا والموجّهة فعلاً ضد مصالح الاتحاد الأوروبي. وفي ١٥ حزيران ٢٠١٧ مثلاً أصدرت ألمانيا والنمسا بياناً شديد اللهجة وغير اعتيادي ضد العقوبات الأميركية ومما جاء فيه: «مصادر الطاقة في أوروبا هي مسألة تخص أوروبا وحدها ولا تخصّ الولايات المتحدة. ونحن نرفض التهديد بهذه العقوبات العابرة للدول ضد شركات أوروبية تساهم في تأمين مصادر الطاقة لأوروبا». وهذا البيان كان بمثابة إعلان ضمني من فيينا انسحابها من «مبادرة البحار الثلاثة». وبالفعل لم تشارك النمسا في قمّة وارسو التي خاطبها ترامب في ٦ تموز ٢٠١٧.

في ٢٠١٤، ارتسمت المعالم الجيوسياسية الجديدة في القارة الأوروبية حول خطوط

إمدادات الغاز الطبيعي التي تشكّل الشريان الحياتي لاقتصاد أوروبا. فمن ناحية هناك محور ألمانيا والنمسا وفرنسا ودول أخرى في الاتحاد الأوروبي ويرتبط بإمدادات الغاز الروسي، ومحور آخر مرتبط بأميركا ويشمل بولندا وأوكرانيا ودولاً أخرى أقل شأناً. وتُطرح علامة استفهام حول كيفية انتهاء الصراع بين المحورين على الساحة الأوروبية في الأعوام القادمة.

من منظور العام ٢٠١٧ بدا أنّ استراتيجية أميركا في وضع اليد على خطوط ومصادر الغاز في العالم تواجه عقبات ومخاطر جمّة. وليس هذا وحسب، بل إنّ الولايات المتحدة نفسها لا تملك احتياطيات كبيرة كما هي حال روسيا وقطر وإيران. إذ رغم أنّ ثمّة عدداً كبيراً من مرافىء ومحطات تسييل الغاز على الساحل الشرقي للولايات المتحدة، ورغم أنّ الولايات المتحدة تبني ١٢ محطة تسييل ومرافىء على ساحلها الأطلسي وساحل خليج المكسيك، فإنّ كميات الاحتياطي المتوافرة من الغاز الأميركي محدودة وكلفتها غير اقتصادية وضررها للبيئة كبير، والحقول لا تستمر أكثر من خمس سنوات وفق الدراسات الجيولوجية الأميركية. وإنّ احتياطي الآبار ينخفض إلى نسبة ٢٠ بالمئة خلال ست أو سبع سنوات من إنتاجه الأولي. والحل يكون بحفر آبار جديدة بشكل دائم، وهذا يرفع كلفة الإنتاج ويجعل التنافس في الأسواق العالمية مستحيلاً. كما تحتاج عمليات الاستخراج إلى كميّات كبيرة من المياه العذبة (١٠ ملايين غالون لكل بئر) وهذه المياه المستخدمة تصبح بدورها وسخة وسامة تؤذي النبات والحيوان والإنسان وتهدّد النظام البيئي. كما أنّ اختراق الغاز الصخري يتمّ عبر افتعال زلزال اصطناعي تبثق منه غازات تنتشر في سماء المنطقة فوق كل بئر، في حين يؤدي تشقق الصخر إلى اختلاط الغازات والسموم بالمياه الجوفية. ولأنّ هذه الحفريات لا تحترم قوانين البيئة على مستوى كل ولاية في أميركا وبخاصّة قوانين نظافة المياه (Clean Water Act laws)، فإنّ إدارة ترامب حاولت استثناء آبار الغاز الصخري من هذه القوانين. وإذا تمّ ذلك فإنّ استخراج الغاز الصخري سينتشر في ولايات أخرى ويمتد إلى بنسلفانيا وتكساس ونورث داكوتا مع ارتفاع هائل في استهلاك المياه العذبة وتلويث غير مسبوق للمياه الجوفية.

بعض أسباب التحوّل نحو الغاز الصخري كانت محلية كما أشار موقع OilPrice.com.

فالحوض الأكبر للنفط في أميركا هو في ولاية تكساس Texas Permian Basin وقد بدأ يتجّه نحو النضوب عام ٢٠١٧. ومنذ أواسط ٢٠١٦ فإنّ الآبار الجديدة في هذا الحوض لم تعط الكميات الاعتيادية السابقة. فكل بئر جديدة لم يضخ منها أكثر من ٧٠٠ برميل نفط في اليوم في آب ٢٠١٦. أمّا في تموز ٢٠١٧ فقد أصبح ٦٠٠ برميل في اليوم. ويضيف الموقع إنّ هذا الوضع قد أقنع المستثمرين بالتوجّه نحو الغاز الصخري إذا أرادوا الاستمرار في صناعة إنتاج الطاقة، ولكن مع كلفة أعلى وصعوبة أكبر في مناطق جغرافية أكثر صعوبة[1]. فتكون الولايات المتحدة عاجزة «من كيسها» عن دخول ميدان المنافسة في السوق العالمية للغاز الطبيعي، وتعرض إنتاجها للاستهلاك المحلي بأسعار أعلى من سعر السوق العالمية وبتكلفة باهظة للبيئة. ولا يبقى أمامها سوى الضغط العسكري والسياسي في أوروبا والشرق الأوسط كالـbully الفاشل في صف المدرسة الذي يعمد إلى ضرب زملائه النجباء.

النصائح والضغوط الأميركية أنّ تتخلى أوروبا الغربية عن الغاز الروسي كانت غير منطقية وبدون جدوى اقتصادية. لأنّ ذلك تطلّب توظيف دول الاتحاد الأوروبي استثمارات بقيمة ٢١٥ مليار دولار خلال أربع سنوات لتشييد وبناء مرافق لاستقبال الغاز الطبيعي من أميركا وغيرها ومحطات ذريّة إضافية لإنتاج الكهرباء ومنشآت للحصول على طاقة بديلة واستثمار مناجم فحم. ومن ناحية أخرى فإنّ سعر الغاز المسيّل الذي تصدّره قطر إلى آسيا في الوقت الراهن هو أعلى بنسبة ١٠ إلى ١٥ بالمئة من السعر الروسي، ولكن سعره يبلغ مع كلفة نقله إلى أوروبا وتحويله ضعف سعر الغاز الروسي. واستيراد الغاز بالناقلات البحرية يحتاج إلى منشآت إضافية في أوروبا بمقدار ٤٠ مليار دولار. والخيار الثاني الذي تضعه أميركا أمام أوروبا هو شراء كمية ٣٠ مليار متر مكعب إضافية من الغاز المسيّل من الولايات المتحدة مباشرة، ما يزيد على فاتورة الطاقة الأوروبية ٤٠ مليار دولار سنوياً. كما ستضطر أوروبا إلى تسديد مبلغ ٥٠ مليار دولار لشركة غاز بروم الروسية أيضاً بموجب العقود السارية المفعول حتى ٢٠٢٠ ثمن ١٢٠ مليار مكعب من الغاز الروسي سنوياً. في حين أنّ شركة غازبروم لديها عقود تستمر حتى العام ٢٠٣٥ مع «RWE» الألمانية وشركة

(1) «Texas Permian Basin», OilPrice.com, June 16, 2017.

«ENI» الإيطالية وكذلك عقود أخرى. ومن ناحية ثانية فلا بديل اقتصادياً معقولاً وذا جدوى للغاز الروسي بالنسبة إلى ألمانيا. فشراء الغاز عبر أنابيب نابوكو من آسيا ليس بديلاً آمناً للإمدادات، خصوصاً وأنّ روسيا لن توقف تصدير الغاز بسبب أزمة أوكرانيا مع أنها نفّذت عقودها والتزاماتها حتى في أشد أيام الحرب الباردة. واستبعدت ألمانيا أن تكون الدول الأوروبية قادرة على استيراد الغاز الطبيعي المسيّل من الولايات المتحدة في المستقبل القريب، لأنّه لا يعتمد على أسس اقتصادية واقعية، والكميات المتوافرة من الغاز الأميركي غير معروفة وسعرها النهائي بعد وصولها إلى مستودعات الغاز الأوروبية غير مؤكّد. كما أنّ مدى استعداد البنية التحتية القائمة في أوروبا لاستقبال الغاز الأميركي مجهول وليس هناك عددٌ كافٍ من ناقلات الغاز المسيّل البحرية التي يمكن أن تقوم بتأدية المهمة على أكمل وجه. ولذلك فالكلام عن تقليل الاعتماد الأوروبي على واردات الغاز الروسي لم يكن واقعياً. وهذا ما أكسب روسيا وضعاً سياسياً متقدماً في الصراع العالمي عبر تفعيل حروب الغاز.

في تموز ٢٠١٧ حذّر الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة من مغبة إقدام الكونغرس الأميركي على تشديد العقوبات ضد روسيا، ومنها الضغط لوقف تنفيذ مشروع «السيل الشمالي ٢». وقد دعا واشنطن إلى مواصلة التنسيق مع حكومات مجموعة السبع G7، لما قد يترتب على الخطوات الأميركية من آثار ليس على G7 وحلف الأطلسي فقط، ولكن أيضاً على المصالح الأوروبية في مجال الأمن الاقتصادي والطاقة. وأكّدت المفوضية الأوروبية أن العقوبات «أحادية الجانب» ضد روسيا يمكن أن تقوض التأثير المطلوب لها، وأن «العقوبات لها تأثير أكثر فاعلية عندما تكون منسّقة. وحذّرت المفوضية الأوروبية من احتمال حدوث عواقب «هائلة ومحفوفة بالمخاطر» على الدول الأوروبية لا يمكن التكهن بها خصوصاً فيما يتعلق بجهود الاتحاد الأوروبي لتنوع مصادر الطاقة بعيداً من روسيا. وحذّرت ألمانيا – المتضرّر الأكبر من عرقلة المشروع -- من رد محتمل تقوم به إذا تحركت الولايات المتحدة لمعاقبة الشركات الألمانية المشاركة في إقامة خط أنابيب «السيل الشمالي ٢» عبر بحر البلطيق لنقل الغاز الروسي. وأبدى دبلوماسيون في الاتحاد الأوروبي خشيتهم

من أن يؤدّي الخلاف الألماني - الأميركي، حول «السيل الشمالي ٢» الذي تشيده شركة «غازبروم» إلى تعطيل التفاوض مع روسيا[1]. من ناحيته أعلن وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك أنّ مشروعي سيل الشمال ٢ وسيل الجنوب («السيل التركي») سينفذان من دون أي تأخير، بصرف النظر عن العقوبات الأميركية. في حين أكّد خبراء روس أنه في مسائل الطاقة فالاتحاد الأوروبي يرى مصلحته مع موسكو وليس مع واشنطن، وأنّ مشروعي الشمال مع ألمانيا والجنوب مع تركيا يضمنان مصالح أوروبا الغربية، ويحقّقان رغبة روسيا في تعزيز سوق الغاز، فلا تعود أوروبا حكراً على الشركات الأميركية كما صرّح الرئيس ترامب Europe as a 'fodder base› for US companies. وهكذا يتمكّن الاتحاد الأوروبي من استعمال الثقل الروسي في وجه التوسّع الأميركي الذي يهدّد مصالحه. «فالنخب الأوروبية لا تريد أن تصبح خادمة تابعة لأميركا فتخسر الموقع الاقتصادي والكثير من المال، ولذلك فهي تقف مع روسيا ليس حبّاً بها بل بمصالحها» كما يقول خبراء روس. وإنّ محاولات أميركا لوقف سيل الشمال ٢ الذي بات جاهزاً للعمل يؤدي إلى خلافات جدية.

(١) «الاتحاد الأوروبي يحذر الكونغرس من وقف مشروع «السيل الشمالي٢»، والكونغرس بدوره يضغط على ترامب لعرقلة مد «السيل الشمالي٢»، روسيا اليوم، ٢٣ تموز ٢٠١٧.

الفصل الحادي عشر

أوراسيا: الجيوبوليتيك الدولي

مضت عشر سنوات على مشاريع أميركا ضرب النهوض الروسي والاستعاضة عن غاز روسيا بالغاز الأميركي والعربي (وحتى الإيراني). ولم يتحقّق أي منها. في حين تأخّر أنبوب إيران- العراق - سورية - لبنان بسبب الحرب في سورية. من مظاهر تهوّر الإدارة الأميركية أنّها بدأت في العام ٢٠١٧ باتخاذ عقوبات بحق أي بلد يشتري غازاً من روسيا. وفيما يلي خلاصة حول مستقبل أسواق الغاز والصراعات الجيوبوليتيكة بشأنه[1].

مستقبل أسواق الغاز

التوافق والانضباط النسبي الذي ضبط أسواق النفط لقرنٍ كامل وخصوصاً بعد ظهور منظمة أوبك، لا ينطبق على أسواق الغاز الطبيعي في القرن الواحد والعشرين.

اشترت أميركا «الحصان قبل العربة» عندما انطلقت بمشروع نابوكو فقد أملت أن تُجبر بلداناً مصدّرة للغاز بأن تصدّر إنتاجها عبره، وأخذت تبرم اتفاقيات عسكرية مع هذه الدول بالتوازي مع اتفاقيات حول الغاز. كما كان ضمن الاتفاقيات العسكرية مع دول شرقي أوروبا إقامة درع صاروخية موجّهة ضد روسيا التي أصبحت تمتلك جميع خطوط الغاز إلى

(1) Klare, Michael, Rising Powers, Shrinking Planet: The New Geopolitics of Energy, New York, Henry Holt Company, 2008, pp. 9-31.

أوروبا، كما عملت لبناء خطوط غاز إضافية، واستمالت بعض الدول الأوروبية للمشاركة في بناء خطوط غازية ضخمة، كخطي سيل الشمال وسيل الجنوب.

لقد قامت روسيا بتوطيد علاقاتها مع إيران وقطر، الدولتين اللتين تمتلكان ثاني وثالث أكبر احتياطي في العالم. فقد تمخّض عن الجهود الروسية المدروسة إنشاء منظّمة دول مصدرة للغاز تضم إيران التي تملك ثاني أكبر احتياطي وقطر التي تملك أكبر حقل غاز في العالم، وتضم أراضيها كميات من الغاز تضعها في المركز الثالث من حيث الاحتياطيات العالمية. ووافقت روسيا على أن تكون الدوحة مركزاً لهذه المنظمة في خطوة روسية تطمينية لأوروبا وللولايات المتحدة.

لقد جرت مفاوضات لعدة سنوات لقيام تجمّع مشابه لأوبك للدّول المصدّرة للغاز الطبيعي المسال، خصوصاً وأنّ العديد منها هي أيضاً دول مصدّرة للنفط ومشاركة في الأوبك. والرغبة في بلورة سياسات مشابهة حول الأسعار والكميّات المطروحة من الغاز هي أقوى من الخلافات السياسية. ذلك أنّ دولاً عديدة مصدّرة للغاز متباعدة في أنظمتها السياسية واصطفافاتها الدولية ولكنّها ترغب في التعاون حول السوق. فأوستراليا وروسيا وأنغولا وقطر ترى كلّ منها العالم بطريقة مختلفة. ولكنّها تنظر بعين واحدة إلى سوق الغاز. أضف إلى ذلك أن الدول المصدّرة تتنافس فيما بينها وهو ما يقلّل من نفوذها. كما أن الدول المنتجة نفسها تحتاج للإبقاء على علاقات جيّدة مع زبائنها لحماية حصّتها في السوق وتشجيع المزيد من الاستثمار. ولهذا تكون على الأغلب حذرة حيال القيام بأي إجراءات يمكن أن تقطع التدفق المهم للعوائد إلى خزائنها الوطنية.

في ظل غياب منظمة شبيهة بالأوبك للدول المصدّرة للغاز، لا يمكن ضبط كميات ولا تحديد أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية. ولكن المنطق الاقتصادي يقول إنّ دخول كميات كبرى من الغاز المسيّل مرّة واحدة إلى الأسواق في الأعوام المقبلة سيدفع الدول المنتجة إلى خلق منظمة للغاز شبيهة بأوبك لضبط السوق واستقرار التسعير لحماية

مصالحها. ولذلك فأكثر الدول ترشّحاً لإقامة منظمة للغاز هي روسيا وإيران وقطر. ولا حلّت الفوضى خلال سنوات قليلة جراء سحق الأسعار ودخول كميات وفيرة من دول تكتشف حقولاً لديها كما يحصل في دول شرق المتوسط[1].

في تموز ٢٠١٧ فاز عملاق الطاقة الفرنسي – شركة توتال – بعقد قيمته ٨,٤ مليارات دولار مع إيران لتطوير حقل بارس الإيراني في الخليج العربي. وحصّة شركة توتال من العقد بلغت ٥٠,١ بالمئة والحصص الباقية توزّعت على شركات إيرانية وصينية[2]. ولقد فتح هذا العقد الباب أمام توتال لتتوسّع في عملها مع قطر، البلد الأول في العالم في إنتاج وتصدير الغاز المسيّل والتي تتشارك مع إيران في حقل الغاز نفسه في مياه الخليج. وفرصة توتال مبنية على أساس أنّ قطر أعلنت عام ٢٠١٧ نيّتها زيادة الإنتاج بمعدّل ٣٠ بالمئة وهي تحتاج إلى التعاقد مع شركات للتوسّع. كما أنّ الهند عرضت ١١ مليار دولار على إيران للاستثمار في حقل فرزاد – ب للغاز. وكذلك حضرت الصين باكراً في الحقل الإيراني. ففي العام ٢٠٠٦، وقّعت الشركة الصينية CNOC اتفاقاً مع إيران لتطوير «حقل فارس» للغاز وبناء منشآت للغاز المسيّل لكي يتم شحنه إلى الصين.

(1) Shelley, Toby, Oil Politics, Poverty, and the Planet, London, Zed Books, 2005, «An OPEC for natural gas producers?», pp. 144-147.

(2) Andrew Korybko, «Iran's Multibillion-dollar Gas Deals Could Lead to a «Gas OPEC»», *Global Research*, July 16, 2017, *Oriental Review* 15 July 2017.

رسم بياني: حقل الغاز العملاق المشترك بين قطر وإيران

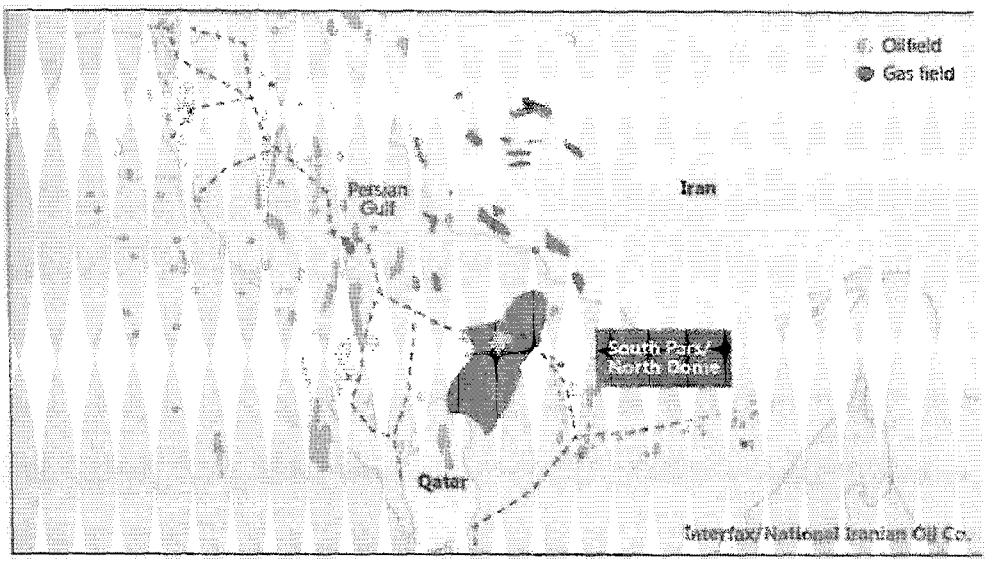

نجاح هذه المشاريع العملاقة في الخليج وكذلك تدفّق غاز شرقي المتوسط إلى السوق سيؤديان إلى هبوط أسعار الغاز المسيّل في السوق العالمية. إضافة إلى ذلك، فإنّ دولاً أخرى كموزامبيق وبابوا نيو غينيا تملك أيضاً كميات ضخمة من الغاز المسيّل وستدخل السوق في السنوات المقبلة وتدفع الأسعار إلى الانخفاض. كما أنّ روسيا ليست بعيدة عن سوق الغاز المسيّل. إذ إنّ حقولها في الشرق – «يامال» و«ساخالين» – ستبدأ العمل وترسل كميات إلى السوق العالمية تساهم أيضاً في خفض الأسعار أيضاً.

ولكن كلفة استخراج الغاز المسيّل وتحضيره باهظة للغاية مقارنة بالنفط والغاز الطبيعي غير المسيّل. فإذا لم توجد تكنولوجيا أقل كلفة في السنوات المقبلة لتخدم عمليات إنتاج يفترض أن تكون ضخمة، فإنّ أسعار الغاز المسيّل لن تهبط بلا حدود بسبب وفود كميات جديدة، بل ستقف عند حدّ معيّن ثم تعود إلى الارتفاع.

وهذا الوضع لا ينطبق على أسعار النفط التي إذا ارتفعت فهي ستجعل كلفة استخراج الغاز من حقول الغاز الصخري في أميركا معقولة، فتعود الشركات إلى العمل في هذه الحقول. وهذا يدفع أسعار النفط إلى الهبوط. فقد حاولت واشنطن التقليل من أهمية الغاز

الروسي لأوروبا، فادّعت أنّ سياسات الطاقة الدولية قد تتغيّر وذلك بسبب احتياطيات الغاز الصخري لتقليل الاعتماد على روسيا والشرق الأوسط. ولكن تبيّن أنّ هذه كانت فكرة بعيدة المدى، إذ ثمّة إجراءات معقّدة قبل الوصول إلى الإنتاج التجاري من مصادر غير تقليدية كالغاز الصخري على عمق آلاف الأقدام تحت الأرض ولا يمكن بالتالي الحصول عليه إلا بمعالجة الصخور واستخدام مياه ذات ضغطٍ عالٍ واستخدام التفتيت الهيدروليكي للرمال والصخور (كما فعل مهندسو الجيش المصري لتحطيم خط بارليف عام ١٩٧٣ بخراطيم المياه القوية). ولكن كان ثمّة تخوف أوروبي من تأثير تقنيات التكسير في المخزون الجوفي نفسه والإضرار بالبيئة.

هذه العلاقة بين أسعار النفط وأسعار الغاز - كما سبق الشرح - هي مباشرة، وتتأثّر صعوداً وهبوطاً بعضها ببعض، بصرف النظر عن العوامل الأخرى.

جيو بوليتيك الغاز الطبيعي

إنّ الاستخدامات الإقليمية الاقتصادية للغاز الطبيعي ومنها مشاريع جرّه بالأنابيب مهمة، ولكنّها لا تشعل حرباً بحجم الحرب السورية ولا تكفي لبدء حرب واسعة في أوروبا وآسيا. ولكن هذا لا ينفي أنّ الدول الكبرى والشركات العالمية إنّما تستخرج الغاز من الخليج العربي لأسباب استراتيجية دولية أيضاً[1]. أمّا دول الخليج فهي لا تملك سيادةً على

(١) يرى الباحث عامر محسن أنّ أهميّة النّفط ليست في أنّه سلعة لها قيمة تجارية عالية تنتج من تبادلها رساميل هائلة تطمح القوى الكبرى للاستحواذ عليها والاستفادة منها، بل إنّ أهميّته هي استراتيجية كمحرّك لا غنى عنه لاقتصادات دول صناعيّة لا تملك احتياطيات طاقّة خاصّة بها. وهي لذلك تعطي الاحتياطيات النفطية في الشرق الأوسط وإفريقيا ووسط آسيا أهميّة سياسية من زاوية الهيمنة الدولية والقبض على خناق المنافسين المحتملين. وهذه الناحية الاستراتيجية لا تقلّ أهمية عن قيمة الرساميل النّفطية وصفقات السّلاح والتجارة. ولهذا السبب اكتسبت الهيمنة الأميركية على الخليج والمنطقة طابعاً خاصّاً عنيفاً لا يقبل المساومة. فلجأت بريطانيا وأميركا إلى خلق دول ذات سيادة اسمية تتحكم اميركا في مستوى إنتاج نفطها وغازها وتسعيره، ثم تعود الأموال النفطية إلى الاقتصاد الغربي على شكل استيرادٍ واستثمار. فيخدم النّفط العربيّ مهمّات محدّدة ويتم توظيف النفط لأهداف نظام الهيمنة العالمي فتخرج هذه الثروة من يد السكّان المحليّين الذين يقيمون =

قرارها ومواردها ولا هي تخطط لمشاريع إقليمية في محيطها، وليس لديها خطط ورؤى استراتيجية. والغاز القطري، كالنفط السعودي، يلعب دوراً على رقعة الطاقة العالمية وضمن دور يتم التخطيط له «من فوق»، وإنتاجه يهدف إلى تلبية حاجاتٍ تبعد آلاف الكيلومترات عن المنطقة ولا علاقة لذلك بقرار العرب وبمصالحهم[1].

يعتقد استراتيجيون أميركيون أنّه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية القرن العشرين وضعت أميركا يدها على النفط - مصادر وخطوط إمداد - ما منح واشنطن يداً عليا في الشؤون الاقتصادية والمالية في العالم. ولذلك فإنّ وضع اليد على الغاز - مصادر وخطوط إمداد - سيوفّر لأميركا قرناً جديداً من الهيمنة الدولية. وخلص الخبراء إلى أن لا داعي لتغيير هذه الاستراتيجية في القرن الواحد والعشرين. وهذا ما يشرح جزئياً سلسلة الحروب الأميركية لاحتلال وتدمير دول تقع على خط الطاقة الدولية كأفغانستان عام ٢٠٠١ والعراق عام ٢٠٠٣ وليبيا عام ٢٠١١ وأوكرانيا ومالي وغيرها. كما أن اشتعال حرب في سورية وحدوث أزمات عسكرية وسياسية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى على تخوم روسيا، يمكن تعريفها على أنّها حروب الهيمنة على الطاقة وخصوصاً الغاز الطبيعي. وفي السياسة أيضاً، تُحرّك واشنطن الدول التي تدور في فلكها سواء في المنطقة العربية - السعودية وقطر وغيرهما - أو في شرقي أوروبا - بولندا وأوكرانيا وغيرهما.

أمّا في المنطقة العربية، فالاستراتيجية الأميركية سعت إلى إحباط أنبوب إيران - العراق - سورية الذي يهدف إلى نقل الغاز من أكبر حقول في الكرة الأرضية - من مياه الخليج - إلى الأسواق الأوروبية. وربما انضم الغاز المستخرج من حقول قطر التي تحلم ببيع إنتاجها إلى أوروبا إلى هذا الأنبوب. وشمل المسعى الأميركي إذكاء نيران الحروب في العراق وسورية وتطويق ايران وإضعافها وضرب حلفائها الصغار.

= فوق احتياطيات الطاقة، بشكلٍ كاملٍ أيضاً، وتُدار وفق حساباتٍ لا علاقة لها بالمصالح السياديّة. المصدر: عامر محسن، «عن الطاقة والسّيادة»، الأخبار، ١٧ تموز ٢٠١٧.

(١) «أنبوب الغاز القطري: كيف تولد الخرافات»، ٣٠ كانون الأول ٢٠١٥، عامر محسن جريدة الأخبار.

جدول أهم الدول المنتجة للغاز الطبيعي

World Gas Production			
World Rank	Country	Total (CBM 1000)	Date
1	USA	766,200,000	.est 2015
2	Russia	603,900,000	.est 2014
3	Iran	174,500,000	.est 2014
4	Qatar	160,000,000	.est 2014
5	Canada	151,500,000	.est 2014
6	China	123,500,000	.est 2014
7	Norway	108,800,000	.est 2014
8	Saudi Arabia	102,400,000	.est 2014
9	Algeria	83,290,000	.est 2014
10	Turkmenistan	76,000,000	.est 2014
11	Indonesia	73,450,000	.est 2014
12	Netherlands	70,280,000	.est 2014
13	Malaysia	65,420,000	.est 2014
14	Australia	62,640,000	.est 2014
15	Uzbekistan	61,740,000	.est 2014
16	UAE	54,240,000	.est 2014
17	Egypt	48,800,000	.est 2014
18	Mexico	44,370,000	.est 2014

19	Nigeria	43,840,000	.est 2014
20	Thailand	42,150,000	.est 2014
25	Oman	30,900,000	.est 2014
34	Bahrain	16,900,000	.est 2014
36	Kuwait	15,030,000	.est 2014

Source: http://world.bymap.org/NaturalGasProduction.html
Gas Wars? By Marwan Salamah, Global Research, June 29, 2017

وجاءت زيارة ترامب إلى الرياض ومخاطبته لمؤتمر قمّة إسلامية في ٢٠ و٢١ أيار ٢٠١٧ لتصب في هذا المسعى حيث شجّع قيام «ناتو إسلامي» بقيادة السعودية. واستغرب المراقبون في اليوم التالي لمغادرة ترامب، كيف أنّ السعودية ومعها الإمارات والبحرين ومصر قادت سلسلة عقوبات ضد قطر ، بتهمة أساسية هي أنّها تعزّز علاقاتها بإيران وتدعم إرهاب الإخوان المسلمين. وطبعاً المسألة الأولى هي الأهم. أمّا الثانية - أي دعم الإرهاب - فإنّ التنظيمات التكفيرية التي ظهرت منذ ١٩٧٩ في أفغانستان، وصولاً إلى سورية والعراق وليبيا واليمن والجزائر، منشأها وتمويلها وبداياتها كانت في العقيدة الوهابية - في السعودية ودول الخليج. وقطر ليست بريئة ولا بعيدة عن هذا التمويل والدعم أيضاً.

لقد وُظّف الغاز القطري وفق خطة أميركية منذ أواسط التسعينيات في أثناء إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون. فقد سعت واشنطن لإيجاد مصادر للطاقة يوفّرها حلفاؤها تُضعف حاجة أوروبا إلى الغاز الروسي وتُغني اليابان وكوريا الجنوبية عنه. وجاء مشروع «نابوكو» لاختراق المجال الروسي في العمق ومنافسة إنتاجه منه عبر جورجيا وأذربيجان اللتين باتتا محميّتين أميركيتين. وكان مشروع نابوكو كما أسلفنا مثل مشاريع الخليج، فهو استراتيجي وسياسيّ في العمق حتى لو تصدّرت واجهته شركات تجارية. ولقد قالت هيلاري كلينتون بوضوح إنّ «مشروع نابوكو تبنته الولايات المتحدة من أجل خدمة حلفائنا في الناتو». وكذلك الدّور الذي يلعبه النفط والغاز العربي في النّظام العالمي هو سبب استخراج الغاز والنفط من قطر والسعودية وغيرهما، وهو علّة وجود هذه الدول أساساً.

يرى الباحث عامر محسن أنّ قراءة التّاريخ الجيبوليتيكي للطاقة خلال العقود الماضية في المنطقة العربية تؤكد أنّ حجم الإنتاج وأي احتياطيات يتمّ تطويرها، ومن يُمنع استخراج الطاقة منها، وصولاً إلى امتلاك التكنولوجيا والسماح للحكومات الوطنية باستغلال الطاقة في أرضها، كل ذلك كان دوماً قرارات خارجية وسياسية، ولم تكن قرارات سيادية واقتصادية. وثمّة وثائق أميركية من الستينيات والسبعينيات تتكلّم عن جهود المخارجية الأميركية لمنع شركة «إيني» الإيطالية من العمل في العراق وخرق الحظر التكنولوجي الذي فرضته الشركات الغربية الكبرى، وتطوير حقول الرميلة والفاو وغيرها رغماً عن إرادة الحكومة العراقية. ويقول محسن إنّ إنتاج دول الخليج - من السعودية إلى الكويت - لكميات كبيرة من النّفط والغاز هو دليلٌ على أنّ إنتاجها لا يخضع للمعايير والحاجات المحلية بل يؤدي دوراً مرسوماً له في الخريطة العالمية للطاقة. وكذلك أن تضطرّ هذه الدول إلى إنتاج هذا القدر الهائل لتغطية ميزانيتها واستهلاكها، بل وتقع في عجزٍ حين تنخفض أسعار النفط، هو مثالٌ أفدح عن سوء «النظرية التنموية» التي تمارسها هذه الدول. ويضيف عامر إنّ «تبعية دول الطاقة العربية يفضحها قبولها بتسليم الإنتاج إلى إرادة خارجيّة مقابل تدفّق عوائد ريعية على الطبقة الحاكمة في هذه الدول». فيكون إنفاق هذه العائدات واستثمارها وفق ترتيبٍ محدّد. ولذلك لقد هُزمت الدول العربية التي جرّبت طريقاً سيادياً كالعراق وليبيا، وبقيت الدول التابعة في الخليج[1].

أيقنت دول الخليج العربي أنّ الريوع المالية الضخمة جراء بيع الطاقة باتت من الماضي وهي مهدّدة، وأنّ المستقبل ينبىء بمخاطر مالية واقتصادية[2]. ولذلك تسعى الحكومات السعودية لتنويع موارد الاقتصاد والحدّ من الاعتماد على النفط وسط هبوط أسعار الخام. ولا يقتصر الأمر على المصدّرين العرب، بل إنّ بعض دول أوبك الهامة مثل فنزويلا والمكسيك ونيجيريا تواجه صعوبات مالية واقتصادية. لقد شرعت دول الطاقة العربية منذ

---

(١) عامر محسن، «عن الطاقة والسّيادة»، الأخبار، ١٧ تموز ٢٠١٧.

(2) Shelley, Toby, Oil Politics, Poverty, and the Planet, London, Zed Books, 2005. «Controlling Iraq, replacing Saudi Arabia?», pp. 122-126.

عقود في إنفاق مذهل لعوائد الطاقة سواء على برامج اجتماعية وصحية وتربوية أو على البنية التحتية أو على التسلّح وتمويل سياسات خارجية طموحة أو على الهدر والبذخ الشخصي لأبناء الطبقة الحاكمة. ولكنّها تشعر منذ سنوات وكأنّ السجادة السحرية بدأت تُسحب من تحت أقدامها. لقد نفت دول الطاقة العربية مراراً هذا التهديد ولكنّها بدأت تعترف بالحقيقة وتقوم بعمليات تغيير في سياساتها الإنفاقية وخططها الاقتصادية.

والسعودية هي النموذج الأبرز لعملية التحوّل وتنويع القاعدة الاقتصادية بعيداً عن الطاقة وتخفيف الكرم الزائد في برامجها الاجتماعية. وهي تطمح أن تأخذها إلى موقع أفضل عام ٢٠٣٠. ولكن في الحقيقة فإنّ معظم الخطط المطروحة بهدف تنويع هيكلية الاقتصاد السعودي ليست استثمارية تنموية، بل هي تقليص للإنفاق غير المجدي وعرض مؤسسات وأملاك ومصادر طاقة للبيع. فقد أطلقت السعودية برنامج خصخصة توقّعت أن يجلب ٢٠٠ مليار دولار إلى الخزينة، في خطوة لإزالة قيود الملكية أمام الشركات الأجنبية التي كانت مطالبة في السابق بالدخول في مشروع مشترك مع شريك محلي. وفي آب ٢٠١٧، أعلنت الهيئة العامة للاستثمار أنّ «السعودية ستسمح للمستثمرين الأجانب بالتملك الكامل للشركات في قطاعَيْ الصحة والتعليم»، و«فتحت جميع مراكز التعليم أمام الملكية الكاملة، حتّى من المدرسة الابتدائية»، كما جاء في البيان. فيما الإمارات العربية أعلنت عزمها بيع قسم من شركات الطاقة لديها (محطات خدمات ومصافٍ وفروع تجارية وناقلات وأنابيب، الخ)، على أن تحتفظ بالنواحي الإنتاجية لنفسها. وتبرّر الإمارات هذه الخطوة أنّها ضرورية لتمويل مشاريع التنوّع الاقتصادي وتحفيز زبائنها لامتلاك قسم من الأسهم توظّفها في شركات الطاقة حتى تزيد مبيعاتها البترولية. كما قامت سلطنة عُمان بالأمر نفسه طارحة بيع منشآت وأصول لجذب الرأس مال الأجنبي. ومنها شركات مدرجة في بورصة مسقط كشركة «سلالة ميثانول» للغاز. أمّا السعودية فقد أقدمت على قرارات تاريخية في العام ٢٠١٦، وفق خطّة التنويع للعام ٢٠٣٠، إذ عرضت بيع حصص في شركة آرامكو. أمّا الكويت فقد أقدمت على الاستدانة من أسواق المال الدولية مادام تصنيفها الائتماني لايزال جيداً[1].

(1) Marwan Salamah, «The Middle East Oil Producing Countries, Collapse of Crude Oil Price, Selling the Family Heirlooms?», **Global Research**, July 30, 2017.

ويبقى أنّ نسبة المخاطرة في خطط طويلة الأمدة هي كبيرة. ذلك أنّ هذه الدول قد اعتمدت على ريوع الطاقة طوال تاريخها المعاصر ولفترات امتدّت ٥٠ إلى ٨٠ عاماً. فهي تمتّعت بشلال الأموال طوال عقود ولكنّها لم توظّفها في سياسات تنموية حقيقية تنوّع اقتصاداتها منذ البداية. ولذلك فنجاح خطط التحوّل والتنوّع خلال عشر أو خمس عشرة سنة مستحيل تقريباً، خصوصاً وأنّ هذه الدول لا قاعدة لديها ولا خبرة في هذا المجال. وأي تطوّر واضح خلال تاريخها القصير نسبياً في زمن النفط كان في بناء مدنٍ تشبه مدينة هيوستن الأميركية إضافة إلى مظاهر الاستهلاك الواسع والسطحي لسلع الكماليات والرفاهية.

ورغم أنّ الخطة السعودية كانت الأفضل، فهي تحتاج إلى تفاصيل ودراسات وإحصاءات وبرامج محدّدة وحسابات جدوى وأن تكون شفافة حتى تؤخذ على محمل الجد. كما أنّ بيع أصول النفط لا يضمن تحسّن الوضع الاقتصادي، في وقت يتراجع استهلاك النفط ويتقدّم استهلاك الغاز في العالم، وفي وقتٍ تبدو الدول المنتجة وكأنّها «مستقتلة» لبيع ما لديها. كما أنّ المستثمرين الأجانب لن يُقدموا على شراء حصص صغيرة في آرامكو مثلاً من دون نفوذ أو كلمة في الشركة، وكأنّهم يقدّمون هبة للسعودية. ومن ناحية أخرى فإنّ التقليص الفجائي للإنفاق الاجتماعي من دون تنمية اقتصادية واجتماعية عميقة أثبت عدم جدواه في الماضي، لا بل خطورة التقليص أمام شعبٍ اعتاد الإنفاق الحكومي من دون حدود. كما أنّ سياسات التقشّف الصارمة في أي بلد تؤدي عادة عكس المرجو، أي إلى تراجع الاقتصاد وتخفيض الطلب العام على السلع والخدمات وركود حقيقي، وهو ما أثبتته حتى دراسات صندوق النقد الدولي الذي عادة ما يشترط برامج تقشّف قبل مدّ العون المالي للدول المعرّضة للصعوبات.

والغريب أنّ دول النفط العربية تفكّر في أمور شتّى ولا تفكّر في إقفال أبواب إنفاق وهدر حقيقية يمكن أن تحسّن وضعها بسرعة. فلماذا تُقدم هذه الدول على بيع مصادر الثروة الوطنية وتتناسى حلّاً أفضل وهو وقف البذخ البشع على آلاف السيارات الفاخرة وبعضها مطلي بالذهب، وشقق وقصور ويخوت في أوروبا، وأنحاء العالم، ثم بناء أعلى برج وأضخم مبنى ومشاريع في وسط الصحراء لا مستقبل لها. وثانياً، إنفاق عسكري هو

الأعلى في العالم لتنفيذ رغبات أميركا: دعم المصانع الأميركية التي لم يعد لها شغل بعد انتهاء الحرب الباردة وخلق عداوات وهمية للعرب ضد إيران وغيرها، وإشعال حروب في البلدان الشقيقة التي يجب أن تتلقى الدعم التنموي من دول النفط. وثالثاً، وقف التدخّل في شؤون الدول الأخرى والإنفاق على أكثر من ألف محطة فضائية للتباهي والدعاية. وهناك عشرات الكتب والدراسات عن إنفاق السعودية أكثر من ١٢٠ مليار دولار لنشر الدعاوى الدينية في العالم، وهذا هدر للثروة بات معروفاً. والعقل يقول إنّ تنويع القاعدة الاقتصادية لدول النفط يكون في تأسيس صناعات لمشتقات مصادر الطاقة قد يستغرق تنفيذها وقتاً أطول ولكنها لا تحتاج إلى توظيفات هائلة وستكون أقل مجازفة.

ففي زمن الوحدات القارية والاندماج الاقتصادي الإقليمي، يبدو أنّ أفضل تحرّك لدول الخليج في القرن الواحد والعشرين هو التقارب مع الدول العربية الشقيقة – مصر وسورية والعراق واليمن – والتوجّه معاً ككتلة عربية تشمل عرب إفريقيا (ليبيا والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا والصومال ودجيبوتي وجزر القمر) للتحالف مع روسيا والصين ضمن أوراسيا الكبرى التي تعيد التوازن والازدهار في العالم بعيداً عن تهوّر أميركا وعنجهيتها.

ولادة أوراسيا في وجه أميركا؟

تستهلك أوروبا ٤٥٠ مليار م٣ سنوياً (٢٠١٦) وهذه الكمية تزيد بمعدّل ٥ إلى ١٠ بالمئة سنوياً. في حين توفّر روسيا عبر أنابيب موجودة ثلث الاستهلاك الأوروبي من الغاز، وتسعى بالشراكة مع ألمانيا لتنفيذ «سيل الشمال ٢» الذي سيجعل نقل الغاز إلى قلب بلدان الاتحاد الأوروبي من دون عائق ومن دون تهديدات من الجارتين أوكرانيا وبولندا. خصوصاً وأنّ الطلب على الغاز سيواصل الارتفاع. ولكن عدداً كبيراً من دول أوروبا الشرقية والغربية التي تأتمر بأوامر واشنطن عزمت بإيعاز من أميركا أن تحبط خطط الغاز الروسي وتضعف روسيا اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، والقضاء على موقعها الجيوسياسي المرتفع. وهذه الدول لم تؤذِ نفسها اقتصادياً جرّاء التطبيق الأعمى للعقوبات الأميركية ضد روسيا فقط، بل هي وافقت على نشر الدرع الصاروخية الأميركية ضد روسيا على أراضيها ما يعرّض

شعوبها لاحتمال الإبادة في حال نشبت حرب نووية بين واشنطن وموسكو. وهذه الدول التابعة تفعل ما بوسعها لعرقلة الأنابيب الروسية[1].

إنّ دخول ترامب إلى البيت الأبيض في مطلع ٢٠١٧ لم يخفّف من زخم الهجمة الأميركية بل هو زاد عليها الطلب أن يدفع حلفاؤه الأوروبيون نفقات الناتو ونفقات القواعد الأميركية في أوروبا، وأن يدفع عرب الخليج ثمن حماية أميركا لأنظمتهم. وزاد الطين بلّة أنّ الدول الأوروبية تعاني أزمات اقتصادية متلاحقة تسجّل نسب نمو اقتصادي متدنية. وفي الوقت نفسه هاجم ترامب ألمانيا لأنّ صادراتها إلى أميركا هي كبيرة في حين أنّها لا تشتري ما يكفي من البضائع من أميركا لموازنة تجارتها الخارجية. وأن ألمانيا تسبّب عجزاً فادحاً في ميزان أميركا التجاري. ولقد رأت برلين في هذا تهديداً غير مقبولٍ لاقتصادها.

أمّا القشّة التي قصمت ظهر البعير فجاءت في الأسبوع الثالث من حزيران ٢٠١٧ عندما صوّت الكونغرس الأميركي بإجماع غير مسبوق (٩٨ صوتاً من أصل ١٠٠ عضو) على سلسلة عقوبات جديدة ضد روسيا وضد أيّ شركة أوروبية تشارك في بناء أنبوب سيل الشمال ٢، سواء مباشرةً أو بالتمويل أو بتقديم تسهيلات وخدمات. ولئن كان هذا القانون موجّهاً ضد الشركات الألمانية بالدرجة الأولى، وشركات الاتحاد الأوروبي، فقد كان ردّ ألمانيا والنمسا قاسياً وفورياً عليه. وهي المرّة الأولى التي تواجه هاتان الدولتان الولايات المتحدة (وقد قهرتهما عسكرياً في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥). ولقد أعلنت برلين وفيينا أنّهما ستقارعان العقوبات الأميركية بالمثل واتهمتا واشنطن أنّها تعمل بشكل أناني لمصالحها بدون أخذ مصالح أوروبا بالاعتبار. وأنّ النيّة من العقوبات الأميركية ليس إضعاف روسيا فقط، بل فرض الغاز الأميركي المرتفع الثمن على دول أوروبا.

كما أن البعض في ألمانيا ودول أوروبية أخرى يرى أنّ المتضرّر الأكبر من العقوبات الأميركية هو الاتحاد الأوروبي وليس روسيا. لأنّ الروس لا يحفلون بما يقرّره الأميركيون.

---

(1) Kandiyoti, Rafael, Pipelines: Flowing Oil and Crude Politics, London, I. B. Tauris, 2012, «The Russian nexus: Ruptured links and flying sparks in Eastern Europe», pp. 113-153.

وموسكو عندها شركات عديدة مستعدة لإكمال بناء سيل الشمال ٢ مع ألمانيا من دون تأخير، والمصارف الصينية جاهزة غب الطلب لتمويل المشروع الروسي متى تقاعست المصارف الغربية عن ذلك.كما أنّ روسيا وقّعت عقداً مع تركيا عام ٢٠١٦ لبناء أنبوب غاز «السيل التركي» Turkish Stream Pipeline ولإمداد تركيا بالغاز فتبيعه تركيا محلياً وتصدّر الفائض إلى دول جنوب أوروبا مع عوائد ترانزيت لمصلحة الخزينة التركية. ولقد بدأ بناء هذا الأنبوب في ربيع ٢٠١٧[1].

لقد تبنّى الكونغرس الأميركي في ٢٥ تموز ٢٠١٧ مشروع قانون يجدّد العقوبات التي فرضتها أميركا سابقاً عام ٢٠١٤ ضد روسيا ويوسّعها لتشمل إيران وكوريا الشمالية وذلك بموافقة ٤١٩ صوتاً واعتراض ٣ نواب وأحالها على مجلس الشيوخ الذي أقرّ في اليوم التالي التشريع بـ٩٧ صوتاً مقابل ٢ ومنح الكونغرس سلطة الموافقة أو الطعن في ما يتعلق بصلاحية الرئيس الأميركي دونالد ترامب بفرض عقوبات مفروضة أو رفعها. وتشمل العقوبات على سبيل المثال مشروع «السيل الشمالي ٢» لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا، إضافة إلى إضفاء صفة القانون على العقوبات السابقة، التي تم فرضها بأوامر تنفيذية صادرة عن الرئيس باراك أوباما.

ووصف الاتحاد الأوروبي العقوبات بأنها «خطوة آحادية» من جانب واشنطن، في حين رحب الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو بـ«إقرارمجلس الشيوخ الأميركي عقوبات جديدة على روسيا»، معتبر أن «الخطوة رسالة تضامن مع أوكرانيا». وعبر بوروشينكو عن «مدى ثقته بموقف الولايات المتحدة الثابت تجاه روسيا».

ورد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين على العقوبات الأميركية في ٢٧ تموز ٢٠١٧، أن روسيا ستكون مضطرة للرد على «الوقاحة من قبل الولايات المتحدة. نحن نتعرض منذ فترة طويلة لأعمال استفزازية مستمرة... وقامت الولايات المتحدة بطرد عدد كبير من دبلوماسيينا دفعة واحدة ومن دون توضيح أي أسباب، ثم صادروا ممتلكاتنا الدبلوماسية، الأمر الذي يخرج عن المنطق لأنه يتناقض مع جميع مبادئ القانون الدولي في مجال

(1) «Gas Wars?» By Marwan Salamah, *Global Research*, June 29, 2017.

العلاقات الدبلوماسية. والعقوبات الجديدة غير شرعية على الإطلاق من وجهة نظر القانون الدولي، وهي تنتهك مبادئ التجارة الدولية وقواعد منظمة التجارة العالمية. وإنّ تبنّي السلطات الأميركية مشروع قانون عقوبات محاولة واضحة لاستفادة الولايات المتحدة من مواقعها الجيوسياسية لضمان تنفيذ مصالحها الاقتصادية على حساب حلفائها».

لم يكترث ترامب لردود الفعل الروسية والأوروبية بل جاء على لسان ناطقه الإعلامي في اليوم نفسه أنّ ترامب سيستخدم الفيتو ضد مشروع قانون العقوبات إذا لم يكن متشدّداً كفاية «ويسعى لمشروع أكثر قسوة ضد روسيا».

تكمن خطورة قانون العقوبات الجديد الذي أقرّه الكونغرس (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) في أنّه منع الإدارة الأميركية من مراجعة العقوبات منفردة وفرض حاجتها للعودة إلى الكونغرس في كل مسألة وحق هذا الأخير في مناقشة المسألة المطروحة وتشكيل لجنة لدرسها، ما جعل محاولة ترطيب العلاقات بين موسكو وواشنطن مستحيلةً. أمّا الجانب الآخر من العقوبات فهو أنّها إضافة إلى كونها جزءاً من الحرب الاقتصادية ضد روسيا التي أصبحت ضروساً منذ ٢٠١٤ فإنّ قانون العقوبات يلحق الضرر البالغ بألمانيا، حليفة الولايات المتحدة وعضو الناتو، وبدول أوروبا الغربية بشكل عام. وبيت القصيد في القانون الأميركي هو منع تنفيذ سيل الشمال ٢ وإجبار الاتحاد الأوروبي على شراء الغاز الأميركي. وردّت ألمانيا بحزم على الإجراءات الأميركية، وصرّح جان كلود جونكر، رئيس المفوضية الأوروبية، أنّ «عبارة «أميركا أولاً» لا تعني بالنسبة إلينا أنّ مصالح أوروبا تأتي آخراً». لقد أيقنت ألمانيا أنّ واشنطن بحربها ضد الغاز الروسي وتشريع العقوبات إنّما تسعى إلى تخريب حلم برلين بتعزيز أمن الطاقة عبر تعزيز مصادرها وتنويعها. فمرور سيل الشمال ١ و٢ عبر الأراضي الأوروبية وليس عبر المحيطات يبعده عن أي هيمنة أميركية. وإقفال أوروبا في وجه روسيا سيدفع الروس إلى تسويق الغاز في آسيا ويدفع الاتحاد الأوروبي إلى الاعتماد على مصادر الغاز والنفط من أميركا نفسها ومن الشرق الأوسط وإفريقيا حيث تسيطر أميركا.

هدّدت روسيا بطرد ٧٥٥ ديبلوماسياً أميركياً من أصل العدد الضخم من الوجود الديبلوماسي الأميركي في روسيا، وأنّها ستمنع الشركات المعلوماتية الأميركية كافة من

العمل على أراضيها، وتمنع السلع الغذائية الأميركية ووقف شحنات مادة التيتانيوم إلى شركة بوينغ (٣٠ بالمئة من حاجة بوينغ تأتي من روسيا). كما أنّ الضغط لإضعاف صفقات الطاقة الروسية مع الاتحاد الأوروبي سيعزّز الشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية والتبادل أكثر فأكثر في عملتيهما – الروبل واليوان – ما يضعف الدولار.

وينقل بيبه إسكوبار عن لسان «خبير طاقة في الشرق الأوسط» أنّ «رسالة واشنطن إلى الاتحاد الأوروبي هي أن لا مستقبل لأوروبا ما لم تشتر الغاز الطبيعي من أميركا وليس من روسيا. وأنّ حرمان روسيا من دخول إنتاجها من الغاز إلى السوق الأوروبية كان الهدف من الحرب السورية التي خسرتها أميركا، والهدف كان مرور أنبوب سعودي وقطري في سورية ومنها إلى تركيا وإلى الاتحاد الأوروبي، وشق أنبوب آخر بإشراف أميركا من العراق ويمرّ في سورية ويلتقي الخط الأول في تركيا ومنها إلى الاتحاد الأوروبي. ولم تنجح هذه الخطط. ولب المسألة هو حروب الطاقة... وكدليل على ذلك هي حرب أسعار النفط ضد روسيا عام ٢٠١٤ التي تمّت هندستها بإغراق الأسواق العالمية بفائض أو احتياطي نفط دول الخليج. وعندما فشل ذلك في تركيع روسيا، جاءت خطة إغلاق سوق الغاز الروسي في الاتحاد الأوروبي وأصبح أولوية قومية للولايات المتحدة»[1].

ويتحدّث إسكوبار عن إمكانية قيام تحالف ألماني روسي وتفاهم صيني روسي ألماني ينجح أخيراً في قيام تكتّل أوراسيا لمواجهة الولايات المتحدة. ويساعد ذلك أنّ ألمانيا ترى فوائد اقتصادية في الشراكة الروسية الصينية التي تسهّل بمشاريعها دخول أصحاب الأعمال الألمان. وأنّ أي تقارب من هذا النوع سينهي طموح أميركا لتكون القوّة الأولى في العالم، وتعود ألمانيا للوقوف في وجه تكتّل الأنغلوسكسون أعدائها التقليديين.

يذكّرنا الخبير الاقتصادي اللبناني جورج قرم أنّ السّبب الوحيد لوجود دول عربية على ساحل الخليج اليوم (الإمارات وقطر والبحرين والكويت والسعودية) هو أنّنا لم نعد في القرن السابع عشر حين كانت القوى الأوروبية قادرة ببساطة على إخراج السكّان المحليّين

(1) «Imperial Folly Brings Russia and Germany Together», Pepe Escobar, August 1, 2017.

المقيمين فوق حقول الطاقة وقتلهم وتهجيرهم واستغلال الموارد الثمينة بشكلٍ مباشر[1]. والمنطق نفسه يعتمد حول أسباب ولادة معظم الدول العربية بمنطق بعيد عن الاستقلال الحقيقي. أمّا المفكّر اللبناني زياد حافظ فقد دعا العرب إلى الانتهاء من الغرب كمرجع أساسي بعد خيبات الأمل من هذا الغرب الذي غدر بالعرب ويستمر في ذلك[2]. والرؤية المستقبلية هي نحو الشرق الآسيوي، وهي رؤية تنهي حقبة مؤلمة مديدة بدأت مع عصر النهضة العربية في القرن التاسع عشر عندما حاول العرب الالتفات نحو الغرب، فلم يحصدوا سوى الاستعمار وبالتالي الهيمنة. وعندما بادر العرب إلى ممارسة استقلالهم حاول الغرب تدميرهم عبر تقسيمهم وتفتيتهم. والمستقبل هو في الشرق الآسيوي، والتحاق العرب بالكتلة الأوراسية يجعلهم شريكا نديّاً مع العمالقة الشرقيين. وخارطة مشروع «الطريق الواحد، الحزام الواحد» الذي أطلقته الصين يربط بين بكين وطهران وإسطنبول وله متفرّعات تمرّ في العراق وسورية. فالدول العربية القوية ضرورية لنجاح المشروع الأوراسي بفضل الاعتبارات الأمنية والجيوسياسية وحجم السوق العربية في السوق الآسيوية والأوروبية التي تهدف إلى إنشائها المشروع الأوراسي.

---

(١) جورج قرم، «انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق»، بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٦.

(2) زياد حافظ، «أين العرب من الكتلة الأوراسية؟»، رأي اليوم، ٢٣ آب ٢٠١٧.

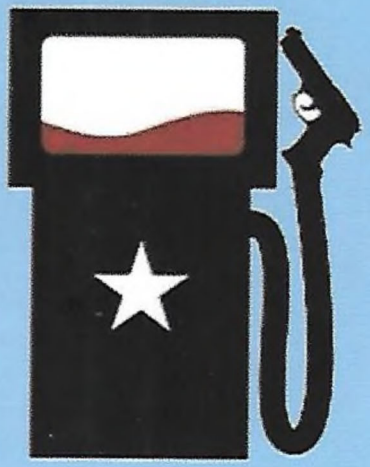

كتاب لعنة قايين: حروب الغاز من روسيا وقطر إلى سورية ولبنان لكمال ديب يغطّي نقصاً مهماً في المكتبة العربية. فهو يقدّم المعلومات الأساسية حول موضوع حيوي يحتاج إليها كل باحث وإعلامي ومسؤول، وكل قارىء يهتم بالشأن العام.

حروب الغاز ليست معارك عسكرية وصواريخ وأساطيل، بل هي أكثر تعقيداً. بدأت صراعاً على منابع الغاز وطرق الإمدادات، واشتعلت حروباً من وسط آسيا إلى سورية وأوكرانيا وإفريقيا، وتخللتها مواجهات قانونية وعقوبات ومقاطعة بين دولٍ وشركات.

ويتساءل المرء كيف أنّ الدول العربية وإيران، لمدّة مائة عام، امتلكت معظم احتياط النفط (٦٠ بالمئة) في العالم - وهو السلعة الأساسية لتحريك عجلة الاقتصاد العالمي - ولم تستفد منه لخدمة مصالحها العليا. في حين استعملت أميركا كل مواردها - حتى القمح - كأسلحة استراتيجية، وتستغّل روسيا غازها الطبيعي لتعود دولة عظمى. فالكلام عن الغاز لا يقتصر على الاقتصاد، بل هو حاضر في الجيوبوليتيك بعدما أصبح سباق الهيمنة على العالم صراعاً على الغاز الذي غدا اليوم كما النفط في الأمس مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى الأمم كافة.

ووفق الإرث الديني للمشرق العربي، هابيل وقايين (أي قابيل) هما ولدا آدم وحواء يعملان معاً، الأول مزارع والثاني راعٍ لكن الحسد أصاب قايين الذي قتل أخاه واستحوذ على الثروة لنفسه، فأصابته لعنة الرب أو "لعنة قايين". والنفط هو "لعنة قايين" العرب. ففي القرن العشرين كان حلم النهضة العربية حاضراً بقوة. ثم جاء الاستعمار الغربي وقسّم العرب ورسم بينهم حدوداً وفق توزيع ثروة النفط وجعل عليها أمراء بعدد سكان قليل، تاركاً الثقل السكاني العربي خارجها. ثم دفع الاستعمار "الأخ ليقتل أخاه"، فاستُعملت ريوع النفط وقوداً لقتل العرب وذبح فلسطين.

أمّا في القرن الواحد والعشرين، وُلدت لعنة ثانية على العرب هي الغاز الطبيعي. لتصبح الشعوب العربية وبلاد العرب وقوداً في "حروب الغاز" - في سورية وليبيا واليمن والعراق ومصر، وصولاً إلى لبنان وفلسطين. وهنا أيضاً أوجد الغرب أمراءً يملكون الكثير من الغاز ويقبلون أن يكونوا "شركاء" في قتل عربٍ آخرين.

أبو عبد الجليل
https://facebook.com/groups/abuab/

كمال ديب كاتب كندي لبناني، دكتور في الاقتصاد وأستاذ جامعي، صدر له أكثر من ١٥ كتاباً في الاقتصاد والسياسة والتاريخ والثقافة، عن لبنان وسورية والعراق، وباللغات العربية والانكليزية والألمانية، إلى جانب أكثر من ٥٠٠ بحث تمَّ نشرها في أبرز الدوريات العربية والكندية.

صدر له مؤخراً عن دار الفارابي «*موجز تاريخ العراق*»، وكتاب «*أمراء الحرب وتجّار الهيكل*» وعن المكتبة الشرقية «سورية في *التاريخ*» و«تاريخ لبنان الثقافي».

ISBN 978-614-432-847-7
9 786144 328477